

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
دائرة اللغة العربية
شعبة النحو والصرف

ابن الأنباري والعكبري وأراؤهما النحوية
من خلال كتابيهما الإنصاف والتبيين
(دراسة وصفية تحليلية)

بحث مقدم لنيل درجة التخصّص العليا (الدكتوراه) في
النحو والصرف

إعداد الطالب
إشراف الأستاذ الدكتور
خالد عبد الله علي سلمان
محمد غالب عبد الرحمن وراق

صفر ١٤٣١هـ - فبراير ٢٠١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

استهلال

قال تعالى :

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ
بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي
وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل الآية ١٠٣ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى من أحس بقربه بمعنى كمال الحياة والذي الغالي عبد الله علي سلمان .
إلى عبير دنيتي وصفوة جمالها والدتي الحبيبة فاطمة صالح الأحمر .

إلى سندي وعزتي أشقائي وشقيقاتي الأحباء .
إلى من حلمتُ بها فتحقق حلمي وتخيلتها صورة مثالية فوجدت الواقع أفضل من
الخيال زوجي أم عبد الله .
إلى ثمرة وجودي وغاية أحلامي وسقف أمنيات الخيال ابني عبد الله .
إلى الأستاذ محمد سعد محمد البشير وأسرته الكريمة .
إلى أهلي المغاوير محبة ووفاء .
إلى أستاذي الأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق .
إلى من زرعاً حبَّ النحو والصرف فيَّ وكان لهم الفضل في اختياري لهما دون سائر
أفرع اللغة شيوخِ الجليلين الأستاذ الجليل جعفر سعد محمّد ، والأستاذ المبجل عيسى
أحمد عيسى .
إلى صديقي وأخي الأستاذ موسى أحمد عبد الله عوض السيد .
إلى رفيق دربي في جميع المراحل الدراسية ما قبل الجامعة وزميلي بجامعة القرآن
الكريم والعلوم الإسلامية الأستاذ محمد بابكر عثمان العقيد .
إلى الإخوة بكلّية اللغة العربيّة - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميّة - .

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

كلمة الشكر

الحمد لله على نعمائه والشكر له على فضله وتوفيقه وامتنانه والصلاة والسلام على
تاج المعلمين ورأس حكمائهم محمّد صلّى الله عليه وسلم .
أمّا بعد : فأرسل التّعابير شكراً لمن بوجوده وهب لي الحياة الوالد المبجل عبد الله عليّ
سلمان ولمن بحضرتها تتمّ معاني البركات الوالدة الغالية فاطمة صالح الأحمر ولمن
صبرت وصابرت معي وكان لوقفها بجانبني أكبر الأثر في إنهاء هذا البحث زوجي أمّ
عبد الله .

والشكر موصول للعائلة الحاضنة لبذور العلم وثماره جامعة القرآن الكريم والعلوم
الإسلامية على احتوائها لي وتمهيدها سبيل الرشاد والنور .

والشكر بأعلى مراتبه يُرْجَى للأستاذ الدكتور **محمد غالب عبد الرحمن ورّاق** الذي أغنى هذا البحث ودفع خطواته إلى مآمن النهاية بإشرافه عليه متكرماً بفيض علمه .
ومن بعد ترتفع أيادي الشكر محيية أساتذة كلية اللغة العربية وأخص منهم الدكتور عبد المنعم الشيخ عثمان - عميد الكلية - والدكتور محمد عبد الله علي - رئيس قسم النحو والصرف واللغة - .

وأشكر كل من أعانني وأسهم معي بالإرشاد أو التوجيه أو التشجيع وأخص بالشكر منهم الأستاذ الدكتور البشري السيد محمد هاشم والدكتور يوسف دفع الله أحمد والدكتور محمد النور قسم السيد والدكتور محمد أبو القاسم والدكتور نجيب محمد عبد الله والدكتور محمد السر محمد علي وكذلك أشكر الأستاذين جلال محمد وإسماعيل محمود اللذين أعاناني على طباعة البحث .

وأشكر أسرة مكتبة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية الذين وقّروا المراجع التي استعنت بها في كتابة هذا البحث وكذلك أسرة مكتبة جامعة أمّ درمان الإسلامية

الباحث

: المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا وحبيبنا الصّادق الأمين محمد بن عبد الله عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصّلاة وأتمّ التّسليم وبعد :

فلا يخفى على أحد ضرورة وفضل علم النّحو على سائر العلوم الأخرى ولا سيما علوم القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف فمعرفة علم النّحو هي أساس لمعرفة مراد الله تعالى في كتابه العزيز ومعرفة تفسيره .

ويأتي علم النّحو في مقدّمة علوم العربيّة فهو العلم الذي يستقيم به اللّسان وقد عكف النّحويون على هذا العلم حتى وضعوه في أحسن صورة واستعانوا على ذلك بالقرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف وكلام العرب شعراً ونثراً .

بذل علماء النحو جهوداً كبيرة للحفاظ على هذه اللغة وقد كان للنحاة البصريين فضل السبق في الاشتغال بهذا العلم ومن هؤلاء العلماء أبو عمرو بن

العلاء والخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه والأخفش ثم شاركهم في هذا العلم نحاة الكوفة ومنهم الرؤاسي ومعاذ الهراء والكسائي .

كل هؤلاء العلماء وغيرهم من علماء النحو ألفوا وصنّفوا في علم النحو وعلى أساس ذلك قامت في كل من البصرة والكوفة مدرسة نحوية لها آراؤها الخاصة بها وقد كانوا يكتبون آراءهم في ثنايا مصنفاتهم إلى أن أتى الإمام أبو البركات عبد الرحمن الأنباري وألف كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين " وجمع في كتابه هذا مسائل خلافية بين المدرستين ثم تلاه أبو البقاء العكبري وألف كتابه " التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين " وجمع فيه مسائل خلافية بين الفريقين ومسائل خلافية ليس الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين وفي هذا البحث يريد الباحث أن يتعرف على هذين العالمين الجليلين وكتابيهما ومدى موافقتهما للنحاة البصريين والكوفيين ومدى اتفاق واختلاف آرائهما للمسائل الخلافية المشتركة في الكتابين .

أسباب اختيار الموضوع : تتمثل في الآتي :

- ١- التعرف على شخصيتي ابن الأنباري والعكبري ومعرفة آرائهما وجهودهما النحوية .
- ٢- الوقوف على أسباب الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .
- ٣- دراسة المسائل الخلافية بين النحاة فيه إيقاظ للفكر وتوسيع للمدارك .
- ٤- المتعة والفائدة التي يجدها الباحث في تناوله للمسائل الخلافية .
- ٥- إعجابي الشديد بشخصيتي ابن الأنباري والعكبري .
- ٦- توجيه أنظار الدارسين إلى أهمية الخلافات النحوية ، والقيمة العلمية لكل من الكتابين .

أهمية البحث : تتمثل في الآتي :

- ١- تتبع جهود العلماء في دراسة المسائل النحوية في علم النحو .
- ٢- إبراز الخلاف بين علماء النحو البصريين والكوفيين والسبب في ذلك .

- ٣- فهم وإدراك مرامي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .
- ٤- تذليل بعض الصعاب وتفسيرها وإبراز المعلومة النحوية ميسرة .
- ٥- إن كتابة بحث في المسائل الخلافية في علم النحو توفر جهداً للقارئ .
- ٦- معرفة الرأي الراجح من الرأي المرجوح ومعرفتهما من الرأي الخطأ .
- ٧- الحجة القوية والدليل الواضح والبرهان الصريح في هذين الكتابين .

أهداف البحث : تتمثل في الآتي :

- ١- خدمة اللغة العربيّة التي نزل بها أفضل الكتب على أفضل الأنبياء .
- ٢- التأكيد على أنّ علم النّحو له الفضل على سائر العلوم الأخرى وأنّ النّحو وسيلة موصّلة للمعنى الصّحيح ..
- ٣- حصر المسائل الخلافية الواردة في الكتابين وآراء العلماء النحويين فيها .
- ٤- الإسهام في بيان أسباب الخلاف وتحليلها .
- ٥- دراسة شخصيتي ابن الأنباري والعكبري ومكانتهما العلمية والتعرف على جهودهما في الاختلافات النحوية .

صعوبات البحث : تتمثل في الآتي :

- ١- كثرة أسباب الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في المسألة الواحدة .
- ٢- نزوع كل من ابن الأنباري والعكبري لآراء المدرسة البصرية وتجاهلها - الكامل أو شبه الكامل - لآراء المدرسة الكوفية .
- ٣- اختلاف مسمى المسائل عند ابن الأنباري منها عند العكبري .
- ٤- صعوبة تتبع المسألة الخلافية في ثنايا الكتب النحوية والصرفية .
- ٥- إبداء بعض العلماء النحويين لآراء متناقضة في المسألة الواحدة في كتبهم المختلفة .

الدراسات السابقة :

تناول بعض الباحثين آراء علماء في علم النحو ، ولكن لم يتناول أي باحث من قبل - في حدود علم الباحث - آراء ابن الأنباري في كتابه الإنصاف أو آراء العكبري في كتابه التبيين فهذه الدراسة (ابن الأنباري والعكبري وآرائهما

النحوية من خلال كتابيهما الإنصاف والتبيين) لم يسبق الباحث إليها مما يجعلها
تسد ثغرة في مجال الدراسات النحوية .

حدود البحث :

حد البحث في هذا الموضوع هو المسائل الخلافية بين النحويين البصريين
والكوفيين التي أوردها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ووافقه العكبري في إيرادهما
في كتابه التبيين .

منهج البحث :

المنهج الذي سيتبعه الباحث في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي .

هيكل البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول وقد قسّم الباحث الفصول إلى مباحث وقسّم
المباحث إلى مطالب وقد جاء التقسيم على النحو التالي :

الفصل الأول : ابن الأنباري والعكبري وكتاباهما : ويحتوي على مبحثين
هما :

المبحث الأول : ابن الأنباري وكتاب الإنصاف : وفيه ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : حياته ونشأته .

المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته .

المطلب الثالث : الإنصاف منهجه وقيمه العلمية.

المبحث الثاني : العكبري وكتاب التبيين : وفيه ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : حياته ونشأته .

المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.

المطلب الثالث : التبيين منهجه وقيمه العلمية .

الفصل الثاني :الابتداء ونواسخه : ويحتوي على ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : المبتدأ والخبر : وفيه خمسة مطالب هي :

المطلب الأول : رافع المبتدأ والخبر .

المطلب الثاني : العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور .

المطلب الثالث : الاسم الواقع بعد لولا .

المطلب الرابع : خبر المبتدأ

المطلب الخامس : عامل النصب في الظرف الواقع خبراً .

المبحث الثاني : نواسخ الخبر : وفيه خمسة مطالب هي :

المطلب الأول : الاسم المنصوب بعد كان

المطلب الثاني : تقديم خبر مازال وأخواتها على ما .

المطلب الثالث : تقديم خبر ليس .

المطلب الرابع : خبر ما الحجازية .

المطلب الخامس : ما طعامك أكل إلا زيد

المبحث الثالث : نواسخ المبتدأ : وفيه خمسة مطالب هي :

المطلب الأول : العامل في خبر إنّ ، وعمل إنّ المخففة .

المطلب الثاني : العطف على اسم إنّ قبل الخبر .

المطلب الثالث : دخول لام التوكيد في خبر لكن .

المطلب الرابع : اللام الأولى في لعل .

المطلب الخامس : اسم لا النافية للجنس بين الإعراب والبناء .

الفصل الثالث : الفعل ومعمولاته : ويحتوي على أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : العامل في المفعول وفعل الأمر : وفيه مطلبان هما :

المطلب الأول : الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول به .

المطلب الثاني : فعل الأمر بين الإعراب والبناء .

المبحث الثاني : التنازع والاشتغال : وفيه مطلبان هما :

المطلب الأول : التنازع في العمل .

المطلب الثاني : الاشتغال .

المبحث الثالث : أفعل التعجب ونعم وبئس : وفيه مطلبان هما :

المطلب الأول : أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية والتعجب من الألوان .

المطلب الثاني : نعم وبئس

المبحث الرابع : المفعول معه وأسلوب الإغراء : وفيه مطلبان هما :

المطلب الأول : عامل النصب في المفعول معه .

المطلب الثاني : تقديم أَلْفَاظ الإغراء عليها .

الفصل الرابع : الحال والتمييز والاستثناء : ويحتوي على ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : الحال : وفيه مطلبان هما :

المطلب الأول : تقديم الحال على العامل فيه .

المطلب الثاني : وقوع الفعل الماضي حالاً .

المبحث الثاني : التمييز : وفيه مطلبان هما :

المطلب الأول : تقديم التمييز على العامل فيه .

المطلب الثاني : كم الخبرية .

المبحث الثالث : الاستثناء : وفيه مطلبان هما :

المطلب الأول : العامل في الاستثناء ، والمستثنى بإلا .

المطلب الثاني : حاشا وغير وسوى .

الفصل الخامس : العدد والنداء ومسائل متفرقة : ويحتوي على ثلاثة مباحث هي

المبحث الأول : العدد : وفيه ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : تعريف العدد المركب .

المطلب الثاني : إضافة العدد المركب إلى مثله .

المطلب الثالث : إضافة النيف إلى العشرة .

المبحث الثاني : النداء : وفيه ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : المنادى المفرد بين الإعراب والبناء .

المطلب الثاني : المنادى المحلى بأل ومسألة اللهم .

المطلب الثالث : الترخيم .

المبحث الثالث : مسائل متفرقة : وفيه أربعة مطالب هي :

المطلب الأول : أصل الاشتقاق ، واشتقاق الاسم .

المطلب الثاني : إعراب الأسماء الستة .

المطلب الثالث : إعراب المثنى والجمع ، وجمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث .
المطلب الرابع : إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة .

الخاتمة : وتشتمل على التلخيص والنتائج والتوصيات .

الفهارس : وهي على النحو التالي :

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الشواهد الشعرية .
- ٣- فهرس الأمثال .
- ٤- فهرس الأعلام .
- ٥- فهرس المصادر والمراجع .
- ٦- فهرس الموضوعات .

المطلب الأول : ابن الأنباري حياته ونشأته

اسمه :

اختلف المؤرخون في اسمه فذكر أن اسمه هو : (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري)^١ وقيل : (عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد أبو البركات النحوي المعروف بابن الأنباري)^٢ وقيل : (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات بن الأنباري النحوي)^٣ وقيل : (عبد الرحمن بن محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الأنباري النحوي)^٤ وقيل أيضاً : (عبد الرحمن بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي)^٥ وقيل : (أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الفداء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري الملقب كمال الدين النحوي)^٦

١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - أبو الفلاح عبد الحي بن العماد - ٢٥٨/٤ - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان - ، وسير أعلام النبلاء - الذهبي - تحقيق : د. بشار عوَّاد معروف ود. محيي الدين هلال ١١٣/٢١ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، وفوات الوفيات - محمد بن شاكر بن أحمد الكتيبي - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ٥٤٧/١ مكتبة النهضة المصرية ومطبعة السعادات بمصر ١٩٥١م ، والعبر في خبر من غبر - الذهبي - تحقيق : صلاح الدين المنجد ٢٣١/٤ - مطبعة حكومة الكويت - الطبعة الثانية ١٩٨٤م ، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان - أبو محمد عبد الله اليافعي - ٤٠٨/٣ - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٢ - الكامل في التاريخ - عز الدين أبو الحسن الشيباني المعروف بابن الأثير ٤٧٧/١١ ، دار صادر - بيروت - لبنان - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، وانباه الرواة على أنباء النحاة - القفطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ١٦٩/٢ - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣ - طبقات الشافعية الكبرى - تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب السبكي - ٢٤٨/٤ - دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية .

٤ - البداية والنهاية - أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي - تحقيق : د. أحمد عبد الوهاب فتيح ٣٣٢/١٢ - دار الحديث القاهرة - الطبعة الخامسة - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ٨٦/٢ - المكتبة العصرية - صيدا - لبنان .

٦ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أبو العباس شمس الدين بن خلكان - تحقيق : د. إحسان عباس - ١٣٩/٣ - دار الثقافة - لبنان .

من هذا كله يتضح للباحث أنه لا خلاف في أن اسمه " عبد الرحمن " ولكن اختلف في اسم أبيه فقيل " محمد " وقيل : " عبيد الله " والأكثر هو " محمد " واختلف كذلك في جده وجد أبيه فقيل : " عبيد الله " وقيل : " محمد " وقيل: " مصعب " وبالموازنة في اسمه الوارد في هذه التراجم وعلى الأكثر فاسمه هو : " عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد بن محمد بن الحسن بن سليمان "

كنيته :

يكنى بكنتين ابن الأنباري وأبي البركات أما ابن الأنباري^١ فهي نسبة إلى قرية الأنبار : (والأنبار قرية قديمة على الفرات بينها وبين بغداد عشرة فراسخ)^٢ وأما كنيته أبو البركات^٣ فعلى الأرجح أن أباه هو الذي أطلقها عليه لأن هذه الكنى كانت شائعة في ذلك الزمان .

يعرف عالمان آخران بـ " ابن الانباري " ويخلط كثير من الدارسين بينهما وبين أبي البركات بن الأنباري هذا ، وهما القاسم بن محمد بن الأنباري^٤ وابنه أبو بكر بن الأنباري^٥.

^١ - ذكرت بهذا اللفظ في الكامل في التاريخ - ابن الأثير - ٤٧٧/١١ ، وطبقات الشافعية الكبرى - السبكي ٢٤٨/٤ وذكرت نسبة فقط إلى الأنبار أي الأنباري في شذرات الذهب - ابن العماد - ٢٥٨/٤ ، ومراة الجنان - اليافعي ٤٠٨/٣ ، والبداية والنهاية - ابن كثير ٣٣٢/١٢ .

^٢ - شذرات الذهب - بن العماد - ٢٥٩/٤ .

^٣ - وردت في الكامل في التاريخ - ابن الأثير - ٤٧٧/١١ وطبقات الشافعية الكبرى - السبكي ٢٤٨/٤ ، وبغية الوعاة - السيوطي - ٨٦/٢ ، ووفيات الأعيان - ابن خلكان ١٣٩/٣ .

^٤ - هو القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة أبو محمد الأنباري ، سكن بغداد كان عالماً بالأدب روى عن جماعة من العلماء وروى عنه ولده من تصانيفه كتاب خلق الفرس وكتاب خلق الإنسان وكتاب المقصور والممدود توفي في صفر سنة أربع وثلاثمائة وقيل خمس وثلاثمائة - انباه الرواة - القفطي ٢٨/٣ .

^٥ - هو محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي اللغوي المعروف بأبي بكر بن الأنباري سمع من أبيه وثعلب وأخذ عنه الدارقطني من تصانيفه كتاب الزاهر في اللغة وهاءات القرآن وكتاب الأمالي توفي سنة ٣٢٨ هـ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٣١٥/٢

لقبه:

يلقب بالكمال^١ أو كمال الدين^٢ وجاء عن هذا : (ويلقب بالكمال أو كمال الدين وذلك لأخلاقه التي تميزت بالتقوى والصلاح)^٣.

مولده :

حدد مولده واتفق المؤرخون له على أن ولادته كانت سنة ثلاث عشرة وخمسمائة وحدد بعضهم أن ذلك كان في شهر ربيع الآخر : (مولده في ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة)^٤ أما مكان ولادته فكل المؤرخين له ذكروا أن ولادته كانت بالأنبار ما عدا صاحب مرآة الجنان فيقول : (وكانت ولادته في سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ببغداد)^٥.

نشأته :

نشأ ابن الأنباري في بغداد حيث أتى إليها وهو صبي : (سكن بغداد من صباه إلى أن تُوفّي بها)^٦ ويذكر أنه قدم بغداد والتحق فيها بالمدرسة النظامية : (نزّل بغداد تفقه بالنظامية)^٧ وهذا يدل على أن ابن الأنباري نشأ نشأة علمية فقبل دخوله النظامية ببغداد يذكر أنه أخذ عن أبيه بالأنبار وهو ما زال صبيّاً يافعاً : (وسمع بالأنبار من أبيه)^٨.

صفاته :

١- وورد لقبه " الكمال " في سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٥/٢١ .

٢ -ورد لقبه كمال الدين في طبقات الشافعية الكبرى - السبكي - ٢٤٨/٤، وبغية الوعاة - السيوطي ٨٦/٢

٣- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري - د. محمد سالم صالح - ص ١١ - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٤- سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٥/٢١ .

٥- مرآة الجنان - اليافعي - ٤٠٨/٣

٦ - انباه الرواة - القفطي ١٦٩/٢

٧ - سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٣/٢١ .

٨ - سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٣/٢١ .

أما عن صفاته فيذكر المؤرخون أنه كان ورعاً زاهداً عابداً ثقة عفيفاً وغير ذلك من الصفات : (كان إماماً كبيراً في النحو ثقة عفيفاً مناظراً غزير العلم ورعاً زاهداً تقياً لا يقبل من أحد شيئاً)^١ وقيل كذلك : (وله الورع المتين والصلاح والزهد)^٢ وأيضاً : (كان إماماً صدوقاً غزير العلم ورعاً زاهداً تقياً عفيفاً لا يقبل من أحد شيئاً)^٣ وجاء عن صفاته أيضاً : (قال الموفق عبد اللطيف^٤: الكمال شيخنا لم أر في العباد المنقطعين أقوى منه في طريقه ولا أصدق منه في أسلوبه جدّ محض لا يعتريه تصنع ولا يعرف الشرور ولا أحوال العالم كان له دار يسكنها وحانوت ودار يتقوّت بأجرتها سير إليه المستضيئ خمسمائة دينار فردّها وكان لا يوقد عليه ضوءاً وتحتّه حصير قصب وثوب قطن.)^٥

وابن الأنباري كان يعيش عيشة الزاهدين فقد كان يتخشن في الملبس والمأكل : (وكان خشن العيش خشن المأكل والملبس لم يتلبس من الدنيا بشيء مضى على أسدّ طريف)^٦ : (وكان لا يسرج في بيته مع خشونة الملبس والفرش)^٧ ومع زهده وورعه وخشونة عيشه كان صاحب كبرياء وعزة نفس لا يقبل شيئاً من أحد حتى الخليفة نفسه وكان يحضر نوبة الصوفية : (الفقيه العابد الزاهد كان خشن العيش ولا يقبل من أحد شيئاً ولا من الخليفة وكان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة ولا يقبل من جوائز الخليفة ولا فلساً وكان مثابراً على الاشتغال)^٨

ثقافته وعلمه :

١ - سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٣/٢١ .

٢ - طبقات الشافعية الكبرى - السبكي - ٢٤٨/٤ .

٣ - فوات الوفيات - الكتبي - ٥٤٧/١ .

٤ - هو الموفق أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف العلامة ذو الفنون البغدادي الشافعي النحوي اللغوي الطبيب الفيلسوف ولد سنة سبع وخمسين وخمسمائة سمع من ابن البطي وأبي زرعة وابن الأنباري شرح المقامات وشرح مقدمة ابن باب شاد في النحو وشرح أحاديث ابن ماجة المتعلقة بالطب - توفي سنة ٦٢٩ هـ - شذرات الذهب - ابن العماد - ١٣٢/٥ .

٥ - سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٥/٢١ .

٦ - سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٤/٢١ ، وفوات الوفيات - الكتبي - ٥٤٧/١ .

٧ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٢٥٩/٤ .

٨ - البداية والنهاية - ابن كثير - ٣٣٢/١٢ .

استمد بن الأنباري ثقافته وعلمه من شيوخه الذين كانوا من كبار العلماء في عصره وكذلك كان للمدرسة النظامية أثر في علمه وثقافته فقد تعلم بها العلوم الدينية والفقهية بالإضافة إلى علوم العربية: (نزيل بغداد تفقه بالنظامية)^١ ونقل محمد سالم عن مقدمة كتابه الداعي إلى الإسلام : (قد جمع زيادة على اللغة والأدب والنحو وعلوم القرآن والقراءات والحديث والفقه والأصول والخلاف والتاريخ والتربية والأخلاق ، علم الأديان والأدب الجدلي فهو في الداعي متكلم نظار صاحب معرفة شاملة بالفلسفة اليونانية ومعرفة عميقة بعلم الكلام مع أدب جم ومنطق في الجدل رفيع)^٢.

وفي كتابه نزهة الألباء يذكر ابن الأنباري أنه أضاف علمين لعلوم الأدب فيقول : (علوم الأدب ثمانية : النحو ، اللغة ، التصريف ، العروض ، صنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين هما علم الجدل وعلم أصول الكلام)^٣.
مذهبه الفقهي :

ذكر الباحث أن ابن الأنباري عندما قدم بغداد في صباه التحق فيها بالمدرسة النظامية وكان من شروط الالتحاق بهذه المدرسة الانتساب إلى المذهب الشافعي وكذلك التدريس بها : (ولا جدل أيضاً أنه شافعي المذهب قرن اسمه " بالشافعي " والمدرسة التي تخرج فيها النظامية " قامت لإحياء المذهب الشافعي ولا يتصدر للتعليم فيها إلا من نبغ من علماء هذا المذهب)^٤.

(وتفقه على مذهب الشافعي رضي الله عنه بالمدرسة النظامية وتصدر لإقراء النحو بها)^٥ وبعد أن تفقه في المذهب الشافعي صنف فيه : (وقد عمل لنصرة مذهبه بجد وإخلاص فصنّف

^١ - سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٣/٢١

^٢ - أصول النحو - دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح - ص : ٢٠-٢١

^٣ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأنباري - تحقيق : إبراهيم السامرائي - ص : ٧٦ - مكتبة الأندلس - بغداد - الطبعة الثانية ١٩٧٠م.

^٤ - البيان في غريب إعراب القرآن - ابن الأنباري - تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا - ٩/١ - الهيئة العامة للكتب المصرية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

^٥ - وفيات الأعيان - ابن خلكان - ١٣٩/٣

المؤلفات الجلييلة في خدمته^١ ومن تصانيفه في المذهب الشافعي كتاب هداية الزاهد في معرفة المذاهب وكتاب بداية الهداية^٢ وليس أدلّ على أن مذهبه هو المذهب الشافعي من ذكر ترجمته في كتاب طبقات الشافعية الكبرى^٣.

مذهبه النحوي :

لم يثبت أحد من المؤرخين مذهب ابن الأنباري النحوي فكان ينسبونه إلى علم النحو فقط فيقولون النحوي^٤ وأبى المحققون لكتبه والدارسون لآرائه في علم النحو والذين ألفوا في المدارس النحوية إلا أن ينسبوه إلى مذهب معين فالشيخ محمد الطنطاوي يذكره ومعه جماعة من النحاة تحت عنوان: (فمن غلبت عليه النزعة البصرية).^٥ والدكتور شوقي ضيف بعد أن تحدث عنه وعن إنصافه يقول : (وبذلك يصبح بغدادياً على شاكلة أبي علي - الفارسي - فهو يجري في جمهور آرائه مع البصريين ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين).^٦

أما نوري المسلاتي فيقول : (يعد ابن الأنباري علماً من أعلام النحو البصري وحامل لوائه والمدافع عنه في القرن السادس الهجري).^٧ وقيل عنه : (إنه بصري النزعة ينتمي إلى هذه المدرسة بفكره وثقافته ومقاييسه العلمية ولا اعتبار بمن يعترض على ذلك محتجاً بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف فهذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية واستقلال الرأي ثم أنها تدور حول الفروع والتفصيلات ولا تمس الأصول والقواعد الأساسية)^٨

١- وفيات الأعيان - ابن خلكان - ١٣٩/٣

٢- طبقات الشافعية الكبرى - السبكي - ٢٤٨/٤

٣ - طبقات الشافعية الكبرى - السبكي - ٢٤٨/٤

٤- الكامل في التأريخ - ابن الأثير - ٤٧٧/١١ ، وانباء الرواة - القفطي - ١٦٩/٢ ، وطبقات الشافعية الكبرى -

السبكي ٢٤٨/٤ ، والبداية والنهاية - ابن كثير - ٣٣٢/١٢ ، وبغية الوعاة - السيوطي - ٨٦/٢ ، ووفيات الأعيان -

ابن خلكان - ١٣٩/٣

٥ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي - ص : ١٢٤ .

٦- المدارس النحوية - شوقي ضيف - ص : ٢٧٨

٧- أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري - نوري حسن حامد المسلاتي - ص : ٢٤ - دار

الفضيل للنشر - بنغازي - ليبيا

٨ - أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية - فاضل صالح السامرائي - ص : ٢٧٧ - مطبعة اليرموك - بغداد -

الطبعة الأولى - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

وقيل أيضاً : (المطلاع على كتب ابن الأنباري في النحو لا يدخله شك في انتماء الرجل إلى المذهب البصري)^١

وقيل عن مذهبه : (وأبو البركات بصري النزعة أو المذهب ينتصر لأصحابه بكل ما أوتي من حول وحيلة ويحط الرأي الكوفي)^٢

ويرى الباحث أن ابن الأنباري بصري المذهب لا يرجح رأي أهل الكوفة إلا نادراً وترجيحه لبعض آراء الكوفيين لا يدل على أنه منهم فكثيراً ما يمر علينا أن هذا رأي الكوفيين ووافقهم الأخفش في ذلك وأن هذا رأي الكوفيين إلا الفراء أو الكسائي ونقرأ كثيراً هذا رأي البصريين وخالفهم المبرد أو الفارسي أو المازني وليس معنى مخالفة الرأي في بضع مسائل أنه لا ينتمي للذين خالفهم أو أنه ينتمي إلى الذين تابعهم فكذلك ههنا ، وليس أدلّ على أن ابن الأنباري بصري المذهب من كتابه الإنصاف الذي رجح فيه آراء البصريين في أربع عشرة ومائة مسألة ولم يرجح رأي الكوفيين إلا في سبع مسائل فقط^٣.

وهناك دليل آخر يدل على أن ابن الأنباري كان بصرياً في مذهبه النحوي ويكمن هذا الدليل في نسبه النحوي لأستاذه الذي أخذ عنه هذا العلم فابن الأنباري نفسه عندما تحدث عن أستاذه الذي أخذ عنه علم النحو وهو ابن الشجري^٤ يسلسل أساتذته السابقين وكلّ منهم بصري معروف فيقول : (وكان الشريف بن الشجري أنحى من رأينا من علماء العربية وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم وثُوقِي سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة في خلافة المقتفي وعنه أخذت علم

^١ - البيان في غريب إعراب القرآن - ابن الأنباري - ٩/١

^٢ - فهرس الكتب النحوية المطبوعة - د. عبد الهادي الفضلي - ص: ٤٦ - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

^٣ - المسائل التي وافق فيها الكوفيين هي المسألة رقم (١٠) العامل في الاسم المرفوع بعد لولا والمسألة رقم (١٨) تقديم خبر ليس عليها والمسألة رقم (٢٦) اللام الأولى في لعل والمسألة رقم (٧٠) منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر والمسألة رقم (٩٧) هل يجوز أن يقال لولاي ولولاك وموضع الضمير والمسألة رقم (١٠١) مراتب المعارف والمسألة رقم (١٠٦) هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره .

^٤ - هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة أبو السعادات العلوي الحسيني المعروف بابن الشجري كان إماماً في اللغة والنحو قرأ عليه ابن الأنباري وابن الخشاب من أشهر مؤلفاته الأمالي - إشارة التعيين - ص: ٣٧٠

العربية وأخبرني أنه أخذ عن ابن طباطبا^١ وأخذه ابن طباطبا عن أبي عيسى الربرعي^٢ وأخذه الربرعي عن أبي على الفارسي^٣ وأخذه أبو على الفارسي عن أبي بكر بن السراج^٤ وأخذه ابن السراج عن أبي العباس المبرد^٥ وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني^٦ وأبي عمرو الجرمي^٧ وأخذا عن أبي الحسن الأخفش^٨ وأخذ الأخفش عن سيبويه^٩ وغيره وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد^{١٠}

١- هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن طباطبا العلوي من ذرية الحسن بن على رضي الله عنهما من مؤلفاته كتاب عيار الشعر وقد كان شاعراً مجيداً وعالماً بالأدب - معجم الأعلام - بسام عبد الوهاب الجابي - ص: ٦٦١ - الجفان والجابي للطباعة - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - ومعجم الأدباء - لياقوت الحموي ١٧/١٤٣-١٥٦- دار الفكر للطباعة والنشر - الطبعة الثالثة - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢- هو على بن عيسى الربرعي أبو الحسن البغدادي شيخ النحو في بغداد ، شرح الإيضاح للفارسي وشرح مختصر الجرمي توفي سنة ٤٢٠هـ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٢١٦/٣.

٣ - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن أبان الفارسي أخذ كتاب سيبويه عن ابن السراج برع في النحو ، وأخذ عنه ابن جني ، من مؤلفاته التذكرة وكتاب الحجة وأشهرها الإيضاح والتكملة توفي سنة ٣٧٧هـ - إشارة التعيين ص: ٨٣- ٨٤ ، وبغية الوعاة ١/٤٩٦ ، وانباه الرواة - ٣٠٨/١ - ٣١٠.

٤ - هو محمد بن السري النحوي أبوبكر بن السراج ، اشتهر بالنحو والأدب وهو صاحب المبرد ، أخذ عنه النحو الزجاج والسيرافي والفارسي والرماني من أشهر مؤلفاته الأصول في النحو توفي سنة ٣١٦هـ - انباه الرواة - ١٤٥/٣ - ١٤٩ ، وشذرات الذهب - ٢/٢٧٣-٢٧٤- وإشارة التعيين - ص: ٣١٣.

٥ - هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي وقيل المازني قرأ كتاب سيبويه على الجرمي والمازني ، من أشهر مؤلفاته - المقتضب والكمال في اللغة والأدب ومعاني القرآن ، له شعر جيد توفي سنة ٢٨٥هـ - إشارة التعيين ص: ٣٤٢ ، وانباه الرواة ٣/٢٤١ - ٢٥٣.

٦ - هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية قولي بن سدوس كان إماماً في العربية من مصنفاته علل النحو - ترجمته في نزهة الألباء - ص: ١٤٠ - ١٤٥ - وبغية الوعاة ١/٢٠١.

٧ - هو صالح بن إسحاق الجرمي أبو عمرو ، نزل بجرم قبيلة من اليمن فنسب إليها كان عالماً في اللغة والنحو من مصنفاته - الفرخ ومعناه فرخ كتاب سيبويه وله كتاب في العروض توفي سنة ٢٢٥هـ - إشارة التعيين - ص: ١٤٥ ، وشذرات الذهب ٢/٥٧.

٨ - هو سعيد بن مسعدة المجاشعي كان أخلعاً لا تتطبق شفتاه على لسانه ، قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه وكان معتزلياً ، يقال إن الكسائي قرأ عليه كتاب سيبويه سراً ، من مؤلفاته معاني القرآن ويسمى الأخفش الأوسط توفي سنة ٢١٥هـ - إشارة التعيين - ص : ١٣١ - ١٣٢ ، وبغية الوعاة ١/٥٩٠-٥٩١.

٩ - هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر النحوي المشهور صاحب الكتاب وهو عماد المدرسة البصرية توفي سنة ١٨٠هـ على أرجح الأقوال - إشارة التعيين ص: ٢٤٢ ، وانباه الرواة ٢/٣٤٦-٣٦٠.

وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر^٢ وأخذه عيسى بن عمر عن ابن أبي إسحاق^٣ وأخذه ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن^٤ وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل^٥ عن أبي الأسود الدؤلي^٦ وأخذه أبو الأسود الدؤلي عن أمير المؤمنين^٧ علي بن أبي طالب رضي الله عنه .^٨

^١ - هو الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم عبد الرحمن البصري الفراهيدي النحوي المشهور صاحب معجم العين وواضع علم العروض والقوافي ينسب له كتاب الجمل في النحو توفي سنة ١٧٥هـ على أرجح الأقوال - إشارة التعيين - ص: ١١٤ ، وانباه الرواة - ٣٧٦/١ - ٣٨٢ .

^٢ - هو عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومي من قراء البصرة ونحاتها اخذ عنه أبو إسحاق والخليل له أكثر من سبعين مؤلفاً - نزهة الألباء - ص: ٢٨ - ٣٠ .

^٣ - هو عبد الله بن إسحاق الحضرمي أبو بحر كان إماماً في العربية والقراءة يقال عنه أول من علل النحو - توفي في بغداد سنة ١١٧هـ - نزهة الألباء - ص: ٢٦ - ٢٨ .

^٤ - هو ميمون الأقرن النحوي يكنى أبو عبد الله أخذ عن أبي الأسود وكان يقدم على عنبسة الفيل في وضع علم النحو ورأس الناس بعده - انباه الرواة ٣/٣٧٦ - ٣٣٨ ومراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ص ٣٠ - ٣١ - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية ١٩٧٤م

^٥ - هو عنبسة الفيل بن معدان أخذ النحو عن أبي الأسود وكان أبرع الآخذين عنه كان راوياً للشعر ذكره اليزيدي في الطبقة الثانية من نحاة البصرة - إشارة التعيين - ص: ٢٤٦

^٦ - هو ظالم بن عمرو بن سفيان وقيل ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان ابن جندل بن عمرو وقيل ابن عمرو بن حلبس بن يفاثة وقيل اسمه عثمان وهو أول من أسس العربية وفتح بابها توفي بالبصرة سنة ٦٩هـ وهو ابن خمس وثمانين ، وتولى قضاء البصرة - انباه الرواة - ٤٨/١ - ٥٨ ، شذرات الذهب ١/٧٦

^٧ - هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم رضي الله عنه وكرّم وجهه ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته فاطمة ووالد الحسن والحسين توفي سنة ٤٠هـ - شذرات الذهب - ٤٩/١ - ٥٢

^٨ - البيان في غريب القرآن - ابن الأنباري - ٩/١ . ونزهة الألباء ص: ٣٠١ - ٣٠٢

المطلب الثاني : ابن الأنباري شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته :

يتحدث الباحث في هذا المطلب عن شيوخ ابن الأنباري وتلاميذه ومؤلفاته :

أولاً - شيوخه :

لما كان ابن الأنباري محصلاً لعلوم كثيرة وجد الباحث أن شيوخ ابن الأنباري كثر حيث

إن ابن الأنباري لم يكتف بشيوخه في المدرسة النظامية وإنما أخذ عن غيرهم فقد أخذ عن أبيه^١

في الأنبار وهو ما زال صبيّاً : (وسمع بالأنبار عن أبيه وخليفة بن محفوظ^٢ وبغداد عن أبي

منصور بن خيرون^٣ وعبد الوهاب الأنماطي^٤ والقاضي أبي بكر محمد بن القاسم

الشهرزوري^٥) أما شيوخه بالمدرسة النظامية فهم : (تفقه في النظامية على ابن الرزاز^٦

^١ - هو محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله وقيل محمد بن عبد الله بن أبي سعيد والد أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري ذكرت التراجم أن ابنه سمع منه بالأنبار وهو صبي ولم تزد على ذلك ، سير أعلام النبلاء ١١٣/٢١ ، وشذرات الذهب - ٢٥٨/٤

^٢ - هو خليفة بن محفوظ بن علي المؤدب اللغوي الأنباري أبو الفوارس يعلم الصبيان القرآن واللغة والخط شيخ صالح حسن السيرة ولد سنة خمس وستين وأربعمائة - انباه الرواة - القفطي - ٣٩٣/١ .

^٣ - هو محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون أبو منصور البغدادي المقرئ الدباس عرف بشيخ القراء ولد سنة ٤٥٤ هـ سمع من أبي بكر الخطيب وأبي محمد الجوهري تلا الروايات على عبد السيد بن عتّاب روى عنه ابن عساكر وابن الجوزي من أشهر مصنفاته " المفتاح " في القراءات العشر وكتاب " الموضح في القراءات " توفي سنة ٥٣٩ هـ - سير أعلام النبلاء ٩٤/٢٠ - ٩٥ و شذرات الذهب - ابن العماد ١٢٥/٤

^٤ - هو أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي الحافظ الحنبلي حضر بغداد سمع من الصريفي ولد سنة ٤٦٢ هـ لم يتزوج قط أخذ عن ابن الجوزي وأثنى عليه في كتبه كثيراً كان شيخاً في الحديث وروياً له توفي سنة ٥٣٨ هـ - شذرات الذهب - ١١٦/٤ - ١١٧ ، ومعجم الأعلام - بسام عبد الوهاب الجابي ص : ٤٧٥ .

^٥ - هو محمد بن القاسم بن المظفر بن علي الشهرزوري الموصلية أبو بكر قاضي الخافقين ولد بإربل سنة ٤٥٣ هـ وقيل ٤٥٤ هـ سمع من الشيرازي روى عنه السمعاني وابن عساكر ولي القضاء بعدة بلاد بالجزيرة والشام توفي ببغداد سنة ٥٣٨ هـ - طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ٩٥-٩٦/٤

^٦ - سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٤/٢١ .

^٧ - هو أبو منصور سعيد بن محمد بن عمر بن منصور بن الرّزّاز من كبار أئمة بغداد فقهياً وأصولاً وخلفاً تفقه على الغزالي وأسعد المهيمني وروى عنه السمعاني وعبد الخالق بن أسد ولي تدريس النظامية ببغداد توفي سنة ٥٣٩ هـ ، طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ٢٢١-٢٢٢/٤ .

وأخذ النحو عن ابن الشجري^١ واللغة عن ابن الجواليقي^٢

وجاء ذكر شيوخه في الطبقات : (وتفقه على أبي منصور بن الرزاز وقرأ النحو على أبي السعادات بن الشجري واللغة على أبي منصور الجواليقي ... سمع الحديث من أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون وأبي البركات عبد الوهاب ابن المبارك الأنماطي وأبي نصر أحمد بن نظام الملك^٤ ومحمد بن محمد بن عطف الموصل^٥ وغيرهم^٦)

ثانياً : تلاميذه :

تتلمذ على يد أبي البركات ابن الأنباري جماعة وقيل عن تلاميذه : (ما قرأ عليه أحد إلا تميز^٧) وقيل كذلك : (وأنجب كل من اشتغل عليه^٨) وكان أصحاب التراجم يذكر الواحد منهم تلميذين أو ثلاثة ثم يقول وجماعة أو وطائفة : (وروى عنه الحافظ أبوبكر الحازمي وابن الديبشي وطائفة^٩) وكذلك : (وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة وسيرة جميلة من الورع والمجاهدة^{١٠})

وتلاميذه المذكورون في كتب التراجم يذكرهم الباحث هنا ويرتبهم على حسب تواريخ وفياتهم وهم :

١ - مرت ترجمته انظر ص : ٩ .

٢ - هو موهوب بن أحمد بن الخضر بن الحسن بن محمد أبو منصور بن أبي طاهر اللغوي المعروف بابن الجواليقي إمام عصره في اللغة وكلام العرب قرأ الأدب على أبي زكريا التبريزي واليزيدي من مؤلفاته - شرح أدب الكاتب وكتاب المعرب وكتاب العروض عاش في الفترة ما بين ٤٤٦ - ٥٤٠ هـ ، ١٠٧٤ - ١١٦٤ م ، إشارة التعيين - ٣٥٨-٣٥٧ - شذرات الذهب - ابن العماد ٢٥٨/٤

٤ - هو أحمد بن علي بن أحمد بن نظام الملك بن الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي أبو نصر ابن أبي الحسن بن الوزير نظام الملك أبي علي برع في الفقه والحديث وتصدر التدريس بمدرسة جد والده ، انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى - ٨٦-٨٧/٤

٥ - هو محمد بن محمد بن محمد بن عطف أبو الفضل الهمداني الجزري الموصل^٥ الإمام المحدث سمع من مالك البانياسي وطراد الزيني وابن طلحة النعالي وسمع منه ولده سعيد وابن عساكر والسمعاني من أشهر مؤلفاته " المعجم " و" الطب النبوي " توفي سنة ٥٣٤ هـ وله سبعون سنة - سير أعلام النبلاء - ٥٤/٢٠

٦ - طبقات الشافعية الكبرى - السبكي - ٢٤٨/٤

٧ - وفیات الأعيان - ابن خلكان - ١٣٩/٣

٨ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٢٥٩/٤

٩ - طبقات الشافعية الكبرى - السبكي - ٢٤٨/٤

١٠ - انباه الرواة - القفطي ١٧٠/٢

- ١- الحافظ أبوبكر الحازمي^١ تُوْفِّي سنة ٥٨٤ هـ .
- ٢- أبو منصور أسعد العبرتي^٢ تُوْفِّي سنة ٥٨٩ هـ.
- ٣- ابن الدهان المبارك بن سعيد^٣ تُوْفِّي سنة ٦١٢ هـ.
- ٤- أبو شجاع محمد بن علي بن دؤاس القنأ تُوْفِّي سنة ٦١٦ هـ .
- ٥- شهاب الدين محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي^٥ تُوْفِّي سنة ٦١٨ هـ
- ٦- الفخر الموصلي^٦ تُوْفِّي سنة ٦٢١ هـ .
- ٧- خزعل بن خليل المصري^٧ تُوْفِّي سنة ٦٢٣ هـ .
- ٨- موفق الدين عبد اللطيف البغدادي^٨ ت سنة ٦٢٩ هـ .

-
- ١ - هو محمد بن موسى بن عثمان بن حازم أبوبكر الحازمي الهمداني الشافعي الملقب زين الدين كان فقيهاً حافظاً للمتون والأسانيد غلب عليه علم الحديث وصنف فيه تصانيف مفيدة منها الناسخ والمنسوخ في الحديث وكتاب المشتبه وكتاب سلسلة الذهبي توفي سنة ٥٨٤ هـ - شذرات الذهب - ٢٨٤/٤ .
 - ٢ - هو أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور الأديب يعرف بابن العبرتي منسوب إلى عبرتا ناحية بالنهروان قرأ النحو على ابن الخشاب وأبي البركات الأنباري له شعر لا بأس به توفي يوم السبت الرابع عشر من شهر رمضان سنة تسع وثمانين وخمسائة - انباه الرواة - القفطي - ٢٧٠/١ .
 - ٣- هو المبارك بن المبارك بن سعيد النحوي يكنى أبا بكر وينعت بالوجية ولد بواسط ونشأ بها وحصل بها القراءات ثم انتقل إلى بغداد وجالس ابن الخشاب وانتقل للمذهب الشافعي ليكون مدرساً بالنظامية يتكلم الفارسية والرومية والتركية والحشوية والزنجية توفي سنة ٦١٢ هـ - ١٢١٥ م. إشارة التعيين - ص ٢٨٢-٢٨٣ .
 - ٤ - هو محمد بن علي بن شعيب بن الدهان أبو شجاع اللغوي الفرضي أخو الشيخ محمود بن علي كان ذا فضل ونبل وله يد في النحو واللغة والحساب صاحب جمال الدين الأصفهاني وزير الموصل له كتاب في غريب الحديث مات في صفر سنة تسعين وخمسائة وقيل ٦١٦ هـ - انباه الرواة - ١٩١/٣ - ١٩٣
 - ٥ - هو الشهاب بن محمد بن خلف بن راجح بن بلال بن هلال بن عيسى بن موسى بن الفتح بن زريق المقدسي الدمشقي الحنبلي الفقيه المناظر ولد سنة خمسين وخمسائة بجماعيل سمع من أبي المكارم بن هلال بدمشق ومن السلفي بالاسكندرية وابن الخشاب ببغداد توفي سنة ٦١٨ هـ - شذرات الذهب - ٨٢/٥
 - ٦ - هو أبو المعالي محمد بن أبي الفرج أبي المعالي الموصلي البغدادي الشافعي المقرئ صاحب يحيى بن سعدون معيد بالنظامية بصير بعلل القراءات كان فقيهاً نحويّاً حسن الكلام في مسائل الخلاف صاحب معرفة بالقراءات ووجوهها وعللها - ٦٢١ هـ ، شذرات الذهب - ٩٦/٥
 - ٧ - خزعل بن عساكر بن خليل المصري من سوادية مصر من أهل قرية تعرف بدار البقر قرأ على ابن الأنباري بالعراق وروى عنه بعض كتبه انتقل من العراق إلى مكة إلى مصر ثم إلى بيت المقدس ودمشق ومات بها سنة ٦٢٣ هـ - انباه الرواة - القفطي ٣٨٨/١ - ٣٩٨
 - ٨ - مرت ترجمته انظر ص : ٦ .

٩- أبو عبيد الله محمد بن سعيد المعروف بابن الديبثي^١ ت سنة ٦٣٧هـ

ثالثاً - مؤلفاته :

ترك لنا ابن الأنباري مؤلفات كثيرة يفصل بعضها المؤرخون ويجملها بعضهم : (صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره)^٢ ويذكر بعضهم عدد هذه المصنفات : (له مائة وثلاثون مصنفاً في اللغة والأصول والزهد وأكثرها في فنون العربية)^٣ وكذلك : (وله تصانيف حسنة في النحو كان فقيهاً صالحاً)^٤ وأما صاحب سير أعلام النبلاء فيذكر مجموعة كبيرة من أسماء مؤلفاته ثم يقول بعد ذلك : (سرد له ابن النجار أسماء تصانيف جمّة .)^٥ ويتناول صاحب طبقات الشافعية الكبرى مؤلفات ابن الأنباري ثم يقول : (وفي النحو واللغة ما يزيد عن الخمسين مصنفاً)^٦. يتضح للباحث من خلال اطلاعه على مؤلفات ابن الأنباري أنها عديدة وفي علوم شتى لذلك يقتصر الباحث هنا على ذكر مؤلفاته في علوم العربية ويرتبها ترتيباً هيجائياً :

١- الأسئلة في علم العربية.^٧

٢- أسرار العربية.^٨

٣- الأسمى في شرح الأسماء.^٩

١ - هو أبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن الديبثي نسبة إلى ديبثا قرية بواسط كان حافظاً مؤرخاً مقرئاً ولد سنة ثمان وخمسين وخمسمائة سمع من أبي طالب الكنائي وابن شاتيل وأتقن العربية وساد وعلق الأصول والخلاف وعنى بالحديث صنف كتاباً في تاريخ واسط توفي سنة ٦٣٧هـ - شذرات الذهب - ابن العماد - ١٨٥/٥ - ١٨٦ .

٢- انباه الرواة - القفطي - ١٦٩/٢ ، البداية والنهاية - ابن كثير - ٣٣٢/١٢

٣ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٢٥٨/٤

٤- الكامل في التاريخ - ابن الأثير - ٤٧٧/١١

٥ - سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٤/٢١ - ١١٥

٦ طبقات الشافعية الكبرى - السبكي - ٢٤٨/٤

٧ - ورد في كتاب أصول النحو - دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح ص : ٣٠

٨ - طبع في مطبعة برلين في ليدن سنة ١٣٠٣هـ - ١٨٨٦م باعتناء خرستيان فريزرخ سبيلد مع مقدمة بالألمانية وطبع كذلك في مصر سنة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م . فهرس الكتب المطبوعة - عبدالوهاب الفضلي ، ص : ٣٢ .

٩ - ورد في أصول النحو - محمد سالم صالح - ص : ٣٠

- ٤- اشتقاق الفعل من المصدر^١ .
- ٥- الأضاد^٢.
- ٦- الإغراب في جمل الإعراب^٣.
- ٧- الألف واللام^٤.
- ٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين^٥ .
- ٩- الأنوار في العربية^٦.
- ١٠- البلغة في أساليب اللغة^٧.
- ١١- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث^٨ .
- ١٢- البيان في جمع أفعال أخف الأوزان^٩.
- ١٣- البيان في غريب إعراب القرآن^{١٠}.
- ١٤- تصرفات لو^١.

-
- ١- ورد في أصول النحو - محمد سالم صالح - ص: ٣٠
 - ٢- ورد في أصول النحو - محمد سالم صالح - ص: ٣٠
 - ٣- طبع بتحقيق سعيد الأفغاني بمطبعة الجامعة السورية بدمشق ١٩٥٧م مع كتاب لمع الأدلة ثم طبع منفصلاً بدار الفكر بيروت - ١٩٧١م - أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح ، ص : ٢٥
 - ٤- ورد في سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٤/٢١
 - ٥- طبع في مطبعة بريل في لندن عام ١٩١٣م باعتناء غوتولد وايل مع شروح وتعليقات وفهارس بالألمانية ثم طبع في القاهرة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد عدة مرات أعوام ١٩٤٥م الطبعة الأولى وعام ١٩٥٣م الطبعة الثانية وعام ١٩٦١م وعام ١٩٦٤م ثم طبع ببيروت في دار الجيل عام ١٩٨٢م - فهرس الكتب النحوية - عبدالوهاب الفضلي ، ص: ٤٦ . وهو موضوع بحثنا هذا نع التبيين للعكبري .
 - ٦- ورد في أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح - ص : ٣١
 - ٧- ورد في أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح - ص : ٣١
 - ٨- طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد الوهاب بالقاهرة - مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية سنة ١٩٧٠م - أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح ص : ٢٥
 - ٩- ورد في أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح ص : ٣١
 - ١٠- طبع بتحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا في القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب العربي عام ١٩٦٩م - فهرس الكتب النحوية المطبوعة عبد الهادي الفضلي - ص: ٥١ وطبع مرة أخرى بالهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م - أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري ، محمد سالم صالح ص : ٢٥

- ١٥- حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود^٢.
 - ١٦- حواشي الإيضاح^٣.
 - ١٧- ديوان اللغة^٤.
 - ١٨- الزهرة في اللغة^٥.
 - ١٩- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء^٦.
 - ٢٠- شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل^٧.
 - ٢١- عقود الإعراب^٨.
 - ٢٢- فعلت وأفعلت^٩.
 - ٢٣- لمع الأدلة في أصول النحو^{١٠}.
 - ٢٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء^{١١}.
- المطلب الثالث: الإنصاف وقيمه العلمية :**

-
- ١ - ورد في أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري محمد سالم صالح - ص : ٣١
 - ٢- طبع بتحقيق الدكتور عطية عامر بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩٦٦م أصول النحو- محمد سالم صالح - ص : ٢٥ .
 - ٣- وهو شرح لإيضاح أبي عليّ الفارسي ورد في أصول النحو - ص : ٣٢
 - ٤ - ورد في أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح - ص : ٣٢
 - ٥ - ورد في أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح - ص : ٣٢
 - ٦ - طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبدالقادر بمطابع دار القلم ببيروت ١٩٧١م - أصول النحو - ص : ٢٦
 - ٧ - ورد في أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح - ص : ٣٢
 - ٨ - ورد في سير أعلام النبلاء - الذهبي - ١١٤/٢١
 - ٩ - ورد في أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح - ص : ٣٣
 - ١٠- طبع بدمشق بجامعة دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ بتحقيق سعيد الأفغاني وبتدار الفكر بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م وهي إعادة لنشرة الأفغاني وطبع كذلك ببيروت في المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٣م بتحقيق عطية عامر مع مقدمة بالفرنسية - فهرس الكتب النحوية المطبوعة - عبدالوهاب الفضل ، ص : ١٧٠ - ١٧١
 - ١١ - طبع في القاهرة على الحجر سنة ١٨٧٦م ثم طبع بباريس عام ١٩٥٦م بتحقيق د: عطية عامر وطبع طبعة ثانية في المطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩٦٣م ثم طبع بتحقيق د: ابراهيم السامرائي في مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩م وأعيد طبعه عدة مرات ثم طبع بتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم عام ١٩٦٧م بالقاهرة - أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري - محمد سالم صالح - ص : ٢٧ .

منهج الإنصاف :

يعد كتاب ابن الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين " من أهم الكتب في علم النحو ويستمد هذا الكتاب قيمته من كونه أول كتاب في الاختلافات النحوية يصل إلى أيدينا قال محقق الكتاب محمد محيي الدين عبد الحميد : (وهو كتاب فريد في بابهِ لم ينشر للناطقين بالضاد كتاب آخر في موضوعه ، وإن يكن لأسلافنا - رضي الله عنهم - في هذا الموضوع مصنفات كلها حري بالإخراج والذيوخ)^١ وقيل عن الإنصاف: (ويعد كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري أهم تلك المصنفات التي تكلمت على الاختلاف بين النحويين البصريين والكوفيين فيما وصل إلينا من كتب هذا الفن وأكثرها فائدة وأعظمها نفعاً لكبر حجمه وكثرة شواهد وسهولة تناوله فلا يوجد كتاب يناافسه في ذلك أو يضاهيه في حسن العرض وجودة البيان)^٢ وكذلك يستمد قيمته من الإقبال عليه من قبل المهتمين والدراسين لعلم النحو منذ عهد المؤلف إلى يومنا هذا وكذلك اكتسب هذه القيمة الكبيرة باعتباره أضخم مؤلفات ابن الأنباري النحوية وجاء في مقدمته : (فإن مجموعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين على بعلم العربية بالمدرسة النظامية - عمّر الله مبانيها ورحم بانيها - سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ؛ ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب وألّف على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألّف عليه أحد من الخلف فتوخيت إجابتهم على وفق مسألتهم)^٣

سبب تأليف الإنصاف:

^١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف في الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الطلائع للنشر ، القاهرة - ٢٠٠٥م - ٣٣٠/٢ .

^٢ - أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري - نوري حسن حامد المسلاتي - ص: ١٠ - دار

الفضيل للنشر والتوزيع - ليبيا - بنغازي ٢٠٠٥م

^٣ - مقدمة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف - ٢٥/١ .

يتضح للباحث من خلال مقدمة ابن الأنباري لكتابه الإنصاف أن سبب التأليف لهذا الكتاب هو أن تلاميذ ابن الأنباري والذين وصفهم (بالفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقيين)^١ هم الذين طلبوا منه أن يؤلف كتاباً في الاختلافات النحوية فألفه ابن الأنباري ناظراً في ترتيبه إلى ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة .

ويرى الباحث أن ابن الأنباري من خلال اختياره لهذا الاسم " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين " قد نصّب نفسه حكماً عدلاً وإلا لم يختار كلمة (الإنصاف) .

دفع شبهة عن ابن الأنباري :

ذكر محقق كتاب الإنصاف راداً على قول ابن الأنباري (ليكون أول كتاب)^٢ قائلاً : (يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصري تلميذ الأخفش الصغير وأبي العباس المبرد والزجاج والمتوفي سنة ٣٣٨هـ - أي قبل مولد المؤلف بنحو خمس وسبعين ومائة سنة - قد ألف كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين وسماه (المبهج) ولعل المؤلف لم يطلع عليه ولم يسمع به)^٣ وهنا لم ينكر ابن الأنباري وجود مؤلفات في الخلاف قبله ولم ينسب لنفسه البدء في التأليف في الخلاف بين البصريين والكوفيين فالمتأمل لمقدمته في الإنصاف يجد أن ما اتهمه به محمد محيي الدين غير صحيح وذلك بنص كلام الأنباري : (سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب وألف على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف)^٤ وقيل : (وقد اقتاس

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥/١ .

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥/١ .

٣ - انظر هامش الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥/١

٤ - انظر هامش الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥/١

في تأليفه بأصول الفقه كما اقتاس بأصول الجدل وعلم الكلام فأحكم النسب بين النحو وعلوم الفقه والكلام فيما نهج ^١)

مؤلفات الخلاف قبل ابن الأنباري :

أثبت الباحث أن ابن الأنباري لم يكن هو أول من ألف في الاختلاف النحوي ولم يدع ذلك لنفسه وأنه كان يقصد أنه أول من ألف بهذا الترتيب وذكرت لنا بعض المصادر أسماء كتب في الاختلاف النحوي لمؤلفين قبل ابن الأنباري يرتبها الباحث هنا بحسب تواريخ وفيات مؤلفيها ^٢ .

١- اختلاف النحويين لثعلب ^٣ توفّي سنة ٢٩١ هـ .

٢- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان ^٤ توفّي سنة ٣٢٠ هـ

٣- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس ^٥ توفّي سنة ٣٣٨ هـ

٤- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه ^٦ توفّي سنة ٣٤٧ هـ .

مسائل الكتاب :

^١ - مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها - صلاح الدين الزعبلوي - ص : ٧٢ - منشورات اتحاد

الكتاب العرب - دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٩٩٢ م .

^٢ - في أصول النحو - سعيد الأفغاني ، ص : ٢٢٧ ، المكتب الإسلامي بيروت - لبنان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - دمشق سورية .

^٣ - هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني مولاهم أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة روى عن اليزيدي والأخفش على بن سليمان من أشهر مؤلفاته الفصيح عاش في الفترة ما بين ٢٠٠ - ٢٩١ هـ - ٨١٥ - ٩٠٣ م - إشارة التعيين ص : ٥١-٥٢ .

^٤ - هو : أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، أخذ عن المبرد وتعلب وكان يميل إلى المذهب البصري وقيل أنه خلط بين المذهبين ، كان إماماً في العربية له مصنفات عديدة منها : "كتاب المهذب ، ومعاني القرآن ، وغريب الحديث ، وغير ذلك " ، وتوفي سنة ٢٩٩ هـ - وقيل سنة ٣٢٠ هـ ، إشارة التعيين ص : ٢٨٩ ، شذرات الذهب : ٢/٢٣٢ .

^٥ - هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المعروف بابن النحاس كان إماماً في النحو واللغة وله مصنفات مفيدة تزيد عن الخمسين مصنفاً منها إعراب القرآن ومعاني القرآن وغير ذلك ، إشارة التعيين - ص : ٤٥ .

^٦ - هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان أبو محمد الفارسي الفسوي النحوي كان مشهور الذكر جيد التصانيف روى عن المبرد وابن قتيبة وكان متعصباً لرأي البصريين ، إشارة التعيين - ص : ١٦٢ ، وانباء الرواة - القفطي - ١١٣/٢ .

أورد شيخنا ابن الأنباري في كتابه : (الإنصاف في مسائل الخلاف) إحدى وعشرين ومائة مسألة وجميعها مسائل خلافية بين نحاة البصرة والكوفة ومما يجدر ذكره في هذه المسائل أنَّ ابن الأنباري لم يرجح رأي النحاة الكوفيين إلا في سبع مسائل فقط^١.

طريقته في مناقشة المسائل:

التزم ابن الأنباري منهجاً واحداً في طريقة عرضة ومناقشة للمسائل فقد كان يذكر رأي الكوفيين أولاً ثم يذكر رأي البصريين بعده وينتقل بعد ذلك لسرد حجج الكوفيين وذكر أقوالهم المتعددة ثم يفعل مع البصريين ما فعله مع الكوفيين وأخيراً يرد على من يرى أن رأيه خطأ ويفند حججه بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين...)^٢ أو (أما الجواب عن كلمات البصريين...)^٣

مصادر الكتاب :

لم يصرح ابن الأنباري بأنه نقل من كتاب كذا أو كذا ولم يثبت ثبوتاً من المراجع والمصادر في نهاية كتابه كما كان يفعل العلماء السابقون ولكنه عند حديثه عن المسائل الخلافية ينسب الآراء للمدرستين وفي كثير من المسائل يذكر آراءً لعلماء بأسمائهم مما يدل على أنه نقل من كتبهم ويدل على ذلك قوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين وزعم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح والصحيح أنه ليس له في ذلك نص)^٤

فهذا النص يدل على أنه نقل هذا الكلام عن المبرد من كتابه ويدل على أنه قرأ كتاب سيبويه كله ورجع إليه فلم يجد نصاً يدل على هذا .

شواهد الكتاب :

١- والمسائل هي العاشرة والثامنة عشر والسادسة والعشرون والسبعون والسابعة والتسعون ، والواحدة بعد المائة والسادسة بعد المائة .

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨/١ ، وقد تكررت هذه العبارة في ثلاثة عشر ومائة موضع

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٩/١ ، وقد تكررت هذه العبارة في سبعة مواضع فقط

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٧/١

استشهد ابن الأنباري في كتابه هذا بالشواهد القرآنية وكان يستشهد بالروايات المختلفة نحو قوله في مسألة نعم وبئس: (كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش وخلف " فنعما"بفتح النون وكسر العين.)^١ والآية بأكملها هي قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)^٢ وغير هذا كثير ، كما استشهد بالحديث : (وأما الحديث فقد جاء في الإنصاف في موضعين اثنين هما : الأول في مسألة : " أي العالمين في التنازع أولى بالعمل؟ " والثاني في مسألة : " أفعل التعجب اسم أو حرف ")^٣

كما استشهد بكلام العرب شعره ونثره ففي الشعر استشهد باثنين وخمسمائة شاهد كان منها ما ينسبه إلى قائله ومنها ما كان يعرف قائله ولكن ابن الأنباري لا ينسبه إليه وكان منها ما هو مجهول القائل كسائر الكتب النحوية كما استشهد كذلك بالشواهد النثرية .

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١١٦/١

^٢ - سورة النساء - الآية : ٥٨

^٣ - أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف - نوري حسن حامد المسلاتي - ص: ٢١

المطلب الأول : حياته ونشأته :

هو أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري البغدادي الأزجي الحنبلي النحوي القادري الضرير.

لم يختلف المؤرخون في اسمه وإنما يختصره الكثيرون منهم فيقول صاحب بغية الوعاة : (عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي صاحب الإعراب) ^١ وجاء عن اسمه في وفيات الأعيان : (أبو البقاء عبدالله بن أبي عبدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري الأصل البغدادي المولد والدار الفقيه الحنبلي الحسابي الفرضي النحوي الضير الملقب محب الدين) ^٢ أما في انباه الرواة فقد جاء عن اسمه : (عبدالله بن الحسين بن عبدالله أبو البقاء النحوي الضرير العكبري الأصل البغدادي المولد والدار) ^٣ وفي شذرات الذهب : (وفيها العلامة أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري الأزجي الضرير الحنبلي النحوي الفرضي صاحب التصانيف) ^٤

ويقول صاحب نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: (هو أبو البقاء عبدالله الضرير بن الحسين) ^٥

ومن هذا يخلص الباحث إلى أن اسمه هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين ولم يختلف في اسمه كثيراً وإنما ذكر أن اسم أبيه الحسن : (تفرد المنذري بتسمية أبيه الحسن وأجمع المتقدمون والمتأخرون على أنه الحسين بالتصغير) ^٦.

^١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي ٣٨/٢

^٢ - وفيات الأعيان - ابن خلكان ١٠٠/٣

^٣ - انباه الرواة - القفطي ١١٦/٢

^٤ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد - ٦٧/٥

^٥ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - محمد الطنطاوي - ص: ٢٠٩ .

^٦ - اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء العكبري - تحقيق غازي مختار طليمات - دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، ودار الفكر - دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٩٩٥ م . اعادة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م - ٩/١ .

نسبته :

ذكر المؤرخون أن اسمه عبدالله وكنيته أبو البقاء ولقبه محب الدين أما النسب التي

تلقب باسمه فهي :

العكبري وهي نسبة إلى عكبرا وعكبرا هذه : (قرية على خمسة فراسخ من بغداد)^١ وجاء عن ذلك أيضاً (العكبري بضم العين المهملة وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة وبعدها راء هذه النسبة إلى عكبرا وهي بليدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ)^٢.

ولا يهم هنا إن كانت تبعد عن بغداد خمسة أو عشرة فراسخ وإنما المهم أنها قرب بغداد .

والبغدادي وهي نسبة إلى المدينة المعروفة ببغداد وينسب لها العكبري لأنه ولد ونشأ فيها (ولد في بغداد)^٣ (العكبري الأصل البغدادي المولد والدار)^٤ (ومولده ووفاته ببغداد)^٥ .

أما الأزجي فهي نسبة إلى الأزج وهي محلة ذات أسواق تقع شرقي بغداد .
والحنبلي نسبة إلى مذهبه في الفقه .

والنحوي نسبة لعلم النحو وقد كان إمام زمانه في هذا العلم .

أما القادري فهذه النسبة تفرد بها إسماعيل باشا البغدادي : (ونسبه إسماعيل باشا البغدادي نسبة خامسة تفرد بها وهي القادري)^٦ ولعل هذه النسبة تكون في مذهبه في التصوف أو طريقته فيه ومن الملاحظ في اسمه أنه يلحق به وصف الضرير وذلك لأنه أضر في صباه وقيل إن مرض الجدري كان سبباً في ذلك (وأضر في صباه بالجدري)^٧

١ - مقدمة محقق كتاب اللباب في علل البناء والإعراب - للعكبري - تحقيق غازي مختار طليمات - ٩/١

٢ - وفيات الأعيان - ابن خلكان: ١٠١/٣ ، الأعلام - الزركشي - ٨٠/٤

٣ - مقدمة محقق كتاب اللباب في علل البناء والإعراب - للعكبري - تحقيق غازي مختار طليمات - ١٠/١

٤ - انباه الرواه للقفطي ١١٦/٢ ، وفيات الأعيان - ابن خلكان - ١٠٠/٣

٥ - الأعلام - الزركشي - ٨٠/٤

٦ - مقدمة محقق كتاب اللباب في علل البناء والإعراب - للعكبري - تحقيق غازي مختار طليمات - ٩/١

٧ - بغية الوعاة - للسيوطي - ٣٩/٢

مولده : (٥٣٨ هـ - ١١٤٥ م)

اختلف في تحديد تاريخ مولده على رأيين، الرأي الأول يذكر أنه ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة : (كانت ولادته سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة)^١

والرأي الثاني أنه ولد سنة تسع وثلاثين وخمسمائة : (وَيُعَدُّ تلميذه ابن الدبيثي من أدق الناس تحديداً لمولده مكاناً وزماناً فقد ذكر أنه ولد في بغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وعلى هذا التحديد أجمع من ترجموا له غير أن تلميذاً آخر من تلاميذه وهو القطعي ذكر على نحو غير قاطع أنه ولد في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسمائة)^٢

ويرى الباحث أنه لا احتياج لكثير عناء في معرفة أصح القولين وأرجحهما فمن غير شك أن القول الأول هو الأصوب لإجماع من ترجموا للعكبري أنه ولد في سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وكذلك لأن القطعي ذكر رأيه على غير قطع منه بصحته وعلى ذلك يرى الباحث أن العكبري ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة للهجرة النبوية الشريفة من غير تحديد يوم أو شهر، ولا خلاف في أنّ وفاته كانت سنة ست عشرة وستمائة .

أصله ونسبه :

لم يذكر المؤرخون للعكبري أصله أو نسبه ولم ينسبوه إلى قوم بأعينهم عرباً كانوا أم عجماء ولم يذكروا شيئاً عن أبيه وأمه ولا عن إخوة له أو أهل وإنما ذكروا فقط أنه تزوج وأن امرأته كانت تقرأ له : (ما تمضي عليه ساعة بلا اشتغال أو إشغال حتى أن زوجته تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها)^٣

ونذكر لنا المؤرخون له أنه رزق من هذه الزوجة أولاداً ذكرت أسماء ثلاثة منهم : (رزق أولاداً نقلت إلينا أسماء ثلاثة منهم أبو محمد عبدالرحمن وأبو عبدالله محمد وأبو نصر عبدالعزيز وكلهم قرأ عليه وقرأ له)^٤

١ - وفيات الأعيان - ابن خلكان - ١٠١/٣ ، وانباه الرواه - القفطي - ١١٧/٢

٢ - بغية الوعاة - السيوطي - ٣٩/٢

٣ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٦٨/٥

٤ - اللباب في علل البناء والإعراب - للعكبري - تحقيق غازي مختار طليعات - ١٠/١

أخلاقه وعلمه :

جاء عن وصف أخلاقه : (كان أبو البقاء ثقة صدوقاً فيما ينقله ويحكيه غزير الفضل كامل الأوصاف متديناً رقيق الشمائل سريع الدمعة ورعاً صالحاً قليل الكلام لا يتكلم إلا في علم أو فيما لا بد منه وصفه ابن النجار - أحد تلاميذه - فقال : كان حسن الأخلاق متواضعاً كثير المحفوظ يحيا للاشتغال والإشغال ليلاً ونهاراً)^١

أما عن علمه فكان غزير العلم في فنون مختلفة وكان شديد التمسك بالمذهب الحنبلي ويروى عنه أن جماعة من الشافعية سألوه أن ينتقل إلى مذهبهم ويعطوه تدريس النحو بالنظامية فرد عليهم قائلاً : (لو أقمتموني وصببتم عليّ الذهب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي)^٢ وهذا التعصب للمذهب يدل على التفقه فيه فصاحبنا أبو البقاء فقيه حنبلي.

والعكبري تفقه وتعلم وبرع في علوم شتى ذكروا أنها تسعة علوم وله في كل علم منها مصنفات ولكن غلب عليه النحو تدريساً وتصنيفاً وعن هذا يقول صاحب شذرات الذهب في أخبار من ذهب : (كان إماماً - يعني العكبري - في علوم كثيرة ، في علوم القرآن إماماً في الفقه إماماً في اللغة إماماً في العروض إماماً في الفرائض إماماً في الحساب إماماً في معرفة المذهب إماماً في المسائل النظرية وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة)^٣ ، وورد عن ذلك أيضاً : (كان يفتي في تسعة علوم - يعني العكبري - وكان أوحّد زمانه في النحو واللغة والحساب والفرائض والجبر والمقابلة والفقه وإعراب القرآن والقراءات الشاذة وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسطات)^٤.

وللباحث وقفه مع مصنفات العكبري في المطلب الثاني وما يهمنا هنا هو أن العكبري كان صاحب علوم عديدة واشتغل عليه كثير من الناس في هذه العلوم : (واشتغل

١ - اللباب في علل البناء والإعراب - للعكبري - تحقيق غازي مختار طليمات - ١٥/١

٢ - بغية الوعاة - السيوطي - ٣٩/٢

٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد - ٦٧/٥ - ٦٨

٤ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٦٨/٥

عليه خلق كثير وانتفعوا به واشتهر اسمه في البلاد وبعد صيته ^١ وكذلك : (وقصده
الناس من الأقطار وأقرأ النحو واللغة والمذهب والخلاف والفرائض والحساب)^٢
طريقته في التأليف :

ذكر الباحث فيما سبق أن أبا البقاء العكبري أضر في صباه بسبب الجدري ولذلك
كانت طريقته في التأليف هي أن تقرأ عليه الكتب ثم بعد ذلك يترجم ما حصله في ذهنه
فيكون بذلك قد أُلّف وجاء عن ذلك : (فكان إذا أراد التصنيف أحضرت إليه مصنفات ذلك
الفن وقرئت عليه فإذا حصل ما يريده في خاطره أملاه)^٣ وكان يقرأ له أولاده الثلاثة وزوجه
: (حتى أن زوجته تقرأ له بالليل)^٤ وكذلك يقول محقق كتاب اللباب في علل البناء
والإعراب للعكبري بعد أن يذكر أبناءه الثلاثة : (وكلهم قرأ له)^٥

شعره:

روي لأبي البقاء العكبري بضع أبيات من الشعر وهي في ظاهرها لا توحى بشاعرية
ولا ملكة شعرية متينة تنبئ عن تمكن صاحبها من قول الشعر وجاء عن أبيات أبي البقاء
التي قالها : (يمدح الوزير ابن مهدي^٦ ولم يقل غيرها)^٧ والأبيات هي :

لَكَ أَضْحَى جَيْدُ الزَّمَانِ مُحَلَّى * * بَعْدَ أَنْ كَانَ فِي غُلَاهُ مُحَلَّى
لَا يُجَارِيكَ فِي نَجَارِيكَ خَلْقٌ * * فَأَنْتَ أَعْلَى قَدْرًا وَأَعْلَى مَحَلًّا
دُمْتَ تُحْيِي مَا قَدْ أُمِيتَ مِنَ الْفَضْلِ * * وَتَنْفِي فَقْرًا وَتَطْرُدُ مَحَلًّا

وروى صاحب شذرات الذهب بيتين آخرين ينسبان إلى صاحبنا وهما :

صَادَ قَلْبِي عَلَى الْعَقِيقِ غَزَالٌ * * دُوْ نَقَارٍ وَصَالُهُ مَا يَنَالُ

١ - وفيات الأعيان - ابن خلكان - ١٠٠/٣ - ١٠١

٢ - بغية الوعاة - السيوطي - ٣٨ - ٣٩

٣ - - بغية الوعاة - للسيوطي - ٣٨/٢ ، وانباء الرواة - القفطي - ١١٨/٢

٤ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٦٨/٥ .

٥ - اللباب في علل البناء والإعراب - للعكبري - تحقيق غازي مختار طليمات - ١٠/١

٦ - هو ناصر بن مهدي العلوي الوزير المازندراني الرازي توزر في بغداد سنة ٦٠٦ هـ في الوزارة إلى وفاته سنة

٦١٧ هـ .

٧ - بغية الوعاة - السيوطي ، ٤٠/٢

فَاتِرُ الطَّرْفِ تَحْسَبُ الْجَفْنَ مِنْهُ * نَاعِسًا وَالنُّعَاسُ مِنْهُ مُزَالٌ^١

مذهب النحوي:

ذكر المؤرخون لأبي البقاء العكبري أنه كان حنبلياً في مذهب الفقهي ولم يذكروا لنا انتماءه إلى مذهب نحوي بشكل قاطع فقط تفرقت آراء بعض المحدثين في هذا الشأن إلى ثلاثة آراء تنسب أبا البقاء العكبري إلى مذهب نحوي معين فالشيخ محمد الطنطاوي ينسب العكبري إلى المذهب النحوي الكوفي فيقول : (وغلب عليه اتجاهه في النحو - يقصد العكبري - وقد سبق أنه كوفي المذهب)^٢ أما الدكتور شوقي ضيف فينسب العكبري إلى المذهب البغدادي وقال عن هذا : (وهو بذلك بغدادي من مدرسة أبي على الفارسي التي كانت تعول على الاختيار من آراء النحاة السابقين)^٣ ومحقق كتاب اللباب في علل البناء والإعراب ينسب العكبري إلى مذهب البصريين النحوي ويورد أدلة دامغة على رأيه ثم يقول : (... ولخرجت بتصور واضح هو أن مذهب العكبري بصري لا يأخذ في نحو الكوفة وبغداد إلا شذرات يسيرة)^٤ وقيل كذلك : (وبدا في النحو بصرياً لكنه لم يتعصب للبصريّة)^٥

كان الباحث قد تطرق لهذه القضية قبل خمس سنوات وخرج بالنتيجة التالية : (أن أبا البقاء العكبري كان إمام زمانه في النحو وله فيه مصنفات مفيدة وأن مذهبه في النحو هو المذهب البغدادي)^٦ ولكن الباحث يجد نفسه الآن غير ملتزم بهذا الرأي فأفكار المرء وآراؤه قد يدركها التغيير بكثرة الاطلاع والممارسة وخبرة السنين .

^١ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٦٨/٥

^٢ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي - ص: ٢٠٩ - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية .

^٣ - المدارس النحوية - شوقي ضيف - ص : ٢٧٩ - دار المعارف - مصر ، الطبعة السادسة ١٩٨٩ م ،

^٤ - اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء العكبري - ٢٠/١

^٥ - مع النحاة - صلاح الدين الزعبلوي - ص : ٧٣ .

^٦ - رسالة ماجستير (القضايا النحوية في الجزء الرابع من شرح العكبري على ديوان المتنبي) إعداد الطالب : خالد عبد الله على سلمان - إشراف الدكتور : عبد الجبار بلال منير - ص : ٢٧٨ - شوال ١٤٢٦ هـ - نوفمبر ٢٠٠٥ م .

ومن كل هذا يخلص الباحث إلى أن أبا البقاء العكبري قد كان بصري المذهب ويؤيد ذلك كتابه هذا الذي هو موضوع البحث - كتاب التبيين - فالعكبري أورد فيه خمس وثمانين مسألة لم يرجح رأي الكوفيين إلا في مسألة واحدة فقط وكان ينسب رأي البصريين إلى نفسه وحين يذكرهم يقول أصحابنا .

المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته :

إن أبا البقاء العكبري كان إماماً في علوم كثيرة وهذا نتاج طبعي لنهله من شيوخ كثيرين تلقى على أيديهم العلم بكافة فنونه فبرع فيها كلها ودرس هذا الكم الزاخر من العلم لتلاميذ كثيرين ، وهنا سيتناول الباحث أسماء الشيوخ والتلاميذ. فالفترة التي عاش العكبري - القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري - هي الحقبة التي ازدهرت فيها العلوم والفنون

في البلدان الإسلامية عامة لا سيما مدن العراق التي كانت قبلة العلماء ومقر الشيوخ في كل فن ولقد كانت بغداد بخاصة من بين مدن العراق ذات هوي في النفس ومطمع لكل طالب علم أو شهرة وذلك لأنها كانت مقراً للخلافة ومما زاد من مكانة بغداد إنشاء المدرسة النظامية بها والتي أنشأها نظام الملك أبو علي الحسن بن إسحاق بن العباس وفي رحاب هذه المدينة (بغداد) نشأ أبو البقاء العكبري آخذاً من كل فن بطرف متعمقاً في علوم القراءات والحديث والعروض واللغة والأدب والنحو والفقه والحساب والأصول وغيرها.

أولاً - شيوخه :

ذكرت لنا كتب التراجم كثيراً من شيوخ العكبري : (قرأ القراءات على ابن عساكر البطائحي وتأدب على ابن الخشاب وتفقه على أبي يعلي الصغير وروى عن ابن البطي ... وكان معيداً للشيخ أبي الفرج ابن الجوزي)^١ وقد جاء عن ذلك في بغية الوعاة : (وقرأ الروايات على أبي الحسن البطائحي وتفقه بالقاضي أبي يعلي الفراء ولازمه حتى برع في المذهب والخلاف والأصول وقرأ العربية على يحيى بن نجاح وابن الخشاب حتى حاز قصب السبق وصار فيها من الرؤساء المتقدمين ... وسمع الحديث من أبي الفتح بن البطي وأبي زرعة المقدسي وخلق)^٢ وجاء عن شيوخ العكبري أيضاً : (أخذ النحو عن أبي محمد ابن الخشاب المذكور بعده وعن غيره من مشايخ عصره ببغداد وسمع الحديث من أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن احمد المعروف بابن البطي ومن أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي وغيرهما)^٣ وكذلك ورد في إنباه الرواة : (كان نحويّاً فقيهاً فرضياً تفقه على مذهب أحمد بن حنبل وأخذ النحو على أبي محمد بن الخشاب وغيره وروى عن مشايخ زمانه وكان جماعاً لفنون من العلم والمصنفات)^٤.

كان هذا ذكر عام لشيوخ العكبري ويذكر الباحث أسماء شيوخ العكبري الذين أخذ عنهم علوم العربية وهم :

١- شذرات الذهب - ابن العماد - ٦٧/٥ - ٦٨ .

٢- بغية الوعاة - السيوطي - ٣٨/٢ - ٣٩ .

٣- وفيات الأعيان - ابن خلكان ١٠٠/٣ .

٤- إنباه الرواة - القفطي - ١١٦/٢ .

١- أبو محمد الخشّاب^١ وقد درس عليه أبو البقاء النحو واللغة إضافة إلى الفرائض والحساب^٢.

٢- علي بن عبد الرحيم بن العصار^٣ ، وقد أخذ العكبري عنه اللغة^٤ .

٣- ابن القصاب مؤيد الدين بن الفضل^٥ ، أخذ عنه اللغة^٦.

٤- يحيى بن نجاح بن مسعود^٧ ، أخذ عنه اللغة والأدب^٨.

ثانياً - تلاميذه:

إنّ علم أبي البقاء العكبري زاخر ومتنوع وفائض لدرجة جعلت الخلق الكثير يقصده ليتلمذ علي يديه وقد أثبت المؤرخون هذا العدد الكبير لتلاميذ العكبري بالإشارة إلي أنهم خلق كثير كما جاء عن صاحب الشذرات : (وتخرج به خلق)^٩ كما أشار صاحب بغية الدعاة إلي المعني نفسه قائلاً : (وقصده الناس من الأقطار وأقرأ النحو واللغة والمذهب

١ - هو أبو محمد بن الخشّاب عبدالله بن أحمد بن أحمد بن نصر البغدادي النحو ولد سنة ٤٩٢هـ أخذ العربية عن ابن الشجري وابن الجواليقي وكان أعلم أهل زمانه بعلم النحو توفي ٥٦٧هـ ، شذرات الذهب : ٢٢٠/٤ - ٢٢٢ ، وإشارة التعيين - ١٥٩-١٦٠

٢ - وفيات الأعيان - ابن خلكان - ١٠٠/٣ - وشذرات الذهب - ابن العماد - ٦٧/٥ ، وانباه الراوة - القفطي - ١١٦/٢ ، وبغية الوعاة - السيوطي - ٣٨/٢ .

٣ - هو أبو الحسن بن العصار النحوي علي بن عبدالرحيم السلمي البغدادي كان علامة في اللغة أخذ عن ابن الجواليقي له مؤلفات عدة توفي سنة ٥٧٦هـ - شذرات الذهب - ابن العماد ، ٢٥٧/٤ ، وانباه الراوة - القفطي - ٢٩١/٢ - ٢٩٢

٤ - اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري - تحقيق غازي مختار طليمات ١٢/١ .

٥ - هو محمد بن علي بن المبارك بن القصاب الوزير الكبير مؤيد الدين ابو الفضل البغدادي البليغ ، وزر بظاهر همزان توفي سنة ٥٩٢هـ - شذرات الذهب - ابن العماد ٣١١/٤

٦ - اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري - ١٢/١

٧ - هو ابو البركات يحيى بن مسعود بن عبدالله اليوسفي المؤدب الأديب الشاعر الحنبلي توفي سنة ٥٦٩هـ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٢٣٦/٤ ، وذيل طبقات الحنابلة - ٣٣١/١ .

٨ - اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري - ١٢/١

٩ - شذرات الذهب - ابن العماد - ٦٧/٥

والخلاف والفرائض والحساب)^١ والعكري لم يقتصر علي تعليم العامة بل درس الخاصة كما جاء في بغية الوعاة : (وله تردد علي الرؤساء لتعليم الأدب)^٢ ولكن هذا لم يحجب ذكر أسماء التلاميذ تفضيلاً بل تحصلت من أسمائهم أعداد كبيرة يقتصر الباحث هنا علي ذكر جميع أسماء التلاميذ الذين أخذوا عنه علم النحو ويكتفي بذكر أسماء بعض الذين تلقوا عنه علوماً أخرى وذلك علي النحو التالي :

أولاً - أسماء التلاميذ الذين أخذوا عنه علم النحو ويرتبهم الباحث حسب تأريخ وفياتهم :

١- ابن الحنبلي^٣ ، تُوفِّي سنة ٦٣٤ هـ .

٢- المهلب الحمصي^٤ ، تُوفِّي سنة ٦٤٤ هـ .

٣- اللورقي^٥ ، تُوفِّي سنة ٦٦١ هـ .

٤- ابن الحبيشي^٦ ، تُوفِّي سنة ٦٧٦ هـ .

٥- عبد الصمد القطيعي^٧ ، تُوفِّي سنة ٦٧٦ هـ .

ثانياً - ذكر بعض أسماء تلاميذه الذين أخذوا عنه علوماً أخرى غير النحو ويرتبها الباحث كذلك حسب تأريخ وفياتهم :

١- ياقون الحموي^١ ، تُوفِّي سنة ٦٢٦ هـ .

١ - بغية الوعاة - للسيوطي - ٣٨/٢

٢ - بغية الوعاة - للسيوطي - ٣٨/٢

٣ - هو أبو الفرج بن نجم بن عبد الوهاب بن الشيخ أبي الفرج الجذري السعدي العبادي الشيرازي الأصل عرف بابن الحنبلي ولد سنة ٥٥٤ هـ له تصانيف عدة ، ترجمته في شذرات الذهب ١٦٤/٥ - ١٦٦ .

٤ - هو أبو العباس عز الدين أحمد بن علي بن معقل المهلب الحمصي العلامة اللغوي له كتاب الإيضاح والتكملة ، ترجمته في شذرات الذهب - ٢٢٩/٥

٥ - هو أبو القاسم والأصح أبو محمد القاسم بن أحمد بن موفق بن جعفر المرسى اللورقي وهي نسبة لـ " لورق " بلدة في الأندلس ، النحوي شيخ القراءات ، ولد سنة ٥٥٧ هـ ترجمته في شذرات الذهب - ٣٠٧/٥

٦ - هو ابن الصيرفي المعتز المعمر جمال الدين أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن الرفع الحزاني الحنبلي ويعرف بابن الحبيشي ، ترجمته في شذرات الذهب - ٣٦٣/٥

٧ - هو عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن ابي الحسين البغدادي القطيعي المحدث النحوي الخطيب الواعظ المؤرخ - ترجمته في شذرات الذهب - ابن العماد ٣٥٣/٥

- ٢- محمد القطيعي^٢ ، تُوفِّي سنة ٦٣٤هـ.
- ٣- ابن الباقلائي^٣ ، تُوفِّي سنة ٦٣٧هـ
- ٤- محمد بن سعيد الديبشي^٤ . ، تُوفِّي سنة ٦٣٧هـ
- ٥- محمد بن محمود^٥ ، تُوفِّي سنة ٦٤٣هـ.
- ٦- ابن أبي الحديد^٦ . ، تُوفِّي سنة ٦٥٥هـ
- ٧- المنذري^٧ ، تُوفِّي سنة ٦٥٦هـ.
- ٨- ابن العلقمي^٨ ، تُوفِّي سنة ٦٥٦هـ.
- ٩- عبد الرزاق^٩ ، تُوفِّي سنة ٦٦٠هـ.
- ١٠- ابن عدلان^{١٠} ، تُوفِّي سنة ٦٦٦هـ.

ثالثاً - مؤلفاته :

-
- ١ - هو ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، أبو عبد الله ، شهاب الدين ، صاحب معجم البلدان ومعجم الأدباء - شذرات الذهب - ابن العماد ١٢١/٥ - ١٢٢
 - ٢- هو محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي القطيعي الأرجي ، ترجمة في شذرات الذهب ١٦٨/٥
 - ٣ - هو أبو الحسن بن أبي المعالي بن مسعود المعروف بابن الباقلائي ، ترجمته في شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد - ١٨٩/٥ ، وبغية الوعاة - ٥٢٦/١ .
 - ٤- مرت ترجمته انظر ص : ١٥ .
 - ٥- هو محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله ، محب الدين ، أبو عبدالله البغدادي الشافعي المشهور بابن النجار ، طبقات الشافعية للسبكي ، ٤١/٥ . الشذرات ٢٢٦/٥-٢٢٧
 - ٦- هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد ، أبو حامد ، عز الدين شارح نهج البلاغة ، وفيات الأعيان - ابن خلكان - ٣٤٢/٧ .
 - ٧ - هو عبدالعظيم بن عبدالقوي أبو محمد زكي الدين المنذري الحافظ ، اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري - ١٤/١ ، وشذرات الذهب ٢٧٧/٥
 - ٨- هو محمد بن محمد بن العلقمي الوزير مؤيد الدين الرافضي المشهور بابن العلقمي ترجمة في شذرات الذهب - ٢٧٣-٢٧٠/٥ .
 - ٩ - هو عبدالرزاق بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف ، أبو محمد ، عز الدين الرسغي ، ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة ، ٢٧٤/٢ .
 - ١٠ - هو علي بن عدلان ، عفيف الدين ، أبو الحسن ترجمته في فوات الوفيات ٤٣/٣-٤٦ ، وبغية الوعاة :

صنّف أبو البقاء العكبري في مختلف العلوم وتميّز في علم النحو وله فيه تصانيف حسنة: (وكان الغالب عليه علم النحو وصنّف فيه مصنفات مفيدة)^١ وقد أحصي للعكبري تسعة عشر كتاباً في النحو : (أحصينا ما بلغنا من آثار العكبري في النحو فتحصل لنا تسعة عشر كتاباً بين مطبوع ومخطوط ومذكور في كتب التراجم)^٢ أما عن مؤلفاته ككل وإحصائيتها فقد قيل : قال الدكتور عبد الإله نبهان : (خلف أبو البقاء مؤلفات كثيرة بلغ تعدادها بحسب إحصائي لها في مختلف المصادر خمسة وخمسين مؤلفاً وأوصلها غيره إلي تسعة وخمسين)^٣ وهذه المؤلفات مؤلفات متنوعة بعضها في الإعراب وبعضها شرح لأشعار وكتب نحوية وفقهية ومنها من هو مستقل في علم النحو أو علوم القرآن أو علم الحساب ويورد الباحث هنا مؤلفات العكبري في علوم العربية ويستطيع الباحث تقسيمها إلي ثلاثة أقسام :

القسم الأول : كتب الإعراب وهي أربعة كتب :

١- إعراب القرآن وهو المسمى التبيان في إعراب القرآن ويسمى كذلك إملاء ما من به الرحمن.^٤

٢- إعراب الحديث النبوي.^٥

٣- إعراب القراءات الشاذة.^١

٤- إعراب شعر الحماسة.^٧

القسم الثاني : شرح وتخليص بعض الكتب:

١ - وفيات الأعيان - ابن خلكان ، ١٠٠/٣

٢ - الباب في علل البناء والإعراب - للعكبري ، ١٦/١

٣ - إعراب الحديث النبوي - العكبري - تحقيق عبدالاله نبهان ، ص : ١٣ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، ودار الفكر - دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

٤ - نشر بمصر عدة مرات وطبع بتحقيق ابراهيم عطوه عوض عام ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م وحققه احمد السيد أحمد على وطبع بالمكتبة التوفيقية بالقاهرة

٥ - نشره مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م بتحقيق عبدالاله نبهان وطبع مرة أخرى بدار الفكر بدمشق بالتحقيق نفسه وكانت الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

١ - لم يعثر على هذا الكتاب وإنما ورد ذكره في انباه الرواة للقفطي ١١٧/٢ ، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣ وشذرات الذهب ٦٨/٥ وبغية الوعاة ٣٩/٢

٧ - لم يطبع وإنما ورد ذكره في وفيات الأعيان ١٠٠/٣ وشذرات الذهب ٦٨/٥ وبغية الوعاة ٣٩/٢ انباه الرواة ١١٧/٢

- ١- تخلص التنبية^١ لابن جني^٢.
- ٢- شرح أبيات^٣ الكتاب لسيبويه.
- ٣- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي وسماء الصباح في شرح الإيضاح^٤.
- ٤- شرح بعض قصائد رؤبة^٥.
- ٥- شرح الحماسة^٦.
- ٦- شرح خطب بن نباته^٧.
- ٧- شرح ديوان المتنبي^٨ وسماء التبيان في شرح الديوان^٩.
- ٨- شرح الفصيح^{١٠} لثعلب.
- ٩- شرح لأمية العرب^{١١}.

-
- ١- ورد في انباه الرواة ١١٦/٢ - ١١٧
 - ٢- هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، أخذ عن أبي علي الفارسي لازمه أربعين سنة ، من أشهر مؤلفاته الخصائص واللمع في العربية توفي سنة ٣٩٢هـ - إشارة التعيين ، ص : ٢٠٠ وبغية الوعاة ١٠/٢
 - ٣- بغية الوعاة ٣٨/٢ - انباه الرواة ١١٦/٢ - ١١٧
 - ٤- ورد في إشارة التعيين - ص ١٦٣. وانباه الرواة - ١١٧/٢
 - ٥- انباه الرواة - ١١٦/٢ - ١١٧
 - ٦- ورد في إشارة التعيين ، ص: ١٦٣
 - ٧- ورد في إشارة التعيين ، ص: ١٦٣
 - ٨- هو أحمد بن الحسين بن عبدالصمد الجعفي الكندي ، أبو الطيب المتنبي ولد بالكوفة سنة ٣٠٣ هـ من أشهر شعراء العربية . ادعى النبوة في بادية السماوة عام ٣٢١-٣٢٢ هـ ثم تاب ومات مقتولاً على يد جماعة من بني أسد سنة ٣٥٤ هـ - التبيان في شرح الديوان - العكبري - ضبط مصطفى السقا وآخرون ، ١/هـ - ي - دار المعرفة - بيروت - لبنان
 - ٩- طبع عدة طبعات - كلكتا ١٢٦٢هـ وبولاق ١٢٦١هـ - ١٢٨٧هـ وفي مصر ١٣٠٣هـ - ١٣٠٨هـ وأخرجه مصطفى السقا وآخرون بطبعة دار المعرفة بيروت - لبنان
 - ١٠- إشارة التعيين - ص : ١٦٣
 - ١١- نشر بالمجمع العلمي العراقي بمجلته المجلد الثالث والثلاثون في جزئه الأول عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م بتحقيق د. محمد خير حلواني ونشر بدار الآفاق مستقلاً ببيروت عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م وكذلك حققه الأستاذ محمد أديب جمرات بالمكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م بعنوان شرح لامية الشنفرى - فهرس الكتب النحوية المطبوعة - عبدالهادي الفضلي ، ص : ٤٠ .

- ١٠- شرح اللمع لابن جني وسماه (المنبع في شرح اللمع)^١ .
- ١١- شرح المفصل للزمخشري^٢ وسماه (المفصل في إيضاح المفصل)^٣
- ١٢- شرح المقامات^٤ للحريري^٥ .

القسم الثالث : مؤلفاته في النحو:

١- الإشارة^٦.

٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين^٧.

٣- التخليص^٨.

٤- الترصيف في التصريف^٩ .

-
- ١ - ورد ذكره في إشارة التعيين - ص: ١٦٣ وانباه الرواة - ١١٧/٢
- ٢ - هو محمود بن محمد بن أحمد أبو القاسم الزمخشري النحوي اللغولي المعتزلي العلامة المفسر لقب بجار الله لأنه جاور بمكة مرتين ولد بقرية زمخشر التي ينسب لها سنة ٤٧٧هـ سمع ببغداد من أبي الخطاب بن البطر وقرأ كتاب سيبويه على اليابري ، من مصنفاته : الكشف في التفسير والفائق في الحديث وأساس البلاغة وكتاب المفصل في النحو توفي سنة ٥٣٨هـ - طبقات المفسرين - الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الدواوودي - ٣١٤-٣١٦ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ٣ - ورد ذكره في إشارة التعيين - ص : ١٦٣
- ٤ - ورد في وفيات الأعيان - ١٠٠/٣ ، وشذرات الذهب - ٦٧/٩-٦٨ وذكر أنه طبع في بغداد انظر هامش إعراب الحديث النبوي - العكبري - ص: ١٤

٥ - هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري صاحب المقامات ، قرأ النحو على القصباني وعليّ ابن فضال المجاشعي . وقرأ الفقه والحساب والفرائض وكان إماماً في البلاغة، من مصنفاته المقامات ومنظومة في النحو تسمى الملحة وله ديوان شعر عاش في الفترة ما بين : ٤٤٦هـ - ٥١٥هـ إشارة

التعيين ص: ٢٦٣-٢٦٤

٦- ذكر في بغية الوعاة ٣٨/٢ وانباه الرواة ١١٧/٢

٧ - حققه الدكتور عبدالرحمن العثيمين ونشر بمكتبة العبيكان بالرياض طبعة أولى عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م وهو موضوع بحثنا مع الإنصاف.

٨- ورد في بغية الوعاة ٣٨/٢

- ٥- التلقين.^٢
- ٦- التهذيب.^٣
- ٧- اللباب في علل البناء والإعراب.^٤
- ٨- مسائل خلافة في النحو.^٥
- ٩- مسائل نحو مفردة.^٦
- ١٠- مقدمة في علم النحو.^٧
- ١١- نزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف.^٨

^١ - ورد في بغية الوعاة ٣٨/٢ وإنباه الرواة ١١٧/٢

^٢ - ورد في بغية الوعاة ٣٨/٢

^٣ - ورد في بغية الوعاة ٣٨/٢ وإنباه الرواة ١١٧/٢

^٤ - حققه الدكتور غازي مختار طليمات وطبع بدار الفكر دمشق سورية ، طبعة أولى عام ١٩٩٥م واعيدت

الطبعة نفسها ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

^٥ - طبع بهذا الاسم بمكتبة الآداب بالقاهرة عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م بتحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم ، وطبع

بدمشق بدار المامون للتراث الطبعة الثانية بتحقيق محمد خير الحلواني - فهرس الكتب النحوية المطبوعة -

عبدالهادي الفضلي ، ص: ١٨٤

^٦ - نشر بتحقيق الأستاذ ياسين محمد السواسي في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت ، المجلد السادس

والعشرون ، الجزء الثاني عام ١٩٨٢م - فهرس الكتب النحوية المطبوعة - عبدالهادي الفضلي ، ص: ١٨٤

^٧ - ورد في انباه الرواة - ١١٧/٢

^٨ - ورد في انباه الرواة - ١١٧/٢

المبحث الثالث: التبيين منهجه وقيمته العلمية :

منهج التبيين:

لم يجد الباحث في هذا الكتاب -التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين -مقدمة للمؤلف يذكر فيها أسباب وضعه وتأليفه للكتاب بل بدأ العكبري بالمسائل مباشرة ولم يجد الباحث في المقدمة سوى هذه الكلمات : (قال شيخ الإسلام وحجة الأنام العلامة نسيج وحده ترجمان الأدب واللسان أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري أدام الله تأييده وتسديده)^١ ويذكر محقق الكتاب أن أبا البقاء يورد نص المسألة دون ذكر عنوان بارز لمعظم المسائل ووضع لكتابه بابين فقط هما باب المعرب ، وباب الإعراب ويبدأ غالباً بالرأي الذي يميل إليه.

مسائل الكتاب:

أورد شيخنا أبوالبقاء في كتابه هذا خمساً وثمانين مسألة وفصلها محقق الكتاب وقسمها إلي ثلاثة أقسام هي^٢:

- ١- مسائل خلافة ليست بين البصريين و الكوفيين وعددها ثمان وعشرون مسألة .
 - ٢- بعض مسائل خلافة بين البصريين و الكوفيين تفرد بذكرها العكبري وعددها مسألتان .
 - ٣- مسائل خلافة بين البصريين والكوفيين ذكرها العكبري كما ذكرها ابن الأنباري وعددها خمس وخمسون مسألة وهي موضوع بحثنا هذا .
- ويلاحظ الباحث من خلال اطلاعه علي المسائل المشتركة بين الكتابين أن العكبري قد يفصل المسألة الواحدة التي يوردها الأنباري في مسألتين مثل مسألة رافع المبتدأ والخبر التي

^١ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - أبو البقاء العكبري ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان

العثيمين - ص : ١١١ - مكتب العبيكان - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

^٢ - التبيين - العكبري - ص : ٨٦ - ٨٧

أوردها الأنباري كذلك فهي مسألة واحدة عند ابن الأنباري^١ ومسألتان عند العكبري^٢.

مصادر الكتاب :

ذكر محقق كتاب التبيين أن أبا البقاء العكبري لم يصرح بمصادر الكتاب ولم يثبت ذلك في فهرس المصادر والمراجع فقال : (لم يصرح أبو البقاء في كتابه هذا بالمصادر التي استفاد منها في مادة بحثه ... ويختمها دون أن يذكر ثبناً للمراجع التي استمد منها مادة بحثه كما كان يفعل كثير من العلماء)^٣

ثم يذكر بعد ذلك أنه نقل من بعض الكتب فيقول : (ولكننا وجدنا أبا البقاء يصرح بنقله من كتاب سيبويه ونقله عن الجرجاني من كتابه شرح الجمل وشرح الإيضاح وأحال على بعض مؤلفاته هو ولم يرد لغيرها أي ذكر في هذا الكتاب)^٤.

وعقد المحقق مقارنة بين بعض نصوص كتاب التبيين وكتب نحوية أخرى وخرج بقوله : (وبعد مقارنة نصوص الكتاب بالكتب النحوية الأخرى المتوافرة لدي تبين لي نقله عن كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني وكتاب الحدود للرماني وكتاب الأصول لابن السراج والمفصل وشرح لامية العرب للزمخشري ومعاني القرآن للفراء وشرح الجمل والمرتل لشيخه ابن الخشاب)^٥.

ويرى الباحث أنه لما كان هذا الكتاب في الاختلافات النحوية وكان واجباً على من يؤلف في الاختلافات أن يذكر رأي البصريين والكوفيين فإن العكبري وفي بعض المسائل يذكر آراء علماء من البصرة والكوفة بأسمائهم فلا بد وأن يكون قد نقل آراءهم نقلاً إما بالعبارات التي كتبوها أو بالمعنى وفي كلا الحالتين يكون صاحب المؤلف قد نقل عنهم فبهذا فقد استفاد

١- الإنصاف في مسائل الخلاف - ابن الأنباري ٢٥/١ .

٢- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٤ ، ٢٢٩

٣- التبيين - العكبري - ص : ٨٥

٤- التبيين - العكبري - ص : ٨٥

٥- التبيين - العكبري - ص : ٨٥-٨٦

العكبري ونقل من معظم الكتب التي ألفت قبله ويكون ناقلاً عن العلماء الذين ذكرهم بأسمائهم وهم أكثر.

شواهد الكتاب :

كان أبو البقاء في كتابه يستشهد بالآيات القرآنية وقد استشهد بخمس وثمانين آية وكان يضعف القراءة التي لا تسير مع القاعدة النحوية في مثل قوله في الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾^١ برفع ملائكته^٢.

فيقول العكبري عن هذه الآية : (قرئ برفع الملائكة ولا وجه إلا ما ذكرنا)^٣

وكذلك استشهد العكبري بالشواهد الشعرية وذكر في كتابه هذا سبعة وتسعين بيتاً أما الحديث النبوي الشريف فلم يرد في هذا الكتاب أي ذكر لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لا على وجه الاستشهاد أو وجه التمثيل.

طريقته في مناقشة المسائل :

وجد الباحث أن العكبري يعرض رأي البصريين أولاً ولا يذكر في أكثر المواقع أن هذا الرأي للبصريين صراحة بل ينسبه لنفسه ثم يذكر بعد ذلك رأي الكوفيين صراحة وذلك في نحو قوله : (الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل)^٤ وكذلك : (المنصوب بكان الناقصة لا ينصب على الحال وقال الكوفيون هو منتصب على الحال)^٥ وفي بعض المسائل يورد العكبري رأي البصريين بقوله "عندنا" ومن أمثلة ذكره للبصريين بلفظ "عندنا" - أي هذا رأي البصريين وأنا معهم - نحو قوله : (الاسم مشتق من السمو عندنا وقال الكوفيون هو من الوسم)^٦ والعكبري يجعل رأي البصريين - الذي ينسبه لنفسه - قاعدة مسلمة بها ثم يأتي برأي الكوفيين ليفنده.

١ - سورة الأحزاب - الآية : ٥٦ .

٢ - قرأ بالرفع ابن عباس وعبد الوارث عن ابن عمر - انظر هامش التبيين للعكبري ، ص : ٣٤٤

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٣٤٤

٤ - التبيين - العكبري - ص : ١٤٣

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٢٩٥

٦ - التبيين - العكبري - ص : ١٣٢

ومن هنا يظهر للباحث موقف العكبري من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين فموقفه هنا واضح فهو بصري خالص يستعمل المصطلحات البصرية ويعتمد الأصول البصرية: (أكثر المصطلحات التي استعملها أبو البقاء ورد بما تعارف عليه البصريون)^١

دفع شبهة عن التبيين :

هناك كتاب مطبوع باسم (مسائل خلافية في النحو) وهو لأبي البقاء العكبري قام بتحقيقه الدكتور عبد الفتاح سليم ونشر بمكتبة الآداب بالقاهرة في شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين وأربعمائة وألف للهجرة الموافق له شهر مايو من سنة أربع وألفين .

هذا الكتاب ذكرت فيه خمس عشرة مسألة ثم أتمه المحقق بمسائل نقلها من كتاب التبيان في شرح الديوان للعكبري وهو شرح لديوان المتنبي ما يهمنا هنا هو أن الباحث قد وجد أن هذه الخمس عشرة مسألة بترتيبها هي المسائل الخمس عشرة الأولى الموجودة في كتاب التبيين وإن اختلفت المسميات للمسائل بالتقديم أو التأخير أو مرادف الكلمة وقد صرح محقق كتاب " مسائل خلافية في النحو " في مقدمته للطبعة الثانية بذلك حيث قال معللاً لطبع الكتاب مرة أخرى : (ثم يأتي بعد ذلك السبب القوي الذي حفز على إخراج هذه الطبعة الثانية وهو أن الكتاب بعض كتاب آخر لم أظفر به إبان تحقيقه وظل مفقوداً حتى يسر الله لمن ظفر به وهو زميلنا الفاضل الدكتور عبد الرحمن العثيمين)^٢

١- التبيين - العكبري - ص: ١٠٣

٢- مسائل خلافية في النحو - العكبري - تحقيق: د. عبدالفتاح سليم - ص : ٣ - مكتبة الآداب - القاهرة -

مصر - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

المطلب الأول : رافع المبتدأ والخبر

هي مسألة واحدة عن ابن الأنباري وذكرها بعنوان (القول في رافع المبتدأ والخبر) ^١ أما العكبري فقد فصلها في مسألتين حيث جعل رافع المبتدأ مسألة لوحدها وذكرها العكبري بعنوان (مسألة رافع المبتدأ) ^٢ وجعل رافع الخبر مسألة لوحدها وذكرها بعنوان (مسألة رافع الخبر) ^٣.

ويقول ابن الأنباري في هذه المسألة : (ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع بالخبر والخبر يرفع بالمبتدأ فهما مترافعان ... وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلّفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.) ^٤ ويقول العكبري : (المبتدأ يرتفع بالابتداء والابتداء كونه أولاً مقتضياً ثانياً وقال بعضهم يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية وقال آخرون يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار وقال آخرون : يرتفع بإسناد الخبر إليه ، وللكوفيين مذهبان : أحدهما : يرتفع المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ ويسمونهما المترافعين والمذهب الثاني : أنه يرتفع بالعائد من الخبر.) ^٥

أما قوله في رافع الخبر فهو : (خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء عند ابن السراج وجماعة وقال أبو علي وابن جني يرتفع بالمبتدأ وقال آخرون : يرتفع بالابتداء والمبتدأ وقال الفراء ^٦ : يرتفع بالمبتدأ.) ^٧

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٦/١ - وهي المسألة رقم (٥) .

٢- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٤ - ٢٢٨ . وهي المسألة رقم (٢٧)

٣- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٩ - ٢٣٢ . وهي المسألة رقم (٢٨)

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٦/١

٥- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٤ - ٢٢٥

٦- هو : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي أبو زكريا الفراء ، كان أبرع الكوفيين بعد شيخه الكسائي ، له مصنفات كثيرة في النحو ومعاني القرآن منها : معاني القرآن ، والجمع والتنثنية ، والمقصود والممدود ، توقي سنة ٢٠٧هـ ، إشارة التّعيين ص: ٣٧٩ ، بغية الوعاة ٢/٣٣٣ .

٧- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٩ - ٢٣٠

وعن هذا يقول الخليل : (زيد خارج والمرأة منطلقة رفعت " زيداً " بالابتداء ورفعت " خارجاً " لأنه خبر الابتداء)^١

وقال سيبويه : (فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء)^٢

ويقول الزجاجي : (نحو قولك : " زيد قائم " فـ"زيد" مرفوع بالابتداء و" قائم " خبره)^٣
أما الزجاج لم يرجح رأياً وإنما ذكر رأي الفريقين عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ذَلِك بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾^٤ قال : (المعنى الأمر ذلك أو ذلك الأمر فذلك مرفوع بالابتداء أو بخبر الابتداء) .^٥

وقيل : (والرافع للمبتدأ هو الابتداء : بمعنى جعل الاسم أولاً ليخبر عنه وللخبر هو المتبداً وقال الكوفيون ترافعا) .^٦

يلحظ الباحث من خلال قلبي ابن الأبناري والعكبري في هذه المسألة أن ابن الأنباري ذكر رأياً واحداً للبصريين في رافع المبتدأ وقال هو الابتداء أما العكبري فقد فصل آراء البصريين وذكر لهم أربعة آراء هي :

١- المبتدأ يرتفع بالابتداء .

وجاء عن معنى الابتداء : (المبتدأ مرفوع وخبره مرفوع إذا كان اسماً مثله وذلك نحو قولك : " زيد قائم " فزيد مبتدأ وقائم خبره ومعنى الابتداء هو الذي رفع زيداً)^٧

١ - الجمل في النحو - الخليل بن احمد الفراهيدي - تحقيق : د. فخري غباوة - ص : ١١٨ - مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢ - الكتاب - سيبويه - تحقيق : عبدالسلام هارون - ١٢٧/٢، دار الجيل بيروت الطبعة الأولى.

٣ - الجمل في النحو - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - حققه وقدم له " د. علي توفيق الحمد - ص : ٣٦ - مؤسسة الرسالة بيروت لبنان - ودار الأمل إربد الأردن الطبعة الأولى " ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٤ - سورة البقرة - الآية : ١٧٦ .

٥ - معاني القرآن وإعرابه - الزجاجي - تحقيق : د. عبدالجليل عبده شلبي - ٢٤٦/١ - عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦ - الفرائد الجديدة - عبدالرحمن الأسيوطي - أشرف على طبعتها وعلق على شواهدا : محمد المل أحمد الكزني - ٢٠٦/١ - المكتبة الوطنية بغداد ١٩٧٧ م.

٧ - شرح جمل الزجاجي - ابن هشام - دراسة وتحقيق : د علي محسن عيسى - ص : ١٣٢ عالم الكتب مكتبة النهضة العربية بيروت - لبنان الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

وقيل في تفسير الابتداء : (وحكم المتبداً أن يكون مرفوعاً بعامل معنوي ذلك المعنى هو الابتداء والابتداء هو اهتمامك بالشئ قبل ذكره وجعلك له أولاً لثاني ذلك الثاني حديث عنه ^١)

وقال المبرد : (فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء: التنبيه والتعزية عن العوامل غيره ... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر ^٢)

وقال الأخفش : (فإنما رفع المبتدأ ابتداءً وإياه والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم كما كانت " أن " تنصب الاسم وترفع الخبر فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر وقال بعضهم : رفع المبتدأ خبره وكلّ حسنّ والأول أقيس ^٣)

٢- المبتدأ يرتفع بتعريته من العوامل اللفظية.

وقيل : (وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ ^٤)

٣- المبتدأ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار.

وقال الزمخشري : (وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه ^٥)

٤- المبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه .

كما ذكر ابن الأنباري رأياً واحداً للكوفيين في رافع المبتدأ وقال هو الخبر ووافقه في ذلك العكبري.

^١ - كشف المشكل في النحو - على بن سليمان الحيدر اليمني - دراسة وتحقيق - د. هادي عطية مطر الهلالي - ص : ٢١٤ - دار عمار للنشر والتوزيع - عمان الأردن الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

^٢ - المقتضب - المبرد - تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة - ١٢٦/٤ - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة - مصر - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

^٣ - معاني القرآن - الأخفش - تحقيق : د. فائز فارس - ٩/١ - الطبعة الأولى : ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

^٤ - شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبدالله الأزهرى - ١٥٨/١ ، دار إحياء الكتب العربية

^٥ - المفصل في علم العربية - الزمخشري - ص: ٢٤ - دار الجبل - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية .

أما رافع الخبر عند البصريين فقد ذكر ابن الأنباري ثلاثة آراء للنحاة البصريين في رافع الخبر وهي :

١- الخبر يرتفع بالابتداء وحده ، أي أن المبتدأ والخبر العامل فيهما هو الابتداء .
ورّد السيوطي^١ كون الخبر مرفوعاً بالابتداء بقوله : (وضعف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعاً للخبر لأدى إلى إعمال واحد رفعين ولا نظير له.)^٢
وقال : (ورّد بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين فالمعنوي أولى .)^٣

٢- الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ .

٣- الخبر يرتفع بالمبتدأ وحده .

وقد وافق العكبري ابن الأنباري في إيراد هذه الثلاثة الآراء للبصريين غير أن العكبري نسب هذه الآراء لعلماء بصريين فقد نسب الرأي الأول لابن السراج والرأي الثالث نسبه إلى أبي على الفارسي وابن جني أما الرأي الثاني فلم ينسبه إلى أحد .

أما رافع الخبر عند الكوفيين فذكر الأنباري أن الخبر عند الكوفيين يرتفع بالمبتدأ ووافقه العكبري في ذلك ونسبه إلى الفراء .

وذكر السيوطي رأياً آخر للكوفيين فقال : (وللكوفيين قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا .)^٤

وقيل عن المبتدأ والخبر : (وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما .)^٥

١- هو : الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي الشافعي المسند المحقق ، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة ، حفظ القرآن وهو دون الثامنة ، وحفظ عمود الأحكام ومنهاج النووي وألفية ابن مالك ، له مؤلفات مشهور في تفسير القرآن والنحو ، عاش في الفترة ما بين ٨٤٩-٩١١ هـ . شذرات الذهب ٥١/٨-٥٥ .

٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق : أحمد شمس الدين - ٣١١/١ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق : أحمد شمس الدين - ٣١١/١ .

٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق : أحمد شمس الدين - ٣١٢/١ .

أورد ابن الأنباري حجج كلا الفريقين ، فأورد حجج الكوفيين بقوله :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يترفع بالابتداء لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما ... فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل واحد منها في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه)^٢

وذكر الكوفيون لذلك نظائر واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَيُّ مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^٣ فقال الكوفيون في هذه الآية : (فنصب " أيما " بتدعوا وجزم " تدعوا " بأيما فكان كل احد منهما عملاً ومعمولاً)^٤ وذكروا كذلك قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾^٥ فقال الكوفيون: (فأينما منصوب بتكونوا " وتكونوا " مجزوم بأيما)^٦ وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾^٧ ثم قالوا (إلى غير ذلك من المواضع)^٨.

يلحظ الباحث هنا أن المواضع التي ذكرها الكوفيون وقالوا : (إلى غير ذلك من المواضع) إنما هي ترجع إلى موضع واحد وهو أن أسماء الشرط الجازمة تعمل في فعل الشرط وجوابه والجواب أو الشرط يعمل فيها وبهذا فهو موضع واحد .

وفند الكوفيون رأي البصريين فقالوا: (فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود معدود ... ولا يجوز أن يقال إننا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية لأننا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملاً ، والذي يدل على الابتداء لا يوجب الرفع أننا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات

١ - الأصول في النحو - ابن السراج - تحقيق : د عبد الحسين الفتلي - ٥٨/١ - مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٦/١

٣ - سورة الإسراء - الآية (١١٠)

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٦/١

٥ - سورة النساء الآية : ٧٨

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٦/١

٧ - سورة البقرة - الآية : ١١٥

٨ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٦/١

والحروف ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع)^١

أمّا البصريون فاحتجوا لرفع المبتدأ بالابتداء بأن قالوا: (إنما قلنا العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات ... فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما من التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذاك وهنا .)^٢

أما العكبري فيذكر ثلاث حجج للبصريين لرفع المبتدأ بالابتداء حيث يقول : (إن الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملاً كالفعل ... واللفظ إنما عمل لاختصاصه فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضاً والوجه الثاني : أن كون الاسم أولاً مستنداً إليه ، أصل في الجملة فوجب أن يكون مرفوعاً بذلك كالفاعل فإنه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين . الوجه الثالث : أن المبتدأ معمول وكل معمول له من عامل .)^٣

ورد العكبري الرأي الثاني للبصريين بقوله : (وأما التعري من العوامل فإنه غير عامل لأن ذلك عدم والعدم لا يعمل)^٤

ورد الرأي الثالث للبصريين وقال هو مطابق للرأي الأول : (أما ما في النفس من معنى الإسناد فهو معنى الابتداء)^٥

ورد الرأي الرابع للبصريين بقوله : (فإن قالوا نحن لا نجعله عاملاً ، بل هو إمارة على العامل قيل : يلزم من ذلك أن يكون العامل موجوداً مدلولاً عليه فإن أرادوا بذلك أن تعريه من العوامل إمارة على الابتداء فهو ما ذكرناه)^٦

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٧/١

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٧/١

٣- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٥ - ٢٢٦

٤- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٦

٥- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٦

ردّ كل من ابن الأنباري والعكبري رأي الكوفيين في هذه المسألة فقال ابن الأنباري :
(إن ما ذكرتموه يؤدي إلى محال وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول وإذا قلنا
إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال وما يؤدي إلى محال
فهو محال والوجه الثاني أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره لأن
عاملاً لا يدخل على عامل فلما جاز أن يقال : " كان زيدٌ أخاك وإن زيداً أخوك وظننت زيداً
أخاك " بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر).^٢

وقال العكبري : (فالجواب عما ذكره أن عمل كل واحد منهما في صاحبه تأثير فيه
والمؤثر يجب أن يكون أقوى من المؤثر فيه وذلك مستحيل هنا).^٣

أما ما استدل به الكوفيون من آيات فردها عليهم ابن الأنباري بقوله : (وأما ما استشهدوا به
من الآيات فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه : أحدها : أنا لا نسلم أن الفعل بعد أياما-
وأيما مجزوم بأياً ما وأيما وإنما هو مجزوم بإن. وأياً ما وأيما نابا عن إن لفظاً وإن لم
يعملاً شيئاً والوجه الثاني : أنا نسلم أنها نابت عن إن لفظاً وعملاً ولكن جاز أن يعمل كل
واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ولم يعملوا من وجه واحد فجاز أن يجتمعا ويعمل
كل واحد منهما في صاحبه بخلاف ما هنا والوجه الثالث: إنما عمل كل واحد منهما في
صاحبه لأنه عامل فاستحق أن يعمل وأما ههنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو : " زيد
أخوك " اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية والأصل في الأسماء ألا تعمل فبان الفرق
بينهما).^٤

وردّها العكبري من وجهين فقال : (أحدهما : أن " أيا " وأخواتها نائبة عن حرف الشرط
فهي تعمل بحكم النيابة ويُعمل فيها بحكم الأصالة . الثاني : أن عمل الفعل في أداة الشرط
النصب وعمل الأداة فيه الجزم وهما مختلفان فالنصب حكم المفعول والجزم هو حكم الفعل

١- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٦

٢ الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٨/١

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٢٨

٤- الإنصاف- ابن الأنباري - ٥٨/١ - ٥٩

فالمعمول والعامل والعمل مختلفات بخلاف المبتدأ والخبر فإنهما اسمان مرفوعان لا وجه فيهما سوى ذلك.^١

أما رافع الخبر فذكرنا حجة قول الكوفيين التي أوردها ابن الأنباري ونورد هنا الحجج التي ساقها ابن الأنباري لآراء البصريين في رافع الخبر فأصحاب الرأي الأول القائل بأن الابتداء هو العامل في الخبر فيذكر ابن الأنباري حجتهم فيقول عن الابتداء : (وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل نحو كان وأخواتها و " إن " وأخواتها و " ظننت وأخواتها " فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك ههنا)^٢ وذكر العكبري حجتهم فقال : (وحجة الأولين أن الابتداء يقتضي اسمين وقد عمل في أحدهما فيعمل في الآخر كـ " كان " و " إن ")^٣

وهنا لم يرد ابن الأنباري هذا الرأي أما العكبري فسانده بقوله : (والجواب أن الابتداء عامل يضعف عن العامل اللفظي وهذا لا يمنع من العمل في اسمين لأن علة العمل هو الاقتضاء والاقتضاء في الابتداء كاقترضاء " كان " و " إن " يدلّ عليه أن " كان " و " إن " أضف من الفعل المتعدي وقد عملا في اسمين كما عمل " ضرب " في الفاعل والمفعول)^٤ وأما حجة الرأي الثاني للبصريين فأوردها ابن الأنباري بقوله : (وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه)^٥.

وقال العكبري : (واحتج الآخرون بأن الابتداء ضعيف وكذلك المبتدأ فإذا اجتمعا صار العامل قوياً)^٦

١- التبيين - العكبري - ص : ٢٢٨

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٧/١

٣- التبيين - العكبري - ص : ٢٣٢

٤- التبيين - العكبري - ص : ٢٣٢

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٧/١

٦- التبيين - العكبري - ص : ٢٣١

وردّ ابن الأنباري هذا الرأي بقوله : (غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف وذلك لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل ... والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له .)^١

ورده العكبري بقوله : (وأما قول الآخرين : إنه قوي أحدهما بالآخر ، فليس كذلك لأن المبتدأ لا يصلح للعمل فلا يصلح أن يقوى به العامل .)^٢

أما الرأي الثالث للبصريين وهو أن الخبر يرتفع بالمبتدأ وحده فهذا يوافق رأي الكوفيين فذكر ابن الأنباري حجتهم مع حجة الكوفيين وذكرها العكبري من وجهين فقال : (أحدهما أن المبتدأ لفظ هو أحد جزأي الجملة فعمل في ما يلزمه كالفعل والفاعل وإنما قلنا ذلك لأن اللفظ أقوى من المعنى ... والوجه الثاني : أن معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدأ والمبتدأ لا يبطل معناه بذلك)^٣

أما الجواب عند كلمات الكوفيين فقد ردّها ابن الأنباري وذكرناها آنفاً أما العكبري فردّ من وجهين أيضاً فقال : (أحدهما : أن المبتدأ أسم جامد ليس فيه معنى الفعل والجوامد لا تعمل ... والوجه الثاني أن المبتدأ لو كان عاملاً لم يبطل عمله لدخول عاملٍ آخر عليه ومن المعلوم البين أن "كان" و"إن" يعملان في الخبر .)^٤

ورجح ابن مالك^٥ قول سيبويه فقال : (إذ ليس مع المبتدأ معنى إلا الابتداء وأما الخبر فرافعه المبتدأ وحده أو الابتداء أو المبتدأ والابتداء معاً هذه الثلاثة أقوال البصريين والأول قول سيبويه وهو الصحيح)^٦

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٧/١

٢- التبيين- العكبري - ص : ٢٣٢

٣- التبيين- العكبري - ص : ٢٣١

٤- التبيين- العكبري - ص : ٢٣٢

٥- هو : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي النحوي ، صاحب الألفية وتسمى الخلاصة وبها عدة شروح مشهورة ، وكذلك له التسهيل والشافية الكافية ، ولد سنة ٦٠٠ هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ .
إشارة التّعيين ص: ٣٢٠ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥ .

٦ - شرح الكافية الشافية - ابن مالك - حققه وقدم له : د. عبدالمنعم احمد هويدي - ٣٣٤/١ - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

وقال المرادي^١ شرحاً لبني ابن مالك : (ما ذكره هو أحد المذاهب السبعة وهو الصحيح ومذهب سيبويه - والابتداء هو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية مخبراً عنه أو مسنداً هو إلى ما يغني عن الخبر .)^٢

وهناك من يرفض أن يكون هناك عامل أصلاً فيقول ابن مضاء^٣ في كتابه الرد على النحاة : (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا عليه من الخطأ فمن ذلك إدعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي)^٤ ويشير ابن مضاء هنا بقوله الأخير إلى أن الرفع بعامل لفظي يقصد الخبر ويعني بالعامل المعنوي المبتدأ .

وقد ذكر ابن مضاء تأييداً لما ذهب إليه كلام ابن جني في الخصائص فقد قال ابن مضاء : (وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه : بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .)^٥

ذكر ابن مضاء أن ابن جني خالف النحاة في العامل وكذلك غير ابن جني ولم يذكر لنا إلا قول ابن جني الذي أتى به منقوصاً ومبتوراً لذلك يأتي الباحث بكلام ابن جني الذي بتره ابن مضاء من أصله الذي كُتِبَ فيه ، فيقول ابن جني في الخصائص : (فأما في الحقيقة

١- هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي اللغوي الفقيه المالكي البارع المصري المولد المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه واسمها زهرا برع في النحو والقراءات وله شرح على الألفية والمفصل مات سنة ٧٤٩هـ ، شذرات الذهب - ابن العماد - ٦/١٦٠-١٦١ .

٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - المرادي - تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ١/٢٧٢-٢٧٣ - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر - الطبعة الثانية .

٣- هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد اللخمي قاضي الجماعة القرطبي له مؤلفات في فنون شتى وله آراء في العربية وشذوذ غير مألوف عند أهلها من أشهر مؤلفاته كتاب الرد على النحاة مات سنة ٥٩٢هـ ، إشارة التعيين - ص : ٣٣ .

٤ - الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبي - تحقيق د. شوقي ضيف - ص : ٧٦ - دار المعارف - القاهرة مصر - الطبعة الثانية ١٩٨٨م

٥ - الرد على النحاة - ابن مضاء - تحقيق : شوقي ضيف - ص : ٧٧

ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح .^١

ويرد على ابن مضاء كلام ابن جني في كتبه الأخرى حيث يذكر أن لكل عمل عاملاً إما لفظي أو معنوي ويقول عن هذه المسألة : (وهو مرفوع بالابتداء تقول : زيد قائم ومحمد منطلق فـ "زيد" و "محمد" مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما ... فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى وهو مرفوع بالمبتدأ)^٢

وأبلغ رد على زعم ابن مضاء أن ابن جني ينكر وجود العامل هو حديث ابن جني الموجود في الصفحة نفسها من كتاب الخصائص التي نقل منها ابن مضاء فيقول ابن جني : (وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء .)^٣

ومن هذا يتضح للباحث أن ابن الأنباري يوافق البصريين في أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ولكن في رافع الخبر فقد خالف ابن الأنباري البصريين والكوفيين وأتى برأي جديد وهو : (والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه ورتبته ألا يقع إلا بعده فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به كما أن النار تُسخّن الماء بواسطة القدر والحطب فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك ههنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ .)^٤

أما العكبري فهو يرى رأي البصريين الأول في أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وكذلك الخبر .

١- الخصائص - ابن جني - تحقيق : عبدالحكيم بن محمد - ١١١/١ - المكتبة التوفيقية - القاهرة - مصر .

٢ - اللع في العربية - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق : حامد المؤمن : ٧١-٧٢ مكتبة النهضة العربية .

٣- الخصائص - ابن جني - ١١١/١ .

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٧/١

ويقول في كتابه اللباب بعد ذكر آراء العلماء فيه: (أحدها أنه الابتداء وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً وهذا هو القول المحقق وإليه ذهب جمهور البصريين)^١

ويرى الباحث أن هذا الاختلاف غير مجدٍ والأولى ألا يختلف النحاة في العامل وإن وقع ذلك سابقاً فعلى مدرسي ودارسي علم النحو الآن أن يحصروا الخلاف ويقللوه ، وليس معنى هذا أن الباحث ينكر وجود العامل بل لا بد لكل عمل من عامل ولكن يجب ألا نعلل له كثيراً بل نأخذ أصح الأقوال وأصحها هو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ كما قال ابن الأنباري ؛ لأننا لو جعلنا المبتدأ مرفوعاً بالخبر - كما يرى الكوفيون - لأدى ذلك إلى أن يتقدم المعمول على العامل مطلقاً وهذا لا يجوز ، ولو جعلنا الخبر مرفوعاً بالابتداء - وهذا رأي بعض البصريين - لعمل العامل المعنوي رفيعين ، ولو جعلنا الخبر مرفوعاً بالمبتدأ - وهذا رأي بعض البصريين - فقد يقع المبتدأ اسماً جامداً والاسم الجامد لا عمل له ، ولو جعلنا المبتدأ والابتداء عاملين في الخبر - وهذا رأي بعض البصريين - لأدى إلى أن يعمل عاملان عملاً واحداً فلم يتبق إلا قول ابن الأنباري ، والله أعلم بالصواب .

١ - اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري - تحقيق : غازي مختار طليمات - ١٢٥/١ دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان - ودار الفكر - دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٩٩٥م. إعادة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

المطلب الثاني : العامل في الاسم المرفوع بعد الظروف والجار والمجرور:

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (مسألة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور)^٢ ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحلّ ومنهم من يسميه الصفة وذلك نحو قولك : أمامك زيد، وفي الدار عمرو ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء)^٣ وذكره العكبري فقال : (إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم بعده بل يكون مبتدأ والظرف خبراً مقدماً وفيه ضمير لو كان مؤخراً في اللفظ وقال أبو الحسن الأخفش والكوفيون : يرتفع الاسم بهما كما يرتفع بالفعل ويخلوان عن ضمير لعمليهما في الظاهر .)^٤ وجاء عن هذا : (تقول : زيد خلفك فزيد مرفوع بالابتداء والظرف بعده خبر عنه والتقدير : زيد مستقر خلفك فحذف اسم الفاعل تخفيفاً للعلم به وأقيم الظرف مقامه فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف وارتفع ذلك الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل وموضوع الظرف رفع بالمبتدأ .)^٥ وكذلك : (واختلف النحويون في قولنا : زيد خلفك : فذهب أبو العباس ثعلب الشيباني إلى أن الظرف خبر عن المبتدأ ولا يتعلق بشيء وأنشد أصحابنا بأن الظرف منصوب فلا بد له من ناصب .)^٦

١- الإنصاف ٦١/١ وهي المسألة رقم (٦)

٢- التبيين : - العكبري - ص ٢٣٣ وهي المسألة رقم (٢٩)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦١/١

٤- التبيين — العكبري - ص: ٢٣٣ .

٥- توجيه اللمع - للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز - شرح كتاب اللمع لابن جني - دراسة وتحقيق :

أ.د. فايز زكي محمد دياب - ص: ١١١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - مصر -

الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

٦- توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ١١٢

ذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرّى من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء)^١ وذكر كذلك حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك : (أمامك زيد ، وفي الدار عمرو) حلّ أمامك زيد وحلّ في الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه وهو غير مطلوب فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو صلة لموصول أو معتمداً على همزة استفهام أو حرف نفي أو كان الواقع بعد " أن " التي في تقدير المصدر)^٢ . وذكروا أمثلة لكل ذلك فمثلاً للخبر بقوله تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ ﴾^٣ وقالوا : (فجزاء مرفوع بالظرف)^٤ .

ومثلاً للصفة بنحو : مررت برجل صالح في الدار أبوه (وللحال بنحو : (مررت بزيد في الدار أبوه) وقوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾^٥ وقالوا : (فهدى ونور مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾^٦ فعطف " مصدقاً " على حال قبله وما ذاك إلا الظرف)^٧ وللصلة بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ ﴾^٨ وللمعتمد على الهمزة بقوله تعالى : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾^٩ ولحرف النفي بنحو : ما في الدار أحد ، ولـ " أن " بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾^{١٠} وقالوا : (فأنّ

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦١/١

٢- الإنصاف- ابن الأنباري - ٦١/١

٣- سورة سبأ - الآية : ٣٧

٤- الإنصاف- ابن الأنباري - ٦١/١

٥- سورة المائدة الآية ٤٦

٦- سورة المائدة الآية ٤٦

٧- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦١/١

٨- سور الرعد - الآية ٤٣

٩- سورة إبراهيم - الآية ١٠

١٠- سورة فصلت الآية - ٣٩

وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف وإذا عمل الظرف في هذا الموضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه).^١

كما ذكر ابن الأنباري رد البصريين على الكوفيين من وجهين فقالوا : (أحدهما أن الأصل في الظرف ألا يعمل وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ولو كان ههنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول : إن أمامك زيداً وظننتُ خلفك عمراً وما أشبه ذلك ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبطلُ عمله كما لا يجوز أن تقول : (إنَّ يقوم زيداً وظننتُ ينطلق بكرةً فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا ﴾^٢ ولم يُزَوَّ عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دلّ على ما قلناه ، والثاني أنه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع به الاسم في قولك : (بك زيد مأخوذ وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك)^٣.

واعترض الكوفيون على البصريين في هذين الوجهين بوجهين أيضاً ذكرهما ابن الأنباري بقوله : (أما الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا: قولكم إن العامل يتعداه إلى الاسم بعده ليس بصحيح لأن المحل عندنا اجتمع فيه نصبان : نصب المحل نفسه ونصب العامل ففاض أحدهما إلى " زيد " فنصبه وأما الوجه الثاني فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم (إنه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع الاسم في قولك : بك زيد مأخوذ " ليس بصحيح وذلك لأن " بك " مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلاف قولنا " في الدار زيد " إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلاماً .)^٤

ورد ابن الأنباري اعتراض الكوفيين للبصريين وقد ردّ الوجهين معاً فرد الوجه الأول بقوله : (هذا باطل من وجهين : أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوباً من وجهين وذلك لا يجوز ألا ترى أنك لو قلت : " أكرمت زيداً وأعطيت عمراً العاقلين " لم يجز أن تنصبه على الوصف لأنك تجعله منصوباً من وجهين وذلك لا يجوز فكذلك ههنا والوجه

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٢/١

^٢ - سورة المزمل - الآية ١٢

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٢/١

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٢/١

الثاني أن النصب الذي فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو : إما أن يكون نصب المحل أو نصب العامل فإن قلتم نصب الظرف فقولوا إنه منصوب بالظرف وهذا العامل يتعداه إلى ما بعده ويُبطل عمله .^١ ورد الوجه الثاني بقوله : (قولهم " إن بك مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلاف " في الدار " إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد فباطل أيضاً وذلك لأنه لو كان عاملاً لما وقع الفرق بينهما في هذا المعنى ألا ترى أن قولك : صَارَبَ زيد لا يفيد و " سار زيد " يفيد ومع هذا فكل منهما عمال كالأخر فكذلك كان ينبغي ههنا.^٢)

(وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب لهما المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو : زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو : زيد عندك وقال الكوفيون : الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالف للمبتدأ.^٣) ورد ابن الأنباري قول الكوفيين فقال : (لا نسلم أن التقدير في الفعل التقديم بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل لأن الظرف معمول الفعل والفعل هو الخبر وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه .)^٤ وقال : (وأما قولهم : إن الفعل غير مطلوب " قلنا : لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدّى ذل إلى أن يبقى الظرف منصوباً بغير ناصب وذلك لا يجوز.^٥)

أما استدلالهم بما ذهب إليه سيبويه فردّه ابن الأنباري بقوله : (فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره فرَجَح جانبه على الابتداء كما قلنا في اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أوصله لموصول أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي)^٦

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٢/١

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٢/١ - ٦٣

٣- شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله الأزهرى - ١٦٦/١

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٣/١

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٣/١

٦- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٣/١

(واختلف في تقديره فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان أو استقر وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجر والأصل في العامل أن يكون فعلاً والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره كائن أو مستقر لا كان واستقر وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور موضع لا يصلح للفعل).^١ أما العكبري فأورد حجج البصريين في ست نقاط هي^٢:

- ١- أن الظرف جامد فلم يعمل كسائر الجوامد .
- ٢- أنه لو كان عاملاً عمل الفعل لما عمل فيه عامل آخر وتخطاه إلى الاسم .
- ٣- أنه لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدم وقد جاز ذلك إجماعاً .
- ٤- أنهم اتفقوا على قولك : في الدار زيد قائم أن " زيداً " مبتدأ و " قائم " خبره والخبر عندنا مرفوع بالابتداء وعندهم بالمبتدأ فحينئذ بطل عمل الظرف وتعلق بقائم الذي هو الخبر ولو جرى مجرى الفعل لم يكن كذلك .
- ٥- أنه لو عمل في الاسم من حيث هو قائم مقام الفعل لجاز قولك اليوم زيد إذ التقدير استقر اليوم زيد ولما لم يجر لكون الاسم جثة والظرف زماناً بان أنه لم يعمل لما ذكروا.

٦- أنه لو عمل لوجب ألا يجوز قولك : مأخوذ وفيك زيد راغب فـ" زيد " في الموضعين مبتدأ وما بعده الخبر ولو جرى مجرى الفعل لفسد الكلام. ويقول ابن مالك في الكافية الشافية :

وَبِـ" اسْتَقَرَّ " بِلِـ" مُسْتَقَرَّ " * يُعْلَقُ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ

إِذَا بَشَيءٍ مِنْهُمَا أُخْبِرَ عَنْ * مُبْتَدَأٍ كَ " عِنْدَهُ أَوَّلُو شَجَنُ ^٣

^١ - شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله الأزهرى - ١٦٦/١

^٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٣٣ - ٢٣٤

^٣ - شرح الكافية الشافية - ابن مالك - ٣٤٨/١

ثم يقول : (إذا كان خبر المبتدأ ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا بد له من متعلق به وذلك المقدر إما اسم فاعل أو فعل وكونه اسم فاعل أولى لوجهين : أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر لأنه وافٍ بما يُحتاج إليه في المحل مع تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذ ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل ، والثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل .^١

وأورد حجة الكوفيين وقسمها إلى وجهين فقال : (أحدهما : أن الظرف لا بد له من عامل وهو الفعل فإذا تقدم على الاسم وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل وإذا كان قبله وأقيم الظرف مقامه وجب أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم إذا كان قبله والوجه الثاني : أن الظرف إذا اعتمد على شيء قبله كالمبتدأ أو ذي الحال وغيرهما يعمل ومن المعلوم البين أن العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه فوجب أن يكون منسوباً إليه .^٢

وردّ العكبري احتجاج الكوفيين بقوله : (والجواب : أما تعلق الظرف بالفعل فلا يوجب أن يكون الفعل قبله لأن الغرض يحصل بأن يكون الفعل بعد الاسم وواقعاً في التقدير قبل الظرف كما ذكرناه ، في الدار زيد قائم وبك زيد مأخوذ فإنّ ما يتعلق به الظرف بعد الاسم ولم يخل ذلك بمعنى الكلام كذلك ههنا ، وأما إذا اعتمد الظرف فإنما جوزوا إعماله لأنه باعتماده أشبه بالفعل لأن الفعل لا يستقل بدون الاسم وإذا اعتمد الظرف صار كغير المستقل ولأن الأشياء التي يعتمد الظرف عليها يقتضي الفعل فجعل الظرف كالفعل لاقتضاء ذلك الشيء الفعل بخلاف ما إذا لم يعتمد .^٣

ومن هذا يتضح للباحث أن ابن الأنباري والعكبري قد وافقا رأي البصريين في أن الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور إنما ارتفع بالابتداء وأن الظرف لا يرفع ذلك الاسم .

^١ - شرح الكافية الشافية - ابن مالك - ٣٤٩/١

^٢ - التبيين - العكبري - ص ٢٣٥

^٣ - التبيين - العكبري - ص ٢٣٥

واختلفوا في تقدير المحذوف وقيل عن أثر ذلك الخلاف : (ويظهر أثره في أن الظرف في القول الأول مفرد لأنه نائب عن مفرد وفي القول الثاني جملة لأنه نائب عن جملة وعلى كلا التقديرين في المحذوف ضمير لأنه لما حذف رافعه حذف معه .^١) ويرى الباحث أن هذه المسألة كسابقتها فالاختلاف فيها في العامل أيضاً لذلك الأولى أن نعامل الظرف معاملة الخبر المفرد فرافعه الابتداء بواسطة المبتدأ .

^١ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ١١٣

المطلب الثالث: الاسم الواقع بعد لولا

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا).^١ وذكرها العكبري بعنوان : (الاسم الواقع بعد لولا)^٢ وذكر ابن الأنباري رأي الفريقين فقال: (ذهب الكوفيين إلى أن " لولا" ترفع الاسم بعدها نحو: " لولا زيد لأكرمك ". وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء)^٣ وذكره العكبري بقوله: (الاسم الواقع بعد " لولا " التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره يرتفع بالابتداء وقال الكوفيون قولين : أحدهما : يرتفع بنفس " لولا " كارتفاع الفاعل بالفعل والثاني يرتفع بفعل محذوف).^٤

وقال العكبري في اللباب : (الاسم الواقع بعد " لولا" التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره مبتدأ وقال الكوفيون هو فاعل فعل محذوف ومنهم من يرفعه بنفس " لولا" وقالوا " لا " فيه بمعنى " لم " .)^٥

وذكره سيبويه بعنوان : هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبنى على الابتداء ، ويقول فيه : (وذلك قولك : لولا عبد الله كان كذا وكذا ، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا وأما عبد الله فإنه من حديث لولا وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك أزيد أخوك إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك غير أن ذلك استخبار وهذا خبر).^٦

وقيل : (اعلم أن الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لما يدل عليه .)^٧ وقيل : (وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا).^٨

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٦/١ وهي المسألة رقم (١٠)

^٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٣٩ . وهي المسألة رقم (٣١)

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٦/١

^٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٣٩

^٥ - اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري - ١٣١/١ - ١٣٢

^٦ - الكتاب - سيبويه - ١٢٩/٢

^٧ - المقتضب - المبرد - ٧٦/٣

^٨ - شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله الأزهرى - ١٧٩/١

وأورد ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون " لولا " وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل .)^١

واستدلوا على هذا الكلام بقول الشاعر :

قَالَتْ أَمَامَهُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَةً * هَلَا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأُسْهِمِ السُّودِ
لَا دَرَ دَرُكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ * لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذِرِي لِمَحْدُودِ^٢

قال البصريون : (فقال : " لولا حددت " فأدخلها على الفعل فدل على أنها لا تختص فوجب ألا تكون عاملة وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء .)^٣ ثم ذكر ابن الأنباري حجة أخرى للبصريين : (والذي يدل على أنه ليس مرفوعاً بلولا بتقدير لو لم يمنعني زيد لأكرمتك أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها " بولا " لأن الجحد يعطف عليه " بولا ")^٤

واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾^٥
وقول الشاعر :

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقٍ لِحَيٍّ * وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ^٦

وقول الشاعر :

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ * * أَجَلٌ ، لَا ، لَا ، وَلَا بِرَحَاءٍ بَالٍ^٧

وجه استشهاد البصريين بالآية والبيتين هو أن الكلمات التي تكون منفية بما يعطف عليها " بولا " ففي الآية : عطف على قوله " ما يستوي الأعمى والبصير " بقوله " ولا الظلمات ولا

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٨/١

^٢ - البيت بلا نسبة ورد في الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٨/١ .

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٨/١

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٨/١

^٥ - سورة فاطر - الآيات : ١٩ - ٢٢

^٦ - الإنصاف - ٧٩/١ بلا نسبة

^٧ - لم ينسب لقائل معين . الإنصاف - ٧٩/١

النور ولا الظل ولا الحرور وعطف على " الأحياء " قوله ولا الأموات وفي البيت الأول عطف على " فما الدنيا " بقوله : " ولا حيّ " وفي البيت الثاني عطف على قوله " بحزن " بقوله : " ولا برحاء بال. "

ففي هذه الآية والبيتين لزم إدخال حرف النفي " لا " على المعطوف بعد حرف العطف. وبعد أن استشهد البصريون بهذه الشواهد قالوا : (فلما لم يجر أن يقال : " لولا أخوك ولا أبوك " دلّ على فساد ما ذهبوا إليه).^١

وقيل : (تقول لولا زيد لجئتكَ فزيد رفع بالابتداء وخبره محذوف لعلم السامع به وتقديره : لولا زيد حاضر أو عندك أو نحو ذلك مما يعرفه المخاطب لجئتكَ).^٢

وقيل : (أن تحذف الخبر لعلم السامع ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا فعبدا لله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف).^٣

وردّ ابن الأنباري حجتى البصريين بقوله : (وأما الجواب عن كلمات البصريين أمّا قولهم إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ولولا حرف غير مختص ، قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص)^٤ وردّ كذلك احتجاجهم في دخول " لولا " على الفعل " خُذْتُ " في الشاهد الذي استشهدوا به بقوله : (لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع " لا " كما هي متركبة مع " لا " في قولك : (لولا زيد لأكرمته " وإنما الظرف لو " حرف باقٍ على أصله مع الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره و " لا " معها بمعنى " لم " ، لأن " لا " مع الماضي بمنزلة " لم " مع المستقبل فكأنه قال : قد رميتهم لو لم أجد)^٥ واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾^٦

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٩/١

٢- أمالي ابن الشجري - تحقيق د. محمود محمد الطناحي - ٥١٠/٢ - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٣- الأصول في النحو - ابن السراج - ٦٨/١

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٩/١

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٠/١

٦- سورة البلد - الآية : ١١.

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾^١ وقد رد ذلك بقوله : (أي : لم يقتحم العقبة ...

أي : لم يصدق ولم يصل)^٢

واستشهد كذلك بقول الشاعر :

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا * وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا^٣

وقول الآخر :

وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعْلُهُ^٤

وتقدير البيتين عند ابن الأنباري : لم يلم ، ولم يفعله .

وجه استشهاد ابن الأنباري بالآيتين والبيت هو أن " لا " مع الماضي تكون بمنزلة " لم " مع المضارع فأوّل استشهاد البصريين بأن " لولا " تدخل على الفعل في قول الشاعر :

لولا حددت " بأن " لا " هنا بمعنى " لم " والفعل الماضي بمعنى المضارع وتقدير " لولا حددت " عنده. " لو لم أحدّ " وهذا يدل على أن ابن الأنباري يرى " أن " " لولا " حرف مختص بالأسماء وذلك في قوله : (قوله " لولا حددت " أي لو لم أحدّ ؛ فدل على أن " لولا " هذه ليست " لولا " التي وقع فيها الخلاف فدلّ على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال فوجب أن تكون عاملة .)^٥

وردّ قول البصريين بوجوب العطف عليها " بولا " بقوله : (إنما لم يجز ذلك لأن " لولا " مركبة من لو ولا فلما ركبتا خرجت " لو " من حدّها و " لا " من الجحد ؛ إذ ركبتا فصيرتا حرفاً واحداً ، فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، كما قلنا في " لولا " بمعنى التخصيص ولوما وألا وما أشبهه وكذلك ههنا فلهذا لم يجز العطف عليها بولا .)^٦

١- سورة القيامة - الآية : ٣١

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٠/١ .

٣- البيت بلا نسبه في الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٠/١ .

٤- البيت بلا نسبه في الإنصاف - ابن الأنباري - ٨١/١ .

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨١/١ .

٦- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨١/١ .

وأورد ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم لأن التقدير في قولك : (لولا زيد لأكرمتك) لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً وزادوا " لا " على " لو " فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولهم : (أما أنت منطلقاً انطلقت معك والتقدير فيه : أن كنت منطلقاً انطلقت معك .)^١ فابن الأنباري هنا ذكر أنه حذف الفعل وزاد " لا " كما يحذف الفعل بعد " أن " وتزاد " ما " واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

أَبَا حُرَّاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^٢

وقال ابن الأنباري : (والتقدير : أن كنت ذا نفر فحذف الفعل وزاد " ما " على أن عوضاً عن الفعل ... والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لنلّا يجمع بين العوض والمعوض)^٣

وقيل : (ذهب الفراء إلى أن الواقع بعد " لولا " ليس مبتدأ بل مرفوع لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورُدَّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجر أولى من الرفع لاختصاصها بالاسم وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وُجد زيد أو نحوه لظهوره في قوله : " فقلت بلى لولا ينازعني شغلي " وذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره : لو لم يوجد أو لو لم يحضر .)^٤ ثم بعد ذلك يذكر ابن الأنباري أن رأي الكوفيين هو الصحيح فيقول : (والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .)^٥

أما العكبري فيذكر حجج البصريين ويقسمها إلى أربعة وجوه^٦ هي :

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٦/١ .

٢- في الإنصاف بلا نسبة: ٧٦/١ ، وفي الكتاب - سيويه - ٢٩٣/١ ونسب لعباس بن مرداس ، وفي شرح الكافية الشافية - ص : ٤١٨ .

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٦/١ .

٤- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - ٣٣٨/١ .

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٩/١ .

٦- التبيين - العكبري - ص : ٢٤٠ .

الوجه الأول: أن " لو " و " لا " قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب لأن الأصل عدم التغيير والتغيير.

الوجه الثاني: أن الأصل في العمل للأفعال وإنما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه و " لولا " ليست كذلك .

الوجه الثالث: أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب إذ أن كل حرف ينصب مثل " ما " و " لات " وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه ولا هو مسموع من العرب فدعوى ارتفاعه به محض تحكم.

الوجه الرابع : أنك لو وضعت مكانه فعلا في معناه لم يكن للجملة معنى ألا ترى أنك لو قلت : " امتنع أو وجد زيد فهلك عمرو " كان الكلام فاسداً وضد المعنى لأن المعنى وجد زيد هلاك عمرو وإذا لم يصح أن يوضع مكانه فعل يعمل لم يعمل هو نيابة عنه . وذكر العكبري حجة الكوفيين في رأيهم الأول فذكر ثلاث حجج لهم^١ وهي :

أحدها: أن " لولا " هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملاً فيه كسائر الحروف المختصة. وإنما عمل الرفع ولم يعمل النصب والجر لأنه يستقل بالاسم فأشبهه الفعل والفاعل وأما ما يأتي بعد ذلك فهو جواب للحرف وليس هو من تمام الاسم .

الوجه الثاني : أن " لولا " معناه معنى الفعل فكانت عاملة كـ "إن " وأخواتها وبيان ذلك أن قولك : لولا زيد لأتيتك معناه منعني زيد من إتيانك والحرف يعمل إن كان معناه معنى الفعل كـ "إن " وأخواتها .

الوجه الثالث: أن " أن " تفتح بعد لولا كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾^٢ والمفتوحة وما علمت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولاً لما قبله وهذا يفسد القول بكونه مبتدأ .

ورد العكبري حجج الكوفيين بقوله : (لا نسلم أنها مختصة بالاسم بل قد يقع الفعل بعدها.)^٣

١- التبيين - العكبري - ص : ٢٤١

٢- سورة الصافات - الآية : ١٤٣

٣ التبيين - العكبري - ص : ٢٤١

واستشهد بقول الشاعر الهذلي^١

أَلَا زَعَمْتُ أَسْمَاءَ أَلَا أَحِبُّهَا * فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُعْلِي^٢

فهنا دخلت " لولا " على الفعل فهي غير مختصة بالأسماء .

واستشهد كذلك بالشاهد الذي أورده ابن الأنباري ، وبعد ذلك يقول : (نسلم أنها مختصة ولكن ليس كل مختص عامل ألا ترى أن الألف واللام مختصة بالاسم ولا تعمل ، وإنما العامل يفتقر إلى معنى غير الاختصاص وهو قوة شبهه بالفعل و " لولا " ليست كذلك لأن معناها يرتبط بالجواب فهي كـ " لو " تخص بالأفعال ولا يعمل فيها والسين وسوف كذلك)^٣ ورد عليهم في " لولا " بمعنى الفعل من وجهين حيث يقول : (أولهما أن هذا التقدير يبطل معنى " لولا " لأن معناها تعليق شيء بشيء فلها جواب والفعل لا يعلق ولا جواب له ، والثاني أن الحروف لو عملت بمعناها لعملت " ما " النافية النصب وكذلك حروف الاستفهام لأنّ معناها أنفي وأستفهم وليس الأمر على ذلك وكان السبب فيه أن الحروف وضعت للاختصار فلو عملت عمل الأفعال لبطل هذا المعنى ولأن الإجماع منعقد على أن معنى الحرف في غيره لا في نفسه)^٤ .

أما عن فتح " أن " فيقول : (وأما وقوع " أن " المفتوحة بعد " لولا " فلا يمنع كونها مبتدأ وإنما كان كذلك لأن " إن " وما عملت فيه يصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها وكل ما صح الإخبار عنه بما قبله وجب أن يصح الإخبار عنه بما بعده)^٥ وقال سيبويه في علة حذف الخبر بعد لولا : (ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام)^٦

^١ هو أبو صخر وأبو خراش وأبو ذؤيب خويلد بن مرة بن خالد بن محرث شاعر مخضرم من هذيل كان عداً يسبق الخيل أدرك الإسلام وأسلم وشارك في الفتوح مات في مصر سنة ٢٧هـ ، خزانة الأدب - البغدادي - ٤٢٢/١ ، والأغاني - ٢٦٤/٦ .

^٢ البيت للهذلي ورد في التبيين ص : ٢٤٢ ، والمقتضب - للمبرد - ١٣٨/٤ ، والدرر اللوامع - ٢٨/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب - العكبري - ١٣٢/١ .

^٣ التبيين - العكبري - ص : ٢٤٣

^٤ التبيين - العكبري - ص : ٢٤٣

^٥ التبيين - العكبري - ص : ٢٤٣

وقيل : (وعلة حذفه عند سيبويه هي كثرة الاستعمال .)^٢

ويخلص الباحث إلى أنه في هذه المسألة رجح ابن الأنباري رأي الكوفيين فهو يرى أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوعٌ بها أما العكبري فقد رجح رأي البصريين فهو يرى أن الاسم الواقع بعد "لولا" مرفوعٌ بالابتداء .

ويرى الباحث أن هذه المسألة في العامل وهي كسابقتيها وأن ما ذهب إليه البصريون والعكبري هو الصحيح وذلك لأن قول الكوفيين فيه تقدير مُتَكَّف .

١ - الكتاب - سيبويه - ١٢٩/٢

٢ - العلل النحوية في كتاب سيبويه - أسعد خلف العوادي - ص: ١٢٤ دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

المطلب الرابع : خبر المبتدأ :

يتطرق الباحث في هذا المطلب لمسألتين متعلقتين بخبر المبتدأ ، المسألة الأولى عن تقديم خبر المبتدأ والمسألة الثانية عن تحمل خبر المبتدأ الجامد للضمير .

أولاً : تقديم خبر المبتدأ :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (القول في تقديم الخبر على المبتدأ .)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة تقديم خبر المبتدأ)^٢ ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة فالمفرد نحو : " قائم زيد وذهب عمرو " والجملة نحو " أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو " وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه : المفرد والجملة)^٣ وذكره العكبري بقوله : (يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة ويكون فيه ضمير كما لو تأخر . وقال الكوفيون : لا يجوز)^٤

(ويجوز تقديم خبر الابتداء عليه إلا إذا كان فعلاً فإنه لا يجوز تقديمه عليه .)^٥

وقيل : (ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نقول : قائم زيد وخلفك بكر والتقدير زيد قائم وبكر خلفك فقدّم الخبران اتساعاً وفيهما ضمير لأن النية فيهما التأخير .)^٦

وذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاتوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى أن تُقدّم ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك لو قلت : " قائم زيد " كان في قائم ضمير زيد ؟ وكذلك إذا قلت : " أبوه قائم زيد " كانت الهاء في " أبوه " ضمير زيد ؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٢/١ وهي المسألة رقم (٩)

٢- التبيين - العكبري - ص : ٢٤٥ - وهي المسألة رقم (٣٢)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٢/١

٤- التبيين - العكبري - ص : ٢٤٥

٥- شرح جمل الزجاجي - ابن هشام - ص : ١٣٢

٦- اللمع - ابن جني - ص : ٧٦

خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب ألا يجوز تقديمه عليه^١ وردّ على الكوفيين بقوله : (قولهم : لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى أن تُقدّم ضمير الاسم على ظاهرة " قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقديم ، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ولهذا جاز بالإجماع " ضرب غلامه زيداً " إذا جعلت زيداً فاعلاً وغلامه مفعولاً لأن غلامه وإن كان مقدماً عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير^٢ واستشهد ابن الأنباري على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾^٣ ووضح الشاهد في الآية بقوله : (فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً لفظاً لأن موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير)^٤ وكذلك استشهد بقول زهير^٥ :

مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلَاتِهِ هَرماً * يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقاً^٦

فالشاهد في البيت في قوله " علاته " حيث عاد ضمير الغيبة " الهاء " على " هرم " وهو متأخر في اللفظ عن الضمير إلا أنه متقدم في التقدير عليه . واستشهد كذلك بقول الأعشى^٧ :

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٢/١

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٤/١

٣- سورة طه - الآية : ٦٧

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٤/١

٥- هو زهير بن ربيعة بن قرط المعروف بابن أبي سلمى من غطفان شاعر مجيد وله معلقة حسنة ووالد كعب بن زهير الشاعر المعروف قال عنه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إنه أشعر الشعراء ، الشعر والشعراء - ابن قتيبة - ٧٦/١ .

٦- البيت لزهير ورد في الإنصاف - ٧٤/١ والبيتين : ص ٢٤٨ " من يأت " ، وفي المقتضب : ١٠٣/٤ - وفي شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - تحقيق : مصطفى السقا - ص : ٥٣ ، وفي أشعار الشعراء الست الجاهليين - الأعلام الشنتمري - ٣٠٧/١ - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان وروي "وإن تلق" .

٧- هو ميمون بن قيس الأعشى وهو من بني سعد بن ضبيعة بن قيس كان أعمى ويكنى بأبي بصير شاعر جاهلي قديم أدرك الإسلام في آخر عمره ولما علم أن الإسلام يحرم الخمر والزنا قال أتمتع بهما سنة ثم أسلم فمات من عامه هذا - الشعر والشعراء - ١٩٠/١ .

أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمْ * وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدْنٍ^١

والشاهد في البيت في قوله : " بيته " فضمير الغيبة " الهاء " يعود على ذي جدن وهو وإن كان متأخراً في اللفظ إلا أنه في حكم التقديم . ويظهر في رد ابن الأنباري هنا إعماله للقياس والنقل والسماع .

ونذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم)^٢ .

ومما استشهد به ابن الأنباري قول العرب في المثل : (في بيته يؤتى الحكم)^٣ وقولهم : (في أكفانه لُفَّ الميت)^٤ وقولهم : (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنُوكُ)^٥ ثم قال : (وحكى سيبويه " تميمي أنا " فقد تقدم الضمير في هذا الموضع كلها على الظاهر ؛ لأن التقدير فيها : الحكم يؤتى في بيته والميت لُفَّ في أكفانه ومن يشنؤك مشنوء وأنا تميمي)^٦ كما ذكر ابن الأنباري ثلاثة شواهد شعرية هي :

قول الشاعر :

بُنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^٧

وقال ابن الأنباري فيه : (ويروى الأكارم وتقديره ؛ بنو أبنائنا بنونا)^٨

^١ - البيت للأعشى في الإنصاف - ٧٥/١ ويروى : " ذا يزن " وفي الديوان " ذا حزن " - ديوتن الأعشى - ص :

٢٠٦ - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان

^٢ - الإنصاف - ٧٢/١

^٣ - المثل في مجمع الأمثال - أحمد بن محمد الميداني - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ٤٤٢/٢ ، ورقمه

(٢٧٤٢) وورد في الإنصاف - ٧٢/١ والتبيين ص : ٢٤٨

^٤ - المثل في الإنصاف - ٧٢/١ والتبيين ص : ٢٤٨ وغير موجود في مجمع الأمثال .

^٥ - المثل في الإنصاف - ٧٢/١ وغير موجود في مجمع الأمثال .

^٦ - المثل في الإنصاف - ٧٢/١ وغير موجود في مجمع الأمثال .

^٧ - في الإنصاف بلا نسبة ٧٢/١ ، والتبيين ص : ٢٤٦ ، وفي الدرر اللوامع ٢٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية -

٣٦٧/١ .

^٨ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٢/١

وقال عنه العكبري : (والتقدير بنو أبنائنا مثل أبنائنا ولا يجوز أن يكون بنونا مبتدأ وبنو أبنائنا الخبر)^١
وقول الآخر :

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرِ إِذَا شَتَوْنَا * وَحُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قُمَاح^٢

وقال ابن الأنباري : (وتقديره : ابن الأعر فتى ما إذا شتونا)^٣ وقال العكبري :
والتقدير ابن الأعر فتى)^٤
قول الشماخ^٥ :

كَلَا يَوْمِي طَوَالَةً وَضَلُّ أَرَوَى * ظُنُونٌ أَنْ مُطْرَحُ الظُّنُونِ^٦

وقال ابن الأنباري : (ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله " وضلُّ أَرَوَى " مبتدأ و"ظنون" خبره و " كلا يومي طوالة " ظرف يتعلق بـ " ظنون " الذي هو خبر المبتدأ وقد تقدم معموله على المبتدأ فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه لما جاز تقديم معمول خبره عليه لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل)^٧ وقال العكبري : (فـ " وصل " مبتدأ وظنون خبر ، و " كلا " ظرف لظنون وقد قدم على المبتدأ)^٨
وقيل : (البصريون مجمعون على جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه كقولك مررت به المسكين وأكرمت أخاه زيداً أي المسكين مررت به وزيد أكرمت أخاه.)^٩

١- التبيين - العكبري - ص : ٢٤٦

٢- في الإنصاف بلا نسبة ٧٣/١ والتبيين ص : ٢٤٦ ، وفي اللباب في علل البناء والإعراب - ١٤٢/١ .

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - : ٧٣/١ .

٤- التبيين - العكبري - ص : ٢٤٦ .

٥- هو معقل بن ضرار من أوصف الشعراء للقوس والحرر وأرجزهم على بديهة أدرك الإسلام وأسلم - الشعر والشعراء - ٢٣٢/١-٢٣٥ .

٦- البيت للشماخ في الإنصاف - ٧٣/١ . والتبيين ص : ٢٤٧ ، وفي اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٤/١

٧- الإنصاف - ابن الأنباري - ٧٣/١

٨- التبيين - العكبري : ص : ٢٤٧

٩- أمالي ابن الشجري - ٣٧/١

ذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الآخرون بأن تقديم الخبر يلزم منه الإضمار قبل الذكر فيمتنع كما امتنع قولهم : ضرب غلامه زيداً " إذا جعلت الغلام فاعلاً وليس كذلك إذا جعلته مفعولاً لأن الإضمار قبل الذكر هنا في اللفظ والتقديم من التأخير)^١ وقيل : (وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقديم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيه نظر فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين الكوفيين على جواز " في داره زيد" فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل " زيد قائم وزيد قام أبوه وزيد أبوه منطلق والحق الجواز إذ لا مانع من ذلك)^٢.

وردّ العكبري على الكوفيين قولهم بقوله : (والجواب : أن الإضمار قبل الذكر لفظاً جائز إذا كان في تقدير التأخير وهو كذلك وهنا)^٣ واستشهد على ذلك بالآية نفسها التي استشهد بها ابن الأنباري وذكر كذلك المثليين اللذين ذكرهما ابن الأنباري ولم يذكر المثل القائل : (مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ) واستشهد بقول زهير الذي ذكره ابن الأنباري ولكن رواه بقوله : " من يأت " ٤ وليس : " من يلق " وقيل في الرد على الكوفيين : (لكن احتجاجهم مردود بأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ فهو متأخر في التقدير فالضمير عائد على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة وهذا غير ممنوع ويؤيد البصريين في مذهبهم كثرة المسموع والقياس)^٥ ويظهر في رد العكبري هنا استعماله للنقل والقياس والسماع .

١- التبيين - العكبري - ص : ٢٤٨

٢ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ابن عقيل - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ١/٢٢٧-٢٢٩ -
الدار السودانية للكتب - الخرطوم - السودان - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٣- التبيين - العكبري - ص : ٢٤٨

٤- التبيين - العكبري - ص : ٢٤٨

٥ - مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي - د: محمود موسى حمدان - ص : ٣١ ، مكتبة وهبة - القاهرة - مصر الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ونكر العكبري حجة البصريين بقوله : (وحجة الأولين السماع والاستدلال)^١ وفي السماع ذكر العكبري الشواهد التي ذكرها ابن الأنباري ، وعند الاستدلال قال : (وأما الاستدلال فمن وجهين : أحدهما تقديم خبر كان على اسمها كقولك : كان قائماً زيدٌ فزيد مرفوع بـ " كان " لا بـقائم " وهما في الأصل مبتدأ وخبر وقد جاز تقديمه والوجه الثاني : أن تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز ودليل ذلك القرآن والشعر^٢ وذكر العكبري آيتين استشهد بهما على ذلك وهما قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^٣ وقال العكبري : (فيوم منصوب بمصروف)^٤ وأورد قوله تعالى : ﴿ أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾^٥ وقال العكبري (" فإياكم " منصوب بـيعبدون وقد ثبت أن المعمول تبع للعامل وأن التبع لا يقع في موضع يمتنع فيه وقوع العامل)^٦ ثم أردف العكبري بعد ذلك قائلاً : (ومن الاستدلال أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسع في الكلام ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه ، ألا ترى أنهم قدّموا المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة)^٧

ويقول العكبري : (يجوز تقديم الخبر على المتبداً مفرداً كان أو جملة ومنعه الكوفيون والدليل على جوازه السماع والقياس)^٨.

ومن هذا يتضح للباحث أن العكبري وابن الأنباري رجحا رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الأنباري والعكبري - وهو رأي البصريين - أصوب لكثرة السماع والقياس . وقيل : (ويجوز تقديم الخبر على المتبداً كقولك تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك وكقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾^٩ ... إلخ)^{١٠}

^١-التبيين - العكبري - ص : ٢٤٥

^٢- التبيين - العكبري ص : ٢٤٦

^٣- سورة هود - الآية : ٨

^٤-التبيين - العكبري ص : ٢٤٦

^٥- سورة سبأ الآية : ٤٠

^٦ التبيين - العكبري : ص ٢٤٧

^٧- التبيين - العكبري : ص ٢٤٧

^٨ - الباب في علل البناء والإعراب - العكبري - ١/١٤٢

^٩ - سورة الجاثية - الآية : ٢١ .

ثانياً : تحميل الخبر الجامد للضمير :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ)^٢

وذكرها العكبري بعنوان : (الخبر الجامد لا يحتمل ضميراً)^٣

وعرف الجامد بأنه : (أي غير مشتق وهو ما لم يصغ من مصدر للدلالة على متصف به ولا يشعر بمعنى الفعل الموافق له في مادته فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة سواء كان اسم ذات كنهر أو معنى كفضل وعلم)^٤

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، نحو : (زيد أخوك وعمرو غلامك " وإليه ذهب علي بن عيسى الرّماني^٥ من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً)^٦

وذكره العكبري فقال : (خبر المبتدأ إذا كان اسم فاعل أو صفة مشبهة به ولم يعمل في الظاهر كان فيه ضمير إجماعاً فإن كان جامداً مثل : غلام وأب وأم لم يكن فيه ضمير وقال الرمانى والكوفيون فيه ضمير)^٧

وقيل : (والمفرد : إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو : هذا زيدٌ إلا إن أول المشتق نحو : " زيد أسد " إذا أريد به شجاع وإما مشتق فيتحمل ضميره)^٨

١ - المفصل في علم العربية - الزمخشري - ص : ٢٤

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٤/١ ، وهي المسألة رقم (٧)

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٣٦ ، وهي المسألة رقم (٣٠)

٤ - ضاء السالك إلى أوضح المسالك - محمد عبد العزيز النجار - ٢٠٤/١ - مصر الجديدة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥ - هو : علي بن عيسى بن عبد الله التّحويّ بن الحسن الرّمانيّ ، أخذ النّحو عن ابن السّراج وكان إماماً في اللّغة والنّحو ، وله شرح على كتاب سيبويه في سبعين جزءاً ، وشرح الموجز لابن السّراج ، له كتاب معاني الحروف وكتاب الحدود ، عاش في الفترة ما بين ٢٩٦ - ٣٨٤هـ ، شذرات الذهب ١٠٩/٣ .

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٤/١

٧ - التبيين - العكبري - ص : ٢٣٦

٨ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - ١٧٣/١ - دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير - القاهرة - مصر - ٢٠٠٤م.

(والخبر (المفرد الجامد) والمراد به ما ليس صفة يتضمن معنى فعل وحروفه (فارغ) أي خال من الضمير عند البصريين لأن تحمل الضمير فرع عن كون المتحمل صالحاً لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل أو ما هو بمعناه وذهب الكوفيون إلى أنه (يحتمل .) ^١

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يتضمن ضميراً - وإن كان اسماً غير صفة - لأنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أن قولك " زيد أخوك " في معنى زيد قريبك و " عمرو غلامك " في معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير فلما كان خبر المبتدأ وهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ .) ^٢

وقيل : (وقد ذهب الكوفيون وعلى بن عيسى الرمانى من المتأخرين من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير قالوا لأنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة ألا ترى إنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه وهذه المعاني معاني أفعال .) ^٣

وذكر العكبري حجتين للكوفيين فقال : (واحتج الآخرون من وجهين أحدهما : أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج إلى رابطة بينهما كالجمله ، والوجه الثاني : أن الجامد في معنى المشتق هنا ألا ترى أن غلامك بمعنى خادمك وأخاك بمعنى قريبك وكما يفتر ذلك إلى ضمير كذلك ما هو في معناه .) ^٤

ردّ ابن الأنباري والعكبري حجة الكوفيين فردّها ابن الأنباري بقوله : (قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملاً للضمير لأنه يشابه الفعل لفظاً ويتضمنه معنى

١ - شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية - محمد صالح بن احمد الفرسى - ص :

١٢٣ - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٤/١

٣ - شرح المفصل - ابن يعيش - ٨٨/١

٤- التبيين - العكبري - ص : ٢٣٧

وهو الأصل في تحمل الضمائر ولا شبهة في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة للفعل ألا ترى أن " خادم " على وزن " يَخْدُم " في حركته وسكونه وان فيه حروف خدم الذي هو الفعل وكذلك قريب في حروف قَرَب الذي هو الفعل فجاز أن يتضمن الضمير فأما أخوك وغلارك فلا شبهة في أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحال فينبغي ألا يحتمل الضمير وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهاً بالفعل ... ألا ترى أن المصدر إنما عمل عمل الفعل نحو : " ضربي زيدا حسناً " لتضمنه حروفه فلو أقمت ضمير المصدر مقامه فقلت : " ضربي زيدا حسناً وهو عمراً قبيحاً " لم يجر وإن كان ضمير المصدر في معناه لأن المصدر إنما عمل عمل الفعل لتضمنه حروفه وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل فلا يجوز أن يعمل عمله فكذلك هنا .^١

أما العكبري فرد بقوله : (والجواب : أما الربط فقد حصل لكون الثاني هو الأول في المعنى وأما كون الجامد في معنى المشتق فلا يوجب تحمُّل الضمير ألا ترى أنه لا يعمل في الظاهر وكذلك الضمير لا يعمل وإن كان في معنى ما يعمل وسبب ذلك أن القريب والخادم مشتقان يعملان في الظاهر فلزمهما الضمير وليس كذلك الجامد والله أعلم بالصواب .^٢ ورُدَّ على الوفيين ف قيل : (ثم المفرد على ضربين يكون متحماً للضمير وخالياً منه فالذي يتحمل ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن ومحمد خير منك... وأما القسم الثاني وهو ما لا تحتمل الضمير من الأخبار وذلك إن كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل نحو : زيد أخوك وعمرو غلامك فهذا لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عارٍ من الوصفية .^٣ وفي هذا يقول بن مالك :

^١ الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٥/١

^٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٣٧ - ٢٣٨

^٣ - شرح المفصل - ابن يعيش - ٨٧/١ - ٨٨ - عالم الكتب - بيروت - لبنان .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ وَإِنْ * * يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ^١

وشرح ابن عقيل البيت بقوله : (فإن كان جامداً فذكر المصنف أنه يكون فارعاً من الضمير نحو : زيد أخوك وذهب الكسائي والزّمانى وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم " زيد أخوك هو " وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق أو لا فإن تضمن معناه نحو : زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل .)^٢

ذكر ابن الأنباري حجة البصريين فقال : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يتضمن ضميراً وذلك لأنه اسم محض غير صفة وإذا كان عارياً من الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً لأنه ومتضمناً معناه ... وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال ألا ترى أنك إذا قلت : " زيد أخوك " كان أخوك دليلاً على الشخص الذي دلّ عليه زيد وليس فيه دلالة على الفعل فكذلك إذا قلت : " عمرو غلامك " كان غلامك دليلاً على الشخص الذي دلّ عليه عمرو ، وليس فيه دلالة على الفعل ؛ فوجب ألا يجوز الإضمار فيه كما لا يجوز في زيد وعمرو .)^٣

وقيل : (والخبر المفرد لا يخلو إما أن يكون جامداً أو مشتقاً فإن كان جامداً لم يتحمل ضمير المبتدأ خلافاً للكوفيين لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالمشتق كقولك : زيد أسد والجارية قمر على تأويل وهو شجاع وهي منيرة والجامد إذا كان خبراً لا يحتاج إلى ذلك .)^٤

وذكرها العكبري فقال : (وحجة الأولين أن الضمير إنما يُحتاجُ إليه لأجل شيئين : أحدهما : أن يكون رابطة بين الخبر والمبتدأ وهذا يكون في الخبر المفرد لأن الجملة ليست هي المبتدأ

^١ - متن ألفية ابن مالك - لابن مالك - ضبط : أحمد محمد سعيد السعدي ، ص: ١٢ - مكتبة ابن القيم -

دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

^٢ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٢٠٥/١

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٤/١ - ٦٥

^٤ - شرح ألفية ابن مالك - ابن الناظم - تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - ص: ١١٠ - دار

الجيل - - بيروت - لبنان .

فاحتيج إلى ضمير يربطها به وأما المفرد فهو المبتدأ في المعنى فهما مترابطان فلا حاجة إلى رابطة أخرى ، والثاني : أن الأصل في الضمير الفعل إذ كان عاملاً فيما بعده وأنه لا يخلو عن العمل وأسم الفاعل والصفة يعملان عمله في الظاهر فإذا لم يكن هناك ظاهر كان فيه ضمير يكون فاعلاً فالحاجة هنا للضمير لم تكن لكونه خبراً بل لكونه عاملاً والاسم الجامد لا يعمل في الظاهر فلا يعمل في المضمر ألا ترى أن ضمير المصدر لا يعمل عمل المصدر لما لم يكن مشتقاً وإن كان كناية عن العامل المشتق.^١

ذكر ابن الأنباري الثانية ولم يذكر الأولى وقد تفرد بها العكبري .

وهنا أيد ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين .

وقيل : (والصحيح الأول وعليه الأكثر من أصحابنا لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم هنا).^٢
ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الأنباري والعكبري - وهو رأي البصريين - أصوب لأن الجامد لا يعمل فلا يقدر له ضمير .

المطلب الخامس : عامل النصب في الظرف الواقع خبراً :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً).^٣ أما العكبري فذكرها بعنوان (مسألة ناصب الظرف الواقع خبراً).^٤ ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ

^١ التبيين - العكبري - ص : ٢٣٦ - ٢٣٧

^٢ شرح المفصل - ابن يعيش - ٨٨/١

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٣/١ وهي المسألة رقم (٢٩)

^٤ - التبيين - العكبري - ص ٣٧٦ - وهي المسألة رقم (٦٠)

نحو : "زيد أمامك وعمرو وراءك " وما شابه ذلك وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك : " أمامك زيد حلَّ أمامك " فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه من الفعل وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر والتقدير هو : زيد استقر أمامك وعمرو استقر وراءك وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير : زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك ^١

ونذكره العكبري بقوله : (إذا وقع الظرف خبراً عن المبتدأ كان لفظه منصوباً وموضعه رفع لوقوعه موقع الخبر واختلفوا في التقدير فقال معظم البصريين هو منصوب بـ " استقر " وهو فعل ومنهم من قال : المقدر " مستقر " وهو اسم الفاعل ، وقال الكوفيون : هو منصوب على الخلاف ومعناه إن قولك : " زيد خلفك " فـ " خلفك " ظرف في الأصل يقدر بفي ثم عُذِلَ عن ذلك ونُصِبَ فكان نصبه لمخالفته الأصل وأنه ليس بالمبتدأ في المعنى وقال ثعلب : الناصب له فعل أي زيد حلَّ خلفك ^٢) وذكر العكبري حجة من قدر الفعل " استقر " بقوله : (وجه القول الأول : أن الأصل عمل الفعل في الظرف وغيره ولفظ النصب باقٍ عليه وهو عمل ولا بد للعمل من عامل والعامل في الأصل هو الفعل وقد صحَّ معناه ههنا فوجب أن يكون هو العامل ... أما لفظ الظرف فمنصوب بـ " استقر " وهو أولى من تقدير فعل آخر لوجهين : أحدهما : أن الاستقرار هو الحصول المطلق وغيره فعل معيَّن ولا دلالة في اللفظ على نوع مخصوص من الأفعال ... أما كونه مرفوع الموضوع فلوقوعه موقع الخبر وهذا من باب الجهتين وذلك أن انتصابه لفظاً خلاف ارتفاعه موضعاً وكل واحد منهما يُقدر تقدير الآخر فارتفاعه لوقوعه موقع الخبر المرفوع وانتصاب لفظه بالفعل المقدر فالفعل مقدر من وجه وغير مقدر من وجه ^٣)

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٣/١ -

^٢ - التبيين - العكبري - ص ٣٧٦ - ٣٧٧ -

^٣ - التبيين - العكبري - ص ٣٧٧ -

وقيل : (والمتعلق المنوي إما من قبيل المفرد وهو ما في معنى " كائن " نحو: ثابت ومستقر أو الجملة وهو ما في معنى " استقر " وثبت والمختار عند الناظم الأول).^١

وذكر حجة من قدر " مستقر " بقوله : (ومن قال : إن التقدير مستقر فحجته أن الاسم هو الأصل وقد قوى وهنا بأن الظرف في تقدير المفرد ولو كان المقدر فعلاً لكان جملة)^٢ وردّ بقوله : (والجواب : أن تقدير الفعل أولى لوجهين : أحدهما أنه الأصل في العمل والثاني أنه مقدر في الصلة بالفعل كقولك : الذي خلفك زيد ولو كان الاسم هو المقدر لكان مفرداً لا تتم به الصلة ألا ترى أنك لو قلت : زيد الذي مستقر خلفك لم يجز ؛ لأن الصلة مفردة والضرورة تدعو إلى أن الصلة جملة وذلك يتحقق بالفعل لا بالاسم).^٣

ويذكر أيضاً حجة الكوفيين على رأيهم ويرده عليهم بقوله : (أما الكوفيون فشبهتهم أن كل شيئين مختلفين فالثاني منهما منصوب وأصله مخالفة المفعول للفاعل ... ويدل على فساد ما ذهبوا إليه أن الخلاف لو أوجب النصب لجاز نصب المبتدأ ، لأنه مخالفة للخبر وهذا لا سبيل إليه).^٤

وقيل عن مذهب الأخفش : (مذهب الأخفش في " في الدار رجل " وشبهه أنه مرفوع بالفاعلية لأن الجار لا بد له من متعلق والمتعلق أصله التقديم فوجب أن يقدر مقدماً وأصله الفعل فوجب أن يكون فعلاً وإذا وجب ذلك صار التقدير : استقر في الدار زيداً وإذا صار التقدير كذلك وجب أن يكون فاعلاً إذ لا معنى للفاعل إلا أن يكون كذلك).^٥

ثم يقول : (وما ذكره مستقيم لو سلم من المانع الذي يمنع تقديره مقدماً فمن ثم اندفع استدلاله والذي يدفعه الإجماع على جواز دخول العوامل عليه ولو كان فاعلاً لم يجز دخول عوامل الابتداء عليه).^٦

١ - شرح الأشموني على ألفية بن مالك - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه - حسن حمد - إشراف : د.إميل بديع

- ١٨٩/١ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢ - التبيين - العكبري - ص ٣٧٨

٣ - التبيين - العكبري - ص ٣٧٨

٤ - التبيين - العكبري - ص ٣٧٨

٥ - أمالي ابن الحاجب - ابن الحاجب - ٧٢٩

٦ - أمالي ابن الحاجب - ابن الحاجب - ٧٢٩

يذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر وذلك لأن الأصل في قولك " زيد أمامك وعمرو وراءك " في أمامك وفي وراءك لأن الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى " في " وفي : حرف جر ، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به ... فدلّ على أن التقدير في قولك " زيد أمامك وعمرو وراءك زيد استقر في أمامك وعمرو استقر في وراءك ثم حذف الحرف واتصل الفعل بالظرف فنصبه فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف)^١ ويذكر حجة من قدر اسم الفاعل بقوله : (وأما من ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل - وهو مستقر - قال : لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر والاسم هو الأصل والفعل فرع فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع.^٢ ثم يذكر رأيه بقوله : (والصحيح عندي هو الأول - أي تقدير الفعل - وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأن كان هو الأصل في غير العمل فلما وجب ههنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل.^٣) ويرد على الكوفيين قولهم : نصب على الخلاف بقوله : (هذا فاسد وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعداً فكان ينبغي أن يقال : " زيداً أمامك وعمراً وراءك " وما أبه ذلك فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه .^٤) ويرد قول ثعلب بقوله : (ففساد أيضاً وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهراً موجوداً أو مقدراً في حكم الموجود ... والمعدوم لا يكون عاملاً وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة

^١ الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٣/١

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٣/١ - ٢١٤

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٤/١

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٤/١

المتشي برجل معدومة والقطع بسيف معدود والإحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب يعامل معدوم لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية فكان فاسداً.^١

ومن هذا يتضح للباحث أن ابن الأنباري رجح رأي البصريين الأول وهو تقدير الفعل " استقر " وأن الظرف يكون منصوباً وموضعه رفع وهذا ما ذهب إليه العكبري أيضاً ورجحه. ويرى الباحث أن هذا هو الصحيح (والأولى أن نقدر المحذوف فعلاً مع الظرف لأن الظرف مفعول فيه منصوب ويحتاج إلى ناصب وهو الفعل ونقدر المحذوف اسماً مع الجار والمجرور ليكون الاسم المقدر خبر ذلك المبتدأ السابق).^٢

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٤/١ -

^٢ - تهذيب وإغناء شرح قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام - إعداد : عدنان العظيمة - دققه وأغنى شواهده وقدم له : د. محمد على سلطان - ص: ١٤٧ - دار العصماء - دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.

المطلب الأول : الاسم المنصوب بعد كان :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان: (علام ينتصب خبر "كان" وثاني مفعولي "ظننت")^١ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة المنصوب بكان)^٢ ويلحظ الباحث من هذين

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٨/٢ وهي المسألة رقم (١١٩)

^٢ - التبيين - العكبري - ص ٢٩٥ - وهي عنده المسألة رقم (٤٤)

العنوانين أن ابن الأنباري أدخل مع الاسم المنصوب بعد " كان " ثاني مفعولي " ظن " وذلك لأن الخلاف وقع فيهما معاً أما العكبري فقد أغفل ذكر ثاني مفعولي " ظن " واقتصر على الاسم المنصوب بكان ومما يجدر ذكره أن العكبري لم يذكر ثاني مفعولي ظن " في مسألة منفصلة كما فعل حين فصل بين مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر .

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن خبر " كان " والمفعول الثاني لـ " ظننت " نصب على الحال وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال .)^١ وذكرها العكبري بقوله : (المنصوب بكان لا ينتصب على الحال وقال الكوفيون هو منصوب على الحال .)^٢

وقال ابن الأنباري في أسرار العربية : (فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر ؟ قيل : تشبيهاً بالأفعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول .)^٣ وجاء عن هذا : (وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره ويسمى المرفوع بها اسماً لها والمنصوب بها خبراً لها .)^٤

وقيل : (فهي إما ناقصة مجردة عن معنى الحدث لا تفيد إلا الدلالة على المضي فترفع الاسم وتنصب الخبر .)^٥

أورد ابن الأنباري حجج الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن خبر " كان " نصب على الحال أن " كان " فعل غير واقع - أي غير متعدٍ - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو: ضربا رجلاً وضربا رجلاً ولا يجوز ذلك في " كان " ألا ترى أنه لا يجوز أن نقول : كانا قائماً ، وكانا قياماً ويدل على ذلك أيضاً أنك تكفي عن الفعل الواقع نحو " ضربت زيداً " فتقول : فعلت

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٨/٢

٢ - التبيين - العكبري - ص ٢٩٥

٣ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ٨٨

٤ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٢٤٥/١

٥ - الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم - د. محمد أحمد خضير - ص : ٩٩ مكتبة الأنجلو المصرية -

القاهرة - مصر - ٢٠٠١م

بزید ولا تقول في : كنت أخاك : فعلت بأخيك وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً
نصب الحال لا نصب المفعول ؛ فإنّ ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى
إلا الحال فكان حمله عليه أولى ، لأنه يحسن أن يقال فيه: " كان زيد في حالة كذا " وكذلك
تحسين أيضاً في ظننت زيداً قائماً " ظننت زيداً في حالة كذا " فدلّ على أنه نصب على
الحال. ^١

وجاء عن الموازنة بين خبر "كان" والحال : (والشبه بين الحال وخبر كان من حيث المعنى
واضح ولكن الحال لا تكون إلا نكرة في الغالب وخبر كان ليس من شرطه ذلك ، كما أن
خبر كان هو خبر المبتدأ بكامله وليست الحال كذلك كما أن الحال تقدر بـ " في " وليس
كذلك خبر كان وكل هذه الفروق ترجح مذهب البصريين .) ^٢

واحتج الكوفيون كذلك بقولهم : (ولا يجوز أن يقال : لأنه لو كان نصباً على الحال لما جاز
أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمراً غلامك والحال لا تكون معرفة " لأننا
نقول : إنما جاز ذلك لأن " أخاك وغلامك " وما أشبه ذلك قام مقام الحال كقولك : ضربت
زيداً سوطاً فإن " سوطاً " ينتصب على المصدر – وإن كان آلة – لقيامه مقام المصدر الذي
هو ضرب ، وكذلك ههنا) ^٣

واحتجوا على مجيئ الحال معرفة بقول الشاعر لبيد بن ربيعة العامري ^٤:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا * وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدِّحَالِ ^٥

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٨/٢

^٢ - الخلاف النحوي في المنصوبات - منصور صالح محمد على الوليدي - ص: ٦٦ - جدارا للكتاب العالمي -
عمان - الأردن - عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن - الطبعة الأولى ٢٠٠٦م .

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٨/٢

^٤ - هو لبيد بن ربيعة العامري من بني عامر شاعر مخضرم من أصحاب المعلقات انتقل إلى الكوفة بعد إسلامه
اشتهر برثاء "إربد" له ديوان مطبوع ، المنجد في اللغة والأعلام - لويس عجيل - ص : ٦١٢ - دار المشرق -
بيروت - لبنان - الطبعة ٢١ ، ٢٨ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

^٥ - البيت للبيد بن ربيعة ورد في الإنصاف ٣١٨/٢

والشاهد في البيت في قوله " العراك " حيث وقعت حالاً من الضمير في قوله " أرسلها " وجاءت الحال معرفة والأصل أن تكون الحال نكرة وكذلك أتت مصدراً والأصل أن تكون وصفاً أما البصريون فيؤولونها بالنكرة ويقولون : معتركة .

قال الكوفيون : (... وطلبة جهدك وطاقتك ورجع عوده على بدئه إلى غير ذلك ؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه)^١

وأورد كذلك ابن الأنباري حجج البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن نصبهما نصب المفعول لا على الحال لأنهما يقعان ضميراً في نحو قولهم : " كُتِّهْنِ ، وإذا لم تكنهن فمن ذا يكونهن ؟)^٢ واستدلوا بقول أبي الأسود :

دَعِ الْخَمْرَ يَسْرِبْهَا الْعَوَاهُ فَإِنِّي * رَأَيْتُ أَخَاهَا مُعْنِيًا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ * أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا^٣

قال ابن الأنباري : (أراد بقوله " أخاها " الزبيب وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة.)^٤ والشاهد في البيت عند البصريين هو أن خبر " كان " جاء ضميراً في " يكنها وتكنه " وليست الحال كذلك .

واستشهد البصريون كذلك بقول الشاعر :

تَنَفَّكُ تَسْمَعُ مَا حَيِي * تَ بِهَالِكٍ حَتَّى نَكُونَهُ^٥

والشاهد في هذا البيت هو الشاهد نفسه في البيت السابق وهو أن خبر " كان " أتى ضميراً ولا يجوز ذلك في الحال فبان أنه نصب على المفعولية لا على الحالية.

وبعد أن استشهد البصريون بهذين البيتين يقولون : (وكذلك قالوا أيضاً " ظننته إياه " والضمائر لا تقع أحوالاً بحال ؛ فعدم شروط الحال فيها ، فوجب أن ينتصب نصب المفعول لا على الحال.)^١

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٩/٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٩/٢

٣ - البيت لأبي الأسود ورد في الإنصاف ٣١٩/٢ ، والتبيين ص ٣٠١

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٩/٢

٥ - البيت لخليفة بن براز وهو شاعر جاهلي ورد في الإنصاف ٣٢٠/٢

ورد على الكوفيين بقوله : (إنما لم يجز في " كان " كما جاز في " ضرب " ؛ لأن المفعول في " كان " هو الفاعل في المعنى ، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة وإنما كان المفعول في " كان " هو الفاعل في المعنى ، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل والخبر بمنزلة المفعول وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو : " زيد قائم " ؛ فكذا يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل ؛ فلهذا امتنع في " كان " ما جاز في " ضرب " لا لما ادعيتم ، على أننا لا نقول إنّ " كان " بمنزلة " ضرب " فإن " ضرب " فعل حقيقي يدل على حدث وزمان والمرفوع به فاعل حقيقي والمنصوب به مفعول حقيقي وأما " كان " فليس فعلاً حقيقياً ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ولهذا يسمى فعل العبارة فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول ولهذا سمي المرفوع اسماً والمنصوب خبراً ولهذا المعنى من الفرق لما كان " ضرب " فعلاً حقيقياً جاز إذا كني عنه نحو : " ضربت زيدا " أن يقال فعلت بزید ولما كانت " كان " فعلاً غير حقيقي وفي فعليتها خلاف ؛ لم يجز إذا كني عنها نحو : " كنت أخاك " أن يقال : " فعلت بأخيك " ^٢

ورد عليهم كذلك بقوله : (وأما قولهم : " إنه يحسن أن يقال : كان زيد في حالة كذا وكذلك يحسن أيضاً في " ظننت زيدا قائماً : ظننت زيدا في حالة كذا ؛ فدل على أن نصبهما نصب الحال قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ولم يوجد ذلك في " كان " الناقصة التي وقع فيها الخلاف، دون " كان " التامة التي بمعنى " وقع " ولم يوجد أيضاً في المفعول الثاني لظننت التي بمعنى الظن أو العمل التي وقع فيها الخلاف لا التي بمعنى التهمة وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة وكثيراً ما يقع خبر " كان " والمفعول الثاني لظننت معرفة ولو كان حالاً لما جاز أن يقعا إلا نكرة فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنهما ليس بحال ^٣)

وقال : (قولهم : " إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال ، كما أقيمت الآلة مقام المصدر في قولهم : " ضربت زيدا سوطاً " قلنا : الفرق بينهما ظاهر وذلك أنه إنما حسن

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٢٠/٢ -

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٢١/٢ - ٣٢٢ -

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٢٢/٢ -

أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه ، وأما ههنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة وهو معرفة ؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيد الآخر ؛ فلا يجوز أن يقام مقامه فلا يجوز أن ينصب بما نصب به.^١

وقال : (وأما قولهم : إن الحال قد جاء معرفة في قولهم : أرسلها العراك ، وطلبته جهدي ورجع عوده على بدئه " قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالاً وإنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال فإذا قلت : " أرسلها العراك " فالتقدير فيه أرسلها تعترك العراك على معنى تعترك الاعتراك فأقاموا " العراك " مقام الاعتراك كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾^٢ ثم حذفوا " تعترك " وهو جملة في موضع الحال وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، كما نقول : " إنما أنت سيراً " أي تسير سيراً وكذلك قولهم : طلب جهدي وطاقتك كأنهم قالوا : طلبته تجتهد اجتهداك ثم حذفوا " تجتهد " وهو جملة في موضع الحال وأقاموا المصدر دليلاً عليه وهكذا التقدير في قولهم : " رجع عوده على بدئه " .^٣

أما العكبري فيرد رأي الكوفيين قبل ذكر حججهم ويقول : (والمسألة تبنى على حرف وهو أن الحال له أحكام لا تتحقق في المنصوب ههنا وانتفاء الحكم يدل على انتفاء المحكوم عليه فنحرم من هذا دليلاً فنقول : (أحكام الحال منتفية من المنصوب هنا فينتفي كونه حالاً).^٤

ثم يبين أحكام الحال التي لا تنطبق على المنصوب بـ"كان" وعدّها خمسة^٥ هي :

- ١- أنه يجوز حذفها ويبقى الكلام تاماً وليس المنصوب ههنا كذلك ألا ترى أنك لو قلت :
- كان زيد ، في الناقصة لم يكن كلاماً ، ولو قلت في قولك : جاء زيد راكباً ، جاء زيداً كان كلاماً تاماً .

١- الإنصاف- ابن الأنباري - ٣٢٢/٢

٢- سورة نوح - الآية : ١٧

٣- الإنصاف- ابن الأنباري - ٣٢٢ / ٢ - ٣٢٣

٤- التبيين -العكبري - ص : ٢٩٥

٥- التبيين -العكبري - ص : ٢٩٥ - ٢٩٦

٢- أن الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول به وقت وقوع الفعل منه أو به كما ذكرناه في قولك : جاء زيدٌ راكباً فالركوب هيئة الفاعل ولا هيئة للمرفوع بكان لأنها لا تدل على فعل يكون لفاعله هيئة .

٣- أن الحال لا يكون إلا نكرة هذا هو الأصل إذ لو كان معرفة لكان تابعاً لصاحب الحال إما صفة أو بدلاً وإما توكيداً والمنصوب في " كان " ليس كذلك بل يكون معرفة ونكرة ولا يصح فيه البذل ولا الوصف ولا التوكيد.

٤- أن الحال صفة في الأصل ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة ولا يشترط ذلك في المنصوب " بكان " ألا ترى أنك تقول : كان زيد أباك وكانت أمك هنداً وليس هذا من المشتق في شيء .

٥- أن المنصوب بكان يتقدم على أسمها وعليها أيضاً والحال لا يتقدم على صاحب الحال ولا على العامل فيها عندهم وهذا يبطل مذهبهم في خبر كان .

وكذلك يورد العكبري حجج الكوفيين ويرد عليها : (فإن قيل : أما جواز حذف الحال فغير ثابت في كل موضع ألا ترى أن قولك : مررت بكل قائماً وبكل قاعداً منصوب فيه حال ولا يجوز الاختصار على قولك : مررت بكل لأن معنى الكلام على ذكر الحال قولهم إنها صفة هيئة الفاعل أو المفعول به قلنا : المنصوب " بكان " يؤول إلى معنى الصفة ، ألا ترى أن قولك كان زيدٌ أباك معناه كان زيد والدك أو الذي ولدك)^١

: (وأما كون الحال نكرة فقد جاءت معرفة في بعض المواضع كقولهم : " أرسلها العراك " أي معتركة و " أفعله جهدك وطاقتك " أي مجتهداً و " كلمته فاه إلى في " أي مشافهاً وكل ذلك معرفة ، أما كون الحال مشتقة فغير لازم أن قولهم : " جهدك وطاقتك ليس بمشتق عندكم وهو حال فكذلك قولهم : مررت بالحية ذراعاً وطولها ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ * قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾^٢ ف " قرأنا " حال ، وليس بمشتق ونقول مررت بزيد رجلاً صالحاً " فرجلاً " حال

^١ - التبیین - العکبري - ص ٢٩٦

^٢ سورة الزمر الآيتان ٢٧ - ٢٨

وليس بمشتق وأما تقديم الحال فجائز عندكم وأما عندنا فلا يجوز لمانع وهو الإضمار قبل الذكر ولم يوجد المانع في المنصوب بكان^١ ثم يرد العكبري على الكوفيين : (والجواب : أما حذف الحال فجائز في كل موضع ثم الكلام على ما قبلها فأما قولهم : مررت بكل قائماً فإنما لم يسغ حذفها فيه لأن صاحب الحال - على التحقيق - محذوف لأن التقدير مررت بكل رجل أو بكل القوم فصاحب الحال هو المضاف إليه ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا ﴾^٢ أي لكل فريق أو واحد فلما حذف جعل حاله دليلاً عليه ، وكذلك قولهم : ضربني زيداً قائماً أي ضربني زيداً إذا كان قائماً فـ " قائماً " حال من الضمير في كان المقدرة وذكر الحال دال على المحذوف وليس كذلك خبر كان وقد بينا أن الحال صفة الهيئة^٣ وجاء في الرد على الكوفيين : (ذهب الجمهور من النحويين إلى أن المعمول الثاني لظن وأخواتها مفعول ثان واختاره ثعلب من الكوفيين أما الكوفيون فيعدونه أيضاً حالاً كخبر كان مستدلين بوقوعه جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً وعورض هذا بوقوعه معرفة وجامداً وبأنه لا يتم الكلام بدونه وليس هذا شأن الحال فقد يتم دونها الكلام .^٤)

ويرد العكبري على قول الكوفيين : خبر كان يؤول إلى الصفة من ثلاثة أوجه هي^٥ : الأول : أن المراد بالصفة هنا ما كان تابعاً للموصوف بغيره وليس كذلك خبر كان ألا ترى أن قولك : " كان زيد أخاك " إن أخاك ليس بتابع لما قبله ولا هو هيئة قائمة بغيره ، ولذلك لا يعد في باب التوابع .

الثاني : أن الخبر ليس بواقع موقع الصفة ، ألا ترى أن هندا أم عمرو مبتدأ وخبر ، وأم عمرو غير واقع موقع الصفة ولذلك لا يعمل عمل الصفة في الأعراب وليس كذلك الحال فإن الحال تعمل فيما بعدها كقولك : " جاء زيدٌ راكباً أبوه فرساً " .

١-التبيين - العكبري - ص: ٢٩٧

٢ - سورة الأحقاف الآية : ١٩

٣-التبيين - العكبري - ص: ٢٩٧ - ٢٩٨

٤ الخلاف النحوي في المنصوبات - منصور صالح - ص : ٦٧

٥ -التبيين - العكبري - ص: ٢٩٨

الثالث: أن العامل في الخبر غير العامل في الحال عندهم لأن عندهم الخبر يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ بالخبر وليس كذلك الحال فإن العامل فيها هو العامل في صاحبها .

ويرد على الكوفيين قولهم : الحال قد تأتي معرفة وجامدة بقوله : (فقولهم أرسلها العراك: أي أرسلها تعترك ثم حذف الفعل وجعل المصدر دلاً عليه وهكذا : افعله مجتهداً ثم تجتهد ثم جهدك ويدل على ما ذكرناه أن الحال مشتقة و " جهدك " قد سبق جوابه و " ذراعاً " في معنى المشتق ؛ إذ معناه مررت بالحية مذروعة أو طويلة وغير المشتق قد يقع موقع المشتق ومنه قولهم: " مررت بقاع عرفج كله " أي خشن كله وأما " قرناً " فبمعنى مقروء ، ومقروء مشتق وقال النحويون : هي حال موطئة ومعنى ذلك أن " عربياً " هو الحال ، و " قرناً " وطأ للحال فصار الحال في اللفظ وصفاً وليس للموصوف اسم الحال)^١

وهنا رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ويرى الباحث أن هذا هو الأصوب لعدم التقدير في رأي البصريين والتكلف الظاهر في رأي الكوفيين .

^١ - التبيين - العكبري - ص: ٢٩٨-٢٩٩

المطلب الثاني : تقديم خبر " ما زال " وأخواتها على " ما "

يقصد بـ " ما زال " وأخواتها أربعة أفعال من أخوات " كان " تعمل بشرط أن يسبقها نفي أو شبهه وهي : ما زال ، وما برح ، وما فتئ وما انفك ، أما ما دام فهي ليست من أخوات " ما زال " لأن شرطها مختلف عن شرط أخوات " ما زال " وشرطها أن تسبقها " ما " المصدرية الظرفية والنحاة مجمعون على عدم جواز تقديم خبرها عليها .

(فالذي لا يجوز تقدم خبره ما دام وقعد أما ما دام فلأن ما مصدرية فهي من قبيل الموصولات ولا تتقدم الصلة على الموصول فلا يجوز أن تقول أقوم قائماً ما دام زيد تريد أقوم ما دام زيد قائماً)^١

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (القول في تقديم خبر " ما زال " وأخواتها عليهن)^٢ وذكرها العكبري بعنوان : (تقديم خبر " ما زال " وأخواتها على " ما ")^٣

ذكر ابن الأنباري رأي الكوفيين والبصريين في هذه المسألة بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر " ما زال " عليها وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر " ما دام " عليها)^٤ وذكر العكبري رأي الفريقين بقوله : (لا يجوز تقديم خبر " ما زال " وأخواتها مما في أوله "ما" على " ما " كقولك : قائماً ما زال زيدٌ ووافق الكوفيون على امتناع ذلك في " ما دام " ووافق الفراء في الجميع وقال بقية الكوفيين : يجوز التقديم فيما منعه البصريون .)^٥

وجاء عن هذا : (ما كان النفي شرطاً في عمله نحو " ما زال " وأخواتها فلا تقول قائماً ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس .)^٦

^١ - شرح المقرب - ابن عصفور - تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري - ٩٣٨/١ الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٣/١ وهي المسألة رقم (١٧) .

^٣ - التبيين - العكبري - ص : ٣٠٢ وهي المسألة رقم (٤٥) .

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٣/١

^٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٠٢

^٦ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٢٥٦/١

ذكر ابن الأنباري حجج الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن " ما زال " ليس بنفي للفعل وإنما هو نفي لمفارقة الفعل وبيان أن الفاعل حالة في الفعل متطاولة والذي يدل على أنه ليس بنفي أن " زال " فيه معنى النفي و " ما " للنفي فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار موجباً نحو : " ما انتفى " فدلّ على أن نفي النفي إيجاب وإذا كان كذلك صار " ما زال " بمنزلة " كان " في أنه إيجاب وكما أن " كان " يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك " ما زال " ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها .^١

وقال ابن هشام في كتابه قطر الندى وبل الصدى عندما تحدث عن تقديم أخبار كان وأخواتها عليها قال : (وقد يتقدم الخبر إلا خبر دام وليس)^٢ وقيل عن خبر كان وأخواتها : (أن يتقدم على الفعل واسمه مثل قولك عالماً كان محمدٌ ويمتنع ذلك في خبر ليس وما دام)^٣

ويواصل ابن الأنباري في سرد حجج الكوفيين فيقول : (ولذلك لم يقولوا : " ما زال زيد إلا قائماً " كما لم يقولوا : " كان زيدٌ إلا قائماً " لأن " إلا " إنما يؤتى بها لنقض النفي كقولك : " ما مررت إلا بزيد ، وما ضربت إلا زيداً " نفيت المرور والضرب أولاً وأدخلت " إلا " فأثبتها لزيد وأبطلت النفي ونقضته ولهذا إذا قلت إنها إذا دخلت على " ما " التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت علمها ؛ لأنها إنما عملت لشبهها بليس في أنها تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال فإذا دخلت " إلا " عليها أبطلت معنى النفي فزال شبهها بليس فبطل عملها)^٤

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٣/١

٢ - قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - ص : ١٢٩ - دار إحياء الكتب العربية.

٣ - قواعد النحو بأسلوب العصر - د. محمد بكر إسماعيل - ص : ١٠٧ - دار المنار للنشر والتوزيع - القاهرة

- مصر - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٣/١

ورد الكوفيون قول ذي الرمة^١:

حَرَاجِيحُ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً * عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^٢

وظاهر البيت هو أن خبر " ما تنفك " انتقص بإلا وهذا ما منعه الكوفيون في حجتهم السابقة لذلك قالوا : (فالكلام عليه من أربعة أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يروى " ما تنفك آلا مناخة " والآل : الشخص ؛ يقال : " هذا آلٌ قد بدا " أي شخص ؛ وبه سمي الآل ؛ لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره... والوجه الثاني : أنه يروى " ما تنفك إلا مناخة " ب بالرفع فلا يكون حجة. والوجه الثالث: أنه قد رُوِيَ بالنصب ولكن ليس هو منصوباً لأنه خبر " ما تنفك " وإنما خبرها " على الخسف " فكأنه قال : ما تنفك على الخسف أي تظلم إلا أن تناخ والوجه الرابع : أنه جعل " ما تنفك " كلمة تامة لأنك تقول : انفكت يده فتوهم فيها التمام ثم استثنى)^٣

واستدل الكوفيون على أن الآل بمعنى الشخص وهو وجه تخريجهم الأول بقول النابغة الجعدي :^٤

حَتَّى لَحِقْنَا بِهِمْ تَعْدِي فَوَارِسُنَا * كَأَنَّا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الْآلَا^٥

فالشاهد في البيت هو أن " الآلا " بمعنى الشخص .

وأتى الآل بمعنى الشخص أيضاً في قول ذي الرمة :

فَلَمْ نَهْبِطْ عَلَى سَفْوَانٍ حَتَّى * طَرَحْنَ سِخَالَهُنَّ وَصِرْنَ الْآلَا^٦

والشاهد فيه أن الآل بمعنى الشخص

^١ - هو غيلان بن عقبة بن بهيس ، مضري النسب ، والرمة هو الحبل كان شاعرا مجيدا مات بأصبهان كهلا سنة ١١٧هـ - الأعلام - ٨٨/٦ .

^٢ - البيت لذي الرمة ورد في الإنصاف - ١٤٤/١ - والتبيين ص : ٣٠٤

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٤/١ - ١٤٥

^٤ - هو النابغة الجعدي أبو ليلي شاعر زمانه من بني عامر بن صعصعة عاش مائة وعشرين سنة تنقل في البلاد وامتدح الأمراء له شعر جيد مات سنة ٧٠هـ - الأعلام - ٣٢٧/٤ .

^٥ - البيت للنابغة ورد في الإنصاف - ١٤٥/١

^٦ - البيت لذي الرمة في هامش الإنصاف ١٤٤/١

وردّ ابن الأنباري حجج الكوفيين بقوله : (أما قولهم : " إن ما زال ليس بنفي للفعل وإنما هو نفي لمفارقة الفعل والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً قلنا : هذا حجة عليكم فإنما كما أجمعنا على أن " ما زال " ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن " ما " للنفي ثم لو لم تكن " ما " للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً فالكلام إيجاب و " ما " نفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجاباً وإذا كانت للنفي فينبغي ألا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام)^١

وردّ على الكوفيين ف قيل : (فـ " ما " الداخلة على " زال " للنفي وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليه لأن الموجب للنفي حرف والحروف ضعاف وليست لها قوة الفعل فلم يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها لضعفها فلماذا لم يتقدم الخبر على " ما زال " ولا على ما في أوله " ما " للنفي في سائر الأفعال)^٢

ويورد ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر " ما زال " عليها لأن " ما " للنفي والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل فينبغي أن يأتي قبلهما)^٣

أما العكبري فيورد حجج الكوفيين بقوله : (وأما حجة الكوفيين فقد احتجوا بالسماع والقياس)^٤

فمن السماع قول الشاعر :

وَرَجَّ الْفَتَى لِّلْخَيْرِ مَا إِن رَأَيْتُهُ * عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^٥

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٦/١

٢ - علل النحو - أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق - تحقيق - د. محمود جاسم محمد الدرويش - ص: ١٦٢ - مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٥/١ - ١٤٦

٤- التبيين - العكبري - ص: ٣٠٣

٥- البيت للمعلوط بن بدل القريعي ، ورد في -التبيين - ص: ٣٠٣

(فنصب " خيراً بـ" يزيد " ولا يجوز أن يقع معمول الخبر إلا في الموضع الذي يجوز أن يقع الخبر فيه .)^١

(وأما القياس : فهو أن " ما زال " فعل مثبت فجاز تقديم خبره عليه كـ" كان " وبيان ذلك من وجهين : أحدهما : أن قولك : ما زال زيد كريماً معناه على كل حال ومن ههنا لم يجز الاستثناء منه فلا تقول : ما زال زيد إلا كريماً كما لا يجوز كان زيداً إلا كريماً ، والثاني : أن " زال " معناه فارق وفارق في معنى النفي و " ما " للنفي وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً وتصير المعاملة مع الإيجاب)^٢

وجوّز تقديم الخبر على " ما " وحدها : (فلا يجوز تقديم الخبر عليه لأن " ما " النافية لها الصدارة - كما سبق - فلا يصح متكلاً ما زال محمود ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفي : " ما " فيصح : ما متكلاً زال محمود.)^٣

وأورد العكبري كذلك قول ذي الرمة الذي خرّجه الكوفيون على أربعة أوجه وهي التي ذكرها ابن الأنباري أما العكبري فقد أورد وجهاً خامساً إضافة إلى الوجوه الأربعة التي ذكرها ابن الأنباري وهو : (أن " إلا " زائدة كذا قال المازني وقد جاءت زيادة " إلا " في مواضع كثيرة من الشعر)^٤

وردّ العكبري حجج الكوفيين بقوله : (أما البيت فعنه ثلاثة أجوبة : أحدها : أن " خيراً " منصوب بفعل محذوف لا بـ" يزيد " هذه بل هذه مفسرة للناصب ... والتقدير يزداد على السنّ خيراً ، والثاني : أن الذي في البيت " لا " و " لا " ليست أصلاً في هذا الباب وكذلك " لم " وقد جوزوا تقديم الخبر فيها بخلاف " ما " فإنها الأصل في النفي وهي أمّ بابيه فالنفي فيها أكد والثالث : أن ذلك من أحكام الشعر وليس من أحكام الاختيار)^٥

١ - التبيين - العكبري - ص: ٣٠٤

٢- التبيين - العكبري - ص: ٣٠٤

٣ النحو الوافي - عباس حسن ١/٥٧٣ - دار المعارف بمصر - الطبعة الخامسة .

٤- التبيين - العكبري - ص: ٣٠٥

٥- التبيين - العكبري - ص: ٣٠٦ - ٣٠٧

ويرد على قولهم نفي النفي إثبات بقوله : (قولهم معنى " ما زال " الإثبات ، قلنا لا نظر إلى ما يحصل من معنى المركب بل الاعتبار بوجود الحرف الذي يصدر به الكلام ألا ترى أن الاستفهام إذا دخل على النفي صار معناه الإيجاب والتقرير ومع هذا يكون الجواب فيه بالغاً والحكم للفظ لا لما آل المعنى إليه كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾^١ فتهاجروا منصوب على جواب النفي والاستفهام ولو كان هذا على محض الإيجاب لم يجز النصب .^٢

ورد على قولهم في امتناع دخول " إلا " بقوله : (وأما امتناع دخول " إلا " فهو من قبيل المعنى لأن الاستثناء مخالف للمستثنى منه ولا شك أن معنى ما وزال الإثبات وأن النفي نقص له وهذا على خلاف الإعراب والتقديم والتأخير لأن ذلك من مكملات اللفظ ألا ترى أن قولك : قائماً ما زيد ، وما قائماً زيداً مثل : ما زيداً قائماً في المعنى وهو غير جائز في الإعراب كذلك وهنا والله أعلم بالصواب .^٣ وذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (وحجة الأولين أن " ما " حرف يجب تصدره على الفعل لمعنى يحدثه فيه فلم يجز تقديم ما في خبره عليه قياساً على " ما دام " وعلى حروف الاستفهام ، وبيان ذلك أن " ما " للنفي وهو معنى تحدثه " ما زال " وحروف المعاني لها صدر الكلام فإذا تقدم عليها ما في خبرها بطل استحقاقها للتصور ومن هنا لم يجز التقديم في " ما دام " ولا في أدوات الاستفهام.^٤ وهنا أيد ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ويرى الباحث أن ذلك أصوب لأن النفي له الصدارة في الكلام فلا يجوز أن يقدم عليه شيء .

^١ - سورة النساء الآية : ٩٧

^٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٠٧

^٣ - التبيين - العكبري - ص : ٣٠٧

^٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٠٢-٣٠٣

المطلب الثالث: تقديم خبر " ليس " :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (القول في تقديم خبر " ليس " عليها)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (تقديم خبر " ليس " عليها)^٢ ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح والصحيح أنه ليس له في ذلك نص وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر " ليس " عليها كما يجوز تقديم خبر " كان " عليها)^٣.

وذكر العكبري رأي الفريقين بقوله: (يجوز تقديم خبر " ليس " عليها عند جمهور البصريين وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يجوز)^٤.

وجاء عن هذا الاختلاف : (اختلف النحويون في جواز تقديم خبر " ليس " عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع وذهب أبو على الفارسي وابن برهان إلى الجواز فتقول : قائماً ليس زيدً)^٥.

ذكر ابن الأنباري حجج الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها وذلك لأن " ليس " فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت كان مجراه لأنها متصرفة ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكن كما تقول ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ولا يكون ذلك في " ليس " فإذا كان كذلك فوجب ألا يجري مجرى ما كان فعلاً متصرفاً فوجب ألا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف عمله فلهذا قلنا : لا يجوز تقديم

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٧/١ وهي المسألة رقم (١٨) .

٢- التبيين - العكبري - ص: ٣١٥ وهي المسألة رقم (٤٧)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٧/١

٤- التبيين - العكبري - ص: ٣١٥

٥ - التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل - محمد عبد العزيز النجار - ٢٢٥/١ - مكتبة ابن تيمية للنشر والتوزيع

- القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.

خبره عليه)^١ ومن حجج الكوفيين أيضاً : (والذي يدل على أن " ليس " في معنى " ما " ؛ لأن ليس تنفي الحال كما أن " ما " تنفي الحال وكما أن " ما " لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذاك " ليس " على أن من النحويين من يُغلب عليها الحرفية ... وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موهلة في شبه الحرفية فينبغي ألا يجوز تقديم خبرها عليها ولأن الخبر مجرور فلا يتقدم على الفعل الذي جرده على ما بيننا .)^٢

وأورد كذلك حجج البصريين بقوله : (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^٣ وجه الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر " ليس " على " ليس " فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف وقد قدمه علي " ليس " ولو لم يجز تقديم خبر " ليس " وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول " زيداً أكرمت " إلا بعد أن جاز " أكرمت زيداً " فلو لم يجز تقديم " مصرف " الذي هو خبر " ليس " وإلا لما جاز تقدم معموله عليه .)^٤ ويذكر حجة أخرى للبصريين بقولهم : (الأصل في العمل للأفعال وهي فعل بدليل إلحاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها وعلى هذا تخرج " نعم و بئس وفصل التعجب وعسى " حيث لا يحوز تقديم معمولها عليها أما " نعم و بئس " فإنهما لا يعملان في المعارف الأعلام بخلاف " ليس " فنقصتا عن رتبتهما وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعد عن الأفعال ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل وإنما يضم فيه ولا تلحقه أيضاً تاء التانيث بخلاف " ليس " فنقص عن رتبتهما وأما " عسى " وأن كانت تلحقها الضمائر وتاء التانيث كليس إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا " أن " مع الفعل نحو : " عسى زيد

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٧/١

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٧/١ - ١٤٨

^٣ سورة هود الآية : ٨

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٨/١

أن يقوم " ولو قلت " عسى زيد القيام " لم يجز فأما قولهم في المثل " عسى الغوير أبؤسا " ^١
فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فلما كان مفعولاً بخلاف " ليس " نقصت عن رتبة " ليس "
فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها) ^٢

وكذلك قولهم : (ولا يجوز أن تقاس " ليس " على " ما " في امتناع تقديم خبرها عليها لأن "
ليس " تخالف " ما " بدليل أنه لا يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو : ليس قائماً زيدٌ ولا
يجوز تقديم خبر " ما " على اسمها فلا يقال : " ما قائماً زيدٌ " وإذا جاز أن تخالف " ليس "
" ما " في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه في جواز تقديم خبرها عليها وتلحق
بأخواتها) ^٣

ورجح ابن الأنباري هنا رأي الكوفيين فقال : (والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون) ^٤
ويقول في أسرار العربية : (والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون لأن ليس فعل لا
يتصرف والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه
لم يتصرف عمله .) ^٥

وقيل في الترجيح بين الرأيين : (والحق أن رأي الكوفيين في هذه المسألة أقوى من رأي
البصريين .) ^٦

ردّ ابن الأنباري حجج البصريين بقوله : (وأما الجواب عن كلمات البصريين أما قوله تعالى
: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^٧ فلا حجة فيه ؛ لأننا لا نسلم أن " يوم " متعلق
بمصرف ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بُني على الفتح

^١ مجمع الأمثال - الميداني - ٣٤١/٢ - وهو رقم (٢٤٣٥) وورد في الإنصاف - ١٤٨/١

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٨/١

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٨/١ - ١٤٩

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٨/١

^٥ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص ٨٩

^٦ - مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي - محمود موسى - ص ٤٤

^٧ سورة هود الآية : ٨

لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافع^١ والأعرج^٢ قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^٣ فإن " يوم " في موضع رفع وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل فكذلك وهنا . وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ وتقديره : يلزمهم يوم يأتيهم العذاب ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَلْيَقُولُوا مَا يُخْبِسُهُ ﴾^٤ : ويواصل رَدُّه على البصريين فيقول : (أما قولهم : إنَّ الأصل في العمل للأفعال وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والذكر والمظهرة والمضمرة ، قلنا : هذا يدل على جواز أعمالها لأنها فعل والأصل في الأفعال أن تعمل ولا يدل على جواز تقديم معمولها لأن تقديم المفعول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه و" ليس " فعل غير متصرف فلا يجوز تقديم معموله عليه)^٥ وكذلك قال : (وأما قولهم " إنه لا يجوز أن تقاس "ليس" على "ما" قلنا قد بينا وجه المناسبة بينهما واتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما لنفي الحال كالآخر وقولهم "إن ليس" تخالف " ما" ؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها بخلاف " ما" قلنا : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه ، قولهم : " فإذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها " قلنا : هذا لا يلزم " لأن ليس" أخذت شبهاً من " كان " لأنها فعل كما أنها فعل وشبهاً من " ما " لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال وكان يجوز تقديم خبرها عليها " وما " لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فلما أخذت شبهاً من " كان " وشبهاً من " ما " صار لها منزلة بين المنزلتين فجاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أقوى من " ما " لأنها فعل و"ما"

١- هو أبو عبد الله نافع القرشي الإمام المفتي الثبت عالم المدينة مولى ابن عمر وروايته - الأعلام - ٥٦٣/٥ - ٥٦٨ .

٢ - هو يحيى بن زكريا بن يحيى الإمام الكبير الحافظ الثقة أبو زكريا النيسابوري الأعرج سمع من قتيبة بن سعيد وابن راهويه مات سنة ٣٠٧ هـ ، الأعلام - ٢٧٤/١١ .

٣ سورة المائدة : الآية : ١١٩

٤ - سورة هود الآية : ٨

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٩/١

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٩/١

حرف والفعل أقوى من الحرف ولم يجز تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من " كان " لأنها لا تتصرف و " كان " تتصرف وهذا في غاية الوضوح والتحقيق والله أعلم ^١)

أما العكبري فقد أورد حجة البصريين واستدل بالآية نفسها التي ذكرها ابن الأنباري في حجج البصريين وهي قوله تعالى : : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^٢ ثم قال : (فنصب " يوم " بـ " مصروف " و " مصروف " وخبر " ليس " وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لأنه المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع) ^٣ ثم رد العكبري على تخريجات الكوفيين التي ذكرها ابن الأنباري لهذه الآية فردّ على تخريجهم أن " يوم " في موضع رفع وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافع : ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ^٤ بفتح الميم . فردّ العكبري قولهم من وجهين فقال : (أحدهما أنه لو كان من هذا الموضع لكان مبتدأ الجملة بعده خبر عنه فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ فيكون الأصل : ليس مصروفاً عنهم فيه وحذف العائد على المبتدأ في مواضع الضرورة والثاني : أن " يوم " مضاف إلى فعل معرب والجيد في مثل ذلك إعراب المضاف ولم يقرأ أحدٌ من القراء " يوم " بالرفع بخلاف قوله : ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ ^٥ على أن " يوم " ينفع " معرب بالنصب وهو ظرف لما دل عليه هذا ؛ أي هذا واقع في يوم نفع الصادقين) ^٦ ورد على قولهم : (نقدر أنه منصوب ولكن لا بـ " مصروف " بل بفعل دل الكلام عليه) ^٧ بقوله : (وأما نصبه بفعل مضمر فلا حاجة إليه مع صحة عمل " مصرف " فيه لأن الإضمار علي خلاف القياس) ^٨ وردّ علي قولهم : (سلمنا أنه منصوب بـ " مصرف " ولكن هو ظرف له والظروف يُتساهل في نصبها فلا يلزم من ذلك جواز النصب

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٤٩/١ - ١٥٠

٢- سورة هود الآية : ٨

٣- -التبيين - العكبري - ص: ٣١٦

٤- سورة المائدة : الآية : ١١٩

٥- سورة المائدة : الآية : ١١٩

٦- -التبيين - العكبري - ص: ٣١٧

٧- -التبيين - العكبري - ص: ٣١٦

٨- -التبيين - العكبري - ص: ٣١٧

في غيرها)^١ فردّ عليهم هذا لقوله : (أما كونه ظرفاً فليس بعلّة لجواز إعمال الخبر المتأخر فيه فإنّ أحداً لم يفرق بين عمل خبر ليس فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره)^٢

وذكر حجة أخرى للبصريين وهي قولهم : (والدليل الثاني : أنه فعل جاز تقديم منصوبه على مرفوعه فجاز تقديمه عليه كـ " كان " وأخواتها مثال ذلك أن تقول : ليس قائماً زيدٌ فتنصب قائماً بـ " ليس " وهو مقدم على المرفوع فكذلك إذا تقدم المنصوب عليها والجامع بينهما أن تقديم المنصوب على المرفوع تصرفٌ والتصرفُ للأفعال بحق الأصل ألا ترى أن " ما " الحجازية لما لم تكن متصرفة أو لما كانت حرفاً لم يتقدم منصوبها على مرفوعها لعدم الفعلية بخلاف " ليس ")^٣

وأيد رأي البصريين فقيـل : (ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر " ليس " على اسمها والصواب جوازه)^٤

وردّ العكبري على الكوفيين ردهم على هذه الحجة في قولهم : " لا نسلم أن "ليس" فعل " ردّ هـ عليهم من وجهين فقال : (أحدهما : أنه ليس مذهباً لهم والثاني ما سبق من الدلالة على كونها فعلاً)^٥ ثم ذكر حجة الكوفيين في ذلك بقولهم : (نسلم أنها فعل ولكن غير متصرف ولا حقيقي بل هو أشبه بالحرف وقد ذكرناه في المسألة السابقة ثم هو منقوض في المعنى بـ "نعم" و "بئس" و "عسى" وفعل التعجب فإن تقديم المنصوب فيها غير جائز فلو قلت : رجلاً نعم زيدٌ لم يجر ، وما زيداً أحسن لم يجر وعسى أن يقوم زيدٌ على أن تجعل "أن يقوم " في موضع نصب لم يجر وخرج على ما ذكرناه " كان " فإنها متصرفة تكون للماضي والحال والاستقبال بخلاف " ليس ")^٦

وردّ عليهم العكبري كل ذلك فقال : (قولهم : هي غير متصرفة عنه جوابان : أحدهما لا نسلم فإنّ وجوه التصرف اختلاف الضمائر المتصلة بالفعل و " ليس " قد اتصلت بها

١ - التبيين - العكبري - ص: ٣١٧

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٣١٧

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٣١٧ - ٣١٨

٤ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٢٥٣/١

٥ - التبيين - العكبري - ص: ٣١٨

٦ - التبيين - العكبري - ص: ٣١٨

الضمائر على ما ذكرناه من ضمائر التنثية والجمع والتاء وتاء التأنيث ، والثاني : نسلم أنها غير متصرفة ولكن هي فعل لما ذكرناه في موضعه والفعل بحق الأصل ، عامل قوي وإن ضعف في بعض المواضع لم يسلبه عمله الأصلي وعمل الفعل يقتضي أن يكون معموله متأخراً ومتوسطاً ومتقدماً وقد ظهر أثر ذلك في " ليس " وهو تقديم منصوبها على مرفوعها ومخالفتها في ذلك " ما " لما لم تكن متصرفة ولم تكن فعلاً فكذلك يجوز تقديم منصوبها عليها إذ لا فرق في التقديم بين القريب والبعيد ، يدل عليه أن منصوبها إذا تقدم على مرفوعها كانت " ليس " إلى جنبه ، وإذا تقدم عليها كانت إلى جنبه أيضاً ، ولا فرق بين أن تليه أو يليها ^١

ويقول : (أما النقص بالمسائل التي ذكروها فلا يردُّ لأن كل واحدٍ منها اقترن به ما يمنع من التقديم والمانع قد يرجح على المقتضي ، و " ليس " مقتضية ولم يقترن بها مانع من التقديم بخلاف تلك المسائل فإن المانع مقترن بها) ^٢ وذكر المانع في " نعم وبئس " فقال : (فالمانع من التقديم شيئان : أحدهما : أن رجلاً ههنا فاعل في الأصل إذ التقدير نعم الرجل ثم نكر وجعل تمييزاً للمبالغة وهو مثل قولهم : " طبْتُ به نفساً " أي طابت نفسي به وإذا كان واقعاً موقع الفاعل لم يجز تقديمه لأنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل ، والوجه الثاني : أن فاعل نعم مضمَر فيها على شريطة التفسير وهو " رجلاً " مفسر للضمير فلو قُدِّمَ لقدم المفسر على المفسر ، وهذا خلاف الأصل والمميِّز على المميِّز ونظير ذلك قولك : عندي عشرون درهماً ، ولو قلت عندي درهماً عشرون لم يجز) ^٣.

وأجاب عن المانع في عسى من خمسة أوجه هي ^٤ :

الأول : أنها وضعت لتقريب الخبر من الحال وتضمَّنت معنى التقريب فجمدت لذلك فالمانع جمودها وإفادتها لمعنى مستقبل وهو وقوع الخبر.

^١ - التبيين - العكبري - ص: ٣١٨ - ٣١٩

^٢ - التبيين - العكبري - ص: ٣١٩

^٣ - التبيين - العكبري - ص: ٣١٩

^٤ - التبيين - العكبري - ص: ٣١٩ - ٣٢٠

الثاني : أن خبر " عسى " أن والفعل و " أن " موصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على ما يعمل فيه .

الثالث: أن خبر " عسى " يجوز أن يقع بدلاً عن اسمها كقولك : عسى زيد أن يقوم أي عسى زيد قيامه فعند ذلك هو في حكم الفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل .
الرابع : أن في خبر " عسى " ضميراً يرجع إلى اسمها والمضمر لا يتقدم على المظهر هذا هو الأصل .

الخامس: أن فيه إضماراً قبل العامل والمعمول فيه وليس كذلك في باب " ليس " أما عن التعجب فيقول : (وأما فعل التعجب فالجواب عنه من وجهين أحدهما : أن المانع من جواز تقديم المنصوب أن المنصوب هو فاعل في الأصل... والوجه الثاني : أن فعل التعجب مع " ما " بمنزلة الموصول والصلة وقد ذهب الأخفش إلى أنه موصول حقيقة وتقديم الصلة على الموصول لا يجوز.)^١

وذكرت علة عدم تصرف "ليس" فقول : (ووجه جوازه أن " ليس " فعل في نفسها وإنما منعت من التصرف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها)^٢

ثم يورد العكبري حجج الكوفيين بقوله: (أما حجة الآخرين فقد تمسكوا بأشياء أحدها : أنها لفظ ينفي الخبر فلم يجز تقديم منصوبه عليه كـ " ما " ... والوجه الثاني : أن " ليس " قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقي من وجوه أحدها : أن بعض النحويين جعلها حرفاً محضاً وليس كذلك " كان " وأخواتها والثاني : ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه ألغاهما عن العمل فقال : ليس زيد قائم والثالث: أن بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلم من غير نون الوقاية فقال : عليه رجل ليسي ولو كانت فعلاً حقيقة لقال : ليسني والرابع : أن بعض العرب لم يُحمّلها ضميراً فقال ليس الطيب إلا المسك والخامس : أنه لا يكون منها مستقبل ولا أمر فخالفت بذلك بقية أخواتها والسادس : أن ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها لا يُكسَرُ أوّلُها وليس كذلك باعَ لأنك تقول فيه بَعْتُ ولا تقول هنا لِسْتُ ، وكل هذه الوجوه تدل على

١ - التبيين - العكبري - ص: ٣٢٠ - ٣٢١

٢ - علل النحو - الوراق - ص : ٢٥٣

انحطاط رتبتها عن رتبة " كان " وشبهها بـ " ما " فتكون فرعاً عليها والفروع تنقص عن الأصول ولا يبين أثر النقصان إلا بمنع التقديم)^١ وردّ العكبري على كل ذلك فقال: (والجواب : قولهم : إنه لفظ ينفي ما في الحال قلنا : كونها لفظاً اللفظ العام الذي هو الجنس وذلك يدخل الاسم والفعل والحرف والعمل لا ينتسب إليها بكونها لفظاً بل بكونها فعلاً وهو وضعها الخاص وبذلك تتفصل عن " ما " فينقطع إلحاقها بها)^٢ وقال : (قولهم : القياس في " ليس " ألا تعمل لا نسلم بل القياس أن تعمل لأن ليس فعل تتصل به الضمائر المرفوعة والمنصوبة فهي في ذلك كـ " كان " ويلزم من ذلك جواز التقديم)^٣ ويرى الباحث أن ردّ العكبري هنا ليس بصحيح لأن " ليس " وإن كانت مثل " كان " في كونها فعلين إلا أن " ليس " ليس متصرفاً و " كان " فعل متصرف فلا يحمل " ليس " عليه وقال العكبري : (قولهم : إنها قصرت عن " كان " قلنا لا نسلم قصورها عنها في العمل لأن عملها منسوب إلى كونها فعلاً فهي في ذلك كـ " كان ")^٤ وقال : (وأما إلغاؤها فلا يصح والحكاية محمولة على أنه جعل فيها ضمير الشأن ولذلك رفع الجملة بعدها وكذلك قولهم : ليس الطيب إلا المسك ")^٥ وقال : (وقولهم في الحكاية " ليس " فمن الشذوذ الذي لا يعول عليه)^٦ وقال : (وأما عدم تصرفها في الزمان فلأنهم وضعوها على معنى واحد وهي نفي ما في الحال كما أن : نعم وعسى وفعل التعجب كذلك)^٧ وقال : (وأما قولهم : " لست - فتح اللام " على خلاف بَعَثُ فالوجه فيه أن أصلها " لَيْسَ " بكسر الياء كما قالوا: صَيْدَ البعير إذا أصابه الصيد وهو داءٌ وتقول بعد التسكين صَيْدَ البعير بفتح الصاد وسكون الياء تنبيهاً على الأصل فكذلك

١- التبيين - العكبري - ص: ٣٢١-٣٢٢

٢- التبيين - العكبري - ص: ٣٢٢

٣- التبيين - العكبري - ص: ٣٢٢

٤- التبيين - العكبري - ص: ٣٢٢

٥- التبيين - العكبري - ص: ٣٢٢

٦- التبيين - العكبري - ص: ٣٢٢

٧- التبيين - العكبري - ص: ٣٢٣

" ليس " في أن أصلها " لَيْسَ " ثم سكنت ولما اتصل بها الساكن حذف الساكن الأول وبقي الأول على فتحة تنبيهاً على الأصل والله أعلم بالصواب.^١

أما كونها حرفاً فقد ذكر الباحث ردّ العكبري عليها آنفاً .

وفي هذه المسألة رجح ابن الأنباري رأي الكوفيين ورجح العكبري رأي البصريين .

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الأنباري - رأي الكوفيين - هو الصواب لعدم وجود نص يدل على جواز التقديم ، والآية التي استدل بها البصريون تدل على تقديم معمول الخبر وليس الخبر ، وقيل : (فإن النصوص العربية الفصيحة التي اتخذت منها محاور للتطبيق في هذا البحث قد خلت تماماً من أي شاهد يدل على جواز تقدم خبر ليس عليها وذلك مما يعضد مذهب المانعين ويقوي حجتهم لأن قواعد النحو لا تقبل ما لم يعضدها السماع الكثير عن العرب الفصحاء ولم يأت لنا المجيزون بشواهد كثيرة تؤيد مذهبهم فوجب تركه والانصراف عنه.^٢

١ - التبيين - العكبري - ص: ٣٢٣

٢ - حقيقة " ليس " وأوجه استعمالها في اللغة العربية - د. عبدالعظيم فتحي خليل - ص : ١٢٠ - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

المطلب الرابع: خبر " ما " الحجازية:

سميت الحجازية لأن أهل الحجاز يعملونها عمل ليس بشروط أما بنو تميم فلا يعملونها وإن توفرت الشروط وقيل عن إعمال أهل الحجاز لها : (ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل ليس لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر).^١ ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (القول في العامل في الخبر بعد " ما " النافية النصب)^٢ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة خبر " ما " الحجازية منصوب بها)^٣ ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن " ما " في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها).^٤ وذكرهما العكبري بقوله : (خبر " ما " الحجازية ينتصب بها وقال الكوفيون بحذف حرف الجر).^٥

وجاء عن هذا الاختلاف : (تقول في لغة الحجاز ما زيد قائماً كما جاء في التنزيل ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^٦ و ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^٧ أجمع القراء والعرب على قراءتهم ﴿ بَشَرًا ﴾ موافقة لخط المصحف واختلفوا في نصب " أمهاتهم " ورفعها).^٨ وقال الفراء عن الآية المتقدمة من سورة يوسف : (نصبت بشراً لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك).^٩

١ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٢٧٩/١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥١/١ وهي المسألة رقم (١٩) .

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٣٢٤ وهي المسألة رقم (٤٨)

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥١/١

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٢٤ .

٦ - سورة يوسف - الآية : ٣١

٧ - سور المجادلة - الآية : ٢

٨ - أمالي ابن الشجري - ٥٥٦/١

٩ - معاني القرآن - الفراء - ٤٢/٢

وجاء في إعراب القرآن عن الآية نفسها : (و"ما" نافية حجازية و"هذا" اسمها و"بشراً" خبرها.)^١

وقيل : (خبر " ما " شبهت بليس وقال الفراء بأمهااتهم فلما حذفت الباء بقي لها أثر فنصب الاسم.)^٢

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيون بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر وذلك لأن القياس في " ما " ألا تكون عاملة ألبتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً بحرف الحذف لما اختص بالأسماء عمل فيها وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها وإذا كان غير مختص فوجب ألا يعمل كحرف الاستفهام والعطف لأنه تارة يدخل على الاسم نحو : ما زيدٌ قائمٌ وتارة يدخل على الفعل نحو : ما يقوم زيدٌ فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم وهو القياس وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى وهو شبه ضعيف فلم يقوَ على العمل في الخبر كما عملت ليس لأن " ليس " فعل و"ما" حرف والحرف أضعف من الفعل فبطل أن يكون منصوباً بما ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض لأن الأصل ما زيد بقاء فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً لأن الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفاً منها ولهذا لم يجر النصب إذا قدّم الخبر نحو : ما قائم زيدٌ أو دخل حرف الاستثناء نحو : ما زيد إلا قائم " لأنه لا يحسن دخول الباء معهما فلا يقال : ما بقاء زيد وما زيد إلا بقاء فدلّ ذلك على ما قلناه)^٣

١ - إعراب القرآن الكريم وبيانه - محيي الدين الدرويش - ٤/٤٨١ - دار اليمامة ودار ابن كثير - دمشق - بيروت - دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص - سورية - الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢ - إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق : د. زهير غازي زاهر - ٤/٣٧٢ - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/١٥١

ولا يجوز تقديم خبرها عليها وعلة هذا : (إن قال قائل: ما الذي منع من تقديم خبر " ما " عليها ؟ قيل له : لأنها حرف مشبه بالفعل فلم تبلغ قوتها أن تتصرف في معمولها إذ كانت هي في نفسها لا تتصرف).^١

وذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :الدليل على أن " ما " تنصب الخبر وذلك أن " ما " أشبهت " ليس " فوجب أن تعمل عمل ليس وعمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين ؛ أحدهما : أنه تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر والثاني : أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال ويقوي الشبه بينها من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن يجرى مجراه لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجري مجراه في منع الجر والتثوين فكذلك ههنا : لما أشبهت " ما " " ليس " من وجهين وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بيّنا).^٢ وقد وافق العكبري ابن الأنباري في إيراد هذه الحجة للبصريين وزاد عليها حجة أخرى عند رده على الكوفيين فقال : (والوجه الثاني أن خبر " ما " وجدناه منصوباً ولا بدّ له من ناصب ولا يجوز أن يكون الناصب حذف حرف الجر لوجهين ؛ أحدهما: أن حرف الجر هنا ليس بأصل بل هو زائد دخل فضلة مؤكّدة وما هذا سبيله لا يجعل مقدماً في الرتبة حتى يقال لما حذف انتصب بل النصب هنا قبل الجر ، والثاني: أن الحذف عدم والعدم غير صالح للعمل ويدل على ذلك أنا وجدنا حرف الجر يحذف في كثير من المواضع ولا ينتصب ما يحذف عنه)^٣

ومثال ذلك : بحسبك قول السوء فإذا حذفت حرف الجر رفعت فقلت حسبك قول السوء بالرفع واستدل بقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللّٰهِ عَلِيْمًا ﴾^٤ ونحو : ما جاءني من أحد .

١ - علل النحو - الوراق - ص: ٢٥٧

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥١/١ - ١٥٢

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٣٢٥

٤ سورة النساء - الآية : ٧٠

ونذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الآخرون بأن " ما " حرف يدخل في الأسماء فلا اختصاص له وما هذا شأنه لا ينبغي أن يعمل فأحسن أحواله أن يعمل في الاسم الواحد ويكون العمل في الاسم الآخر لحرف الجر في قولك : ما زيد بقائم إلا أنه حذف تحفيماً فانتصب الاسم بعده ؛ لأن شأن حروف الجر شأن الظروف والظروف منصوبة فيكون الجار والمجرور كالظرف فإذا حذف الظرف خلفه الاسم في الانتصاب ، يدل عليه أنها إذا نقض نفياً بالاً أو لكن أو تقدم الخبر على الاسم بطل عملها ولو كانت عاملة في الخبر لم يبطل في التقديم كما في كان وأخواتها .^١

وردّ كل من ابن الأنباري والعكبري رأي النحاة الكوفيين فقال ابن الأنباري : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم " إن القياس يقتضي ألا تعمل " قلنا : كان هذا هو القياس إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ٢ وقال تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ٣ قولهم : إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف فلم يقدّر أن تعمل في الخبر قلنا : (هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر على أنّها قد عملنا بمقتضى هذا الضعف فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها أو إذا دخل حرف الاستثناء أو إذا فصل بينها وبين معمولها بأنّ الخفيفة ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع .^٤ ثم قال : (وأما دعواهم أنّ الأصل : " ما زيد بقائم " فلا نسلم وإنما الأصل عدمها وإنما أدخلت لوجهين أحدهما : أنّها أدخلت توكيداً للنفي والثاني ليكون في خبر " ما " بإزاء اللام في خبر " إنّ " لأنّ " ما " تنفي ما تشبهه " إنّ " فجعلت الباء في خبرها نحو : " ما زيد بقائم " لتكون بإزاء اللام في نحو " إنّ زيدا لقائم كما جعلت السين جواب لن ألا ترى أنك تقول " لن يفعل فيكون الجواب سيفعل وكذلك جعلت " قد " جواب " لما " ألا ترى أنك تقول " لما يفعل " فيكون الجواب " قد فعل " ولو حذفنا لما فقلت يفعل لكان الجواب " فعل " من غير " قد " فدّل

١ - التبيين - العكبري - ص: ٣٢٥ - ٣٢٦

٢ - سورة يوسف - الآية : ٣١

٣ - سورة المجادلة - الآية : ٢

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٢ / ١

على أن " قد " جواب " لما " فكذلك ههنا ^١ ورُدَّ عليهم فقيلاً : (وقول الكوفيين يقتضي أن حرف الجر أصل في التركيب وليس كذلك) ^٢

وقال ابن الأنباري : (وقولهم: إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفاً منها قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الباء كانت نفسها مكسورة غير مفتوحة ، وليس فيها إعراب ؛ لأن الإعراب يقع على حروف المعاني ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها كقولك " كفى بالله شهيداً وكفى بالله نصيراً ولو حذف حرف الخفض لقلت : كفى الله شهيداً وكفى الله نصيراً بالرفع) ^٣

ثم يستدل ابن الأنباري ويستشهد بثلاثة شواهد أتى فيها الفعل "كفى" بعده اسم مرفوع وهي : قول الشاعر :

لَمَّا تَعَيَّا بِالْقُلُوصِ وَرَحَلَهَا * كَفَى اللَّهُ كَعْبًا مَا تَعَيَّا بِهِ كَعْبٌ^٤
وقول عبد بني الحسحاس^٥ :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^٦
وقول الشاعر :

أَعَانَ عَلَيَّ الدَّهْرُ إِذْ حَلَّ بَرْكُهُ * كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتُهُ بِي كَافِيَا^٧

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٢ / ١

٢ - الخلاف النحوي في المنصوبات - منصور صالح محمد علي الوليدي - ص: ٦٨

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٢ / ١

٤- البيت في الإنصاف بلا نسبة ١٥٣ / ١

٥- هو سحيم عبد بني الحسحاس كان حبشياً قبيحاً وكان شاعراً محسناً مجيداً اشتراه عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي - الشعر والشعراء - ٣٢٠ / ١ .

٦- البيت لسحيم ورد في الإنصاف - ١٥٣ / ١

٧- البيت في الإنصاف بلا نسبة ١٥٤ / ١

ووجه الاستشهاد عند ابن الأنباري بهذه الشواهد هو أن الفعل "كفى" أتى فاعله مجرد من الباء حرف الجر الزائد ، ورفع وذلك خلافاً للكوفيين الذين يقولون بأنه إذ سقط حرف الجر وحذف وجب النصب .

ثم يقول ابن الأنباري (وكذلك قالوا بحسبك زيداً وما جاءني من أحد)^١ ثم يذكر بعد ذلك أربعة شواهد هي :

قول الشاعر :

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلُّهَا * لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمٌ^٢

وقول الآخر :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا * بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ^٣

وقول الآخر :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أُسَائِلُهَا * أَعَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ^٤

وقول الآخر :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةً * بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بِنَ تَمْلِكَ بَيِّقَرًا^٥

ووجه الاستدال عند ابن الأنباري في هذه الشواهد الأربعة ففي الشاهدين الأول والثاني زيدت الباء في المبتدأ وإن حذفت رفعت ولم تنصب .

أما البيت الثالث: فالشاهد في قوله : (وما بالربع من أحد " حيث زيدت " من " حرف الجر في المبتدأ المؤخر وهو قوله " أحد " والجار والمجرور " بالربع " خبر مقدم أما البيت الأخير فالشاهد فيه عجزه فإن المصدر من أَنَّ واسمها وخبرها في موضع رفع على أنه فاعل أتى وقد زيدت الباء في الفاعل وهو مرفوع .

^١ الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٤/١

^٢ لم يسب لقاتل معين ورد في الإنصاف - ١٥٤/١ ، وأوردها أبو تمام في الحماسة .

^٣ البيت للأشعر الرقبان الأسدي ورد في الإنصاف - ١٥٤/١

^٤ للناطقة الذبياني ورد في الإنصاف - ١٥٥/١

^٥ - البيت لامرئ القيس ورد في الإنصاف - ١٥٥/١ ، وفي ديوان امرئ القيس - تحقيق حنا الفاخوري - ص

: ٣٣٥ - دار الجيل بيروت - لبنان .

ثم بعد كل يقول ابن الأنباري : (وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا: حسبك زيد وما جاءني أحد بالرفع لا غير وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوباً فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دلّ على فساد ما أدعوه والله أعلم)^١ ورد عليهم ابن الأنباري في أسرار العربية بقوله : (وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر وهذا فاسد لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون في كل موضع ولا خلاف في أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجر ولا ينتصب بحذفه كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾^٢ ولو حذف حرف الجر لكان وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً بالرفع)^٣

أما العكبري فقد ردّ على الكوفيين قولهم بقوله : (والجواب من وجهين الأول : أن هذا يقتضي تقديم رتبة الجار وليس كذلك بل الرتبة الأولى تعري الاسم من الحروف والثاني : أن حرف الجر إنما يكون له موضع غيره والنظر في ذلك الغير ولا غيرها إلا النصب فدل أن المنصوب هو الأصل وأن حرف الجر دخل عليه أما بطلان عملها بالنقض والتقديم فلأجل أنها عملت لشبهها بـ " ليس " وبهذين السببين تنقطع عن " ليس " لأن النفي يزول بإلا ودخول حرف الجر يبطل بالتقديم فلم يبق الشبه الملحق لها بـ " ليس " والله أعلم بالصواب)^٤ هنا رد ابن الأنباري أشمل من رد العكبري لأن ابن الأنباري أطال في الرد على الكوفيين فيما اختصره العكبري .

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ويرى الباحث أن ما ذهبوا إليه هو الصحيح وذلك لأن في احتجاج الكوفيين تكلف وتقدير ثم أن حذف حرف الجر لا يوجب النصب كما في الآيات التي استدل بها ابن الأنباري والعكبري .

^١ الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٥/١ - ١٥٦

^٢ - سورة النساء - الآية : ٤٥

^٣ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ٩٠

^٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٢٦ .

المطلب الخامس : ما طعامك أكل إلا زيد

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه)^١

ونكرها العكبري بعنوان : (مسألة : ما طعامك أكل إلا زيد)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز " ما طعامكم أكل إلا زيد" وذهب البصريون إلى أنه يجوز ، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين)^٣ وذكره العكبري بقوله : (تقول : ما طعامك أكل إلا زيد فتتصب طعامك بـ " أكل " وقال الكوفيون لا يجوز)^٤

وجاء عن هذا الخلاف : (أحدهما أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم نحو: كان طعامك زيداً أكلاً وهذه ممتعة عند البصريين وأجازها الكوفيون)^٥.

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في " زيد " ألا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلا لأن التقدير فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، والذي يدل على ذلك قولهم " ما خرج إلا هند وما ذهب إلا دعد" ولو كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التانيث ، لأن الفاعل مؤنث حقيقي فلما لم يثبتوا في الفعل علامة دلّ على أن الفاعل هو " أحد" المحذوف)^٦ وذكر ابن الأنباري حجة أخرى للكوفيين فقال : ويدل عليه أيضاً أن " إلا " بابها الاستثناء والاستثناء يجب أن يكون من الجملة ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه ؛ فوجب أن يكون التقدير : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، إلا أنه اكتفي بالفعل

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٨/١ وهي المسألة رقم (٢١) .

٢- التبيين - العكبري - ص: ٣٣٠ وهي المسألة رقم (٥٠)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٨/١

٤- التبيين - العكبري - ص : ٣٣٠

٥- شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٢٦٠/١

٦- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٨/١

من " أحد " فصار بمنزلته والاسم لا يتقدم صلته عليه يفرق بينها وبينه فكذلك الفعل الذي قام مقامه ^١)

وقيل عن نقض النفي بإلا : (... أنك تقول : ما ضربت إلا زيداً فيكون كلاماً مستقيماً ولو قلت : " ما أنا ضربت إلا زيداً " كان لغواً من القول وذلك لأن نقض النفي بإلا يقتضي أن تكون ضربت زيداً وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعان فاعرفه. ^٢)

ردّ ابن الأنباري حجج الكوفيين بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم إن الأصل ألا يكون زيد هو الفاعل لأن التقدير ما أكل أحدٌ طعامك إلا زيدٌ قلنا : لا نسلم أن "أحدًا" مقدر من جهة اللفظ وإنما هو مقدر من جهة المعنى كما أن المعنى يدل على أن " عرقاً " في قولهم : " تصبّب زيدٌ عرقاً " فاعلٌ معنى وإن لم يكن فاعلاً لفظاً ولهذا لم تثبت علامة التأنيث في قولهم : " ما خرج إلا هند ، وما ذهب إلا دعد وما أشبه ذلك على أنه قد حذف علامة التأنيث الحقيقي مع الفصل في قولهم حضر القاضي اليوم امرأة ^٣) واستشهد ابن الأنباري على ذلك بشاهدين هما :

الأول : قول الشاعر :

إِنَّ امْرَأً عَرَّهْ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً * بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ^٤

والثاني : قول جرير^٥

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمَّ سَوٍّ ** عَلَى قَمَحٍ اسْتَيْهَا ضُلْبٌ وَشَامٌ^٦

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٨/١

٢- دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر - ص: ١٢٦ مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر - الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٨/١

٤- لم ينسب لقائل معين ورد في - الإنصاف - ١٥٨/١

٥- هو أبو حرزة جرير بن عطية من أشهر الشعراء في العصر الأموي هجا الأخطل والفرزدق وكان يفخر بقومه بني كليب - وفيات الأعيان - ٣٢١/١ ، والأغاني - ٣/٨ .

٦- البيت لجرير بن عطية بن الخطفي ورد في - الإنصاف - ١٥٩/١

فالشاهد في البيت الأول في قوله : "غره واحدة " حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل " غره" مع أن فاعله مؤنث حقيقي وهو " واحدة " والذي أباح ترك التاء هنا هو الفصل بين الفعل وفاعله ، أما الشاهد في البيت الثاني فهو في قوله : " ولد الأخيطل أم سوء " فالفاعل هنا مؤنث حقيقي وهو قوله : " أم سوء " ومع ذلك لم يصل الفعل بالتاء لأنه فصل بين الفاعل وفعله .

ثم ردّ ابن الأنباري باقي حجج الكوفيين بقوله : (وأما قلوهم : إنه اكتفى بالفعل من أحد " قلنا : لا نسلم أن الفعل اكتفى به من الاسم ؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل وإنما الاسم بعد " إلا " قام مقامه واكتفى به منه ؛ لأنه لما حذف المستثنى منه قبل " إلا " قام ما بعد " إلا " حين حذفت مقامه كما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو : " ضَرَبَ زَيْدٌ وَأُعْطِيَ عمرو درهماً وكُسِيَ عمرو قميصاً " وما أشبه ذلك وهذا لا يوجب أن يجرى الفعل مجرى الاسم في امتناع تقديم معموله عليه ألا ترى أنك تقول : " درهماً أُعْطِيَ زيد وقميصاً كُسِيَ عمرو ")^١

ثم يقول ابن الأنباري بعد ذلك : (ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه وهذا المعنى الذي ادعيتموه لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه في نفسه فينبغي أن يجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة والله أعلم)^٢ ويذكر ابن الأنباري حجة البصريين : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن " زيد " مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كقولهم " عمراً ضرب زيد " وكذلك سائر الأفعال المتصرفة)^٣

وذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (وحجة القول الأول : أن المقتضي للنصب موجود والمانع منتفٍ فجاز النصب أما المقتضي فهو الفعل الذي هو أكل والفعل متصرف يعمل

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٩/١

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٩/١

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٥٨/١

فيما قبله وفيما بعده وأما المانع فمنتقب فإن المنصوب هنا لم يقدم على ما له صدر الكلام ، و " ما " النافية قبل الطعام فقد تصدر ما له الصدر .^١

وجاء عن هذا : (وإذا كان للخبر معمول فإن قدمته وحده على الخبر جاز ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على الفعل ، لا يخلو أن يكون قبل الخبر أو بعده فإن كان قبله لم يجز نحو قولك كان طعامك آكلًا زيد وإن كان بعده جاز وكان آكلًا طعامك زيد^٢)

وذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الآخرون بأن المانع موجود فيمتنع النصب وبيانه أن قولك : ما طعامك أكل إلا زيد في معنى ما أكل أحد طعامك إلا زيد فلو قدمته لقدمت ما في خبر النفي عليه والكلام تعلق بالاستثناء والاستثناء لا يتقدم ما بعده عليه ويدل على أن التقدير ما أكل أحد أن الاستثناء إخراج ما دخل في الكلام الأول ولو أن هناك فاعلاً مقدراً يستثنى منه لم يصح الكلام ولذلك جاز ألا يأتي بحرف التأنيث كقولك : " ما خرج إلا هند " ولولا ذلك للزمت التاء وإذا تحقق المانع من النصب امتنع.^٣)

وردّ العكبري حجة الكوفيين فقال : (والجواب : أما المقتضي فموجود لا محالة وأما المانع فغير مسلم قولهم : إن الفاعل مقدر قلنا : جوابه من وجهين : أحدهما : ليس كذلك فإن المقدر في اللفظ يبقى حكمه عند الحذف وهنا لم يبق حكم أحد ألا ترى أنك ترفع زيداً بأكل كما ترفعه عند عدم " إلا " كقولك ما قام إلا زيد فزيد فاعل كما أن قولك : ما قام زيد كذلك وأما المستثنى منه فذاك قُدر من طريق المعنى وما كان كذلك لا يبقى له حكم من أحكام اللفظ ألا ترى أن قولك : تصيب زيد عرقاً وطبت به نفساً تمييز وهو في المعنى فاعل وقد عاملته في التمييز معاملة الفضلات لا معاملة الفاعل ، والوجه الثاني : نسلم أن التقدير : ما أكل أحد ولكن مثل هذا لا يمنع من التقديم فإن قولك : ما طعامك أكل أحد إلا زيد جائز للعلّة التي ذكرنا. أما قولهم ما خرج إلا هند فإثبات التاء فيه أحسن وحذف التاء محمول على المعنى وذلك لا يمنع من كون هند فاعلاً وإنما هو شيء يتعلق بالمعنى لا بالإعراب

١- التبيين - العكبري - ص : ٣٣٠

٢- شرح المقرب - ابن عصفور - ٩٦٩/١

٣- التبيين - العكبري - ص : ٣٣٠-٣٣١

ويدل ذلك أنك قد فصلت بين الفعل والفاعل بـ "إلا" والفصل بينهما يجوز حذف العلامة كما تقول : حضر القاضي اليوم امرأة مع أن التأنيث حقيقي مع أن الفصل جَوَز ذلك ، ونظير هذا العطف على الضمير المرفوع فإذا فصل بينهما بـ "لا" لم يلزم توكيده كقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^١ فـ "لا" في هذا المعنى كـ "لا" والله أعلم بالصواب.^٢

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن الأصوب ما ذهب إليه الكوفيون وأن ابن الأنباري والعكبري تحاملا على الكوفيين هنا ؛ فالجمله من غير نفي واستثناء يجوز فيها تقديم المفعول نحو : طعامك أكل زيد ، وهذا بإجماع النحويين فإذا دخل النفي على الجملة لم يجز تقديم المفعول على "ما" لأن لها الصدارة في الكلام فلا يجوز نحو : طعامك ما أكل زيد ويجوز نحو : ما طعامك أكل زيد ، فإذا دخل الاستثناء مع النفي صار الفعل محصوراً والمحصور يجب أن يُقَدَّمَ ، فقد أوجب النحاة تقديم المبتدأ إذا حُصِرَ نحو : ما زيدٌ إلا في الدار ، وأوجبوا تقديم الخبر إذا حُصِرَ نحو : ما في الدار إلا زيد ؛ فكذاك ههنا يجب تقديم الفعل لأنه محصور ، ولا يجوز تقديم معموله عليه لأنه أصبح بالحصَر واجب التقديم .

وقيل : (والذي نرتضيه هو عدم صحة تقديم المفعول به على فعله المحصور وبطلان ما ذهب إليه البصريون بوجه من التعليل غير ما ذكره الكوفيون وهو أن تقديم المفعول به بعد النفي في مثل : ما طعامك أكل إلا زيد يدل على أن الغرض قصر الحكم الذي تعلق به النفي على المفعول المقدم أي نفي أن يكون الأكل وقع على طعام المخاطب وإثباته على طعام غيره ، والاستثناء بالإلا يدل على أن الغرض إثبات أكل طعام المخاطب لزيد ونفيه عن غيره وفي هذا من التدافع والفساد ما لا يخفى .)^٣

١- سورة الأنعام - الآية ١٤٨

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٣٠-٣٣١

٣- مسائل الاختلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي - محمود موسى حمدان - ص

المطلب الأول : العامل في خبر " إن " وعمل " إن " المخففة

يتطرق الباحث في هذا المطلب لمسألتين الأولى في العامل في خبر "إن" والثانية في عمل "إن" المخففة من الثقلية .

أولاً : العامل في خبر "إن" :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (القول في رفع الخبر بعد "إن" المؤكدة .)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة العامل في خبر "إن")^٢ .

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنّ "إن" وأخواتها لا ترفع الخبر نحو : "إن زيدا قائم" وما أشبه ذلك وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر)^٣ وذكره العكبري فقال : (خبر "إن" مرفوع بها كما أن اسمها منصوب بها وقال الكوفيون : لا تعمل في الخبر .)^٤

وجاء عن عمل "إن" وأخواتها (وهذه الحروف تعمل عكس عمل "كان" فتتصب الاسم وترفع الخبر نحو : إن زيدا قائم فهي عاملة في الجزأين وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر وإنما هو باقي على رفعه الذي كان له قبل دخول "إن" وهو خبر المتبداً .)^٥

وقيل : (فهذه الحروف كلها تدخل على المتبداً والخبر فتتصب المتبداً ويصير اسمها وترفع الخبر ويصير خبرها .)^٦

وقيل كذلك : (فإذا قلنا : إن زيدا قائم فـ" زيد " نصب بـ"إن" وقائم رفع بـ"إن")^٧ وقال الزمخشري : (هو المرفوع في نحو قولك : إن زيدا أخوك ولعل بشراً صاحبك وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزوم الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح وألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونُزل قولك : إن زيدا أخوك منزلة : ضرب زيدا

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٠/١ ، وهي المسألة رقم (٢٢)

٢- التبيين - العكبري - ص : ٣٣٣ ، وهي المسألة رقم (٥١)

٣ الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٠/١

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٣٣

٥ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٣١٨/١ - ٣١٩

٦ - توجيه اللمع - ص : ١٤٧

٧ - علل النحو - الوراق - ص: ٢٤٣

أخوك وكأنَّ عمراً الأسد منزلة فرس عمراً الأسد وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه .^١

ثم ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين فقال : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل فينبغي ألا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول لأننا لو أعملناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها .^٢ واحتج الكوفيون كذلك بقولهم : (والذي يدل على ذلك أيضاً أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به كقولهم : إن بك يكفل زيد " كأنها رضيت بالصفة لضعفها وقد روي أن ناساً قالوا : " إن بك زيد مأخوذٌ " فلم تعمل " إن لضعفها فدلّ على ما قلناه.^٣

واستدل الكوفيون على قولهم هذا بقول الشاعر :

لَا تَتَرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا * * إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرُ

وجه استشهاد الكوفيين بهذا البيت أن " إذن " لا يجوز أن تنصب الفعل المضارع إلا إذا وقعت في صدر الكلام وقد نصبت هنا الفعل المضارع " أهلك " مع أنها مسبوقه بـ " إني " فدلّ على أن " إن " ضعيفة وقالوا : (والذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به)^٤

١ - المفصل في علم العربية - الزمخشري - ص : ٢٧

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٠/١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦١/١

٤ - لم ينسب هذا البيت لقائل معين ورد في الإنصاف ١٦٠/١ ونسبه لرؤبة بن العجاج في هامش التبيين

ص : ٣٣٧

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٠/١

ونذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر وذلك لأنها قويتْ مشابقتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى)^١.

وعلى ابن الأنباري لعمل "إنَّ" وأخواتها في أسرار العربية بقوله : (فإن قيل لم نصبت الاسم ورفعت الخبر ؟ قيل لأنها أشبهت الفعل وهو يرفع وينصب، وشبَّهَتْ به فنصبت الاسم تشبيهاً بالمفعول ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل)^٢.

ثم ذكر ابن الأنباري خمسة أوجه لمشابقتها وهي :

١- أنها على وزن الفعل.

٢- أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

٣- أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.

٤- أنها تدخلها نون الوقاية نحو : " أنني وأنني " كما تدخل على الفعل نحو: أعطاني وأكرمني .

٥- أن فيها معنى الفعل ؛ فمعنى " إنَّ و أنَّ " حققت ومعنى " كأنَّ " شبَّهت ومعنى " لكنَّ " استدركت ، ومعنى " ليت " تمنَّيت ومعنى " لعل " ترجَّيت .

ثم يقول : (فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل والفعل يكون له مرفوع ومنصوب. فكذا هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول إلا أن المنصوب ههنا قُدِّم على المرفوع لأن عمل " إن " فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع الفرع أو لأن هذه الأحرف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال وليست أفعالاً وعدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية لأن لنا أفعالاً لا تتصرف نحو : " نعم ، وبئس ، وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ")^٣.

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦١/١

٢ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ٩٣

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦١/١

ونذكر رأي الكوفيين في أسرار العربية فقال : (وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ " إِنَّ " وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لأنها فرع عن الفعل في الفعل فلا تعمل عمله لأن الفرع أبداً أضعف من الأصل فينبغي ألا تعمل في الخبر ، وهذا ليس بصحيح لأن كونه فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ألا يعمل عمله فإنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله .)^١

ويرد ابن الأنباري كلمات الكوفيين بقوله : (أما قولهم إن هذه الأحرف إنما نصبت لشبه الفعل فينبغي ألا تعمل في الخبر لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع . قلنا : هذا يبطل باسم الفاعل فإنه إنما عمل لشبه الفعل ومع هذا فإنه يعمل عمله ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً كما تقول يضرب أبوه عمراً . والذي يدل على فساد ما ادعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل في الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف جر نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا ﴾^٢ و ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^٣ وما أشبه ذلك على أننا قد عملنا بمقتضى كونها فرعاً فإنما ألزمتها طريقة واحدة وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ولم نجوز الوجهين كما جوزنا مع الفعل لئلا يجرى مجرى الفعل فيسوى الأصل والفرع ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول فلما قدّم ههنا المنصوب وآخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته)^٤

ويرد كذلك بقوله : (وقولهم : إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها فاسدٌ وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ كما أن المبتدأ مرفوع به فهما يترافعان ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه فلو قلنا : إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله فيؤدي ذلك إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل وذلك محال .)^٥

١ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ٩٤

٢ - سورة المزمل - الآية : ١٢

٣ - سورة البقرة - الآية : ٢٤٨

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦١/١ - ١٦٢

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٢/١

وردّ ابن الأنباري على استشهادهم بالببيت السابق بقوله : (الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه، أحدهما : أن هذا شاذ، فلا يكون فيه حجة ، والثاني : أن الخبر ههنا محذوف كأنه قال : لا تتركني فيهم غريباً بعيداً إني أدلُّ إذن أهلك وأطيرا وحذف الفعل الذي هو الخبر لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف فإذن ما دخلت على الخبر ، والثالث: أن يكون جعل " إذن أهلك أو أطيرا " في موضع الخبر كقولك : " إني لن أذهب " فشبهه إذن بلن وإن كانت " لن " لا يلغي عملها في حال بخلاف إذن .^١ وبهذا أيضاً ردّ العكبري قول الكوفيين في هذا البيت^٢.

ويرد قولهم الأخير بقوله : (وأما قولهم : " إن بك يكفل زيد وإن بك زيد مأخوذ " فالتقدير فيه : إنه بك يكفل زيد وإنه بك زيد مأخوذ)^٣ ويستدل على ذلك بستة شواهد وذكر العكبري منها أربعة ، واستشهد بهن في الموضع نفسه وهي الشاهد الثاني والرابع والخامس والسادس.

الشاهد الأول : قول الراعي^٤:

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةً * وَإِنْ كَانَ سَرْحُ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعًا^٥

قال ابن الأنباري : (أراد فلو أنه حق ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالاً^٦) ووجه الاستشهاد هنا في قوله : (" فلو أن حق " حيث دخل على " أن " فعل هو " حق و "إن" وأخواتها لا تدخل إلا على الجملة الاسمية لذلك وجب تقدير الضمير "أنه حق".

والشاهد الثاني قول الأعشى:

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٢/١

٢ - التبيين - العكبري - ص ٣٣٨-٣٣٩

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٢/١

٤- هو حصين بن معاوية المعروف الراعي النميري من بني نمير كان أبوه سيدا في الجاهلية وكان أعور هجاه جرير لأنه اتهمه بالميل إلى الفرزدق - الشعر والشعراء - ٣٢٧/١ .

٥ البيت للراعي النميري ورد في - الإنصاف- ١٦٢/١ ، وفي ديوان الراعي النميري - شرح : د . واضح الصمد - ص : ١٦٦ - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٦- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٣/١

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَيْتِ بِنْتِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ^١

والشاهد في البيت في قوله : " إن من لام ... " فإن هنا دخلت عليها " من " الشرطية وأسماء الشرط لها الصدارة في الكلام ولا يعمل فيها ما قبلها فلا يمكن أن تكون اسم "إن" لذلك وجب تقدير الضمير " إنه من لام " فيقدر ضمير الشأن.

الشاهد الثالث: قول أمية بن أبي الصلت^٢:

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يُنُوبُهُ * بَعْدَتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزُّ^٣

والشاهد في البيت في قوله : " لكن من لا يقل... " وهو الشاهد نفسه في البيت السابق. الشاهد الرابع : قول الفرزدق^٤:

فَلَوْ كُنْتُ صَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي * وَلَكِنَّ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ^٥

فالشاهد في البيت في قوله: " ولكن زنجي " حيث حذف اسم " لكن " وهو غير ضمير الشأن وتقدير ولكنك زنجي لذلك يعتبر هذا البيت للضرورة الشعرية . والشاهد الخامس: قول الشاعر :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً * فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِي بَالِ^٦

فالشاهد في البيت في قوله: " فليت دفعت الهم " حيث وقع بعد " ليت" فعل و"إن" وأخواتها مختصة بالجملة الاسمية لذلك وجب تقدير اسم ليت فنقول : ليته دفعت . الشاهد السادس : قول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي^١:

١- البيت للأعشى ورد في - الإنصاف - ١٦٣/١ وورد في - التبيين - ص ٣٣٩

٢- هو أمية بن أبي الصلت بن ربيعة بن عبد عوف بن غيرة بن قسي قرأ الكتب السماوية ورغب في عبادة الأوثان أدرك الإسلام ولم يسلم - الشعر والشعراء - ٣٦٩/١ .

٣- البيت لأمية بن أبي الصلت ورد في - الإنصاف - ١٦٤/١

٤- هو : همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال ، وأهله بنو مجاشع من تميم وهم أسياد في قومهم لقب بالفرزدق لغظه وقصره وشبهه بالفتيحة التي تشربها النساء وهي الفرزدقية وكنيته أبو فراس ويكمل مع جرير والأخطل مثلث شعراء النقائض ، تُؤفِّي سنة ١١٠هـ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، ٣٨١/١ ، وشذرات الذهب ١٤٠/١ - ١٤٤٠ .

٥ البيت للفرزدق ورد في الإنصاف ١٦٤/١ والتبيين - ص ٣٤٠

٦- لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ١٦٥/١ ونسب لعدي بن زيد في التبيين ص ٣٣٩

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي^٢

فالشاهد في البيت في قوله : " فليت كفافاً كان خبرك " فقدم خبر كان وأصل الكلام فليت كان خبرك كفافاً " فدخل على ليت فعل وهو " كان " و"إن" وأخواتها مختصة بالدخول على الأسماء فتقدر ضمير الشأن : فليته كفافاً كان خبرك.

ثم يقول ابن الأنباري في النهاية : (والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بينا والله أعلم.)^٣

أما العكبري فقد ذكر حجة البصريين بقوله : (" إِنَّ " وأخواتها تقتضي اسمين مع اختصاصها بالاسم فوجب أن تعمل فيهما كالفعل نفسه)^٤

ثم ذكر أن " إِنَّ " تشبه الفعل وعدد أوجه شبهها بالفعل وهي التي ذكرها ابن الأنباري وزاد العكبري عليها قوله : (وأنها تخفف بحذف إحدى النونين نحو " إن " كما يجوز ذلك في لم يك.)^٥

وردّ العكبري قول الكوفيين وأيدّ قول البصريين بقوله : (هو أن خبر " إِنَّ " مرفوع ولا رافع إلا " إِنَّ " فكان الرفع منسوباً إليه وبيانه أن الرفع لا يخلو إما أن يكون بما كان مرفوعاً به قبل " إن " أو بـ(إن) والأول باطل أما عندنا فإن الخبر مرفوع إما بالابتداء أو بالمبتدأ أو بهما وقد بطل ذلك لدخول " إن " فأما عندهم فالخبر مرفوع بالمبتدأ أو المبتدأ بالخبر وقد بينا ذلك في مسألة المبتدأ والخبر وإذا بطل ذلك تعين العمل لـ " إن " إذ العمل لا بد له من عامل.)^٦

^١ - هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري من فصحاء الشعراء العرب وفد على سليمان بن عبد الملك وكان حسن الشعر - الأعلام - ٤٢٥/٥ .

^٢ - البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ورد في الإنصاف ١٦٥/١ وفي التبيين بلا نسبة ص : ٣٣٩ وروى صدره أليت .

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٦/١

^٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٣٣

^٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٣٤

^٦ - التبيين - العكبري - ص : ٣٣٥

وردّ العكبري قول الكوفيين وحججهم بقوله : (والجواب أما كونها فرعاً في العمل فمسلم ولكن لا نسلم أن أثر الفرعية أبطل عملها في الخبر وذلك أن عملها مبني على الاقتضاء وقد بينّا أن الاقتضاء تام فأما أثر الضعف فيظهر في أشياء منها تقديم المنسوب على المرفوع إيجاباً وذلك أثر الضعف).^١

وفي هذه المسألة رجح كل من ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين على رأي الكوفيين. وهذا هو الأصح لأن رأي الكوفيين يقضي بأن يكون خبر " إن " وخبر المبتدأ عمل فيهما عامل واحد ولا أثر لـ " إن " في الخبر مع أن "إن" تدخل عليهما معاً فوجب أن تعمل فيهما .

ثانياً : عمل " إن " المخففة من الثقيلة :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (القول في عمل " إن " المخففة النصب في الاسم).^٢ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة عمل " إن " المخففة)^٣ .

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنّ " إن " المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم وذهب البصريون إلى أنها تعمل).^٤ وذكره العكبري بقوله :

(إذا خففت " إن " الثقيلة جاز أن تعمل في الاسم النصب وقال الكوفيون لا تعمل).^٥

وجاء عن تخفيف "إن" : (وأما " إن " فيجوز إلغاؤها ويجوز إعمالها).^٦

وقيل : (وإذا خففت " إن " فالأكثر في لسان العرب إعمالها).^٧

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأنّ المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف

١- التبيين - العكبري - ص : ٣٣٧

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧٥/١ ، وهي المسألة رقم (٢٤)

٣- التبيين - العكبري - ص : ٣٤٧ ، وهي المسألة رقم (٥٣)

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧٥/١

٥- التبيين - العكبري - ص : ٣٤٧

٦- شرح المقرب - ابن عصفور - ١١٧٥/١

٧- شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٣٤٦/١

كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح فإذا أخففت فقد زال شَبَّهْها به ؛ فوجب أن يبطل عملها ، ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن " إنَّ " المشددة من عوامل الأسماء و"إن" المخففة من عوامل الأفعال فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.^١

وجاء عن تعليل منع الكوفيين لعمل "إن" المخففة : (رأي الكوفيين أنَّ " إنَّ " المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب لزوال شبهها بالتخفيف وهي تعمل بالحمل عليه .)^٢ وذكر العكبري حجة الكوفيين نفسها التي ذكرها ابن الأنباري^٣ .

وردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : إنما عملت لشبه الفعل لفظاً فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها . قلنا : هذا باطل ؛ لأن " إنَّ " إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى وذلك من خمسة أوجه وقد ذكرناها في موضعها^٤ فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله ... وأما قولهم : " إنَّ " المشددة من عوامل الأسماء وإن المخففة من عوامل الأفعال " قلنا :

هذا الاستدلال ظاهر الاختلال فإننا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة فهي من عوامل الأسماء وإذا لم نقدر أنها مخففة من الثقيلة فليست من عوامل الأسماء وإن الخفيفة في الأصل غير إن المخففة من الثقيلة لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء ولم يقع الكلام في إن الخفيفة في الأصل وإنما وقع في أن المخففة من الثقيلة وقد بيّنا الفرق بينهما والله أعلم.^٥

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧٥/١

^٢ - النحو وكتب التفسير - د. إبراهيم عبد الله رفيدة - ١١٠٨/٢ - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى - الطبعة الثالثة - ١٩٩٠م

^٣ - التبيين - العكبري - ص : ٣٥١-٣٥٢ .

^٤ - ذكر الأوجه الخمسة عند تعرضه لمسألة العامل في خبر " إنَّ " - الإنصاف - ١٦١/١ وقد ذكرها الباحث انظر ص : ١٢٧ .

^٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٤/١

وردّ العكبري قول الكوفيين بقوله : (والجواب عن الأول من وجهين : أحدهما : أن شبهها بالفعل باقي ؛ وذلك أنها مختصة بالفعل مؤكدة للمعنى وما دخلها من الحذف مثله في الفعل على ما ذكرناه في حجتنا والثاني : أن ما ذكروه باطل بـ " أن " الناصبة للفعل فإنها مشبهة بأن الناصبة في كونها مصدرية مع مخالفتها إياها في عدّة الحروف ، ولكن كفى في عملها كونها مصدرية مختصة كذلك وهنا ، أما الشبهة الثانية فبعيدة وذلك أنّ " أن " المخففة تشبه " أن " الناصبة للفعل في صورة الحروف ، وهي مخالفة لها في أنّ المخففة مختصة بالأسماء مؤكدة للمعنى وهذا كافٍ في إعمالهم في الاسم بخلاف " إن " الناصبة للفعل وبهذا يتبين أن شبهها بعوامل الأسماء أقوى والحكم لأقوى الشبهين آخرها والله أعلم بالصواب .^١ وإن كان قد زال بتخفيف " إن " شبهها للفعل من حيث البناء على الفتح وأنها على ثلاثة أحرف إلا أن هناك شبهاً موجوداً وهو الشبه المعنوي فلم يزل بالتخفيف وإنما خففت وبقي المعنى هو هو .

وذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفَقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ ﴾^٢ في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف " إن " وتشديد " لما ")^٣ ثم قال : (قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن " كلاً " منصوب بليوفينهم " ، لأننا نقول : لا يجوز ذلك لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ألا ترى أنه لا يجوز أن نقول : " زيداً لأكرمّن وعمراً لأضربن " فتتنصب زيداً بلا كرمّن وعمراً بلا أضربن فكذلك وهنا لا يجوز أن يكون " كلاً " منصوباً بليوفينهم ، قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال إنّ " إنّ " بمعنى " ما " ولما بمعنى " إلا " لأننا نقول : إنّ إنّ التي بمعنى ما لا يجيئ معها اللام بمعنى إلا كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^٤ وأما لما فلا يجوز أن يجعل وهنا بمعنى " إلا " لأنه لو جاز أن نجعل " لما " بمعنى إلا

^١ - التبيين - العكبري - ص : ٣٥٢

^٢ - سورة هود - الآية : ١١١

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧٥/١

^٤ - سور مريم - الآية : ٩٣

لجاز أن يقال ما قام القوم لما زيداً وقام القوم لما زيداً بمعنى إلا زيداً وفي امتناع ذلك دليل على فساده وإنما جاءت لما بمعنى إلا في الأيمان خاصة نحو قولهم " عَمَرَكَ اللهُ لما فعلت كذا " أي إلا فعلت ، ثم لو جعلت " لما " في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفَقِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^١ بمعنى إلا لما كان لكل ما ينصبه لأن إلا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .^٢

ويقول الأخفش : (وتكون خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة ولا تكون إلا وفي خبرها اللام يقولون " إن زيداً لمنطلق " ولا يقولونه بغير لام مخافة أن تلتبس بالتي معناها " ما " وقد زعموا أن بعضهم يقول : إن زيداً لمنطلق يعملها على المعنى وهي مثل : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^٣ يقرأ بالنصب واللام زائدة للتوكيد^٤)

يعني أن " إن " المخففة تعمل عمل الثقيلة فتنصب الاسم وهو " كل " وفي هذه الحالة تكون اللام ليست فارقة وإنما هي لام زائدة للتوكيد .

ويواصل ابن الأنباري سرد حجج البصريين فيقول : (والذي يدل على صحة ذلك أيضاً أنه قد صحّ عن العرب أنهم يقولون : " إلا أن أخاك ذاهب " بمعنى أنّ المشددة)^٥ ويورد العكبري حجة البصريين بقوله : (وحجة الأولين السماع والقياس أما السماع فمنه قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفَقِينَهُمْ﴾^٦ قرأ جماعة بتخفيف النون ونصب " كل " وذلك مسموع منقول .)^٧ ثم يذكر التفسير نفسه الذي ذكره ابن الأنباري في هذه الآية^٨ ويقول : (وأما القياس فهو " أن " " إن " مشبهة بالفعل في لفظها واختصاصها بالأسماء والمخففة من الثقيلة

١ - سورة هود - الآية : ١١١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧٥/١ - ١٧٦

٣ - سورة الطارق - الآية : ٤

٤ - معاني القرآن - الأخفش - دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد - ٢٩٠/١ - ٢٩١ - عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧٦/١

٦ - سورة هود - الآية : ١١١

٧ - التبيين - العكبري - ص : ٣٤٨

٨ - التبيين - العكبري - ص : ٣٤٨-٣٤٩

مختصة بالاسم ولم يبق إلا التخفيف في الحذف ومثل ذلك لا يمنع من العمل للفعل كقولك
لم يك ولم أبل ولا أدر فالحروف المشبهة بها كذلك ^١

ثم يذكر ابن الأنباري والعكبري شواهد تدلّ على صحة قول البصريين وهي قول الشاعر:

وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانٌ ^٢

فالشاهد في البيت في قوله : (كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّان) حيث خففت " كَأَنَّ " من الثقيلة ومع ذلك
عملت النصب في الاسم : " ثدييه " وهذا يرجح قول البصريين .

وقول الآخر :

وَمُعْتَدٍ فَطٌّ غَلِيظُ الْقَلْبِ كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءٌ حُلْبٍ ^٣

والشاهد في البيت في قوله : (كَأَنَّ وَرِيدِيهِ " حيث خففت " كَأَنَّ " من الثقيلة ومع ذلك عملت
النصب في الاسم . ويقول ابن الأنباري عن هذين الشاهدين : (ولا يجوز أن يقال : إن
الإنشاد في البيتين : كان ثدياه وكان وريده - بالرفع - لأننا نقول : بل الرواية المشهورة "
كَأَنَّ ثَدْيِيهِ وَكَأَنَّ وَرِيدِيهِ " - بالنصب - وإن صحّ ما رويتموه فيكون الرفع على حذف الضمير
مع التخفيف) ^٤ ويستدل على ذلك بقول الأعشى :

فِي فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عِلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ ^٥

ويقول ابن الأنباري : (كأنه قال : أنه هالك) ^٦

وقول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا * وَمَا بِالْحُرِّ أَنتَ وَلَا الْعَتِيقُ ^٧

والشاهد هنا أن " أن " خففت من الثقيلة وعملت فاسمها هو ضمير الشأن وخبرها جملة "
لو " والتقدير : أنه لو كنت حراً ... "

١- التبيين - العكبري - ص : ٣٥٠

٢- لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ١/ ١٧٦ ، والتبيين ص : ٣٤٩ ويروى عجزه "كأن ثدياه حقان " .

٣- نسب إلى رؤبة بن العجاج في الإنصاف ١/ ١٧٧ ، وفي التبيين ص : ٣٤٩ .

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ١/ ١٧٧

٥- البيت للأعشى ورد في الإنصاف ١/ ١٧٧

٦- الإنصاف - ابن الأنباري - ١/ ١٧٨

٧- لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف : ١/ ١٧٨

وقول الآخر :

أُكَاثِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ^١

فالشاهد هنا هو تخفيف " أن " واسمها هو ضمير الشأن وجملة المبتدأ والخبر بعدها في محل رفع خبر " أن " المخففة.

وقول الشاعر :

وَيَوْمًا تَلَاقَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^٢

فالشاهد في قوله : " كأن ظبية تعطو حيث حفت كأن واسمها هو ضمير الشأن والجمله الاسمية بعدها خبرها " .

وقول الآخر :

عَبَأْتُ لَهُ رُمَحًا طَوِيلًا وَاللَّهَ كَأَنَّ قَبَسَ يُعْلِي بِهَا حِينَ تُشْرَعُ^٣

فالشاهد هنا هو تخفيف كأن واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة التي بعدها .

وقول الآخر :

وَخَيْفَاءَ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ فَسَرَّتْ وَسَاءَتْ كُلُّ مَاشٍ وَمُضْرِمٍ

تَمْشِي بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسْحَبُ قَصَبَهَا كَأَنَّ بَطْنُ خُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنٍ مُتِّمٌ^٤

فالشاهد هو تخفيف كأن وإعمالها .

وعن هذه الشواهد الثلاثة الأخيرة يقول ابن الأنباري : (فبمن روى بالرفع ومن روى بالجر

جعل " أن " زائدة ومن روى بالنصب أعملها مع تخفيفها)^٥

ثم يقول ابن الأنباري : (ومن كلامهم " أول ما أقول أن بسم الله " كأنهم قالوا : أنه بسم الله

وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَزَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾^٦ كأنه قال : أنه لا يرجع إليهم قولاً إلا أنها

لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف وهي لا ، وقد ، وسوف والسين كقوله تعالى :

^١ لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف : ١٧٩/١

^٢ البيت لزيد بن أرقم ورد في الإنصاف - ١٨٠/١

^٣ البيت لمجمع بن هلال ورد في الإنصاف - ١٨٠/١

^٤ البيتان لذي الرمة وردا في الإنصاف - ١٨١/١

^٥ الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨١/١

^٦ - سورة طه - الآية : ٨٩

﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾^١ وكذلك : (علمت أن سوف يخرج زيد وعلمت أن قد خرج عمرو)^٢

واستشهد على ذلك بقول أبي صخر الهذلي:

فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ * ثُمَّ أَفْعَلِي مَا شِئْتِ عَنْ عَلِمٍ^٣

فالشاهد في البيت في قوله : " أن قد كلفت بكم " حيث جاء بأن المخففة من الثقيلة وأسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء لذا فصل بينها وبينه بقد.

وأخيراً يقول ابن الأنباري : (والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض أهل اللغة من إعمالها في المضممر مع التخفيف نحو قولهم : أظن أنك قائم وأحسب أنه ذاهب يريدون أنك وأنه بالتشديد)^٤

واستشهد على ذلك بشاهدين هما :

الأول قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي * فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ^٥

فالشاهد في قوله : أنك حيث خففت أن وأعملت في الضمير " الكاف "

وقول الآخر :

وَقَدْ عَلِمَ الصَّبِيَّةُ الْمُرْمُلُونَ * إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ سَمَالًا

وَحَلَّتْ عَنْ أَوْلَادِهَا الْمُرْضِعَاتُ * وَلَمْ تَرَ عَيْنٌ لِمُزْنٍ بِلَالًا

بِأَنَّكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مُرِيعٌ * وَقَدْ مَا هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا^٦

فالشاهد هو إعمال " إن " المخففة في الضمير " الكاف "

^١ سورة المزمل - الآية ٢٠

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨١/١ - ١٨٢

^٣ - البيت لأبي صخر الهذلي ورد في الإنصاف ١٨٢/١

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٢/١

^٥ لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف : ١٨٢/١ ، والتبيين ص : ٣٤٩ وروى ولو أنك .

^٦ - الأبيات لعمره أخت عمرو بنت عجلان الهذلية وتسمى : "جنوب" ورد في الإنصاف ١٨٣/١ - ١٨٤ والتبيين

ص : ٣٤٩ - ٣٥٠

وبعد هذين الشاهدين يقول ابن الأنباري : (أراد بأنك بالتشديد إلا أن الاستدلال على أعمالها في المضمّر مع التخفيف عندي ضعيف لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام إلا في رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة.^١)
ورجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ويرى الباحث أن ما ذهبوا إليه هو الصحيح لأن الشبه ما زال موجوداً بينها والفعل وهذه المسألة كسابقتها .

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/ ١٨٤

المطلب الثاني : العطف على اسم " إِنَّ " قبل الخبر:

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (القول في العطف على اسم " إِنَّ " بالرفع قبل مجيء الخبر.)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة : العطف على اسم " إِنَّ " قبل الخبر.)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع " إِنَّ " قبل تمام الخبر واختلفوا بعد ذلك فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي^٣ إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل " إِنَّ " أو لم يظهر ذلك نحو قولك : " إن زيدا وعمرو قائمان " وإنك وبكرٌ منطلقان وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل " إِنَّ " وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.)^٤

وذكره العكبري بقوله : (إذا عطفت على اسم " إِنَّ " قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب وقال الكسائي : يجوز ذلك مطلقاً ظهر في المعطوف الإعراب أو لم يظهر وقال الفراء : إذا لم يظهر فيه الإعراب كقولك : إن زيدا ونحن قائمون لنا فيه الرفع في المعطوف لا بد له من رافع ولا رافع فلا رفع.)^٥

وجاء عن هذا الاختلاف : (فإن كان العطف قبل أن تستكمل " إن " أي قبل أن تأخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين فتقول إن زيدا وعمراً قائمان وإنك وزيدا ذاهبان وأجاز بعضهم الرفع.)^٦

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز ذلك النقل والقياس : أما النقل فقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/١٦٧م وهي المسألة رقم (٢٣)

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٤١ وهي المسألة رقم (٥٢)

٣ - هو : علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي الكوفي المعروف بالكسائي ، أحد القراء السبعة ، أخذ القراءات عن حمزة الزيات وقرأ النحو علي معاذ الهراء والخليل ، وهو عماد المدرسة الكوفية ، تُوِّفِّي سنة ١٨٩هـ على أرجح الأقوال ، إشارة التعيين : ٢١٧ ، تاريخ بغداد ١١/٤٠٣-٤١٥ .

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/١٦٧

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٤١-٣٤٢

٦ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ١/٣٤٥

وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى^١ وجه الدليل أنه عطف " الصابئون " على موضع " إن " قبل تمام الخبر وهو قوله : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^٢ وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات : إنك وزيد ذاهبان وقد ذكره سيبويه في كتابه فهذان دليلان من كتاب الله ولغة العرب^٣).

وتحدث الفراء عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ... ﴾^٤ فقال : (فإن رفع " الصابئين " على أنه عطف على " الذين " و " الذين " حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب " إن " نصباً ضعيفاً وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين ولا أستحب أن أقول إن عبدالله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبدالله^٥).

وقيل في إعراب الآية السابقة : (الواو عاطفة على موضع إن ، الصابئون : مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم وخبره محذوف لدلالة خبر " إن " عليه أي ما في خبر " إن " من اسمها وخبرها كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك^٦).

وقيل في إعرابها أيضاً : (الصابئون : مبتدأ مرفوع على نية التأخير خبره محذوف دلّ عليه خبر إن^٧).

وأيّد رأي الكوفيين وذكر شواهد من القرآن على صحة التأييد ثم قيل : (ولعل ما في

١- سورة المائدة - الآية : ٦٩

٢- سورة المائدة - الآية : ٦٩

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٧/١

٤- سورة المائدة - الآية : ٦٩

٥- معاني القرآن - الفراء - ٣١٠/١ - ٣١١

٦- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل - بهجت عبد الواحد صالح - ١٠٦/٣ - دار الفكر - عمان - الأردن - الطبعة الثانية - ١٩٩٨م

٧- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه - محمود صافي - ٤١٠/٣ - دار الرشيد - دمشق - حلبوني - مؤسسة الإيمان - بيروت - لبنان

القرآن من شواهد تعزز صحة هذه المسألة وتجعلها منقاسة.^١

(وأما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع " لا " نحو " لا رجل وامرأة أفضل منك فكذاك مع " إِنَّ " لأنها بمنزلتها وإن كانت " إِنَّ " للإثبات و " لا " للنفي لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذاك قبل تمام الخبر لأنه لا فرق بينهما عندنا وأنه قد عرف من مذهبنا أن " إِنَّ " لا تعمل في الخبر لضعفها وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة إذن ؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا إن " إِنَّ " هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالاً ونحن لا تذهب إلى ذلك فصح ما ذهبنا إليه)^٢

وذكر حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت " إنك وزيد قائمان " وجب أن يكون " زيد " مرفوعاً بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً في خبر " زيد " وتكون " إن " عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد فلو قلنا : إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وهذا محال .)^٣

وقيل في هذا : (وانفردت " إِنَّ ولكن " بجواز العطف على موضعهما مع الاسم في أحد القولين إلا أنه لا يخلو أن تعطف على اسمها بعد الخبر أو قبله ... وحكم المعطوف في هذه الحالة النصب قولاً واحداً تقول إن زيداً وعمراً ناجحان بنصب عمراً مراعاة للفظ المعطوف عليه ولا يجوز رفعه وفي القرآن : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾^٤ وفيه ﴿

إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾^٥ - يريد العطف على اسم إن قبل الخبر -^٦

١ - التأويل في القرآن الكريم - د. عبد الفتاح أحمد الحموز - ١٢٣٥/٢ - مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٧/١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٨/١

٤ - سورة الأحزاب - الآية : ٣٥

٥ - سورة الأحزاب - الآية : ٥٦

٦ - شرح المقرب - ابن عصفور - ١١٨٤/١ - ١١٨٥

ونذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (والدليل على الأول : أنَّ الرفع عمل أو حكم وأيهما كان فلا بد له من علة أو عامل . وبيان الثاني أنَّ الرفع لو كان لكان إما المعطوف على " إنَّ " واسمها أو على أنه مبتدأ وما بعده خبر والأول باطل لأنَّ " إنَّ " واسمها لا موضع لهما ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأنَّ المبتدأ يقتضي خبراً وقولك " ذاهبان " لا يجوز أن يكون خبراً عن عمرو لوجهين أحدهما : أن عمراً مفرد وذهبان مثني ، والخبر يجب أن يكون عدته على عدة المبتدأ لأنه هو في المعنى والثاني أن ذلك يبطل عمل إن في الخبر وينفي ترتيب مقتضاها عليها لأنَّ " إن " تقتضي اسماً وخبراً فإذا كان الخبر عن غيرها منعتها مقتضاها مع أنها قد عملت في أحد مقتضياتها وإذا بطل ذلك ثبت أن الوجه هو النصب عطفاً على اسم " إن " فعلى هذا يصح أن يكون الخبر عن المعطوف والمعطوف عليه)^١

وقيل عن هذا : (فإن قال قائل : فهل يجوز أن تعطف على الموضع قبل تمام الخبر نحو قولك : إن زيدا وعمرو قائمان ، قيل له لا .)^٢

وسأل العكبري سؤالاً ورد عليه فقال : (فإن قيل العامل في المبتدأ هو الخبر والخبر هنا موجود قيل عنه جوابان : أحدهما : ليس كذلك بل الخبر معمول "إن" والمعطوف نيف عليه وقد سبق ذلك والثاني : أنَّ هذا المعنى فاسد وهو ما ذكرنا من أن الخبر هو المبتدأ في المعنى وأن عدته كعدته وذهبان إذا ثبت في المعنى أنه للمعطوف عليه بطل أن يكون المعطوف مستأنفاً .)^٣

ونذكر العكبري الحجة نفسها للكوفيين التي ذكرها ابن الأنباري^٤

ورد ابن الأنباري على الكوفيين فقال : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾^٥ فلا حجة لهم فيه)^٦
بعد أن ذكر أنه لا حجة للكوفيين في هذه الآية ذكر ذلك من ثلاثة أوجه^١ هي :

١- التبيين - العكبري - ص : ٣٤٢ - ٣٤٣

٢- علل النحو - الوراق - ص : ٢٤٢ - ٢٤٣

٣- التبيين - العكبري - ص : ٣٤٣

٤- التبيين - العكبري - ص : ٣٤٣-٣٤٤

٥- سورة المائدة - الآية : ٦٩

٦- الإنصاف - ابن الأنباري - ١/١٦٨

الوجه الأول : أنا نقول في هذه الآية تقديم وتأخير والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليه ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك كما قال الشاعر :

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنِ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحَمْرُ^٢

رفع الخمر على الاستئناف فكأنه قال : والخمر كذلك .

وقول الآخر :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ * مَنِ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفُ^٣

رفع مجلف على الاستئناف فكأنه قال : أو مجلف كذلك وهذا كثير في كلامهم .

الوجه الثاني : أن نجعل قوله تعالى : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^٤ خبراً للصابئين والنصارى وتضمير للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى ألا ترى أنك تقول: " زيد وعمرو قائم " فتجعل قائماً خبراً لعمرو وتضمير لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو وإن شئت أيضاً جعلته خبراً لزيد وأضمرت لعمرو خبراً آخر .

واستدل على ذلك بقول الشاعر بشر بن أبي خازم^٥:

وَالْأَفَاعِلُمُوا أَنْ أَوَّانْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ^٦

ففي هذا البيت إن شئت جعلت قوله : " بغاة " خبراً للثاني وأضمرت للأول خبراً ويكون التقدير وإلا فاعلموا أننا بغاة وأنتم بغاة وإن شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثاني خبراً على ما بيتنا وزاد العكبري هنا على ابن الأنباري شاهداً آخر هو قول الشاعر :

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٦٨/١ - ١٧١

٢ البيت للفرزدق ورد في الإنصاف : ١٦٨/١ ، وفي شرح ديوان الفرزدق - ضبط معانيه وشروحه وأكملها : إيليا الحاوي - ٤٢٢/١ - الشركة العالمية للكتب - الطبعة الثانية - ١٩٩٥ م .

٣ البيت للفرزدق ورد في الإنصاف : ١٦٩/١ ، وفي شرح ديوان الفرزدق - ضبط معانيه وشروحه وأكملها : إيليا الحاوي - ١١٧/٢ - وري "مَجْرَفُ" بدلاً عن "مُجَلَّفُ"

٤ - سورة المائدة - الآية : ٦٩

٥ - هو بشر بن أبي خازم من بني أسد شاعر جاهلي قديم شهد حرب أسد وطيء وكان شاعرا مجيدا - الشعر والشعراء - ١٩٠/١ .

٦ البيت لبشر بن أبي خازم ورد في - الإنصاف - ١٧٠/١ ، وفي الجامع لأحكام القرآن - الطبري - ٢٢٤٣/٤ - دار الريان للتراث - القاهرة - مصر .

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ^١

والشاهد فيه هو حذف الخبر للمبتدأ " نحن " لدلالة ما بعده عليه .

الوجه الثالث: أن يكون عطفاً على المضمرة المرفوعة في " هادوا " بمعنى " تابوا " .

ويقول ابن الأنباري عن هذا الوجه الثالث: (وهذا الوجه عندي ضعيف ؛ لأن العطف على المضمرة المرفوعة قبيح وإن كان لازماً للكوفيين لأن العطف على المضمرة المرفوعة عندهم ليس بقبيح)^٢ . ويواصل ابن الأنباري رده على الكوفيين فيقول : (وأما ما حكوه عن بعض العرب " إنك وزيدٌ ذاهبان " فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه كما قالوا : ما أغفله عنك شيئاً^٣) . واستشهد على ذلك بثلاثة شواهد هي :

الشاهد الأول : قول زهير بن أبي سلمى .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^٤

فقال " سابق " على الجر وكان الوجه " سابقاً " بالنصب .

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

أَجِدُّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَائِي رَامَةً وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبُ

وَلَا مُصْعِدٍ فِي الْمُصْعِدِينَ لِمَنْعَجٍ وَلَا هَابِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبٍ^٥

فقال : " ولا مصعدٍ " بالجر وهو معطوف على قوله " رائِي رامة " وهو منصوب لكونه خبر ليس .

الشاهد الثالث: قول الأحوص الرياحي^٦

مَشَائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابُهَا^١

١- البيت بلا نسبة في التبيين ص : ٣٤٥

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧١/١

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧١/١

٤- البيت لزهير بن أبي سلمى ورد في الإنصاف - ١٧١/١

٥- لم نسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١٧١/١ - ١٧٢

٦- هو أبو عاصم عبد الله بن محمد بن عبيد الله ، نفاه عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - إلى جزيرة "دهلك"

لكترة هجائه للناس ، الأعلام - ٤٧٧/٥ .

فقال " ناعب " بالجر وكان الوجه " ناعماً " بالنصب.

ثم يقول ابن الأنباري بعد هذا الاستشهاد : (فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما روه مع قلته في الاستعمال وبعده عن القياس على ما وقع فيه الخلاف).^٢

ويرد قولهم الأخير بقوله : (وأما قولهم " أجمعنا على أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع " لا " فكذلك مع " إن " قلنا الجواب على هذا من وجهين أحدهما : إنما جاز ذلك مع " لا " لأن " لا " لا تعمل في الخبر بخلاف " إن " فلم يجتمع فيه عاملان فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون " إن " على ما بينا ، والوجه الثاني : أننا لا نسلم أن " لا " تعمل في الخبر " كإن " ولكن إنما جاز ذلك مع " لا " دون " إن " وذلك لأن " لا " ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان وأما " إن " فإنها لا تركب مع الاسم بعدها فيجتمع في الخبر عاملان وذلك لا يجوز فبان الفرق بينهما .^٣

وجاء عن ترجيح رأي البصريين : (وإذا قلنا : إن زيدا وعمرو قائمان ، وجب أن يرفع " عمرو " بالابتداء لأنه عطف على موضع الابتداء ووجب أن يعمل في خبر عمرو الابتداء وفي خبر زيد " إن " وقد اجتمعا في لفظة واحدة وهو قوله : قائمان فكان يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وهذا فاسد فلهذا صحت المسألة الأولى .)^٤

وقد رد العكبري على الكوفيين بالرد نفسه الذي ذكره ابن الأنباري .^٥

ويقول ابن الأنباري في أسرار العربية مؤيداً رأي البصريين : (والصحيح ما ذهب إليه البصريون وما استدلل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه .)^٦

وفي هذه المسألة رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ويرى الباحث أنه مادام قد ورد في القرآن الكريم العطف بالرفع فإنه يجوز العطف على اسم " إن " قبل الخبر بالرفع وهذا ما

^١ البيت للأحوص ورد في الإنصاف: ١٧٣/١

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧٣/١ - ١٧٤

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٧٤/١

^٤ - علل النحو - الوراق - ص : ٢٤٣

^٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٤٤-٣٤٦

^٦ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ٩٥

ذهب إليه الكوفيون ويرجح الباحث قول الكسائي في أن ذلك يجوز على كل حال ظهر الإعراب أم لم يظهر لأنه لا فرق في ظهور الإعراب من عدمه ، وذلك لأن تفسير الآية يجعل الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين مشتركين في الحكم وجاء عن تفسير الآية : (والآية تقرر أنه أياً كانت النحلة فإن من آمنوا بالله واليوم الآخر وعملوا صالحاً فقد نجوا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)^١ ، وكذلك لأن قول البصريين فيه تأويل بالتقديم والتأخير وما جاء مأخوذاً على اللفظ أفضل من تقدير التقديم لأن هذا هو الأصل .

^١ - قي ضلال القرآن - سيد قطب - ٩٤٢/٦ - دار الشروق .

المطلب الثالث : دخول لام التوكيد في خبر لكن

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (دخول لام التوكيد في خبر لكن)^٢ .

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر " لكن " كما يجوز في خبر إن نحو : " ما قام زيد لكن عمراً لقائم " وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر " لكن ")^٣ وذكره العكبري بقوله : (لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر " لكن " وقال الكوفيون هو جائز)^٤

وجاء عن هذا الاختلاف : (ذهب البصريون إلى أن اللام لا تدخل في خبرها وأجاز الكوفيون هذا الدخول مستشهدين بقول الشاعر :

يُلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي * وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ^٥

ورُدَّ عليهم بأن البيت مجهول ولا يعرف له تمام ولا شاعر ولا راوٍ عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته كما أول على تقدير ولكن إنني فنقلت حركة الهمزة ثم حذفت النون وأدغم.)^٦ ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر " لكن " النقل القياس .)^٧ ثم ذكر أن النقل عند الكوفيين هو ما جاء عن العرب في إدخال اللام على خبرها واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر :

يُلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيذُ

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٥/١ ، وهي المسألة رقم (٢٥)

٢- التبيين - العكبري - ص : ٣٥٣ ، وهي المسألة رقم (٥٤)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٥/١

٤- التبيين - العكبري - ص : ٣٥٣

٥- البيت بلا نسبة في الإنصاف ١٨٥/١ . والتبيين ص : ٣٥٤ ، وموسوعة الحروف في اللغة العربية - إميل

بديع يعقوب - ص : ٣٩٩ ، وشرح ابن عقيل - ٣٣٣/١ وروي "لَكَمِيذُ" بدلاً عن "لَعَمِيذُ" .

٦- موسوعة الحروف في اللغة العربية - د أميل بديع يعقوب - ص : ٣٩٩

٧- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٥/١

وجه الاستشهاد بهذا البيت هو دخول اللام في خبر " لكن " ثم قال ابن الأنباري بعد ذلك :
(وأما القياس فلأن الأصل في " لكن " إن زيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً
كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر :

لَهَيْتَكَ مِنْ عَنبِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ [كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا] ^١

فزاد اللام والهاء على " إِنَّ " فكذلك ههنا زاد عليها لا و " كاف " فإن الحرف قد يوصل في
أوله وآخره فما وصل في أوله نحو هذا وهناك وما وصل في آخره نحو قوله تعالى :
﴿ فَأَمَّا تَرِينٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ ^٢ وكذلك نقول أن قول العرب : " كم مالك) أنها ما زيدت
عليها الكاف ثم إن الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها كما زيدت اللام
على ما ثم لما كثر الكلام بها سكنت ميمها فقالوا : (لم فعلت كذا) ^٣

واستشهد بقول الشاعر :

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ أَسْلَمْتَنِي * لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ ^٤

والشاهد في البيت في قوله : " لِمَ " فاللام حرف جر والميم أصلها " ما " الاستفهامية حذفت
ألفها ثم سكنت الميم .

وقيل عن هذا الاختلاف مع ترجيح رأي البصريين : (ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي
أخوات إن فلا تقول لعل زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن - ثم ذكر البيت
السابق وقال - وَخُرِّجَ عَلَى أَنَّ اللام زائدة .) ^٥

ويضيف ابن الأنباري في حجج الكوفيين قولهم : (وقال بعض العرب في كلامه - وقد قيل
له : منذ كم قعد فلان ؟ - فقال : كمذ أخذت في حديثك " فزاد الكاف في " منذ " ؛ فدل
على أن الكاف في كم زائدة وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهين أي :
يسير سهل فيزيدون الكاف فكذلك ههنا : زيدت " لا " والكاف على إن وحذفت الهمزة لكثرة

^١ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ١/ ١٨٥ . والتبيين ص : ٣٥٥

^٢ - سورة مريم الآية ٢٦

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/ ١٨٥ - ١٨٦

^٤ - البيت لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف : ١/ ١٨٧

^٥ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ١/ ٣٣٣

الاستعمال فصارت حرفاً واحداً كما قالوا : " لن " وأصلها لا أن فحذفوا الألف والهمزة لكثرة
الاستعمال فصارتا حرفاً واحداً فكذلك ههنا وبلى أولى فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة
الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق الأولى).^١

وكذلك القياس عند الكوفيين قولهم : (والذي يدل على أن أصلها على ما بينا أنه يجوز
العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع " إن " فدل على أن الأصل فيها " إن
" زيدت عليها " لا " والكاف فكما يجوز دخول اللام في خبر " إن " فكذلك يجوز دخول اللام
على خبر " لكن ")^٢

ورُدَّ عل الكوفيين ف قيل : (وليس دخول اللام مقبلاً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد ولا بعد
لكن خلافاً للكوفيين ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم وقيل اللامان للابتداء على
أن الأصل " ولكن إنني " فحذفت همزة إن للتخفيف ونون لكن لذلك لثقل اجتماع الأمثال
(.)^٣

وذكر العكبري حجج الكوفيين وهي الحجج نفسها التي ذكرها ابن الأنباري^٤
وردَّ ابن الأنباري حجج الكوفيين فقد ردَّ عليهم البيت الذي استشهدوا به في النقل بقوله : (
فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم
ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر " إن "
وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه)^٥

ورد العكبري بقوله : (أما البيت فعنه جوابان : أحدهما : أنه ليس مما نحن فيه وإنما أصله :
ولكن إنني ثم حذفت الهمزة والتقت النونان نون لكن ونون إنني فأدغمت النون في النون
فاللام إذاً داخله على خبر " إنني ")^٦

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٨-١٨٧/١

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٩/١

٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ٢٤٩- دار

الطلائع - القاهرة - مصر - ٢٠٠٥م

٤- التبيين - العكبري - ص : ٣٥٦ - ٣٥٧

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٩/١

٦- - التبيين - العكبري - ص : ٣٥٥

ثم ذكر العكبري أن الحذف في الحرف واردٌ عند العرب والإبدال كذلك واستشهد على الحذف بقول الشاعر :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ * وَلَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^١

فالشاهد في البيت في قوله : " وَلَكِ " حيث حذفت نون لكن وهذا يدل على أن الحذف من الحرف عند العرب جائز . ثم يقول العكبري بعد ذلك : (ومنه أيضاً " إِنْ " في المخففة من الثقيلة واللام في " عَلَ " والإبدال مثل " لِهَنَّكَ في " إِنْكَ " وهو كثير .)^٢ ثم يذكر الجواب الثاني عند البيت : (والوجه الثاني : نقدر إن الأمر كما ذكره في البيت ولكن زیدت اللام فيه لضرورة الشعر كما يزيد الشاعر لإقامة الوزن وينقص لذلك أيضاً وكما جاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾^٣ أي ردفكم .)^٤

ويرد ابن الأنباري قول الكوفيين بزيادة " لا " والكاف على " إِنْ " (وأما قولهم " إِنْ الأصل في لكن " إِنْ " زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً واحداً قلنا : لا نسلم فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى .)^٥

ورد عليهم استشهادهم بزيادة اللام والهاء بقوله : (لا نسلم أن الهاء في قوله " لِهَنَّكَ " زائدة وإنما هي مبدلة من ألف " إِنْ " فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم يقال : هرقت الماء والأصل فيه أرققت وهرحت الدابة والأصل فيه أرحرت وهررت الثوب والأصل فيه أنرت وهبرية والأصل إبرية وهو الحزاز في الرأس وهردت والأصل أردت وهياك وفي الأصل إياك وقرأ بعض القرأ : " هياك نعبد ")^٦

واستشهد ابن الأنباري على هذا القول بشاهدين هما :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

^١ - لم ينسب لقائل معين ورد في التبيين ص : ٣٥٥

^٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٥٦

^٣ - سورة النمل الآية : ٧٢

^٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٥٦

^٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٩/١

^٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٠/١ ، والآية من سورة الفاتحة : الآية (٥)

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنَّ تَوَسَّعَتْ * مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ^١

فالشاهد في البيت في قوله : " فهياك " فإن أصله " فإياك " فأبدلت من الهمزة هاء .

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

يَا خَالَ هَلَّا قُلْتَ إِذْ أُعْطِيتَنِي * هَيَّاكَ هَيَّاكَ وَخَنُوءَ الْعُنُقِ^٢

فالشاهد في البيت في قوله : " هياك هياك " وأصلها إياك إياك فأبدلت من الهمزة هاء . ثم

يقول ابن الأنباري بعد ذكر الشاهدين : (أراد إياك وقد قال تعالى : ﴿ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ﴾^٣ قيل

أصله مؤيمن فقلبت الهمزة هاء ولهذا قيل في تفسير " مهيمناً عليه " حافظاً عليه وقيل شاهداً

وقيل : رقيباً عليه وقيل : قفناً عليه وكل هذه الألفاظ متقاربة المعنى فدلّ على أن الهاء في

" لهتك " مبدلة من همزة ولهذا جاز أن يجمع بين اللام وبينها لتغير صورتها .^٤

وردّ عليهم هذا بقوله : (وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان : أحدهما قول الفراء وهو أن

أصله : والله إنك لوسيمة فحذفت الهمزة من " إن " والواو من " والله " وإحدى اللامين فبقي

لهتك والوجه الثاني : وهو قول المفضل بن سلمة^٥ إن أصله لله إنك لوسيمة . فحذفت لآمان

من " لله " والهمزة من " إن " فبقي لهتك فسقط الاحتجاج به على كلا المذهبين .^٦

وردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين الثانية وهي القياس بقوله : (وأما قولهم إنه يجوز العطف

على موضع لكن كما يجوز العطف على موضع " إن " فدلّ على أن الأصل فيها " إن "

قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لكن لأن أصلها " إن " وإنما جاز ذلك لأن

لكن لا تغير معنى الابتداء لأن معناها الاستدراك والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء

١ - البيت لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف : ١٩٠/١

٢ - البيت لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف : ١٩٠/١

٣ - سورة المائدة الآية : ٤٨

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩١/١

٥ - هو المفضل بن سلمة كان نحويًا ولغويًا وأديبًا علامة صنف في معاني القرآن والآداب أخذ عن ابن الأعرابي

وأبوه سلمة بن عاصم النحوي راوية الفراء ، الأعلام - ٣٥٥/١١ - ٣٥٦ .

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩١/١

والاستئناف فجاز أن يعطف على موضعها كإن لأن " إن " إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء ^١

ويواصل ابن الأنباري فيقول : (والذي يدل على أن لكن مخالفة لإن في دخول اللام معها أنه لم يأت في كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر نحو : لكن عندك لزيداً .) أو لكن في الدار لعمراً كما جاء ذلك في إن فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم ولا نقل شيء من أشعارهم دل أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها وإذا لم تدخل اللام في اسمها فأن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى. ^٢

وقد ردّ العكبري على الكوفيين بقوله : (وأما دعوى التركيب فبعيده جداً وذلك أن " لكن لا تؤكد فيها " وإن " للتوكيد والمركب وإن تغير حكمه فلا بد من بقاء المعنى ... والوجه الثاني في فساد دعوى التركيب : أن الكاف زائدة على قولهم والهمزة محذوفة و " لا " باقية على النفي وكل ذلك لا يهتدي لما زيادته القياس وكون الكلمة موضوعة على هذا اللفظ ممكن فلا يعدل عنه لما لا يعلم إلا بوحى أو توقيف. ^٣

ورد عليهم قولهم : أن كأن مثل إن في العطف بقوله : (وأما العطف فإنما شاركت فيه " إن " لأن الابتداء لم يبطل وإنما بطل التوكيد فاستواؤهما في العطف كان لاستوائهما في الابتداء ومخالفتها لها في التوكيد ينفي جواز دخول اللام على ما بيّننا والله أعلم بالصواب. ^٤

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع " إن " لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحدة منهما للتأكيد وأما لكن فمخالفة لها في المعنى ، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع " إن " لأن " إن "

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/ ١٩١

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/ ١٩٢

^٣ - التبيين - العكبري - ص : ٣٥٧ - ٣٥٨

^٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٥٨

تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم وأما لكن مخالفة لها في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم فينبغي ألا تدخل في خبرها ^١)
وقل في الرد على الكوفيين : (إنما ضعف إدخال اللام في " لكن " لأن " لكن " متعلقة بما قبلها واللام منقطعة فلو دخلت اللام لأشعر بقضيتين متغايرتين) ^٢)
أما العكبري فذكر حجة البصريين بقوله : (ودليل المذهب الأول من وجهين أحدهما : أن ذلك لو كان جائزاً لكثير في القرآن والشعر والكلام ومعلوم أن ذلك لم يشتهر عنهم والوجه الثاني : أن اللام في هذا الباب للتوكيد والتوكيد غير مرادٍ هنا) ^٣)
وجاء عن اختصاص "إن" بدخول اللام عليها : (ولما لم يكن في أخوات إن شيء يجاب به القسم كما يجاب بها لم تدخل اللام خبره كما دخلت خبرها) ^٤)
ورجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ويرى الباحث صحة ذلك لأن " لكن " واللام منافيتات لبعضهما .

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٨٩/١

٢- أمالي ابن الحاجب - ابن الحاجب - ٦٩٥/٢

٣- التبيين - العكبري - ص : ٣٥٣-٣٥٤

٤- سر صناعة الإعراب - ابن جني - تحقيق : أحمد فريد أحمد - ٣٢٧/١ - المكتبة التوفيقية - القاهرة -

المطلب الرابع : اللام الأولى في " لعل "

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (القول في لام " لعل " الأولى زائدة هي أو أصلية .)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة : زيادة اللام الأولى في " لعل ")^٢ .

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن اللام في " لعل " أصلية وذهب البصريون إلى أنها زائدة)^٣

وجاء عن سيبويه أنها أصلية فقل : (قال بعض النحويين : اللام زائدة مؤكدة وإنما هو علّ وأما سيبويه فجعلها حرفاً واحداً غير مزيد .)^٤

كما ذكره العكبري بقوله : (اللام الأولى في " لعل " زائدة في ظاهر قول البصريين وقال الكوفيون : هي أصلية .)^٥

وجاء عن هذا الاختلاف : (واللام الأولى في " لعل " زائدة عند البصرية أصلية عند الكوفية لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة إذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتقلب بها وجوزوا زيادة التاء فيها .)^٦

وقيل : (اختلف فيها فقال أكثر النحويين : هي حرف بسيط ولامها الأولى أصلية وقال بعضهم : هي حرف مركب من لام الابتداء أو اللام الزائدة لمجرّد التوكيد بدليل قولهم " علّ " في " لعل " .)^٧

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن اللام أصلية لأن " لعل " حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتي يجمعها قولك " اليوم

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٣/١ ، وهي المسألة رقم (٢٦)

٢- التبيين - العكبري - ص : ٣٥٩ ، وهي المسألة رقم (٥٥)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٣/١

٤- لسان العرب - ابن منظور - فصل العين المهملة - مادة : ع ، ل ، ل ، ل ، دار صادر - بيروت - لبنان

٥- التبيين - العكبري - ص : ٣٥٩

٦- شرح كافية ابن الحاجب - رضي الدين الاسترأبادي - قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د.إميل بديع يعقوب

٧- ٣٩٦/٤ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٧- موسوعة الحروف في اللغة العربية - د أميل بديع يعقوب - ص : ٣٩٥

تنسأه " و " لا أنسيتموه " و " سألتمونيتها" إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة ولا يجوز أن يحكم عليها في " ما ولا ويا " بأنها زائدة أو منقلبة بل نحكم عليها بأنها أصلية ؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك فدلّ على أن اللام أصلية.^١

ثم يذكر حجة أخرى للكوفيين فيقول : (والذي يدل على ذلك أيضاً أن اللام خاصة لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً نحو : زيدل وعبدل وفحجل " في كلمات معدودة فإذا كانت اللام لا تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فيكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال).^٢

وقيل في ترجيح رأي الكوفيين : (وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الأصح).^٣ وذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (وشبهة الآخرين : أن الحذف تصرف والحروف لا تتصرف ولذلك حكمنا على الألف في " ما " و " لا " بأنها أصل وليست في الأسماء والأفعال أصل بحال بل إما زائدة أو منقلبة ويقوي ذلك أن نون الوقاية لا تكاد تجيء مع " لعل " بل تقول : " لعلي " و " لعلني " قليل جداً وما كان ذلك إلا لأن اللام الأولى . أصل وبعد العين لآمان والنون تشبه اللام فكانت على هذا تجتمع في التقدير أربع لامات فتُحْمِي ذلك فراراً من اجتماع الأمثال).^٤

وقيل في ترجيح رأي البصريين : (اعلم أن اللام في " لعل " زائدة للتوكيد والأصل " عل ")^٥

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٣/١

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٣/١

٣ - حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الصبان - تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد - ١/٢٥٥ - المكتبة التوفيقية - القاهرة - مصر

٤- التبیین - العكبري - ص : ٣٦٠

٥ - كتاب اللامات - أبو الحسن الهروي - تحقيق : يحيى علوان البلداوي - ص : ١١٦ - مكتبة الفلاح - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

ذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها زائدة لأننا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية عن اللام .)^١ ثم ذكر ابن الأنباري بعد هذا ستة شواهد استشهد بها البصريون على كلامهم والشواهد هي :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا * يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أُنْقَدَمَا^٢

فالشاهد في البيت على رأي البصريين في قوله " عَلَّ " حيث حذفت اللام الأولى في لعل وقيل " عَلَّ " فدل ذلك على زيادتها.

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

لَكَ الْخَيْرُ عَلَّلْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً * تَمُرُّ وَسَهْوَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ^٣

الشاهد الثالث : قول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا * تُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا^٤

الشاهد الرابع : قول الشاعر :

وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُ قَدْ رَفَعَهُ^٥

الشاهد الخامس : قول الشاعر :

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^٦

الشاهد السادس : قول الشاعر

تَرَبَّصْ بِهَا الْإِيَّامَ عَلَّ صُرُوفُهَا * سَتَرَمِي بِهَا فِي جَا حِمٍ مُسْتَعِرٍ^٧

والشواهد في هذه الأبيات كلها كالشاهد الأول .

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٣/١

^٢ البيت لنافع بن سعد الطائي ورد في الإنصاف ١٩٣/١

^٣ البيت للعجير السلولي ورد في الإنصاف : ١٩٤/١

^٤ لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ١٩٤/١

^٥ لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ١٩٥/١

^٦ لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ١٩٥/١

^٧ البيت لسعد بن قرط ورد في الإنصاف ١٩٦/١

بعد هذه الشواهد يواصل ابن الأنباري حجة البصريين فيقول : (أراد لعل ، فلما وجدناهم يستعملونها عارية عن اللام في معنى إثباتها دلنا ذلك على أنها زائدة ، ألا ترى أننا حكمنا بأن اللام في : (زيدل ، وعبدل ، وأولالك " وما أشبه ذلك زائدة لأننا نقول في معناه : (زيد وعبد وأولاك " وحكمنا بأن الهمزة في " النيدلان " وهو الكابوس زائدة لأننا نقول في معناه " النيدلان " من غير همز وكذلك بأن النون في " عَرَنْتَن " زائدة لأننا نقول في معناه " عرتن " بغير النون الأولى إلى غير ذلك من الشواهد فكذلك ههنا .^١) ويواصل ابن الأنباري سرد حجة البصريين بقوله : (والذي يدل على أنها زائدة أن هذه الحروف - نعني إن وأخواتها - إنما علمت النصب والرفع لشبهه الفعل لأن " أن " مثل مدّ وليت مثل ليس و " لكن " أصلها " كِنَ " ركبت معها " لا " كما ركبت لو مع لا ففيل " لكن " وكأن أصلها أن أدخل عليها كاف التشبيه فكذلك لعل أصلها علّ وزيدت عليها اللام إذ لو قلنا إن اللام أصلية في لعل لأدى ذلك إلى ألا تكون لعلّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب : فَعَلَ كضرب وفَعُل كمكث وفَعِل كعلم وأما الرباعية فليس لها إلا وزنٌ واحد وهو فَعَّلَ نحو دحرج وسرهف فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها فوجب أن يحكم بزيادتها لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها فصارت بمنزلة زيادة لا والكاف في لكن عندكم فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكن وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة فلأن يجوز أن يحكم ههنا بزيادة اللام وهي حرف من حروف الزيادة كان ذلك على طريق الأولى).^٢

ونقل الإجماع عن النحويين على أنها زائدة : (أجمع النحويون على أن أصل لعل عل وأن اللام في أوله مزيدة).^٣ وليس هذا صحيحاً فرأي الكوفيين أنها أصلية وليست زائدة . أما العكبري فذكر حجة البصريين من ثلاثة أوجه:^٤

١ - - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٦/١ -

٢ - - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٧/١ -

٣ - كتاب اللامات - أبو القاسم الزجاج - تحقيق : د. مازن مبارك - ص : ١٤٦ - المطبعة الهاشمية - دمشق

- سورية - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٥٩ - ٣٦٠ -

الوجه الأول : أنها قد استعملت من غير لام في الشعر كثيراً والأصل عدم حذف الأصل والزيادة أقرب لا سيما إذا أريد تقوية الحروف أو قوة معناه .

الوجه الثاني : أن " علّ " ثلاثة أحرف وأصل الباب " إن " و " أن " وهما على ثلاثة أحرف وهذا يؤنس بكون " علّ " ثلاثية فأما كأن فأصلها " إن " زيدت عليها كاف التشبيه حرصاً على سبق المعنى وذلك أن الأصل في قولك : كأنّ زيداً الأسد إن زيداً كالأسد ثم اهتموا بتقديم معنى التشبيه فأدخلوا الكاف على " إنّ " وفتحوا الهمزة كما تفتح بعد حروف الجر وأما " لكنّ " فعدتها أكثر عند البصريين لما دخلها معنى الاستدراك وعندهم هي مركبة وهذا يؤنس بأن الأصل " علّ " كسائر أخواتها .

الوجه الثالث : أن هذه الحروف مشبهة بالفعل في العمل والفعل تلحقه الزوائد فجاز أن تكون اللام زائدة كما تزداد في الفعل كقولك : إن زيداً ليقوم وكقولك : والله لقام زيد .

وعلى لزيادتها فقليل : (وقال بعض النحويين : إن اللام في " لعل " أصلية وتحذف تخفيفاً فيقال " عل " والصحيح أنها زائدة لوجهين : أحدهما أن التخفيف بالحذف إنما باباه الأسماء والأفعال لا الحروف لجمودها وقلة تصرفها وإنما يخفف منها المضعف بالحذف كـ : أن وإن ولكن وكأن ، والثاني : أنه قد سمع في معناها " غَنَّ بالغيث ولم يدخلوا عليها اللام .)^١ وفي هذه المسألة ردّ ابن الأنباري رأي البصريين وردّ العكبري رأي الكوفيين وقبل أن يرد ابن الأنباري رأي البصريين : (والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون)^٢ ثم يذكر رده على البصريين فيقول : (وأما الجواب عن كلمات البصريين أما قولهم " إنّنا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم بغير لام بدليل ما أنشدوه من أبيات قلنا إن حذف اللام من " لعل " كثيراً في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة فقالوا : لعلّ ولعلنّ ولعنّ - بالعين غير معجمة ولعنّ - بالغيث معجمة - ورعنّ وعنّ وعنّ - ولعلّ ولعلّ فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال .)^٣

١ - رصف المباني في شرح حروف المعاني - الإمام أحمد المالقي - تحقيق : أحمد محمد الخراط - ص :

٢٤٨ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - سورية .

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٧/١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٧-١٩٨

واستشهد ابن الأنباري على ذلك بشاهدين هما :

الشاهد الأول : قول الشاعر

حَتَّى يَقُولُ الْجَاهِلُ الْمُنْطَقُ * لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقٌ^١

فالشاهد في قوله : لَعَنَّ وهي لغة في لَعَلَّ

الشاهد الثاني قول الشاعر :

أَلَا يَا صَاحِبِيَّ قِفَا لَعْنًا * نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ^٢

فالشاهد في قوله : لَعْنًا وهي لغة في لعل

ثم يذكر سبب حذف اللام الأولى : (وكان حذف اللام أولى من العين - وإن كان أبعد من الطرف - لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدي ذلك إلى الاستثقال لأجل اجتماع الأمثال أو لان اللام تكون في موضع ما من حروف الزيادة وليس العين كذلك والذي يدل على اعتبار ذلك أنهم جوزوا في تكسير فرزدق وتصغيره فرازق وفريزق - بحذف الدال ولم يجوزوا في تكسير جحمرش وتصغيره : جحامش وجحيمش - بحذف الراء - لأن الدال تشبه حروف الزيادة لمجاورتها التاء ومجيئها بدلاً منها في مزدان ومزدجر بخلاف الراء فإنها ليست كذلك وإذا اعتبروا ذلك فيما يقرب من حروف الزيادة وليس منها فلأن يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة في الجملة كان ذلك من طريق الأولى فلهذا كان حذف اللام الأولى أولى^٣)

ويواصل ابن الأنباري رده على البصريين بقوله : (وأما قولهم : إنا وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام في معنى إثباتها دلّ على أنها زائدة كاللام في زيدل وعبدل وأولالك قلنا إنما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بينا)^٤ ويقول : (وأما قولهم : إن هذه الأحرف إنما عملت لشبه الفعل في لفظه . قلنا : لا نسلم أنها عملت لشبه الفعل في لفظه فقط وإنما عملت لأنها

^١ - لم ينسب لقائل معين في الإنصاف ١٩٧/١

^٢ - لم ينسب لقائل معين في الإنصاف ١٩٧/١ ونسبه غيره إلى الفرزدق

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٨/١

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٨/١

أشبهته في اللفظ والمعنى وذلك من عدة وجوه أحدها أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم والثاني أن فيها معنى الفعل لأن أن وإن بمعنى أكدت وكأن بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت والثالث أنها مبينة على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح إلى غير ذلك من الوجوه التي تقدم ذكرها قبل وهذه الوجوه من المشابهة بين لعل والفعل لا تبطل بالألا تكون على وزن من أوزانه وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة على أنه ظهر نقصها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزن من أوزان الفعل وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز في سائر أخواتها فلا يكاد يقال لعلني كما يقال : إنني وأنني وكأنني ولكنني وليتني إلا أن يجيء ذلك قليلاً^١ واستشهد على ذلك بقول الشاعر عروة بن الورد^٢ :

دَعَيْنِي أَطَوَّفُ فِي الْبِلَادِ لَعَلَّنِي * أَفِيْدُ غِنَى فِيهِ لِذِي الْحَقِّ مَحْمَلٌ^٣

والشاهد في البيت في قوله : " لعلني " حيث دخلت نون الوقاية مع الحرف " لعل " وهذا قليل ثم يقول ابن الأنباري : (وأما قولهم : إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكن وهما حرفان فلأن يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى قلنا : هذا فاسد لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم فيكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد .)^٤

أما العكبري فرد على الكوفيين قولهم بقوله : (والجواب عما ذكره أن الحروف قد وقع فيها حذف والحذف تصرف كما أن الزيادة تصرف بل التصرف بالحذف أقوى وبالإضافة أضعف فإذا جوزوا الحذف مع قوته فالزيادة أولى .)^٥

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٨/١ - ١٩٩

٢ - هو عروة بن الورد من بني عبس وكان يلقب عروة الصعاليك قال عنه عبد الملك بن مروان : ما يسرني أن أحداً من العرب ولدني إلا عروة بن الورد وكان شاعراً مجيداً - الشعر والشعراء - ٥٦٦/٢ .

٣ - البيت لعروة بن الورد ورد في الإنصاف ١٩٩/١ ، وفي ديوان عروة بن الورد - شرحه وقدم له ووضع فهارسه : سعدي ضناوي - ص : ٢٢٣ - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٩٩/١

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٠

ثم يقول : (وأما نون الوقاية فدخلوها قليل لما ذكروا ولكن لا يلزم من الحكم بأصالتها وبيانها من وجهين : أحدهما : أن اجتماع ثلاث لامات مستثقل لتمائلها ألا ترى أن النون لما تكررت في فعل الأمر كقولك في جماعة المؤنث : أضربن فصولت فيه بالآلف لئلا تتوالى ثلاثة أمثال وإذا قلنا اللام زائدة فقد اجتمع ثلاثة أمثال وذلك يكفي في التحرز منها ويزداد ثقلًا بزيادة اللام الأولى .)^١

وبعد هذا يذكر العكبري رأيه فيقول : (والصحيح عندي أن " لعلّ " و " علّ " لغتان لا يحكم في أحدهما بالزيادة ولا في الأخرى بالحذف كما أن قولهم : نصحت لك وشكرت لك - وبابه اللام فيه معدية للفعل في لغة وهي محذوفة في اللغة الأخرى ولا يقال هي في أحدهما زائدة بل كل منهما أصل في لغة وهذا المذهب أسلم . وله أصل يشهد بحصته ويدل على ذلك تعدد اللغات في " لعل " فقد قالوا : " لعلّ " و " علّ " و " عنّ " و " غنّ " و " ولعنّ " و " لغنّ " وكل منها لغة غير الأخرى ولا يقال إن الغين بدل من العين كذلك ههنا والله أعلم بالصواب .)^٢

رجّح ابن الأنباري في هذه المسألة رأي الكوفيين ، وجاء العكبري برأي مخالف لكليهما ويرى الباحث أن ما ذهب إليه العكبري هو الصحيح لأن هذه كلها لغات فلا تجعل واحدة فرعاً لواحدة وجاء عن هذا : (في لعل لغات ، وهي لعلّ وعلّ ولعنّ وعنّ ولغنّ وغنّ ولأنّ وأنّ ورعنّ ورغنّ تلك عشر لغات .)^٣

^١ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٠-٣٦١

^٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦١

^٣ - شرح التحفة الوردية - ابن الوردى تحقيق : عبد الله على الشلال - ص : ١٤٨ - مكتبة الرشد الرياض -

المملكة العربية السعودية - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

المطلب الخامس : اسم " لا " النافية للجنس بين الإعراب والبناء :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (اسم " لا " المفرد النكرة معرباً أو مبني ؟)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة بناء اسم " لا " النافية للجنس)^٢ .

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب بها نحو : لا رجل في الدار " وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح)^٣ وذكره العكبري بقوله : (" لا " إذا دخلت على المفرد لنفي الجنس كان الاسم بعدها مبنياً في ظاهر قول البصريين ومنهم من قال : هو معرب وبه قال الكوفيون)^٤

هنا فصل العكبري آراء النحاة أثر من ابن الأنباري فالعكبري زاد أن من البصريين من يراه معرباً وهذا قول المبرد فقد قال : (اعلم أن لا إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين وإنما كان ذلك لما أذكره لك : إنما وصفت الأخبار جوابات للاستفهام إذا قلت : لا رجل في الدار - لم تقصد إلى رجل بعينه وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكثيره فهذا جواب قولك هل من رجل في الدار لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره .)^٥

وجاء عن هذا الاختلاف : (وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع " لا " وصيرورته معها كالشيء الواحد... وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن " رجل " في قولك " لا رجل " معرب وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء .)^٦

ذكر ابن الأنباري حجج الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل لأن التقدير في قولك : (لا رجل في الدار " لا أجد رجلاً في الدار فاكتفوا بلا من العامل كما تقول: " إن قمتَ قمتُ وإن لا فلا " أي وإن لا تقم فلا أقوم فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به وحذفوا التنوين بناء على الإضافة)^٧

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٣/١ ، وهي المسألة رقم (٥٣)

٢- التبيين - العكبري - ص : ٣٦٢ ، وهي المسألة رقم (٥٦)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٣/١

٤- التبيين - العكبري - ص : ٣٦٢

٥- المقتضب - المبرد - ٣٥٧/٤

٦- شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٣٦٣/١ .

٧- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٣/١

ويقول أيضاً : (ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن " لا " تكون بمعنى غير كقولك : " زيد لا عاقل ولا جاهل " أي غير عاقل وغير جاهل فلما جاءت ههنا بمعنى ليس نصبوا بها : ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ويقع الفرق بينهما.^١)
ويقول كذلك : (ومنهم من تمسك بأن قال : " إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة - ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها - نصبوا النكرة من غير تنوين.^٢)
وأضاف أيضاً : (ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن " لا " إنما علمت النصب لأنها نقيضه " إن " لأن " لا " للنفي و " إن " للإثبات وهو يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره إلا أن " لا " لما كانت فرعاً على " إن " في العمل و " إن " تنصب مع التنوين نصبت " لا " من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول)^٣

ذكر العكبري حجة الكوفيين من أربعة أوجه فقال عن الوجه الأول : (أحدها : أنه يجوز فيما بعدها النصب والتنوين والرفع والتنوين هذا إذا كان مفرداً وإذا كان مضافاً كان معرباً بلا خلاف وهذا يدل على أن البناء لا علة له هنا إذ لو كانت له علة كانت لازمة لأن معناه لا يختلف وإذا انتفت عنه البناء ثبت كونه معرباً)^٤

وردها بقوله : (والجواب عن الوجه الأول من وجهين : أحدهما : أن الكلام فيما إذا كانت النكرة بعدها مفتوحة غير منونة وأن تلك الفتحة هل هي بناء أو إعراب ؟ وهذا لا يوجب أن تكون معربة في كل موضع ألا ترى أنها في هذا الموضع مفتوحة غير منونة وفي المواضع الأخر تفتح وتنون وتضم وتنون وفي مواضع تنصب وتنون لا غير وذلك على حسب التقدير فالفتح فيها بغير تنوين بناء إذ لو كان إعراباً لنون كما ينون في بقية المواضع ، والوجه

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٣/١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٣/١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٣/١

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٤

الثاني : أن النكرة ههنا تقدر معها " مِنْ " وذلك يوجب البناء وإذا نونت لم تقدّر معها " مِنْ " فتنتفي علة البناء ^١

الوجه الثاني: (والوجه الثاني أن الكلام متضمن معنى الفعل وكان هو العامل وبيانه أن قولك : " لا رجلَ في الدار " تقديره : لا أعلم ولا أجد والمعنى على هذا مستقيم وحذف الفعل وإبقاء عمله جائز بلا خلاف فمن ذلك قوله: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ^٢ ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^٣ والاسم معمول لفعل محذوف كذلك هو ههنا

والأصل في العمل للأفعال فإذا صح تقديرها نسب العمل إليها .^٤ وردّ العكبري هذا الوجه بقوله : (قولهم " متضمن معنى الفعل " لا يستقيم لأن الفعل لو كان مراداً لكان الاسم مفعولاً ولم ينسب إلى " لا " ولا يجوز أن يكون الفعل ما دلت عليه " لا " لوجهين : أحدهما : أن " لا " لا يدل على فعل معين وقد ذكرنا ذلك ، والثاني : أن الحروف لا تعمل بمعنى الفعل الذي تدلّ عليه ألا ترى أن حروف الاستفهام لا تعمل بما فيها من معنى الفعل ، ويدلّ على أن الفعل لو كان هو العامل لكان الاسم منوناً إذ لا مسقط للتونين .^٥

الوجه الثالث: (الوجه الثالث: أن " لا " بمعنى " غير " وغير ههنا بمعنى " ليس " ألا ترى أنك تقول : زيد لا عاقل ولا جاهل " أي غير عاقلٍ وتقول قام ليس زيداً وهو في المعنى قام القوم غير زيدٍ فلما أشبهت الكلمات الثلاث " لا " و " ليس " و " غير " وكانت " غير " تجر و " ليس " تنصب كان حملها على " ليس " أولى ؛ لأنها غير جارة وهي مثلها في النفي فحملت عليها في النصب .^٦ ورده العكبري بقوله : (لا بمعنى " ليس " و " غير " بمعنى " ليس " فكلام لا حاصل له ؛ لأن " لا " لو كانت كذلك لم ينتصب الاسم بعدها ووقع " ليس " في

^١ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٦

^٢ سورة التوبة الآية : ٦

^٣ - سورة الانشقاق . الآية : ١

^٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٥

^٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٦

^٦ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٥

الاستثناء بمعنى " غير " له معنى ، لأن التقدير هناك ليس بعضهم زيّداً فهي باقية على بابها)^١

الوجه الرابع : (والرابع أن " لا محمولة على " إن " لأنها تشبهها في دخولها على المبتدأ والخبر وأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وأنها لتوكيد النفي كما أن " إن " لتوكيد الاثبات وكما أن " إن " تنصب كذلك " لا ")^٢

ورده العكبري بقوله : (وأما حمل " لا " على " إن " فهو صحيح ولكن لا في الإعراب إذ لو كانت كذلك لنوّن اسمها كما نون اسم " إن " وإنما هي محمولة في موضع إعراب الاسم على " إن " ولولا علة الإعراب لكان الاسم منصوباً منوناً كما جاء في المضاف والمشابه له ، والله أعلم بالصواب)^٣

أما ابن الأنباري فرد على الكوفيين بقوله : (أما قولهم : إنما قلنا إنه منصوب بلا لأنها اكتفي بها عن الفعل " قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ثم لو كن كما زعتم لوجب أن يكون منوناً ، قولهم : " حذف التنوين بناء على الإضافة " قلنا : لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دل على فساد ما ذهبتم إليه)^٤

ويواصل رده عليه بقوله : (وأما قولهم : إن " لا " تكون بمعنى " غير " فلما جاءت بمعنى " ليس " نصبوا بها ليخرجوها من معنى " غير " قلنا : ولم إذا كانت بمعنى " ليس " ينبغي أن ينصب بها ؟ وهلا رفعوا بها على القياس فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى " ليس ")^٥

واستشهد على ذلك بشاهدين :

الشاهد الأول قول الشاعر :

١ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٧

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٥-٣٦٦

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٧

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٤/١

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٤/١

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ^١

والشاهد الثاني : قول الشاعر :

وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَحَسَّ الطُّبُّخُ * بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ^٢

ووجه الاستشهاد بهذين البيتين عند ابن الأنباري أن " لا " أتت بمعنى " ليس " وجاء بعدها الاسم مرفوعاً وليس منصوباً والتقدير : ليس براح وليس مستصرخ .

ويواصل ابن الأنباري رده على الكوفيين فيقول : (وأما قولهم : إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة - من شأن النكرة أن يكون خبرها مقدماً عليها - نصبوا بها النكرة - قلنا : ولمَ قلتم ذلك ؟ وما وجه المناسبة بينه وبين النصب ؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التتوين ولا يحذف منه لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنعه من الصرف فلما منع من التتوين دلّ على أنه ليس بمعرب منصوب وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بلا ؛ لأنها نقيضة " إِنَّ " فإنه كان ينبغي أن يكون منونا.)^٣

ويرد عليهم آخر قولهم بقوله : (قولهم : إِنَّ " لا " لما كانت فرعاً على " إِنَّ " في العمل و" إِنَّ " تنصب مع التتوين نصبت " لا " من غير تتوين لينحط الفرع عن درجة الأصل قلنا : هذا فاسد وذلك لأن التتوين ليس من عمل " إن " وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التتوين من عمل " إِنَّ " ولا خلاف بين النحويين أن التتوين ليس من عملها.)^٤

^١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٣١٤ ، ونسبه سيبويه لعلي بن سعد بن مالك القيسي

^٢ - البيت بلا نسبة في الإنصاف ١ / ٣١٤

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣١٥

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣١٥

وقيل : (فإذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ويقول المستفتح ولا إله غيرك).^١

ثم يذكر ابن الأنباري أن " لا " تنحط عن درجة " إن " في أربعة أشياء^٢ هي :

١- أن " إن " تعمل في المعرفة والنكرة و " لا " لا تعمل إلا في النكرة .

٢- أن " إن " لا تُركب مع الاسم لقوتها و " لا " تركب مع الاسم لضعفها .

٣- أن " إن " تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ، و " لا " لا

تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف ولا حرف الجر .

٤- أن " إن " تعمل في الاسم والخبر عندنا ، و " لا " إنما تعمل في الاسم دون الخبر عند

أهل التحقيق والنظر .

أما حجج البصريين فقد ذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما

قلنا إنه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك : " لا رجل في الدار " لا من رجل في الدار

لأنه جواب من قال : " هل من رجل في الدار؟ " فلما حذفت " من " من اللفظ وركبت مع " لا

تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبني وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل

البناء وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات).^٣

وقيل عن سبب البناء لاسم " لا " : (اعلم أن لا تُتصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها

وتبنى معها على الفتح كخمس عشرة).^٤

ورُدَّ هذا ف قيل : (و " لا " يبني معها ما بعدها كخمس عشرة وإنما بنيت لأنها جواب من سأل

هل من رجل فهذا السؤال عن جميع الجنس فبنيت على هذا الحد)^٥

أما العكبري فيذكر حجج البصريين من خمسة أوجه هي :

الوجه الأول : (وحجة القول الأول من أوجه : أحدها : أن " لا " مركبة من الاسم والتركيب

يوجب الباء كخمس عشرة وبيان أنها مركبة مع الاسم أنها إذا فصل بينهما أعربت كقوله :

١ - المفصل - الزمخشري - ص: ٧٥

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٦/١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣١٣/١ - ٣١٤

٤ - توجيه اللمع - ابن جني - ص : ١٥٧ .

٥ - شرح اللمع في النحو - الواسطي - ص: ٥٤

(لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)^١ وإذا لزم الفتح مع الوصل وزال مع الفصل دلّ أنه حادث للتركيب والتركيب يوجب البناء)^٢

الوجه الثاني : (والوجه الثاني : أن الكلام تضمن معنى الحرف فكان مبيناً كـ " أين " و " كيف " وبيان ذلك أن قولك : لا رجل في الدار تقديره : لا من رجلٍ وإنما قدر ذلك لأن " من " موضوعة لبيان الجنس ... ويدل على أن " من " هي التي تفيد نفي الجنس هنا أنك لو قلت : لا من رجلٍ في الدار لم يجز أن يكون فيها اثنان ولا أكثر ولو قلت : لا رجلٍ في الدار جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثر)^٣

الوجه الثالث : (والوجه الثالث أن " رجل " ههنا لو كان معرباً لكان منوناً لأن التثنية تابع للإعراب وإنما يمتنع بالألف واللام وعدم الصرف والإضافة وكل ذلك غير موجود فتعين أن يضاف عدم التثنية إلى البناء)^٤

الوجه الرابع : (والوجه الرابع : أنه لو كان معرباً بفعل محذوف وكان التقدير لا أجد ولا أرى ونحو ذلك وهذا بعيدُ التقدير لأنك تقول : " لا إله إلا الله " فلو كان معناه لا أجد لكان النفي منسوباً إلى وجدانك وليس المعنى عليه وإنما المعنى أن عدم الآلهة غير الله لمعنى في نفس المنفي وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك)^٥

الوجه الخامس : (والوجه الخامس : أنه لو كان معرباً لجاز نصبه مع الفصل لأن كل معرب يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالطرف خصوصاً كـ " إن " فإنك تقول : إن في الدار زيداً ، فتعلم مع الفصل بالطرف ، فإن قيل : " لا " فرع على " إن " و " إن " فرع على " كان " والفروع تنقص عن الأصول . قيل : لِمَ قلت : إنَّ النقصان محصور في اتصال " لا " بما بعده ؟ مع أن لها أحكاماً تخالف فيها " لا " باب " إن " ويكفي ذلك فارقاً بين الأصول والفروع)^٦

^١ سورة الصافات - الآية : ٤٧

^٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٢-٣٦٣

^٣ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٣

^٤ التبيين - العكبري - ص : ٣٦٣

^٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٣-٣٦٤

^٦ - التبيين - العكبري - ص : ٣٦٤

وقيل عن سبب ترجيح رأي البصريين : (والدليل على أن المفرد مبني أنه غير منون ولا مانع منه لولا البناء)^١

وذكر أنه يبنى على ما كان ينصب به فقليل : (فإن كان اسم لا مفرداً أي غير مضاف ولا شبيه به فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً .)^٢
وهنا رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين وهذا هو الأصح لأنه لو كان معرباً كما زعم الكوفيون فلا وجه لحذف التنوين منه لأنه ليس ممنوعاً من الصرف .

١ - أمالي ابن الحاجب - ابن الحاجب - ١٢٤/٢

٢ - تنقيح الأزهرية - خالد بن عبدالله الأزهرى - ص: ١٣٧ - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

المطلب الأول : الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول به

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في عامل النصب في المفعول).^١

وذكرها العكبري بقوله : (مسألة: الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول).^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً ، نحو : " ضرب زيدٌ عمراً " وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ونصّ هشام بن معاوية^٣ صاحب الكسائي على أنك إذا قلت " ظننت زيداً قائماً" تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن وذهب خلف الأحمر^٤ من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً)^٥

وذكره العكبري بقوله : (العامل في الفاعل والمفعول الفعلُ وقال بعض الكوفيين العامل في المفعول الفعل والفاعل معاً ومنهم من قال : الفعل عامل في الفاعل والفاعل عامل في المفعول ومنهم من قال : كل واحدٍ منهما معمول معناه).^٦

وجاء عن هذا الاختلاف : (اختلف النحويون في ذلك فذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معاً والقول الصحيح هو الأول وهذا القول ليس بصحيح وذلك لأن الفاعل اسم كما أن المفعول كذلك فإذا استويا في الاسمية والأصل في الاسم ألا يعمل فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر).^٧

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٢/١ ، وهي المسألة رقم (١١)

٢- التبيين - العكبري - ص ٢٦٣ ، وهي المسألة رقم (٣٦)

٣- هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي ، صاحب الكسائي ، من مؤلفاته " كتاب الحدود وكتاب المختصر ، وكتاب القياس " توفي سنة ٢٠٩ هـ ، إشارة التعيين ، ص: ٣٧١ ، وأنباه الرواة ٣/٣٦٤-٣٦٥.

٤- هو : خلف بن حيان بن محرز الأحمر مولى بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري من أبناء السعد- قرية بين بخارى وسمرقند - الذين سباهم قتيبة بن مسلم فوهبه لبلال أحد رواة الغريب واللغة والشعر ، له مؤلفات جيدة ، توفي سنة ٢٠٠ هـ ، وقيل ١٨٠ هـ ، رثاه أبو نؤاس . إشارة التعيين ، ص: ١١٣.

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٢ / ١

٦- التبيين - العكبري - ص: ٢٦٣

٧- أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ٦٥

وقيل في تعدي الفعل للمفعول : (الفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين فعل متعد بنفسه وفعل متعد بحرف الجر).^١

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديرًا إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد).^٢

ثم يذكر سبعة أوجه تدل على أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهي التي ذكرها الكوفيون وهي^٣ :

الأول : أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو " يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امرأة) ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده .

الثاني : أنه يُسَكَّنُ لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : " ضربت وذهبت " لنلّا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله .

الثالث: أنه يلحق الفعل علامة التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً فلولا أنه ينتزل منزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التانيث لأن الفعل لا يؤنث وإنما يؤنث الاسم .

الرابع : أنهم قالوا : " حبذا " فركبوا حبّ وهو فعل مع ذا وهو اسم فصارا بمنزلة شيء واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء .

الخامس : أنهم قالوا في النسب إلى كُنْتُ " كُنْتِي " فأثبتوا التاء ولو لم ينتزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها .

السادس : أنهم قالوا : " زيدٌ ظننت منطلق " فألغوا ظننتُ ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها لأن العمل يكون للمفردات لا للجمال .

١ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ١٧٤

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٢

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٢-٨٣

السابع : أنهم قالوا للواحد " قما " على التنثية لأن المعنى قف قف قال الله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾^١ فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد وهو مالك خازن النار لأن المعنى : ألقِ ألقى والتنثية إنما تكون للأسماء لا للأفعال فدلّ على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد.

وبعد هذا يواصل ابن الأنباري في سرد حجة الكوفيين : (وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دلّ على أنه منصوب بهما وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر لأنه لا يقع إلا بعدهما.)^٢ ثم يذكر ابن الأنباري تفنيد الكوفيين لرأي البصريين : (والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب المفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه فلما جاز الفصل بينهما دلّ على أنه ليس هو العامل فيه وحده وإنما العامل فيه الفعل والفاعل.)^٣

أما العكبري فقد ذكر حجج الكوفيين^٤ وهي الحجج نفسها التي ذكرها ابن الأنباري . وردّ ابن الأنباري والعكبري حجج الكوفيين أما ابن الأنباري فردّها بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : " إن الناصب للمفعول والفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما إلى آخر ما قرروا. " قلنا : هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه لما بيّنا أن الفاعل اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل.)^٥

ويقول ابن الأنباري : (وأما قولهم : لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه " قلنا : هذا باطلٌ بآنٍ فإننا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال إن في الدار لزيداً وإنّ عندك لعمراً قال الله سبحانه : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾^٦ وقال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ﴾^٧ فنصب الاسم بآنٍ وإنّ لم تله فكذلك ههنا وإذا لم يلزم ذلك في الحرف

١ - سورة " ق " - الآية ٢٤

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٣

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٣

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦٤

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٣

٦ - سورة البقرة - الآية : ٢٤٨

٧ - سورة المزمل الآية : ١٢

وهو أضعف من الفعل لأنه فرع عليه في العمل فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك طريق الأولى على أننا نقول : إن الفعل قد ولي المفعول لأن الفعل لما كان أقوى من حروف المعاني صار يعمل عملين فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول لزيادته على حروف المعاني فتقديره تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بأن أنه قد وليه العامل فدلّ على أن العامل هو الفعل وحده .^١

أما بقية قول الكوفيين فيردها عليهم بقوله : (وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا يرتفع ما لم يُسمّ فاعله نحو : ضُربَ زيدٌ لعدم معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم في نحو : " مات زيدٌ " لوجود معنى المفعولية فلما ارتفع ما لم يُسمّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم نحو " مات زيد " مع عدم معنى الفاعلية ؛ دلّ على فساد ما ذهب إليه . والله أعلم .^٢

ورُدّ على الكوفيين فقيل : (وبعض النحويين يجعل العامل في المفعول والفعل والفاعل معاً وهذا خطأ لأن الفعل قد استقر أنه عامل في الفاعل فيجب أيضاً أن يكون عاملاً في المفعول لأن الفعل بمجرد لا يصح أن يعمل في المفعول فإذا استقر للفعل العمل لم يجز أن يضيف إليه في العمل ما لا تأثير له في هذا الباب .^٣

أما العكبري فقد ردّ على الكوفيين بقوله : (والجواب : أمّا جعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد فلا يوجب ذلك أن يكونا كشيء واحد في كل وجه ألا ترى أن المفعول يجوز أن يقع بين الفعل والفاعل نحو : ضرب زيداً عمرو ولو كانا شيئاً واحداً لم يجز وكذلك الفصل بينهما بالظرف وإذا كانا كالشيء الواحد في بعض الأحكام لم يمنع ذلك من عمل الفعل في المفعول ويدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أن الفعل يعمل في الفاعل ولو كان كجزء منه من كل وجه لم يعمل فيه لأن بعض الكلمة لا يعمل في بعضها .^٤

ورُدّ العكبري قول خلف الأحمر بقوله : (أما من ذهب إلى أن العامل فيهما المعنى فحاصله راجع إلى مذهب البصريين لأن معنى الفاعل والمفعول حاصل من الفعل فإن أراد ذلك فقد حصل الوفاق وإن أرادوا معنى آخر فهو فاسد لوجهين أحدهما : أن ذلك يفضي إلى عمل

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٣ - ٨٤

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٤

٣ - علل النحو - الوراق - ص : ٢٧٠

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦٤

الشيء في نفسه وذلك أن الاسم لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً إلا بنسبة الفعل إليه فيلزم منه معناه ولا يجوز أن يكون معنى الشيء عاملاً فيه ، إذ لو كان كذلك لكان العمل في جميع الأسماء واحداً لأن معناه لا يختلف ولأن ذلك يفضي إلى أنه لا حاجة إلى موجب الإعراب إذ الإعراب قائم بالمعرب وإذا كان المعرب هو الموجب للمعنى القائم به لم يحتج إلى أمر آخر وذلك لا قائل به والوجه الثاني : أنك ترفع قولك مات زيدٌ بـ " مات " وزيد في المعنى مفعول وكذلك جَزِبَ زيد ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن تنصب الجميع. ^١ ثم يقول العكبري بعد ذلك : (ويدل على فساد مذهبهم أنك تنصب بأن مع الفصل بينهما وبين اسمها بالظرف نحو " إن في الدار زيداً " ودلالة هذا من وجهين : أحدهما : أنك نصبت بها مع الفصل والثاني : أنك نصبت بأن وحدها لا بها وبالظرف وإذا كان العامل الحرف وحده - مع ضعف الحروف عن الأفعال - فكيف لا يعمل الفعل الذي هو الأصل القوي وحده ؟ والله أعلم بالصواب. ^٢

أما حجج البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل وهو باق على أصله في الاسمية فوجب ألا يكون له تأثير في العمل وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له. ^٣

وقال سيبويه : (وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل ^٤)
وقيل في النظم :

وَكُلُّ فِعْلٍ رَافِعٍ فَاعِلُهُ * وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا قَبْلَهُ^٥

١ - التبيين - العكبري - ص: ٢٦٥

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٢٦٥

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٣ / ١

٤ - الكتاب - سيبويه - ٣٤ / ١

٥ - الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية - تقي الدين إبراهيم النيلي - تحقيق : محسن بن سالم العميري -

١ / ٣٩٢ - مطبعة جامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ

وجاء عن المفعول به ف قيل : (والعامل فيه أبداً الفعل أو اسم الفاعل أو الأمثلة التي تعمل عمله أو اسم المفعول أو المصدر المقدر بأن .)^١

وقيل : (والفعل هو العامل فيه وفي المفعول)^٢

وقال المبرد : (وتقول : أعجبنى ضرب الضارب زيداً عبد لله رفعت " الضرب " لأنه فاعل بالإعجاب وأضفته إلى الضارب ونصبت زيداً لأنه مفعول في صلة الضارب ونصبت عبد الله بالضرب الأول)^٣

أما العكبري فذكرها بقوله : (وحجّة الأولين : أن الفعل مؤثر في الفاعل والمفعول جميعاً لأنّ به يتغير حال الاسم فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل ومن الفاعل إلى المفعول وذلك على حسب تأثيره فيها وبهذا الاعتبار اشتقّ لما يسند إليه الفعل فاعل وكذلك اشتق منه المفعول وتصرف الاسمين منه دليلٌ ظاهر على تأثيره فيهما وإذا أثر فيهما إعراباً لأن الإعراب تابع للمعنى)^٤

وقيل في ترجيح رأي البصريين : (وهذا ما جعلنا نعود إلى رأي البصريين من أن العامل في المفعول به هو الفعل أو شبه الفعل إذ إنّ علاقة الفعل أو شبهه بالمفعول به قرينة التعليق أهم ما يحدد المعنى النحوي)^٥

وفي هذه المسألة رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ويرى الباحث أن ذلك أصوب لأنهم مجمعون - نحاة البصرة والكوفة - على أن العامل في الحال والتمييز هو الفعل فكان عمله في المفعول أولى ، وكذلك في مسألة الاشتغال حيث يرى البصريون أن الاسم المشغول عنه منصوب بفعل مقدر ويرى الكوفيون أن ناصبه هو الفعل المذكور ، فكيف يعملون الفعل في باب الاشتغال ولا يعملونه هنا ؟ .

١ - المقرب - ابن عصفور - ١١٣/١

٢ - علل النحو - الوراق - ص : ٢٧٠

٣ - المقتضب - المبرد - ١٥١/١ - ١٥٢

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦٣-٢٦٤

٥ - قضايا المفعول به عند النحاة العرب - د محمد أحمد خضير - ص : ٩٤ - مكتبة الأنجلو المصرية -

القاهرة - مصر - ٢٠٠٣م

المطلب الثاني: فعل الأمر بين الإعراب والبناء :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (فعل الأمر معرب أو مبني)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (فعل الأمر بين الإعراب والبناء)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون أن فعل الأمر للمواجهة المعرى عن حروف المضارعة - نحو افعل - معرب مجزوم وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون)^٣

وذكره العكبري بقوله : (فعل الأمر للمواجه مبني نحو : " قم " و " اضرب " وقال الكوفيون : هو معرب بالجزم)^٤

وجاء عن هذا الاختلاف : (وبني " خذ وكل " لأنهما فعلا ن وسكنا لأنه الأصل وذهب الكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة فالأصل عندهم لتأخذ ولتأكل فحذفت اللام والتاء ، والسكون جزم لا وقف وهذا عندنا فاسد لأنه لما حذف منه حرف المضارعة جرى مجرى الماضي في التعري منه فعاد إلى البناء)^٥

وكذلك : (اختلف في بنائه والراجح أنه مبني وهو فعل الأمر نحو : اضرب وهو مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين)^٦

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو " افعل " لتفعل كقولهم في الأمر للغائب ليفعل وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾^٧ في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء^٨

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٢/٢ - وهي المسألة رقم (٧٢) .

٢ - التبيين - العكبري - ص: ١٧٦ ، وهي المسألة رقم (١٥)

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٢/٢ .

٤ - التبيين - العكبري - ص: ١٧٦ .

٥ - توجيه اللع - ابن الخباز - ص : ٧٣

٦ - التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل - محمد عبدالعزيز النجار - ٣٩/١

٧ - سورة يونس الآية : ٥٨

٨ - هي قراءة الأعمش وغيره - انظر هامش الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٢/٢ .

ثم ذكر ابن الأنباري ثلاثة شواهد شعرية استشهد بها الكوفيون وهي :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

لِنَقُومَ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ * فَتُقَضِّي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ^١

فالشاهد في البيت قوله " لتقم " وهم يقدرونه : قم . حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة المقرون بلام الأمر .

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

فَلْتَكُنْ أَبْعَدَ الْعُدَاةِ مِنَ الصُّلِّ * حِجِّ مِنَ النِّجْمِ جَارُهُ الْعَيُّوقُ^٢

فالشاهد في قوله : " فلتكن " أي كن حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة المقرون بلام الأمر .

الشاهد الثالث : قول الشاعر :

لِتَبْعِدْ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّي * فَلَا أَشْقَى عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي^٣

فالشاهد في قوله : " لتبعد " أي ابعد حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بالتاء المقرون بلام الأمر .

وبعد هذه الشواهد يواصل ابن الأنباري قول الكوفيين : (فثبت أن الأصل في الأمر للمواجه " في نحو : افعل " أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استتقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف كما قالوا :

أيش " . والأصل : أي شيء وكقولهم : عِم صَبَاحاً والأصل فيه : انْعِم صَبَاحاً من : نَعِم يَنْعِم بكسر العين في إحدى اللغتين وكقولهم : وَيَلْمِهِ " والأصل فيه : " وَيُلْ أَمَّهُ إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال فكذلك ههنا : حذفوا اللام لكثرة الاستعمال ؛ وذلك لا يكون مُزِيلاً لها عن أصلها ولا مُبْطِلاً لعملها .^٤ ويذكر ابن الأنباري حجة ثانية للكوفيون

١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٨٢ / ٢

٢ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٨٤ / ٢

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٨٤ / ٢

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥ / ٢

: (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب مجزوم أننا أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو : " لا تفعل " فكذاك فعل الأمر نحو " افعل " لأن الأمر ضدّ النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذاك فعل الأمر .^١

ويذكر لهم حجة ثالثة : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدره أنك تقول في المعتل " اغزُ وارمِ وأخش " فتحذف الواو والياء والألف كما تقول : " لم يعزُ ولم يرم ولم يخش " بحذف حرف العلة فدلّ على أنه مجزوم بلا مقدرة.^٢) وذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الكوفيون بأنه فعل أمر فكان معرباً بالجزم كما لو كان في حرف المضارعة كقولك : لتضرب يا زيد وليضرب عمرو ولا إشكال في أن كل واحد منهما أمر فإذا كان أحد الأمرين معرباً كان الآخر كذلك ، قالوا : فإن قيل هناك حرف المضارعة وهو المقتضي للشبه قيل : فعل الأمر للمواجهة إن لم يكن فيه حرف المضارعة لفظاً فهو مقدر مراد وحذف لفظاً للعمل به فالتقدير في قولك قم . لتقم.^٣) واستشهد الكوفيون بشاهدين أتت فيهما لام الأمر محذوفة مع بقاء عملها والشاهدان هما :
الشاهد الأول : قول الشاعر :

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاً

فالشاهد فيه في قوله : " تقد " حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة .
رده ابن الأنباري بقوله : (فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ولئن سلمنا صحته - وهو صحيح - فنقول : قوله : تقد نفسك ليس مجزوماً بلام مقدره وليس الأصل فيه لتقد نفسك وإنما الأصل تقد نفسك من غير تقدير لام وهو خبر يراد به الدعاء كقولهم غفر الله لك ويرحمك الله وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء عن الياء .) واستشهد ابن الأنباري على حذف الياء للضرورة الشعرية واجتزاء الياء عنها بقوله الأعشى :

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥ / ٢

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥ / ٢

٣- التبيين - العكبري - ص ١٧٧

٤- البيت بلا نسبة في الإنصاف : ٨٧/٢ والتبيين ص : ١٧٨

وَأَخُو الْعَوَانِ مَتَى يَشَأُ يَصْرِمْنَهُ * وَيَصِرْنَ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ^١

قال : " أراد الغواني فاجتزأ بالكسرة عن الياء .)^٢

وقول الآخر :

فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْدًا وَجْدَتْهُ * وَلَا وَجَدَ الْعُذْرِيُّ قَبْلَ جَمِيلٍ^٣

قال ابن الأنباري : " أراد : قبلي " ^٤

وقول الآخر :

وَطِرْتُ بِمِنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ * دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا^٥

قال : " أراد الأيدي " ^٦

وقول خُفَاف بن نَدْبَةَ السلمي^٧:

كَنَوَاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ * وَمَسَحَتْ بِاللِّتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ^٨

قال : (أراد " كنواحي " فاجتزأ بالكسرة عن الياء) ^٩

أما اجتزأؤهم بالضممة عن الواو فمن ذلك قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي * وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ

إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بِقَلْبِي * وَإِنْ قِيلَ الْأَطِبَّاءُ الشُّفَاءُ^{١٠}

^١ - البيت للأعشى ورد في الإنصاف ٩٧/٢

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٨ / ٢

^٣ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ٩٨/٢

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٨ / ٢

^٥ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ٩٨/٢

^٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٨ / ٢

^٧ - هو خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد السلمي وندبة هذه أمه وكانت سوداء وهو ابن عم الخنساء بنت عمرو بن الشريد الشاعرة المعروفة أدرك الإسلام وأسلم ومات في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الشعر والشعراء - ٢٥٨/١ .

^٨ - البيت لخفاف ورد في الإنصاف ٩٨/٢

^٩ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٨ / ٢

^{١٠} - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ٩٩/٢

قال : " أراد كانوا فاجتزأ بالضممة عن الواو)^١

أما الأصل فاجتزأؤهم عنها بالفتحة في قول الشاعر :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا قَاتَ مِنِّي * بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي^٢

قال : (أراد بلهفا فاجتزأ بالفتحة عن الألف)^٣

وقول رؤبة^٤ :

وَصَّانِي الْعَجَاجُ فِيمَا وَصَّنِي^٥

قال : (أراد " فيما وصاني " فاجتزأ بالفتحة عن الألف)^٦

وبعد ذلك يقول : (واجتزأؤهم بهذه الحركات عن هذه الحروف كثير في كلامهم والشواهد

على ذلك أكثر من أن تحصى .)^٧ ثم يقول : (ثم لو صحَّ أن التقدير فيه " لتقد " كما زعمتم

فنقول : إنما حذفت اللام لضرورة الشعر وما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه .)^٨

الشاهد الثاني: قول الشاعر :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَتَى شَاعِرٌ * فَيَدُنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَرَّاجِرُ^٩

فالشاهد فيه في قوله : " فيدن " حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة .

ونذكر ابن الأنباري هذين الشاهدين وأضاف إليهما شاهدين آخرين هما :

قول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعِي وَادْعُ فَإِنَّ أُنْدَى * لِيَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ^{١٠}

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٩ / ٢

٢- لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ٩٩ / ٢

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٩ / ٢

٤- هو رؤبة بن العجاج التميمي الراجز من أعراب البصرة له شعر حسن وكان رأساً في اللغة مات سنة ١٤٥ هـ - الأعلام - ٣٧٤ / ٦ .

٥- البيت لرؤبة ورد في الإنصاف ٩٩ / ٢

٦- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٩ / ٢

٧- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٩ / ٢

٨- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٩ / ٢

٩- البيت بلا نسبة في الإنصاف : ٨٩ / ٢

١٠- البيت بلا نسبة في الإنصاف : ٨٧ / ٢

فالشاهد فيه في قوله : " وأدع " حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة .
ورده ابن الأنباري بقوله : (فإنه قد روي ... ادعي وأدعو إنَّ أُنْدَى بإثبات الواو في "أدعو"
وحذف الفاء من " إن" فلا يكون فيه حجة ولئن صح ما رَووه فهو محمول على ضرورة
اشعر كما بينا في البيت الأول وهو الجواب عن قول الآخر " أو يبك من بكى وعن قول
الآخر فيدن مني تنهه المزاجر)^١ ثم يقول : (والذي يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر
أن أبا عثمان المازني قال : جلست في حلقة الفراء فسمعتة يقول لأصحابه لا يجوز حذف
لام الأمر إلا في شعر وأنشد :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ * فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجر في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر
فيحذفه فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام بالإجماع)^٢
وقول الآخر :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَأَخْمِشِي * لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَأ^٣

فالشاهد في البيت في قوله : أو يبك " حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة.
رد ابن الأنباري قول الكوفيين بقوله : (أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم " إن
الأصل في افعل لتفعل " قلنا : لا نسلم قولهم : " كما قالوا للغائب ليفعل " قلنا : كان يجب
ألا يجوز حذف اللام منه كما لا يجوز في الغائب قولهم : " إنما حذفت في الأمر للمواجه
لكثرة الاستعمال " قلنا : هذا فاسد لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص بما يكثر
استعماله دون ما يقل استعماله - نحو : احرنجم واعرنزم واعلوط واخروط واسبطرّ واسبكرّ
وما أشبه ذلك من الأفعال لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال
(^٤

ثم يذكر خمسة أمثلة حذف فيها لكثرة الاستعمال أما ما يقل استعماله لم يحذف :

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٩ / ٢

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٠٠ / ٢

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف : ٨٨ / ٢ والتبيين ص : ١٧٩

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٥-٩٤ / ٢

١- قالوا في " لم يكن " " لم يك " لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في لم يصن ولم يهن لم يص ولم يه لأنه لم يكثر استعمالهما .

٢- قالوا في " لم أبال " " لم أبال " فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في لم أوال " لم أول " لعدم كثرة الاستعمال .

٣- قالوا في " أي شيء " : " أي شيء " لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في " أي شيء " أي شيء " لعدم كثرة الاستعمال .

٤- قالوا في " أنعم صباحاً " " عم صباحاً " لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في " أنعم بالاً " عم بالاً لعدم كثرة الاستعمال .

٥- قالوا في " ويل أمه " " ويلمه " لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في " ويل أخته " ويلخته لعدم كثرة الاستعمال .

ثم يقول بعد هذه الأمثلة : (فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال والتي تكثر في الاستعمال التي تقل في الاستعمال دلّ على أن ما ادّعوه من التعليل ليس عليه تعويل ، ثم لو قدرنا أنّ الأصل فيه ما صرتم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر فإذا تضمن معنى لام الأمر تضمن معنى الحرف وإن تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً . ثم نقول : إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتاً وكانت العلة ثابتة وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾^١ معرباً وقوله صلوات الله عليه " ولترّره " و " لتأخذوه " و " لتقوموا " وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف وإذا حذف حرف المضارعة - وهو علة وجود الإعراب فيه - فقد زالت العلة فإذا زالت العلة زال حكمها فوجب ألا يكون فعل الأمر معرباً^٢ .

١ - سورة يونس الآية : ٥٨

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٥/٢

ويقول ابن الأنباري : (وأما قولهم : " إن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظريه . قلنا : حَمَلُ فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معرباً وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق ألا يعرب فكان باقياً على أصله في البناء والذي يدل على ذلك أن لام التأكيد التي تدخل على الفعل المضارع في نحو: إن زيداً ليقوم كما تقول : إن زيداً لقائم لا يجوز دخولها على فعل الأمر كما لا يصح دخولها على الفعل الماضي وإن كان الماضي أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به والشرط به وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب وبدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت كما لا يخلق آخر الاسم المعرب وإذا كان الماضي لا تدخله هذه اللام مع وجود شبه ما بالأسماء فلأن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبه ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى وإذا ثبت أنها لا تدخله دل على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنياً على أصله .^١

ويواصل ابن الأنباري رده على الكوفيين فيقول : (وأما قولهم : " إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو : أعزُّ وارم واخش كما تحذفها من نحو : لم يعزُّ ولم يرم ولم يخش قلنا إنما حذفت هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء لا للإعراب بالجزم حملاً للفعل المعتل على الصحيح وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك لم يفعل وافعل يا فتى ، وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سُويَ بينهما في الفعل المعتل وإنما وجب حذفها في الجزم لأن هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها وهي مركبة منها في قول بعض النحويين والحركات مأخوذة منها في قول آخرين وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما وكما أن الحركات تحذف للجزم فكذلك هذه الأحرف فلما وجب حذف الأحرف في المعتل للجزم فكذلك يجب حذفها

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ٩٥ - ٩٦ .

من المعتل للبناء حملاً للمعتل على الصحيح لأن الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه فحذفت حملاً للفرع على الأصل.^١

ثم يقول : (والذي يدل على صحة ما ذكرناه وأنه ليس مجزوماً بلام مقدرة أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى).^٢

فند الكوفيون بعض حجج البصريين فمن ذلك قولهم : (قالوا : ولا يجوز أن يقال " إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم لأن حرف الجر من عوامل الأسماء وحرف الجزم من عوامل الأفعال وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى لأننا نقول : قولكم : إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف لا يستقيم على أصلكم فلا يصلح إلزاماً لكم فإنكم تذهبون إلى أن " رُبَّ " تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبـ)^٣ واستشهدوا على كل حرف بشاهد .

فاستشهدوا على الواو بقول الشاعر :

وَبَلَدٍ عَامِيَّةٍ أَعْمَاؤُهُ * كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

فالشاهد في قوله " وبلد " حيث جر النكرة " بلد " برب المحذوفة بعد الواو .

واستشهدوا على الفاء بقول الشاعر :

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ

فالشاهد في قوله " فحور " حيث جر النكرة " حور " برب المحذوفة بعد الفاء .

واستشهدوا على " بل " بقول الشاعر :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتَمُهُ * لَا يُشْتَرَى كِتَابُهُ وَجَهْرَمُهُ^٤

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٦ / ٢

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٦ / ٢

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥ / ٢ .

٤- البيت بلا نسبة في الإنصاف : ٨٦ / ٢

٥- البيت بلا نسبة في الإنصاف : ٨٦ / ٢

٦- البيت بلا نسبة في الإنصاف : ٨٦ / ٢

فالشاهد في قوله " بل بلد " حيث جر النكرة " بلد " برب المحذوفة بعد بل .

ثم يواصل الكوفيون قولهم بعد الاستشهاد فيقولون : (فأعملتم رب في هذه المواضع مع الحذف وهي حرف خفض وهذه مناقضة ظاهرة فدلّ على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف، على أنه قد حكى نقلة اللغة عن رؤية أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت يقول : خير عافاك الله ، أي بخير فيعمل حرف الخفض مع الحذف).^١

وردّ عليهم ابن الأنباري كلامهم هذا بقوله : (إنما جاز ذلك لأن فيما بقي من هذه الأحرف دليلاً على ما ألقى وبياناً عنه فلما كانت هذه الأحرف دليلاً عليه وبياناً عنه جاز حذفه لأن المحذوف بهذه المثابة في حكم الثابت بخلاف حرف الجزم فإنه حذف وليس في اللفظ حرف يدل عليه ولا يبين عنه فبان الفرق بينهما).^٢ (وأما مارووه عن رؤية من قوله "خير" فلا خلاف في أنه من الشاذ النادر الذي لا يعرج عليه ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال " أين تذهب " أن يقال : زيد على التقدير إلى زيد وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه).^٣

يقول الكوفيون : (وكذلك أيضاً منكم إعمال حرف الجزم مع الحذف لا يستقيم على أصلكم فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع وهي : الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض والأمر نحو : ايتني آتكَ والنهي : لا تفعل يكن خيراً لك والدعاء : اللهم ارزقني بغيراً أحجّ عليه والاستفهام أين بيتك أزرك والتمني ألا ماء أشربه والعرض : ألا تنزل أكرمك فأعملتم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها لتقديره فيها).^٤

ويرد ابن الأنباري عليهم بقوله : (الجواب عن هذا من وجهين أحدهما: أننا لا نسلم حذف حرف الشرط في هذه المواضع ولا أن الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط وإنما هو مجزوم لأنه جواب لهذه الأشياء التي هي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض وهذا

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٦ / ٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٦ / ٢

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٠٠ / ٢

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٦٨٧ / ٢

الوجه ذكره بعض النحويين وليس بصحيح ... والوجه الثاني وهو الصحيح أنا نسلم تقدير حرف الشرط وأنه حذف وإنما حذف لدلالة هذه الأشياء عليه فصار في حكم الثابت (١) وكذلك ذكر رد الكوفيين على البصريين بكلامهم عن " أن " الناصبة للفعل المضارع : قولهم (وكذلك تعملونها مع الحذف بعد الفاء في جواب النفي نحو ما أنت صاحبي فأعطيك وكذلك أيضاً تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد " أو " نحو : لأشكونك أو تعتني . وبعد لام كي نحو : جئتكَ لتكرمني وبعد لام الجحود نحو : ما كنت لأفعل ذلك وبعد حتى نحو : سرت حتى أدخلها قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾^٢ وإذا جاز لكم أن تعملوا أن الناصبة للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهي من عوامل الأفعال وإن الجازمة للفعل في المواضع التي بينها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال جاز أن تعمل اللام الجازمة للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال (٣).

ورده ابن الأنباري بقوله: (الجواب عن هذا من وجهين أحدهما: إنما جاز حذفها لأن هذه الأحرف دالة عليها فصارت في حكم ما لم يحذف على ما بينا في حذف " رب " وحرف الشرط بخلاف لام الأمر فبان الفرق بينهما والوجه الثاني : أنه لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة كما تحذف أن لكان يجب أن يلغى حرف المضارعة فيقال " تفعل في معنى لتفعل كما بقي حرف المضارعة مع حذف أن بعد الفاء والواو وأو ولام الجحود ولام كي وحتى فلما حذف ههنا حرف المضارعة ف قيل " افعل " دل على أن ما ذهبوا إليه قياس باطل لا أصل له ولا حاصل.)^٤

قال الكوفيون : (ولا يجوز أن يقال : " إن نزال مبني لأنه قام مقام فعل الأمر فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا وإلا لما بني ما قام مقامه لأننا نقول : إنما بني نزال لتضمنه معنى لام الأمر ألا ترى أن نَزَلَ اسم انْزَلَ وأصله لتَنْزَلَ فلما تضمن معنى اللام كتضمن أين معنى

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ٩٦-٩٧

٢ - سورة التوبة - الآية : ٦

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ٨٩-٩٠

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ١٠٠

حرف الاستفهام وكما أن أين بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فكذلك بنيت نزال لتضمنها معنى اللام (١).

ورده ابن الأنباري بقوله : (هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع وقد بينا فسادَه بما يغني عن الإعادة ودللنا على أن فعل الأمر صيغة مرتجلة قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها فوجب أن يكون هذا الاسم مبنياً لقيامه مقامه على ما بينا والله أعلم (٢).

أما العكبري فرد على الكوفيين بقوله : (فالجواب أن هذا الفعل لم يوجد فيه علة الإعراب لأن علة الإعراب إما أصل أو شبه وكلاهما لم يوجد على ما تقدم وكونه أمراً لم يوجب إعرابه بل الموجب لإعراب الفعل الشبه بالاسم والشبه بالاسم كان بحرف المضارعة والفعل بنفسه هناك ليس بأمر بل الأمر حاصل باللام وفي " قم " و " بع " هو أمر بنفسه (٣) ويقول : (وإذا حذف الجازم لا يبقى عمله كما إذا حذف الجار لا يبقى الجر وكذلك ههنا لو حذفت اللام لم يبق عملها هذا لو كان الحذف للام وحدها فكيف إذا حذفت اللام وحرف المضارعة وتغيرت الصيغة؟) (٤)

أما عن استشهاد الكوفيين بالشعر فيقول : (وأما الشعر فهو على الخبر لا على الأمر إلا أنه حذف الياء من آخر الفعل ضرورة والأصل : " تفدي ، ويبكي " وجواب آخر : وهو أنه حذف اللام وبقي حرف المضارعة ولم تتغير صيغة الفعل بخلاف مسألتنا والله أعلم بالصواب (٥).

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري فقال : (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ٩٠

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ١٠٠

٣ - التبيين - العكبري - ص ١٧٩

٤ - التبيين - العكبري - ص ١٧٩-١٨٠

٥ - التبيين - العكبري - ص ١٨٠

على السكون وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء فكان باقياً على أصله في البناء.)^١

وجاء عن حجة البصريين : (فعل الأمر جاء على الأصل مبنياً على السكون فلذلك لا يسأل عن علة بنائه على السكون ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة فبعدت عن المضارعة بعد " كم وإذ " من المتمكنة.)^٢

يذكر ابن الأنباري حجة أخرى للبصريين فيقول : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبني أنا اجمعنا على أن ما كان على وزن فَعَالٍ من أسماء الأفعال - كنزال وتراك ومناع ونعاء وحذار ونظار - مبني لأنه ناب عن فعل الأمر ، فنزال ناب عن انزل وتراك ناب عن اترك ومناع ناب عن امنع ونعاء ناب عن انع وحذار ناب عن احذر ونظار ناب عن انظر)^٣

ثم يأتي بشواهد تدل على ذلك - هي :

قول زهير :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ * دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

قال ابن الأنباري : (أراد انزل وأنتها لانها بمنزلة النزلة .) وقد وقع في محل رفع نائب فاعل على الحكاية وجاء مبني على الكسر .

وقول الشاعر :

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا * وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْمَ

الشاهد في قوله " نزال " وهو اسم فعل مبني ووقع في موقع إعرابي وموقع نزال الأول مفعول به والثانية اسم لكان .

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٠/٢

٢ - العلل النحوية في كتاب سيبويه - أسعد خلف العوادي - ص: ٧٤ دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٠/٢

٤ - البيت لزهير بن أبي سلمى ورد في الإنصاف - ٩٠/٢

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩١/٢

٦ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ٩١/٢

وقول الشاعر :

فَدَعُوا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ * وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ^١

حيث وقع لفظ نزال موقع المفعول به .

وقول الآخر :

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا * أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا^٢

قال ابن الأنباري : (أراد اتركها.)^٣

وقال الآخر :

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا * أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا^٤

قال ابن الأنباري : (أراد امنعها .)^٥

وقول جرير :

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ * وَجَزْدَاءِ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمْعٌ حُجُولُهَا^٦

قال بن الأنباري : (أراد انع)^٧

وقول الآخر :

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلْسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى * وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتٍ الْأَنَامِلِ^٨

قال بن الأنباري : (أراد انع)^٩

وقول الشاعر :

١- لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ٩١/٢

٢- لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ٩٢/٢

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٢ / ٢

٤- لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف ٩٢/٢

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٢ / ٢

٦- البيت لجرير ورد في الإنصاف ٩٢/٢

٧- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٣ / ٢

٨- لم ينسب لقائل ورد في الإنصاف ٩٣/٢

٩- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٣ / ٢

نَعَاءٍ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ * وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ^١

قال ابن الأنباري : (أراد انع جذاما)^٢

وقول الشاعر :

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاجِنَا حَذَارٍ^٣

قال ابن الأنباري : (أراد احذر)^٤

وقول رؤبة:

نَظَارٍ كِي أَرْكَبَهَا نَظَارٍ^٥

قال ابن الأنباري : (أراد ك أنظر)^٦

ثم بعد هذه الشواهد يقول بن الأنباري : (فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لما بني ما ناب منابه)^٧

أما العكبري فذكر حجة البصريين بقوله : (لنا أنه لفظ لا يفرّق بإعرابه بين معنوم معني وقد يشبه الاسم فلم يكن معرباً كالحروف والدليل على هذه الجملة أن الإعراب معني زائد على الكلمة فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دلّ على معنى وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها فلم يحتج إلى الإعراب وقد ذكرنا ذلك في إعراب الفعل هل هو استحسان أم أصل فيما تقدم ولأن الإعراب إما أن يثبت أصلاً أو استحساناً وكلاهما معدوم أما الأصل فلأنه لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينهما وأما الاستحسان فهو أن فعل الأمر لا يشبه الاسم حتى يحمل عليه في الإعراب بخلاف المضارع فإنه يشبه الاسم بوجود حرف المضارعة وليس في لفظ الأمر هنا حرف مضارعة يشبه به الاسم فعند ذلك يجب أن يكون مبنياً)^٨

١- البيت للكميت ورد في الإنصاف ٩٣/٢

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٣/٢ .

٣- البيت لأبي النجم ورد في الإنصاف ٩٤/٢

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٤/٢ .

٥- البيت لرؤبة بن العجاج ورد في الإنصاف ٩٤/٢

٦- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٤/٢

٧- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٤/٢

٨- التبيين - العكبري - ص : ١٧٦ - ١٧٧

وجاء عن ترجيح المذهب البصري : (يرى الجامع النحوي أن فعل الأمر للمخاطب المجرد عن حروف المضارعة مبني على السكون وهذا مذهب البصريين ويبدو أن الراجح ما ذهب إليه البصريون والجامع النحوي لقوة أدلتهم).^١

ورجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ويرى الباحث أن ذلك هو الصحيح لأن الأصل في الأفعال البناء وإذا أتى الشيء على أصله فلا يسأل عن سببه ، ورأي الكوفيين فيه تقدير مُتَكَلَّف ، ويقوي رأي البصريين الذي أيده ابن الأنباري والعكبري أن الكوفيين يجعلون له وجهاً واحداً من الإعراب وهو الجزم وإن كان معرباً يجب أن يكون فيه رفع ونصب ولا قائل بذلك فدلّ ذلك على فساد ما ذهب الكوفيون إليه .

^١ - كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات - أبو الحسن الباقلاني - تحقيق : عبد القادر عبد الرحمن السعدي - ١١٢/١ - دار عمار .

المطلب الأول : التنازع في العمل

ذكرها ابن الأنباري بعنوان (القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع)^١ وذكرها العكبري بعنوان (التنازع في العمل)^٢

^١ - - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٦ ، وهي المسألة رقم (١٣)

^٢ - التبيين - العكبري - ص: ٢٥٢ ، وهي المسألة رقم (٣٤)

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو " أكرمني وأكرمت زيدا " وأكرمت وأكرمني زيد " إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى .)^١ وذكره العكبري بقوله : (إذا كان معك فعْلان والمعمول فيه لفظ واحدٌ وصحَّ عمل كل واحدٍ منهما فيه فأولاهما بالعمل الثاني وقال الكوفيون : أولاهما الأول وذلك مثل : ضربني وضربت زيدا فالوجه عندنا نصب زيد بضربت وعندهم رفعه بضربني وقال الكسائي : إن كان للفعل الأول فاعل حذف ولم يجعل مكانه ضمير .)^٢

ونذكر ذلك في النظم ، قال :

فَسَيَبَوِّهُ يُعْمَلُ الْأَخِيرَا * فِي ظَاهِرٍ وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَا
فِي أَسْبَقِ الْفِعْلَيْنِ وَهُوَ أَوْلَى * وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ هَذَا الْقَوْلَا^٣

وقيل : (ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الأولى منهما فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى لقربه منه وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه .)^٤

وقال ابن الشجري بعد قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾^٥ قال : (والوجه في " ما " أن تكون خبرية في موضع نصب بأتل والمعنى تعالوا أتل الذي حرم ربكم عليكم فإن علقته " عليكم " بحرمة فهو الوجه لأنه الأقرب وهو اختيار البصريين وإن علقته بأتل فجيد لأنه الأسبق وهو اختيار الكوفيين فالتقدير في هذا القول : أتل عليكم الذي حرم ربكم .)^٦

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٦ .

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٥٢ .

٣ - الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية - تقي الدين ابراهيم النيلي - ١ / ٥٩٨ .

٤ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ١ / ٤٩٦ - ٤٩٧ .

٥ - سورة الأنعام - الآية : ١٥١ .

٦ - أمالي ابن الشجري - ابن الشجري - ١ / ٧٢ .

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين فقال : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس .)^١

واستشهد الكوفيون على النقل بثلاثة شواهد ذكرها ابن الأنباري وهي :

الشاهد الأول : قول امرئ القيس^٢:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعْيَشَةٍ * كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^٣

ذكر ابن الأنباري وجه استشهاد الكوفيين بهذا البيت وهو : (فأعمل الفعل الأول ولو أعمل

الثاني لنصب " قليلاً " وذلك لم يروه أحد.)^٤

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوَى عَمِيدًا * وَسُؤِلَ لَوْ يَبِينُ لَنَا السُّؤَالَا

وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا * بِهَا يَفْتَدِنُنَا الْخُرْدَ الْخِذَلَا^٥

وجه الاستشهاد هو: (فأعمل الأول ولذلك نصب " الخرد الخذالا " ولو أعمل الفعل الثاني

لقال : " تقتادنا الخرد الخذال " بالرفع)^٦

والشاهد الثالث: قول الشاعر :

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى * سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغُرَابَا^٧

وجه الاستشهاد هو: (فأعمل الأول ولذلك نصب " الغراب " ولو أعمل الثاني لوجب أن

يرفع)^٨

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٦ / ١

^٢ - هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر الكندي من أهل نجد من الطبقة الأولى من الشعراء الجاهليين له معلقة مشهورة - الشعر والشعراء - ٥٠ / ١ .

^٣ - البيت لامرئ القيس ورد في الإنصاف ٨٦ / ١ ، والتبيين ص : ٢٥٦ ، وفي ديوانه - ص : ٦٨ .

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٧ / ١

^٥ وردا في الإنصاف ٨٧-٨٨ ولم ينسبهما لأحد معين إنما قال : لرجل من بني أسد ، والتبيين ص : ٢٥٥

^٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٨ / ١

^٧ لم نسب لقائل معين ورد في الإنصاف ٨٨ / ١ ، والتبيين ص : ٢٥٥

^٨ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٨ / ١

ذكر العكبري أن الكوفيين احتجوا بالسماع والقياس : وذكر أربعة شواهد لهم في السماع منها ثلاثة شواهد هي نفسها التي ذكرها ابن الأنباري وأوردها الباحث آنفاً أما الشاهد الرابع فهو قول عمر بن أبي ربيعة^١:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ * تَنْخُلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ أَسْجِلِ^٢
ثم قال : (فرفع " عوداً " ب " تنخل " لا ب " استاكت ")^٣
ومن ذلك قول طفيل الغنوي^٤:

وَكُمْتَا مُدْمَاءً كَأَنَّ مُثُونَهَا * جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مُدْهَبِ^٥

فالشاهد في البيت في العجز حيث رفع " لون " ب " جرى " فهنا أعمل الأول ولم يعمل الأخير وهو " استشعرت " ولو أعمله لنصب وهذا على رأي الكوفيين .
وقال السيوطي : (وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمال الأول فيها أرجح عند الجميع لتساويهما في القرب وفضل الأول بالسبق وإن إعماله ينفي الإضمار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمر عندي ولست مبتدعاً في ذلك بل متبعاً)^٦

ردّ كل من ابن الأنباري والعكبري حجة الكوفيين هذه فردّها ابن الأنباري بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول امرئ القيس - وذكر البيت - فنقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً وذلك من وجهين أحدهما : أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه كافني قليل ولم أطلب قليل من المال وهذا

١ - هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المغيري المخزومي القرشي ، وُلِدَ بالمدينة سنة ٢٣ هـ - على أرجح الأقوال - ويقال : إنه وُلِدَ يوم مقتل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لذلك سمي باسمه وكني بكنيته ، وعكس في شعره الكثير عن الحياة الاجتماعية في عصره ، تُوفِّيَ عند أخواله في اليمن سنة ٩٣ هـ ، انظر ديوانه شرح : د . يوسف شكري فرحات ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ص : ٥ - ١٠ .

٢ - البيت لعمر بن أبي ربيعة ورد في التبيين ص : ٢٥٥ ، وفي ديوان عمر بن أبي ربيعة - شرح : يوسف شكري فرحات - ص : ٥٢٣ - دار الجيل - بيروت - لبنان .

٣ - التبيين - العكبري - ص ٢٥٦

٤ - هو طفيل بن عوف الغنوي من قبيلة غني شاعر جاهلي كان حسن الشعر والوصف ولقب بالمحبر وطفيل الخيل لكثرة ذكره لها - الشعر والشعراء - ابن قتيبة ١/٦٠٤

٥ - البيت لطفيل الغنوي ورد في كتاب الصفوة الصفية ١/٦٠٢

٦ - الأشباه والنظائر في النحو - السيوطي - ٤/١٠٧

متناقض لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض والثاني : أنه قال في البيت الذي بعده :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ * وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي^١

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني.)^٢

ورد الشاهد الثاني بقوله : (إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروي فإن القصيدة منصوبة وإعمال الأول جائز فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ولا خلاف في الجواز وإنما الخلاف في الأولى.)^٣

وردّ الشاهد الثالث بقوله : (يدل على الجواز وهو معارض بأمثاله .)^٤

أما العكبري فردّ هذه الحجة بقوله : (والجواب : أما الشعر فعنه جوابان : أحدهما أنه لا حجة فيه لأن الخلاف بيننا في الأولية لا في عدم الجواز ونحن نقول : هو جائز ولا يدل الشعر على أكثر من الجواز ، والثاني : أن قوله " الخرد " إنما أعمل فيه الأول لأن القوافي منصوبة فترجح إعمال الأول لحفظ القافية وكذلك " نَعَب الغرابا " وأما بيت امرئ القيس فإن النصب فيه يفسد المعنى .)^٥

أما الحجة الثانية للكوفيين وهي القياس فنذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلا أنه كما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به ولهذا لا يجوز إلغاء " ظننت " إذا وقعت مبتدأة نحو : ظننت زيدا قائماً بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو : " زيد ظننت قائم " وزيد قائم ظننت وكذلك لا يجوز إلغاء كان إذا وقعت مبتدأة نحو : " كان زيد قائماً " بخلاف ما إذا وقعت متوسطة نحو : " زيد كان قائم " فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية

١- البيت لامرئ القيس ورد في الإنصاف ٩٣/١ ، والتبيين ص : ٢٥٧ وفي ديوانه - ص : ٦٨ .

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٣ / ١

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٣ / ١

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٣ / ١

٥- التبيين - العكبري - ص ٢٥٧

عمل الفعل).^١ وقالوا أيضاً : (والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم).^٢ وذكرها العكبري فقال : (وأما القياس فهو أن الفعل الأول أولى لتقدمه ومتى لم يظهر عمله لزم منه أمران : أحدهما : الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً وليس بجائز كما لا يجوز " ضرب غلامه زيداً ". ومن الثاني إلغاء العامل المبدوء به مع اقتضائه له وليس كذلك إلغاء الثاني لأن الأول إذا صار معموله كالمقدم في الذكر فلا يضعف حذف معمول الثاني ويدل على ذلك أن قولهم : " خَشَنْتُ بَصْرَهُ وَبَصَرَ زَيْدٍ " بإعادة حرف الجر أجود وإذا كان كذلك وكان إعمال الأول أولى لما ذكرنا ولم ينقض معنى وجب أن يكون هو المختار).^٣ ردّ ابن الأنباري هذه الحجة بقوله : (وأما قولهم : " إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به " قلنا : هم وإن كانوا يُعْنَوْنَ بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر) وقال : (وأما قولهم : لو أعملنا الثاني لأدّى إلى الإضمار قبل الذكر . قلنا : إنما جوزنا ههنا الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب قال الله تعالى : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ۚ ۝ فَمَنْ يَعْمَلْ الْآخِرَ فِيمَا أَعْمَلَ فِيهِ الْأَوَّلَ اسْتَغْنَاءً عَنْهُ بِمَا ذَكَرَهُ قَبْلَ وَلَعَلَّ الْمَخَاطَبَ أَنْ الثَّانِي قَدْ دَخَلَ فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ۚ ۝ فَاسْتَغْنَى بِذِكْرِ خَيْرِ الْأَوَّلِ عَنْ ذِكْرِ خَيْرِ الثَّانِي لَعَلَّ الْمَخَاطَبَ أَنْ الثَّانِي قَدْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ ۚ ۝ ٧)

ثم يذكر ابن الأنباري بعد هذا شواهد تدل عليه فذكر قول الشاعر :

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٨

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٨٨

٣ - التبيين - العكبري - ص ٢٥٦

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٩٣

٥ - سورة الأحزاب : ٣٥

٦ - سورة التوبة : ٣

٧ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٩٣ - ٩٤

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ^١

قال ابن الأنباري : (فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول)^٢

وقول الآخر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^٣

قال ابن الأنباري : (واستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول)^٤

وقول الفرزدق :

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى * وَأَبَى فُكْنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورٍ^٥

قال ابن الأنباري : (فاستغنى بخبر الثاني عن الأول)^٦

ثم يقول بعد ذلك : (والشواهد على هذا النحو كثيرة فدلّ على جواز الإضمار ههنا قبل الذكر لأن ما بعده يفسره وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال كما قال تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾^٧ يعني الشمس وإن لم يجر لها ذكر وقال تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾^٨ يعني الأرض)^٩

واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضَى إِذَا قَالَ صَاحِبِي * أَلَا لِيَنْتَبِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَقْتَدِي^{١٠}

قال ابن الأنباري : (يعني الفلاة وإن لم يجر ذكرها لدلالة الحال فلأن يجوز ههنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريف الأولى ثم إن كان هذا ممتنعاً

١ - البيت لضابئ البرجمي ورد في الإنصاف : ٩٤/١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٤ / ١

٣ - البيت لدرهم الأنصاري ورد في الإنصاف - ٩٤/١

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٥ / ١

٥ - البيت للفرزدق ورد في الإنصاف - ٩٤/١

٦ - - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٥ / ١

٧ - سورة ص - الآية : ٣٢

٨ - سورة الرحمن - الآية : ٢٦

٩ - - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٥ / ١

١٠ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٩٥ / ١ ، وهو لطرفة بن العبد في المعلقة.

فينبغي ألا يجوز عندكم ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز إلا فيما لا يعدُّ خلافاً فدلَّ على فساد ما ذكرتموه والله أعلم .^١

أما العكبري فرد هذه الحجة بقوله : (قولهم : يفضي إلى الإضمار قبل الذكر . قلنا : ذلك جائز إذا كان في الكلام ما يفسره كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾^٢ يعني الشمس ولم يجر لها ذكر وكذلك : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾^٣ وههنا يفسر المضمر ما بعده وكذلك أيضاً جاز نعم رجلاً زيداً فإن الفاعل مضمر لما كان في الكلام ما يفسره ، وأما تقدم العامل فإنه يقتضي المعمول لا محالة ولكن اقتضاء الثاني لمعموله أشد لمجاورته إياه وقربه منه وقد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم " حَجَرُ صَبِّ خَرِبٍ " ولقولهم : (إني لآتية بالغدا والعشا والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير)^٤

ويواصل العكبري رده فيقول : (وقولهم : " خَشْنَتْ ب صدره وبصدر زيد " ليس مما نحن فيه لأن الفعل الذي هو خشيت لا يتعدى بنفسه في أكثر الاستعمال ولما عداه بالباء كان الأولى أن يعيده وعلى أن هذه الرواية معارضة بالرواية الأولى)^٥

وردّ على الكسائي بقوله : (وأما مذهب الكسائي فبعيدٌ لأنه يلزم منه أن يكون الفعل بلا فاعل وهذا بعيد في الاستعمال والقياس والله أعلم بالصواب)^٦

أما حجة البصريين على قولهم فذكر ابن الأنباري أنهم احتجوا بالنقل والقياس فقال : (أما النقل فقد جاء كثيراً قال الله تعالى : ﴿ أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾^٧ فأعمل الفعل الثاني وهو "

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٦ / ١

٢- سورة ص - الآية : ٣٢

٣- سورة الرحمن - الآية : ٢٦

٤- التبيين - العكبري - ص ٢٥٧-٢٥٨

٥- التبيين - العكبري - ص ٢٥٨

٦- التبيين - العكبري - ص ٢٥٨

٧- سورة الكهف - الآية : ٩٦

أفرغ " ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ، وقال تعالى: ﴿ هَاؤُمْ أَفْرُؤُوا كِتَابِيهٗ ﴾^١
فأعمل الثاني وهو " اقرءوا " ولو أعمل الأول لقال : أقرؤوه .^٢
وجاء عن إعمال الفعل الثاني : (العرب تقول أكرمني وأكرمته زيدٌ وتقديره أكرمني زيدٌ
وأكرمته لما قال تعالى حكاية عن ذي القرنين : ﴿ آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾^٣ تقديره آتوني
قطراً أفرغ عليه .^٤

وذكر ابن الأنباري أربعة شواهد استشهد بها البصريون وهي :

الشاهد الأول : قول الفرزدق :

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ * بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^٥

قال ابن الأنباري : (فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال : سببت وسبوني بني عبد شمس
بنصب " بني " وإظهار الضمير في سبني .^٦

الشاهد الثاني قول : طفيل الغنوي :

وَكُمْتَا مَدَهَّاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا * جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ^٧

الشاهد فيه هو أنه أعمل الفعل الثاني وهو " استشعرت " لذلك نصب " لون " ولو أعمل
الفعل الأول وهو " جرى " لوجب رفع " لون " لأنه فاعل .

الشاهد الثالث: قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَرَى تَعْنَى بِهِ سَيْفَانَةً * تَصْبِي الْحَلِيمِ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ^٨

١ - سورة الحاقة - الآية : ١٩

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٩ / ١

٣ - سورة الكهف - الآية : ٩٦

٤ - فقه اللغة وأسرار العربية - أبو منصور الثعالبي - وضع الشروح والتعليق والفهارس د. ديزيرة شعال - ص:

٢٤٠-٢٤١ دار الفكر العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٩م

٥ - البيت للفرزدق ورد في الإنصاف - ٨٩/١ ، والتبيين ص : ٢٥٤ ، وفي ديوانه - ٥٢٣/٢ . وروي "عَدْلًا"
بدلاً عن "نَصْفًا" .

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٩ / ١

٧ - البيت لطفيل بن الغنوي ورد في الإنصاف ٩٠/١ . والتبيين ص : ٢٥٣

٨ - لم ينسب البيت لقائل ورد في الإنصاف ٩٠/١ ، وقال هو لرجل من بني باهلة .

فهنا أعمل الفعل الثاني وهو " تغنى " لذلك رفع سيفانة لتكون له فاعل ولو أعمل الأول وهو " أرى " لنصب .

الشاهد الرابع : قول الشاعر :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ * وَعَزَّهُ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا^١

يقول ابن الأنباري : (فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين أحدهما " وقى " ولو أعمل الأول لقال " وفاه " والثاني " مُعْنَى " ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد " مُعْنَى " فيقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها وتقديره : وعزة ممطول غريمها معنى هو ، لأنه جرى على عزة وهو فعل الغريم فقد جرى على غير من هو له واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه فلما لم يظهر الضمير دلّ على أنه قد أعمل الثاني).^٢

أما الحجة الثانية للبصريين فهي القياس وذكرها ابن الأنباري بقوله : (أما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب الاسم من الفعل الأول وليس في إعماله دون الأول نقص معنى فكان إعماله أولى ألا ترى أنهم قالوا: " خَشَنْتُ ب صدره وصدر زيد " فيختارون إعمال الباء في المعطوف ولا يختارون إعمال الفعل فيه لأنها أقرب إليه منه وليس في إعمالها نقص معنى فكان إعمالها أولى والذي يدل على أن للقرب أثر أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : " جَرُّ ضَبِّ خَرِبٍ " فأجروا خرباً على ضبٍّ وهو في الحقيقة صفة للجحر لأن الضبَّ لا يوصف بالخراب فهنا أولى).^٣

وعلى الزجاجي لإعمال الفعل الثاني دون الأول فقال : (اعلم أن الاختيار في هذا الباب إعمال الفعل الثاني لأنه أقرب إلى الاسم).^٤

أما العكبري فقد ذكر أيضاً حجة البصريين وهي السماع والقياس ففي السماع ذكر الحجة نفسها التي ذكرها ابن الأنباري بيد أنه أضاف آية أخرى على الآيتين اللتين استدل بها ابن

١ - لم ينسب البيت لقائل ورد في الإنصاف ٩١/١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٢ / ١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٢-٩٣ / ١

٤ - الجمل في النحو - الزجاجي - ص: ١١١

الأنباري وهي قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^١ قال عنها : (ف) في تعلق بـ: " يفتيكم إذ لو كان متعلقاً " بيستفتونك " لقال يفتيكم فيها لتقدمها تقديرًا^٢ إلا أنه في الاستشهاد بالشعر نقص عن ابن الأنباري فذكر شاهدين فقط من الشواهد الأربعة التي ذكرها ابن الأنباري وقد ذكر شاهدي الفرزدق وطفيل الغنوي.

أما القياس فذكره العكبري من ثلاثة أوجه هي :

الوجه الأول قوله : (أحدها : أن الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الأول وقربه منه يقتضي له ألا يلغي عنه ، يدل على أن المجاورة توجب كثيراً من أحكام الثاني للأول والأول للثاني ألا ترى إلى قولهم : الشمس طلعت وأنه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها وما كان ذاك إلا لأجل المجاورة .)^٣

الوجه الثاني قوله : (والوجه الثاني أن العرب تقول : خَشْنْتُ ب صدره وصدر زيد فيجرون المعطوف ويحملونه على المجرور مع أن حرف الجر أضعف من الفعل ولو كان الأول أولى لنصبوا المعطوف لا غير لقوته بالتقدم ويكونه فعلاً .)^٤

الوجه الثالث قوله : (والوجه الثالث أن العامل مع المعمول كالعلة مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين معمولها فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلا في مواضع قد استثنيت على خلاف الدليل ، لدليل راجع عليه ويلزم من إعمال الفصل بالجملة الثانية .)^٥

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، وما دام البصريون والكوفيون مجتمعين على جواز إعمال الاثنين واختلفوا في الأولى منهما بالعمل يرى الباحث أن هذا الاختلاف لا داعي له ولا يوصل إلى فائدة ما دام القولان صحيحين ومستعملين في العربية . وجاء عن هذا : (كما يجب أن يغفل الدرس النحوي تلك الأبواب التي كان أساسها القول بالعامل

١ - سورة النساء الآية : ١٧٦

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٥٣

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٥٤

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٥٤-٢٥٥

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٢٥٥

كبابي الاشتغال والتنازع ، إلى غير ذلك من قواعد وأحكام عقلية لا تنطبق بحال على أصول اللغة.^١

^١ - مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها - د محمد غالب عبد الرحمن وراق - ص : ٣٠ مطبعة جامعة أفريقيا العالمية ٢٠٠٣م

المطلب الثاني : الاشتغال :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في ناصب الاسم المشغول عنه .)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة الاشتغال.)^٢

وقيل عن الاشتغال : (إذ حقيقة الاشتغال أن يتفرغ العامل لما بعده وينشغل به عما قبله

بحيث لو تفرغ العامل أو مناسبه لما قبله لعمل فيه وليس غير ذلك)^٣

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن قولهم : " زيدا ضربته "

منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر والتقدير فيه

: " ضربت زيدا ضربته . ")^٤

وذكره العكبري بقوله : (قولك : زيدا ضربته على رأي من نصب زيدا نصب فيه بفعل

مقدر دلّ عليه المذكور وقال بعض الكوفيين : هو منصوب بنفس ضربته . .)^٥

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه

منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المَكْنَى - الذي هو الهاء العائد - هو الأول في

المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به كما قالوا " أكرمت أباك زيدا ضربت أخاك عمراً.)^٦

وأنكر ابن مضاء أن يكون هناك خلاف في هذا فقال : (وإن كان العائد على الاسم المقدم

قبل الفعل ضمير رفع فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ولا يُضمَر رافع كما لا

يُضمَر ناصب إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب .)^٧

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥/١، وهي المسألة رقم (١٢)

٢- التبيين - العكبري - ص ٢٦٦، وهي المسألة رقم (٣٧)

٣ - مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي - د: محمود موسى - ص

٦٨.

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥ / ١

٥- التبيين - العكبري - ص: ٢٦٦

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥ / ١

٧ - الرد على النحاة - ابن مضاء - ص : ١٠٥ - ١٠٦

ونذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الآخرون: بأن الهاء هي زيد في المعنى وإنما ذكرت للبيان وإلا فهو في المعنى كقولك " زيدٌ ضربتُ " ولو قال ذلك لم يكن فيه خلاف أن النصب بضربت فكذلك إذا أتى بالهاء على جهة البيان والتوكيد ويدل على ما ذكرناه أن النصب في قولك: " ضربت أباك زيدا " هو بضربت لما كان زيداً هو الأب في المعنى (١).

وجاء عن هذا : (كل اسم بعده فعل أو شبهه مشغل عنه بضمير أو متعلقه لو سلط عليه لنصبه قال : لأنه لا يكون فعلاً ولا حرفاً بعده فعل أو شبهه لأنه الذي جُوز النصب لأجله فمثال الفعل زيدا ضربته ومثال شبه الفعل : زيدا أنت ضاربه وزيدا أنت مضروب عليه (٢).

ردّ ابن الأنباري والعكبري على الكوفيين فقال ابن الأنباري : (أما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم " إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المكنى هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به كقولهم: أكرمت أباك زيدا على البدل وجاز أن يكون بدلاً لأنه تأخر عن المبدل منه إذ لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخراً عن المبدل منه وأما ههنا فقد تقدم زيد على الهاء ، فلا يجوز أن يكون بدلاً منها لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه على أنا نقول : إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل (٣).

ثم يستدل على ما يقول بشواهد من القرآن الكريم فيقول : (والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه ، قال الله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾٤ فقله " لمن آمن منهم " بدل من قوله : " للذين استضعفوا " فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه ، وقال تعالى :

١ - التبيين - العكبري - ص: ٢٦٧

٢ - أمالي ابن الحاجب - ابن الحاجب - ٥٠١/٢

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥ / ١

٤ - سورة الأعراف - الآية : ٧٥

﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِنَبِّئِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فَضَّةٍ ﴾^١
فقوله : "لبيوتهم" بدل من قوله : " لمن يكفر بالرحمن" فأظهر العامل في البذل كما أظهره
في المبدل منه فدلّ على أنه في تقدير التكرير وأن العامل في البذل غير العامل في المبدل
منه والله أعلم.^٢

أما العكبري فردّها بقوله : (والجواب أن الهاء وإن كانت هي زيدا في المعنى فهو اسم له
موضع في الإعراب وذلك يوجب أن يكون لها عامل ولا عامل إلا ضربت هذه فلا ينبغي لها
معمول آخر بخلاف قولك : ضربت أباك زيدا لأن زيدا بدل من الأب والبذل لا يصح في
مسألتنا ثم يبطل مذهبهم بأنك تنصب في موضع لا يتصور نصبه بالمذكور كقولك : زيد
ضربت أخاه لأن الضرب لم يقع بزيد فيضطر ههنا إلى تقدير ناصب آخر كأنك قلت أهنت
زيداً ضربت أخاه فالمانع هنا كالمانع في مسألتنا لأن المانع ثم امتناع تعدي الفعل إلى
المظهر والمضمر معاً والمانع هنا امتناع تعدي ضربت إلى زيد إذا لم يكن واقعاً به بل
بشيء من سببه وكذلك الهاء في ضربته هي من سبب زيد ويدلّ عليه أنك تقول : زيدا
لست مثله فتتصب زيدا ومحال أن ينتصب بلسن وإنما ينتصب بمحذوف تقديره خالفت زيدا
فهذا كلّهُ يؤيد ما ذكرنا والله أعلم بالصواب.^٣

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا
إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه فجاز إضماره استغناء بالفعل
الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه).^٤

وجاء عن حجة البصريين : (كل اسم بعده فعل أو شبهه مشغل عنه بضميره أو متعلقه لو
سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه نحو : زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه
وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده أي ضربت وجاوزت وأهنت ولايست)^٥

١ - سور الزخرف - الآية : ٣٣

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥/١ .

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٢٦٧

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٨٥ / ١

٥ - شرح كافية ابن الحاجب - رضي الدين الاسترأيازي - ٢٠٨/١

وقيل : (ومن المنصوب باللائم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك :
زيداً ضربته كأنك قلت ضربت زيداً ضربته إلا أنك لا تبزه استغناء عنه بتفسيره)^١
أما العكبري فذكرها بقوله : (وحجة الأولين : أن ضربت يتعدى إلى مفعول واحد وقد
استوفاه وهو الهاء فلم يبق له سبيل على نصب زيد فوجب أن يقدر له ما ينصبه وأولى ما
كان ذلك المقدر ما دلّ عليه المذكور يدل على ذلك أنك لو رفعت زيداً في هذه المسألة جاز
وكان هو الأقوى ومن المعلوم أن ذلك لم يجز إلا لتمام الكلام بقولك ضربته وإذا كان في
نفسه تاماً لم يكن له عمل فيما قبله.)^٢

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين وقيل عن الاختلاف في الاشتغال ومعه التنازع :
(كما يجب أن يغفل الدرس النحوي تلك الأبواب التي كان أساسها القول بالعامل كبابي
الاشتغال والتنازع ، إلى غير ذلك من قواعد وأحكام عقلية لا تنطبق بحال على أصول
اللغة.)^٣ ويرى الباحث أن هذا الاختلاف لا جدوى منه .

١ - المفصل - الزمخشري - ص : ٤٩

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦٦-٢٦٧

٣ - مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها - د محمد غالب عبد الرحمن وراق - ص : ٣٠ مطبعة
جامعة أفريقيا العالمية ٢٠٠٣م

المطلب الأول: أفعال التعجب بين الاسمية والفعلية والتعجب من الألوان:

يتطرق الباحث في هذا المطلب لمسألتين وإنما جمعهما الباحث في مطلب واحد لأن كليهما يتحدثان عن أفعال التعجب ففي الأولى يتحدث الباحث عن أفعال التعجب أهي أسماء أم أفعال ؟ أما الثانية فهي عن جواز التعجب من الألوان من عدمه .

أولاً : أفعال التعجب بين الاسمية والفعلية :

ذكرها ابن الأنباري هذه بعنوان: (القول في " أَفْعَل " في التعجب اسم هو أو فعل؟)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة : فعلية أفعال في التعجب .)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله: (ذهب الكوفيون إلى أن أفعال في التعجب نحو : " ما أحسن زيداً " اسم وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين)^٣

وذكره العكبري بقوله : (أفعال في التعجب فعل ماضٍ وقال الكوفيون : هو اسم .)^٤ يقول ابن مالك :

وَفِي كَلَا الْفُعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمًا * مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حَتَمًا ^٥

وقيل في شرح البيت : (يعني أن فعلي التعجب وهما " ما أفعله وأفعل به " غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم ما أفعل لفظ الماضي ويلزم أفعال لفظ الأمر)^٦

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٢٠/١ ، وهي المسألة رقم (١٥)

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٨٥ ، وهي المسألة رقم (٤٢).

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٢٠ / ١

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٢٨٥

٥ - شرح المكودي على ألفية ابن مالك - أبو زيد المكودي - تحقيق : د. فاطمة راشد الراجحي ٩/٢ - الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - مصر ، وإعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب في صناعة الإعراب - خالد بن عبدالله الأزهرى - ١/٧٩-٨٠ - المكتبة الشعبية - بيروت - لبنان

٦ - شرح المكودي على ألفية ابن مالك - المكودي - ٩/٢

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ، لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء .)^١

ورد عليهم ابن الأنباري هذه الحجة فقال : (عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم فإننا أجمعنا على أن " ليس ، وعسى " فعلان ومع هذا فإنهما لا يتصرفان ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين : أحدهما : أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون أمانة للمعنى الذي أرادوه وأنه مضمن معنى ليس في أصله . والثاني - وهو الصحيح - إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين : الحال والاستقبال والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد وقد يتعجب من الماضي ولا يكون التعجب مما لم يكن ، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال لئلا يصير اليقين شكاً)^٢

ويواصل ابن الأنباري سرد حجج الكوفيين فيقول : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الأسماء .)^٣ واستدل الكوفيون على ذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أُمْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا * مِنْ هَاؤُلَيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ^٤

فوجه الاستشهاد هو : (فأملح : تصغير أملح وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام)^٥ ورد ذلك ابن الأنباري من ثلاثة أوجه^٦ :

الوجه الأول : أن التصغير الذي يدخل على الأفعال إنما هو في اللفظ فقط أما التصغير في الأسماء فهو يتناول الاسم لفظاً ومعنى فهو إما للتحقير نحو : رجيل أو التقليل نحو :

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٠

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٨-١٢٩

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٠

٤ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١ / ١٢٠ . والتبيين ص : ٢٩٠

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢١

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٩-١٣٠

دريهمات أو التقريب نحو : قبيل المغرب أو التعطف نحو قوله صلى الله عليه وسلم :
﴿ أصحابي أصحابي ﴾ أو التعظيم كقول الشاعر :

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ * دُونِهِ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^١

قال ابن الأنباري : (يريد الموت ولا داهية أعظم من الموت)^٢

أو التمدح كقول الحُباب بن المنذر يوم السقيفة : (أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ وَعُذَيْقُهَا الْمَرْجَبُ)
والفعل عندما يصغر إنما يتناول لفظاً لا معنى من حيث كان متوجهاً إلى المصدر ولم
يذكروا المصدر هنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر لأنه يخرج عن
مذهب الأفعال وذلك لأن الفعل يقوم في الذكر مقام المصدر نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا
يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ فالضمير " هو " للبخل وإن لم
يكن مذكوراً لدلالة يبخلون " عليه ومنه قولهم : من كذب كان شراً له " أي كان الكذب شراً
له ومنه قول الشاعر :

إِذَا نَهَى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ * وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ^٣

والشاهد هو أن الضمير في " إليه " راجع إلى السفيه وإن لم يكن مذكوراً وهذا كثير عند
العرب فلما جاز أن يعود الضمير على ما لا ذكر له استغناء بذكر فعله فكذلك يجوز أن
يتوجه التصغير اللاحق لفظ الفعل إلى مصدره وإن لم يجر له ذكر ونظير هذا قوله تعالى :
﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ ﴾^٤ من المعلوم أن الأفعال لا تضاف إنما جاز في
هذه الآية إضافة الظرف إلى الفعل لأن المقصود بالإضافة فعل المصدر وتقدير الآية -

١- لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١٢٩/١ . وقيل هو للبيد بن ربيعة العامري

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٢٩ / ١

٣ - هو الحباب بن المنذر بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب الأنصاري الخزرجي السلمي الصحابي الجليل
يكنى أبا عمر وفيل أبا عمرو شهد بدرًا وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة وجميع المشاهد مع الرسول صلى الله عليه
وسلم ، أسد الغاية في معرفة الصحابة - عز الدين بن الأثير - تحقيق : الشيخ خليل مأمون شيحا - ١٤١/٤ -
دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٤ - سورة آل عمران - الآية : ١٨٠

٥- لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١٣٠/١

٦- سورة المائدة - الآية ١١٩

والله أعلم - هذا يوم نفع الصادقين صدقهم فهذه الإضافة لفظية فكذلك التصغير اللاحق بأفعل التعجب لفظي وكما لا يعتد بهذه الإضافة فلا يعتد كذلك بهذا التصغير.

الوجه الثاني : إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل المبالغة.

الوجه الثالث : إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبهه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكام الأسماء وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولا يخرج ذلك عن أصله ، والفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ولا يخرج ذلك عن أصله.

قال الكوفيون : (ولا يجوز أن يقال : إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة وضارع الاسم فالحقه التصغير لأننا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لهما طريقة واحدة ومع هذا لا يجوز تصغيرهما وأبلغ من هذا النقض وأكد مثال . " أفعل به " في التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة مع هذا فإنه لا يجوز تصغيره .^١

ورد ابن الأنباري هذا من أربعة أوجه فقال :

الوجه الأول : (أن " ليس وعسى " وإن كانا قد أشبهتا فعل التعجب في سلب الصرف فإنهما قد فارقاه من وجهين أحدهما : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كما ترفعهما الأفعال المتصرفة فبعدها عن شبه الاسم وأفعل التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر فقرب من الاسم الجامد فلماذا دخله التصغير دونهما .^٢

الوجه الثاني : (أن " ليس وعسى " وصلاً بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين نحو : لست ولستم ولسيوا - وعسيت وعسيتم وعسوا كما تتصل بالأفعال المتصرفة وأفعل في التعجب ألزم ضمير الغيبة لا غير فلما تصرف ليس وعسى في الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف وألزم هذا الفعل في الإضمار وجهاً واحداً جاز أن يدخله التصغير دونهما .^٣

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٢

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٢

الوجه الثالث: (أن " ليس وعسى " لا مصدر لهما من لفظهما فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به والتصغير ههنا في الحقيقة للمصدر فإن لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما بخلاف فعل التعجب فإنه له مصدر من لفظه نحو الحسن والملاحه وإن لم يكن جارياً عليه على ما يقتضيه القياس فقام تصغيره مقام تصغير مصدره فبان الفرق بينهما.^١)

الوجه الرابع: (أن " ليس وعسى " لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أفعله على أفعال الذي للمفاضلة فيحمل " ما أحسنه " على قولهم " هو أحسنهم " فبان الفرق بينهما.^٢)

وقال ابن الشجري بعد أن فند قول من زعم أنهما اسمان قال : (فبان بذلك أنه فعل ماض واستحال قول من زعم أنه اسم وبالله التوفيق .^٣)

ويواصل ابن الأنباري سرد حجج الكوفيين فيقول : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو : " ما أقومه وما أبيعه " كما تصح العين في الاسم نحو : " هذا أقوم منك وأبيع منك " ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعلَّ عينه بقلبها ألفاً كما قلبت من الفعل نحو : قام وباع وأقام وأباع في قولهم : " أبعث الشيء " إذا عرضته للبيع وإذا كان قد أجري مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسماً.^٤)

ثم يقولون: (والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه : شيء أحسن زيدا قولهم : " ما أعظم الله " ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل .^٥)

واستشهدوا بقول الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِي عَلَى شَحْطٍ * مَنْ دَارُهُ الْحَرُّ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلٌ^١

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٢

٣ - أمالي ابن الشجري - ابن الشجري - ٢ / ٤٠٢

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢١

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢١

وجه الاستشهاد : (ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه: شيءٌ أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل)^٢

ورد ابن الأنباري قولهم فرد الأول بقوله : (التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير وذلك يحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة فصحح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ولم يخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء فكذاك ههنا تصحيح العين في " ما أقومه وما أبيع " لا يخرج عن أن يكون فعلاً^٣ ثم يقول : (على أن تصحيحه غير متسکر كلامهم فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في قولهم : أغيلت المرأة وأغيمت السماء واستنوق الجمل واستنيت الشاة واستحوذ يستحوذ قال تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾^٤ وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^٥ وقد قرأ الحسن البصري^٦ : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾^٧ على وزن أَفْعَلَتْ ونحو قولهم : استصوبت وأجودت وأطيبت وأطولت)^٨

ثم يستشهد بقول الشاعر :

صَدَدَتْ وَأَطُولَتْ الصَّـدُّودَ وَقَلَّمَا * وَصَالُ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^٩

الشاهد في قوله : " أطولت " حيث صح الفعل وكان حقه الإعلال فيقول " أطلت " ثم يقول ابن الأنباري بعد ذلك : (وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيهها على الأصل مع بعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف ؟ فإن قالوا: التصحيح في هذه

١ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١ / ١٢١. وقيل لحندج بن حندج المري ، والتبيين ص ٢٩٠

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٣

٤ - سورة المجادلة - الآية : ١٩

٥ - سورة النساء - الآية : ١٤١

٦ - هو الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الأنصاري ويقال مولى أبي اليسر كعب بن عمرو السلمي وكان سيد أهل زمانه علماً - الأعلام - ٥ / ٤٥٦-٤٧٣ .

٧ - سورة يونس - الآية : ٢٤

٨ - - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٣

٩ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١ / ١٣٣، وقيل للمرار الفقعسي

الأفعال - إنما جاء عن طريق الشذوذ وتصحيح أفعال في التعجب قياس مطرد ، قلنا : قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ وذلك نحو: تصحيح " حَوْلَ " وَعَوَرَ وَصَيَّدَ حملاً على " اَحْوَلَ واعْوَرَ واضْيَدَّ " وكذلك جاء التصحيح أيضاً في قولهم : " اجتوروا واعتنوا " حملاً على " تجاوروا وتعاونوا " فكذلك أيضاً ههنا حمل " ما أقومه وما أبيعه " على " هذا أقوم منك وأبيع منك " ومع هذا فلا ينبغي أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه ، لأن أفعال به قد جاء مصححاً وهو فعل كما أن التصحيح في قولهم " أقوم به وأبيع به " لا يخرج به عن كونه فعلاً فكذلك التصحيح في ما أفعله لا يخرج به عن كونه فعلاً (١).

ورد قولهم الثاني فقال : (معنى قولهم: " شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كَبُرْتُ كبيراً وعظمت عظيماً أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظيماً فكذلك ههنا ولذلك الشيء ثلاثة معان: أحدها : أن يُعْنَى بالشيء من يعظمه من عباده ، الثاني : أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى قدرته من مصنوعاته ، والثالث: أن يعنى به نفسه أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين خلقه.) (٢)

ورد عليهم استشهادهم بالببيت بقوله : (فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد بالمبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ٣ فجاء بصيغة الأمر وإن لم يكن في الحقيقة أمراً لا متنازع ذلك في حق الله تعالى وإن شئت قدرته تقدير " ما أعظم الله " على ما بينا والله أعلم.) (٤)

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٤ - ١٣٥

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٥

٣ - سورة مريم - الآية : ٧٥

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٦

أما العكبري فيذكر حجة الكوفيين بقوله : (وأما حجة الكوفيين : فإنهم احتجوا بثلاثة أشياء : أحدها : أنه يصغر ، يقال ما أحيسنه ^١ وذكر الشاهد الذي ذكره ابن الأنباري ، وردّ عليهم هذا الوجه بقوله : (والجواب : أما التصغير فإنه يتناول لفظ الفعل هنا والمراد تصغير مصدره وكأنه قال فيه حُسْنٌ قليل وهذا كما يضاف إلى الفعل في نحو قوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ^٢ وهو كثير والمعنى إضافة الزمان إلى مصدر الفعل .) ^٣

الحجة الثانية للكوفيين عند العكبري هي : (والوجه الثاني أن عين هذه الكلمة تصح إذا كانت واواً أو ياءً نحو : ما أخوف زيداً وما أسيره ولو كان فعلاً لا اعتلت لأن الاعتلال من خصائص الأفعال .) ^٤ ورده بقوله : (وحسن ذلك في فعل التعجب أنه لجموده أشبه الاسم ومن ههنا صحت فيه الياء والواو نحو : ما أقومه ما أخوفه لأنه لما لزم طريقة واحدة كان كالاسم وهذا هو الجواب عن الوجه الثاني على أن صحة الواو لا يقطع بها على الاسم ألا تراهم قالوا : استحوذ ، واستنوق الجمل واستنيت الشاة ونحو ذلك .) ^٥

أما الحجة الثالثة فهي : (والثالث : أنه جامد لا يتصرف فلا يكون منه مستقبل ولو كان فعلاً لتصرف ويدلّ على أنه ليس بفعل أنك تقول ما أعظم الله - وجاء بالشاهد الذي ذكره ابن الأنباري آنفاً - ولو كان فعلاً لكان التقدير شيئاً عظم الله وعظمة الله من صفات الذات لا تتحصل بجعل جاعل .) ^٦

ورده بقوله : (أما عدم تصرفه فلا يدل على كونه اسماً ألا ترى أن " نعم " و " بئس " و " عسى " أفعال ولا تتصرف وكان السبب في ذلك أن فعل التعجب ماضٍ أبداً إذ لا يتعجب إلا من أمرٍ متحقق موجود كما أن نعم وبئس كذلك .) ^٧ وقال بعد ذلك : (فإن قيل فأنت تقول : ما أطول ما يخرج هذا الصبي فتحكم المعنى المستقبل قيل : التعجب هنا لأمارات

١ - التبيين - العكبري - ص : ٢٨٩

٢ - سورة المائدة - الآية : ١١٩

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٩٠

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٩٠

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٢٩٠-٢٩١

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٢٩٠

٧ - التبيين - العكبري - ص : ٢٩١

دالة على وجود الأمر في المستقبل فكأن ذلك موجود الآن وهذا مثل قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^١ و " رب " إنما تدخل على الماضي ولكن لما كان خبر الله حقاً وصدقاً جرى مجرى الموجود ، وأما قولهم : ما أعظم الله فالمراد به شيء عظم الله عندي ، ولم يوجب له في نفسه سبحانه تعظيماً لم يكن وإنما هو دالٌّ على أمر ظهر للمخلوق ثم إن هذا لازم لهم كما يلزمنا فإن المعنى لا يختلف بين أن يكون اللفظ فعلاً أو اسماً والله أعلم بالصواب .^٢

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو : ما أحسنني عندك وما أظرفني في عينك وما أعلمني في ظنك " ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ألا ترى أنك تقول في الفعل " أرشدني وأسعدني وأبعدني " ولا تقول في الاسم " مرشدني ولا مسعدني ")^٣

وذكر قول الشاعر :

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي دُبْيَانَ يَحْمِلُنِي * وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ^٤

وقال : (فمن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه .)^٥

قال ابن الأنباري : (اعترضوا على هذا بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسم نحو : قدني وقطني أي حسبي .)^٦

واستشهدوا بقول الشاعر :

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي * مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي^٧

قال الكوفيون : (ولا يدل ذلك على الفعلية فكذلك ههنا .)^٨

١ - سورة الحجر - الآية : ٢

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٩١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٢

٤ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١ / ١٢٢ ، وقيل هو لأبي محم السعدي ، والتبيين ص : ٢٨٦

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٢

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٣

٧ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١ / ١٢٣

وردّ عليهم ابن الأنباري فقال : (وما اعترضوا به ليس بصحيح لأن " قدني وقطني " من الشاذ الذي لا يعرج عليه فهو في الشذوذ بمنزلة منى وعني وإنما حسن دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول : قدك من كذا وقطك من كذا أي اكتف به فتأمر بهما كما تأمر بالفعل فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما على أنهم قالوا : قطي وقدي " من غير نون كما قالوا: قطني وقدني بالنون).^٢

وأشدد قول الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي * لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ^٣

والشاهد فيه أنه ذكر " قد " في البيت مرتين أدخل نون الوقاية في الأولى واسقطها في الثانية ، ثم يقول ابن الأنباري : (لا خلاف أنه لا يجوز أن يقال " ما أكرمي " بحذف النون كما يقال : " ما أكرمني " كما يقال : " قدني وقدي فلما لم يجز ذلك بأن الفرق بينهما).^٤

ويواصل ابن الأنباري سرد حجج البصريين فيقول : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن أفعل في التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات وأفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز نحو قولك : " زيدٌ أكبر منك سناً وأكثر منك علماً ولو قلت : زيد أكبر منك السنَّ أو أكثر منك العمل لم يجز ولما جاز أن يقال : " ما أكبر السن له وما أكثر العلم له دلّ على أنه فعل).^٥

واعترض على ذلك الكوفيون : (اعترضوا على هذا بأن قالوا: قد ادعيتم أن أفعل إذا كان اسم لا ينصب إلا النكرات وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة).^٦ واستشهدوا على ذلك بثلاثة شواهد وردها عليهم ابن الأنباري والشواهد هي :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٣

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٣

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ١٢٣ ، وقيل لحميد بن ثور الهلالي .

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٤

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٤

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٤

فَمَا قَوْمِي بِتَغْلَبَةِ بَنِّ بَكْرِ * وَلَا بِفِرَارَةِ الشُّعْرِ الرِّقَابَا^١

قال الكوفيون : (فنصب الرقاب بالشعر وهو جمع أشعر ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحده لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل ، لأن الفعل لا يجمع وإذا بعد عن مشابهة الفعل بُعد عن العمل وإذا عمل جمع أفعال مع بعده عن العمل فالواحد أولى أن يعمل)^٢ ورد ابن الأنباري هذا البيت بقوله : (فقد روي " الشُّعْرَى رِقَاباً " حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك على أتا وإن لم ننكر صحة ما رويتموه فلا حجة لكم فيه لأنه من باب " الحسن الوجه والحسان الوجوه قد قالوا : الحسن الوجه ينصب الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل كما قالوا " الضاربُ الرجل بالجر تشبيهاً بـ " الحسن الوجه " وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه فلما كان في تقدير التكرير جاز نصبه على التمييز فبان أن ما عارضتم به ليس بشيء)^٣

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ * أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

قال الكوفيون : " فنصب الظهر بأجب " ^٤ ورده ابن الأنباري فقال : (فقد روي " أجَبَّ الظهر " بجرهما وروي " أجَبَّ الظهر " برفع الظهر لأنه فاعل والتقدير فيه عندنا : أجَبَّ الظهرُ منه وعندكم الألف واللام قامتا مقام الضمير العائد فلا حجة لكم في هذا البيت والجر فيهما هو القياس وإن صحت رواية النصب فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بينا في البيت الأول. لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه وإن سلمنا على قول بعض البصريين ، وهو الجواب عن جميع ما احتججتم به لأنكم إذا قدرتم أن الألف واللام فيه زائدة فهو عندكم نكرة فإذا ما عمل في معرفة وإن عمل في نكرة

^١ البيت للحارث بن ظالم ورد في الإنصاف : ١٢٥/١

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٢٥ / ١

^٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٢٦ / ١

^٤ البيت للناطقة الذبياني ورد في الإنصاف - ١٢٥/١ ، والتبيين ص : ٢٨٧

^٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٢٦ / ١

والخلاف ما وقع في أن " أفعل " تعمل في النكرة وإنما وقع الخلاف في أنها تعمل في المعرفة.^١

الشاهد الثالث : قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي وَمَا صَقَعَ الدِّي * كُ عَلَى أَذْهِمِ أَجَشَّ الصَّهِيلَا^٢

قال الكوفيون : (فنصب الصهيل بأجش فبطل ما ادعيتموه.^٣)

وردّه ابن الأنباري بقوله : (فالوجه جرّ " الصهيل" إلا أنه نصب على التشبيه بالمفعول أو على زيادة الألف واللام على ما قدمنا).^٤

ثم يقول بعد أن ردّ الشواهد الثلاثة : (ثم لو سلمنا لكم صحة ما ادعيتموه في هذه الأبيات وأجريناها في ذلك مجرى " ما أحسن الرجل " فهل يمكنهم أن توجدونا أفعل وصفاً نصب اسماً مضمراً أو علماً أو اسماً من أسماء الإشارة وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا أفعل في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب دلّ على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الاسمية .^٥ ويواصل ابن الأنباري حجج البصريين فيقول : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل ماضٍ أنا وجدناه مفتوح الآخر ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان اسماً لأرتفع لكونه خبراً لـ"ما" على كلا المذهبين فلما لزم الفتح آخره دلّ على أنه فعل ماضٍ .^٦ واعترض الكوفيون على هذا : (اعترضوا على هذا من وجهين أحدهما : أنهم قالوا: ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة لأن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل في التعجب ونصبوا زيداً فرقاً بين الاستفهام والتعجب ، والثاني أنهم قالوا: إنما فتح آخر أفعل في التعجب لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والتعريف والنداء

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٧

٢ - لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١ / ١٢٦ ، التبيين ص : ٢٨٧

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٦

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٧

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٧

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٧-١٢٨

والعطف والتشبيه والاستثناء إلى غير ذلك إلا أنه لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمّنوا معناه هذا الكلام استحق البناء ونظير هذا أسماء الإشارة فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به فكذلك ههنا.^١ وردّ ذلك ابن الأنباري فقال : (وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما قولهم : إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب فمجرد دعوى لا يقوم عليها دليل إلا بوحى وتنزيل وليس إلى ذلك سبيل مع أنه ظاهر الفساد والتعليل لأن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما فكذلك ههنا ولأن التعجب إخبار يتحمل الصدق والكذب والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب فلا يصح أن يكون أصلاً له .^٢ ويقول رداً على بقية اعتراضهم : (وأما قولهم : إنه بُني لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به " فكذلك نقول : كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا " ما " معنى حرفه فبنوها كما ضمّنوا " ما " الاستفهامية معنى الهمزة وضمّنوا " ما " الشرطية معنى " إن " التي وضعت للشرط وبنوها وإن لم يكن للكلمة التي بعدها تعلق بالبناء فكذلك ما بعد " ما " التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء فبان بذلك فساد اعتراضهم وأنه إنما فتح لأنه فعل ماضٍ على ما بينا.^٣

وجاء عن أسلوب التعجب : (واعلم أن فعل التعجب إنما مبناه من الثلاثي).^٤
أما العكبري فذكر حجة البصريين فقال : (وجحة الأولين من أوجه ثلاثة أحدهما^٥ : أن نون الوقاية تلحق هذا البناء كقولك ما أعلمني وهذا النون لا تلحق الأسماء).^٦
ثم ذكر أوجه الاستدال في ذلك كما ذكرها ابن الأنباري وكذلك : ذكر الشاهد الذي ذكره ابن الأنباري .

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٨

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٨

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٢٨

٤ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٣٨٦

٥ - هكذا في الأصل وكان حقه أن يقول أحدها .

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٢٨٦

يقول العكبري : (والوجه الثاني أن هذا البناء ينصب المعرفة والنكرة وأفعِل الذي هو اسم لا يعمل ذلك وإنما هو يختص بالنكرات).^١

واستشهد على ذلك بثلاثة شواهد منها شاهدان ذكرهما ابن الأنباري ولم يذكر العكبري الشاهد الأول الذي ذكره ابن الأنباري وإنما ذكر قول الشاعر :

أَكْرُ وَأَحْمِي لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ * وَأَضْرِبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^٢

وجه الاستشهاد عند الكوفيين هو : (نصب الفوانس بأضرب)^٣

وردّ العكبري هذه الشواهد على الكوفيين كما ردها ابن الأنباري .

يقول العكبري : (والوجه الثالث: أن هذا البناء مبني على الفتح ولو كان اسماً لم يكن مبنياً إذ لا علة للبناء خصوصاً على الفتح).^٤

وذكر أن الكوفيين اعترضوا على ذلك واعتراضهم الذي ذكره هو الاعتراض نفسه الذي ذكره ابن الأنباري وكذلك ردّ عليهم العكبري برّد ابن الأنباري نفسه .

وذكر العكبري وجهاً رابعاً فقال : (والوجه الرابع : أن أحكام الفعلية موجودة فيه منها لحوق نون الوقاية به على ما تقدم ومنها أنك إذا أتيت بفعل آخر والمفعول واحد أجريته مجرى أكل وشرب ومثاله : قولك : ما أحسن زيداً وأجمل).^٥

وقال ابن الأنباري بعد أن عرض المسألة : (والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد).^٦

ورجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ذلك أصوب لأن حجة الكوفيين بأنهما جامدان لا يدل عل اسميتهما فالنحاة البصريون والكوفيون مجمعون على تقسيم الفعل إلى متصرف وجامد .

١ - التبيين - العكبري - ص: ٢٨٧

٢ - البيت لعباس بن مرداس ورد في التبيين ص: ٢٨٧

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٢٨٧

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٢٨٨

٥ - التبيين - العكبري - ص: ٢٨٩

٦ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ٧٨

ثانياً : التعجب من الألوان:

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان).^١ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة : التعجب من الألوان).^٢ ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله: (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبيضه وهذا الشعر ما أسوده . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز كغيرهما من سائر الألوان).^٣

وذكره العكبري بقوله : (لا يبنى فعل التعجب من الألوان ، وقال الكوفيون يبنى من البياض والسواد فقط).^٤

وقيل في البناء من الألوان عامة : (وما كان من الألوان والخلق والعاهات لم يتعجب منه إلا بـ "أشد وأبين ونحوه" ... لأن فعله زائد على الثلاثة).^٥

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :إنما قلنا ذلك للنقل والقياس).^٦

أما النقل عند الكوفيين فاحتجوا بشاهدين هما :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَّوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ * فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ^٧

وقال الكوفيون في هذا البيت : (وجه الاحتجاج أنه قال : أبيضهم وإذا جاز ذلك في أفعلهم

جاز في " ما أفعله وأفعل به " لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب).^٨

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٣٧/١ ، وهي المسألة رقم (١٦)

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٩٢ ، وهي المسألة رقم (٤٣).

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١٣٧/١

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٢٩٢

٥ - الجمل في النحو - الزجاجي - ص: ١٠١

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٣٧ / ١

٧ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١٣٧ / ١. وفي التبيين بلا نسبة ص : ٢٩٣ ، وقيل لطرفة بن العبد.

٨ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٣٧ / ١

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْقُضْفَاضِ * نَقَطْعُ الْحَدِيثِ بِالْإِيْمَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضٍ^١

قال الكوفيون : (فقال أبيض وهو أفعَل من البياض وإذا جاز ذلك في أفعَل من كذا جاز في ما أفعله وأفعَل به لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ألا ترى أن ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعَل من كذا وكذلك بالعكس منه ما جاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعَل من كذا فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر ويجوز فيه ما يجوز في الآخر دلّ على أنهما بمنزلة واحدة وكذلك القول في " أفعَل به " في الجواز والامتناع فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعله من البياض.^٢)

ورد ابن الأنباري حجة النقل عند الكوفيين بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر : " فأنت أبيضهم سربال طبّاخ " ، فلا حجة فيه من وجهين أحدهما : أنه شاذ فلا يؤخذ به كما أنشد الشاعر :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْعَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الَّتِي جَدْعُ

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ * وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ^٣

فأدخل الألف واللام على الفعل وأجمعنا على أن استعمال هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً فكذاك ههنا وإنما جاز هذا لضرورة الشعر والضرورة لا يقاس عليها كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مَدِّ المقصور على أصلكم وعلى ذلك سائر الضرورات ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة فكذاك ههنا فسقط الاحتجاج به وهذا هو الجواب عن قول الآخر : أبيض من أخت بني أباض.^٤)

١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ١٣٩ ، وقيل لرؤية بن العجاج وفي التبیین ص : ٢٩٣

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٨

٣ البيتان لأبي زيد ذي الخرق الطهوي وردا في الإنصاف ١ / ١٣٩

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٩ - ١٤٠

ويذكر الوجه الثاني بقوله : (والوجه الثاني : أن يكون قوله : (فأنت أبيضهم " أفعِل الذي مؤنثه فعلاء كقولك أبيض بيضاء ولم يقع الكلام فيه وإنما وقع الكلام في أفعِل الذي يراد به المفاضلة نحو : " هذا أحسن منه وجهاً وهو أحسن القوم وجهاً " فكأنه قال مبيضهم فلما أضاف انتصب ما بعده عن تمام الاسم وهذا هو الجواب عن قول الآخر: أبيض من أخت بني أباض.^١)

ثم قال : (ومعناه : في درعها حسد مبيض من أخت بني أباض ويكون " من أخت " ههنا في موضع الرفع لأنها صفة لأبيض ، كأنه قال أبيض كائن من أخت كقولهم : " أنت كريم من بني فلان ")^٢

واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ * شَهَابٌ بَدَا وَاللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهُ^٣

قال ابن الأنباري : (فقوله : من ماء الحديد ، في موضع رفع لأنه صفة لأبيض وتقديره وأبيض كائن من ماء الحديد).^٤

وكذلك استشهد بقول الشاعر :

لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ * بِأَبْيَضٍ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلٍ^٥

والشاهد في البيت هو أن قوله " من ماء الحديد " في موضع جر لأنه صفة لأبيض وتقديره وأبيض كائن من ماء الحديد.

أما حجة الكوفيين الثانية وهي القياس فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان ومنها يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والصفرة والشبهة والكهبة إلى غير ذلك فإذا كانا هما الأصلين

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٤٠

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٤٠

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ١٤٠

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٤١-١٤٢

٥ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ١٤٢

للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان إذا كانا أصليين لها ومتقدمين عليها^١).

وردّه ابن الأنباري بقوله : (هذا لا يستقيم وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجر أن يستعمل منها " ما أفعله وافعل منه " لأنها لازمت محالها فصارت كعضو من الأعضاء فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزم وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود على ما تزعمون بل هي مركبة من البياض والسواد فإذا لم يجر مما كان متركباً منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى والله أعلم^٢) وهنا استخدم ابن الأنباري القياس على الأولى وقياسه هنا منطقي وصحيح .

وقيل عن بناء التعجب من الألوان : (وكذلك الألوان والعيوب الظاهرة لا تقول من الحمرة ما أحمره ولا من الصفرة ما أصفره^٣)

أما العكبري فقد ذكر حجة الكوفيين نفسها التي ذكرها ابن الأنباري وهي السماع والقياس وذكر الشاهدين نفسيهما اللذين ذكرهما ابن الأنباري واستشهد بهما الكوفيون وأجاب العكبري عن حجة الكوفيين بالنقل بقوله : (والجواب عن الشعر من وجهين : أحدها أن أفعل فيه ليس للمبالغة وإنما هو اسم بمنزلة قولك شيء أسود وأبيض أي مبيض ومسود والخلاف فيما يراد به المبالغة والثاني : أن هذا من الشذوذ الذي لا تتأقضى به الأصول^٤)

أما حجتهم في القياس فذكرها العكبري بقوله : (وأما القياس فهو أن البياض والسواد أصلان لكل لون إذ كان بقية الألوان يتركب منها وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى^٥) وردّ حجة الكوفيين هذه بقوله : (جوابه من وجهين أحدهما : ليس كذلك بل كل لون أصل بنفسه وليس بمركب ولو قدر أنه مركب ولكن هذا لا يمنع من أن يكون أصلاً لأن حقيقته

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٨ - ١٣٩

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٤٢

٣ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٣٨٦

٤ - التبیین - العكبري - ص : ٢٩٣

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩٣

واسمه تغيرا فهو بمثابة الأدوية المركبة فإن طبائعها وأسماءها تخالف أحكام مفرداتها وكذلك ما ركب من الكلمات نحو : لولا ولن على قول الخليل والجواب الثاني : نقدر أنهما أصلان ولكن لم يُجَوِّز ذلك بناءها على هذه الصيغة وبيانه من وجهين : أحدهما : أن العلة من امتناع بناء فعل التعجب من غيرهما موجودة فيهما وهو كونه على أكثر من أربعة أحرف والأصل ألا يخالف مقتضى العلة والثاني : أن الأصول أولى بمراعاة أحكامها وأبعد من التغيير بخلاف الفروع فإن الفرع مغير عن الأصل والتغيير يُؤنس بالتغيير ألا ترى أن النسب إلى حنفية حنفي وإلى ثقيف : ثقيفي ولم يكن الفرق بينهما إلا أن حنفية حذفت منه التاء فحذفت منها الياء أيضاً وثقيف لم يحذف منه شيء فلم تحذف منه الياء والله أعلم بالصواب.^١

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري فقال : (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال " ما أفعله " من البياض والسواد أننا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لوناً غيرهما من سائر الألوان فكذلك لا يجوز منهما وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على أَفْعَلَ نحو : احمرَّ واصفرَّ واخضرَّ وما أشبه ذلك أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه وأي علتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع فينبغي ألا يجوز فيهما كسائر الألوان.^٢

ويؤيد حجة البصريين من قال : (وأما الألوان فنحوه : الصفرة والسواد فلا يجوز ما أصفره ولا ما أسوده إلا أن يريد بالسود الرفعة وإنما لم يجر ذلك لأن الأصل : أصفرَّ واسودَّ واصفرَّ واسودَّ وهو على أكثر من ثلاثة أحرف.^٣

وأما العكبري فذكر حجة البصريين بقوله : (وحجة الأولين أنه فعل مأخوذ من اللون فلم يُبْنَ منه فعل التعجب كالحمرة وغيرها وإنما كان كذلك لوجيهين : أحدهما أن الأصل في فعل اللون أَفْعَلَ نحو أبيض وأحمرَّ وفعل التعجب لا يبنى إلا من الثلاثي ، والثاني : أن الألوان

١ - التبيين - العكبري - ص: ٢٩٣-٢٩٤

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٣٩

٣ - شرح اللمع - الواسطي - ص: ١٨٥

للزومها المحل تجري مجرى العيوب الظاهرة والأعضاء لذلك لا ينبغي منها فعل التعجب ،
فلا يقال في العظيم الرَّجُلِ ما أرجله لا في عور العين ما أعوره كذلك الألوان).^١
رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا أصوب لأن البصريين
والكوفيين مجمعون على عدم جواز التعجب من الألوان فلا وجه لاستثناء البياض والسواد
منها .

١ - التبيين - العكبري - ص: ٢٩٢

المطلب الثاني : نعم وبئس :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في نعم وبئس أفعالان هما أم اسمان)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة : نعم وبئس فعلان ماضيان.)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله: (ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان وإليه ذهب على بن حمزة الكسائي من الكوفيين.)^٣

وذكره العكبري بقوله : (نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين ، وقال الكوفيون : هما اسمان وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك إذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذفت الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل.)^٤ لم يذكر العكبري أن الكسائي وافق البصريين وذكر ذلك ابن الأنباري .

ونسب ابن مالك رأي الكوفيين للفراء فقال : (وليس باسمين فيلما عوامل الأسماء خلافاً للفراء بل فعلان لا يتصرفان لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة.)^٥ وجاء عن هذا الاختلاف : (مذهب جمهور النحويين أن " نعم وبئس " فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو : نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما.)^٦ وقيل : (فعلان غير متصرفين نعم وبئس عند البصريين والكسائي بدليل فيها ونعمت واسمان عند الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس البعير.)^١

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٧/١ ، وهي المسألة رقم (١٤)

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٧٤ ، وهي المسألة رقم (٤٠).

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٧ / ١

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٢٧٤

٥ - شرح التسهيل - ابن مالك - تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ٥/٣ - دار هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٦ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ١٥٠/٢

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما فإنه جاء عن العرب أنها تقول : ما زيد بنعم الرجل " قال حسان بن ثابت^٢ :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارِ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ * أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ الْمَالِ مُضْرِمًا^٣

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : " نعم السير على بئس السعير " وحكى أبو بكر الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك فقال : (والله ما هي بنعم المولودة : نُصِرْتُهَا بكاء وبُرُّها سرقة فأدخلوا عليهما حرف الخفض ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان لأنه من خصائص الأسماء .)^٤

وردّ ابن الأنباري هذه الحجة بقوله : (دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة لأن الحكاية فيه مقدرة وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، قال الراجز :

وَاللّٰهُ مَا لَيْلَىٰ بِنَامٍ صَاحِبُهُ * وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَانِ ِ جَانِبُهُ^٥

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية لدخول الباء عليه وإذا لم يجز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك ههنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبئس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية.^٦

^١ - شرح الأشموني على ألفية بن مالك - قدم له ووضع حواشيه - حسن حمد - ٢٧٥/٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

^٢ - هو : حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن النّجار ، صاحب وشاعر الرّسول صلى الله عليه وسلم ، عاش ستّين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام ، وتُوفِّيَ -رضي الله عنه- سنة ٥٠هـ ، انظر شرح ديوانه لعبد الرحمن البرقوقي دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ص : ١٥-٢٤ .

^٣ - البيت لحسان بن ثابت ورد في الإنصاف ٩٧/١ ، وفي ديوان حسان بن ثابت الأنصاري - شرح : د . يوسف عيد - ص : ٣٥٤ - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، وروي عجزه : لِذِي الْعُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدَمًا .

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٩٧/١ - ٩٨

^٥ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١/١٠٨

^٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/١٠٨ - ١٠٩

ويقدر ابن الأنباري شواهد الكوفيين وشاهده بقوله : (والتقدير في قولك : ألت بنعم الجار يؤلف بيته ، ألت بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك التقدير في قول بعض العرب " نعم السير على بئس العير ، نعم السير على عير مقول فيه بئس البعير وكذلك التقدير في قول الآخر : والله ما هي بنعم المولودة ، والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولود وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه والله ما ليلي ليل مقول فيه نام صاحبه إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله تعالى : ﴿ أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾^١ أي دروعاً سابغات وكقوله تعالى : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾^٢ أي الملة القيمة فصار التقدير فيها ألت بمقول فيه نعم الجار ونعم السير على مقول فيه بئس العير وما هي بمقول فيها نعم المولودة . وما ليلي بمقول فيه نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي " مقول " وأقاموا المحكي بها مقامها لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً^٣ وعلل لدخول الباء عليهما : (وأما جواز دخول الباء عليهما فإن ذلك عندنا على معنى الحكاية .)^٤

ثم بعد هذا يذكر ابن الأنباري آيات من كتاب الله حذف فيها القول فيقول : (قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾^٥ أي يقولون : ما نعبدهم . وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً ﴾^٦ أي يقولون ربنا وقال تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾^٧ أي يقولون سلام عليكم وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾^٨ أي يقولون : ربنا وقال تعالى :

١ - سورة سبأ - الآية : ١١

٢ - سورة البينة - الآية : ٥

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٩ - ١١٠

٤ - علل النحو - الوراق - ص : ٢٩٢

٥ - سور الزمر - الآية : ٣

٦ - سورة غافر - الآية : ٧

٧ - سورة الرعد - الآيتان ٢٣ ، ٢٤

٨ - سورة البقرة - الآية : ١٢٧

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾^١ أي يقال لهم : أكفرتم وقال تعالى : ﴿ فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ . إِنَّا لَمُعْرِضُونَ ﴾^٢ أي تقولون : إنا لمغرمون .^٣

ثم يقول بعد ذلك : (وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثيراً جداً فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التي هي مقول فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديرًا .)^٤

ثم يذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين الثانية بقوله : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير فنداؤهم نعم يدل على الاسمية لأن النداء من خصائص الأسماء ولو كان فعلاً لما توجه نحوه النداء .)^٥

ثم قال الكوفيون : (ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به - والتقدير فيه : يا نعم المولى ونعم النصير أنت - فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه لأننا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولى حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني^٦ ويعقوب الحضرمي^٧ وأبي عبد الرحمن السلمي^٨ والحسن البصري وحميد الأعرج : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾^٩ أرادوا يا هؤلاء اسجدوا .^{١٠}

١ - سورة آل عمران - الآية : ١٠٦

٢ - سورة الواقعة - الآيتان : ٦٥ - ٦٦

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١١٠

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١١٠

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٩٨

٦ - هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المدني أحد الأئمة العشرة في حروف القراءات قرأ على أبي هريرة وعبد الله بن عياش ، وقرأ عليه نافع وحدث عنه مالك بن أنس - الأعلام - ١٠٢ / ٦ .

٧ - هو يعقوب الحضرمي بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الإلمم المجود الحافظ مقرئ البصرة أبو محمد الحضرمي أحد العشرة ولد بعد سنة ١٣٠ هـ وسمع من شعبة مات سنة ٢٠٥ هـ - الأعلام - ٤٦٥ / ٨ .

٨ - هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي أبو عبد الرحمن السلمي ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن وجوده - الأعلام - ٢٤٩ / ٥ .

٩ - سورة النمل - الآية : ٢٥

١٠ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٩٨

ثم استدل الكوفيون على ذلك بثمانية شواهد هي :

الشاهد الأول : قول الأخطل ^١ :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ * وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ ^٢

الشاهد الثاني: قول ذي الرمة:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَاءِ * وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرِ ^٣

الشاهد الثالث : قول المرقش ^٤ :

أَلَا يَا اسْلَمِي لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمًا * وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكَ دَائِمًا ^٥

الشاهد الرابع : قول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَعِينًا * تَحِيَّةً مَنْ أَمْسَى إِلَيْكَ حَزِينًا ^٦

الشاهد الخامس : قول الكميت :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا تَرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تَرْبِ * أَلَا يَا اسْلَمِي حُيَيْتَ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي ^٧

الشاهد السادس : قول الشاعر :

يَا دَارَ سَلَمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي * بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينٍ سَمْسَمٍ ^٨

الشاهد السابع : قول الشاعر :

١ - هو : غِيَاثُ بْنُ غُوْثٍ بن الصَّلْتِ بن الطَّارِقِ بن عمر ، والأخطل لقبه ويكنى بأبي مالك ، مدح بنى أمية فمدح معاوية ويزيد ومن بعدهم من خلفاء بنى مروان ، ويكمل مع جرير والفرزدق مثلث شعراء النقائض ، انظر شعر الأخطل ، صنعه السَّكْرِيُّ ، تحقيق د . فخر الدين قباوه ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، ص : ١٩ ، والشعر والشعراء ٣٩٣/١ .

٢ - البيت للأخطل ورد في الإنصاف - ٩٨/١

٣ - البيت لذي الرمة ورد في الإنصاف - ٩٩/١

٤ - هو ربيعة بن سعد بن مالك أحد عشاق العرب المشهورين وصاحبته أسماء بنت عوف بن مالك كان شاعرا مجيدا ويعرف بالمرقش الأكبر - الشعر والشعراء - ١٣٨/١ .

٥ - البيت للمرقش ورد في الإنصاف - ١٠٠/١

٦ - البيت بلا نسبة في الإنصاف : ١٠٠/١

٧ - البيت للكميت ورد في الإنصاف - ١٠٠/١

٨ - البيت للعجاج ورد في الإنصاف - ١٠٠/١

أَمْسَلَمْ يَا سَمْعَ يَا بَنَ كُلِّ حَلِيفَةٍ * وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الْأَرْضِ^١

الشاهد الثامن : قول الشاعر :

وَقَالَتْ : أَلَا يَا سَمْعَ نَعِظُكَ بِخُطَّةٍ * فَقُلْتُ : سَمِيعًا فَاَنْطِفِي وَأَصِيبِي^٢

ولم يذكر العكبري أياً من هذه الشواهد وإنما ذكر شاهدين مماثلين لهذه الشواهد وهي :

الشاهد الأول قول الشاعر :

أَلَا يَا سَلَمِي ذَاتَ الدِّمَالِيجِ وَالْعُقْدِ وَذَاتَ الثَّنَا الْغُرِّ وَالْفَاجِمِ الْجَعْدِ^٣

والثاني : قول الشاعر :

أَلَا يَا سَلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تُكَلِّمِي^٤

والشاهد في جميع هذه الشواهد هو أنه أتى بعد حرف النداء بفعل والنحاة متفقون على أن "يا" لا تدخل إلا على الأسماء ولذلك يقدرون هنا اسماً والمنادى في هذه الشواهد محذوف لدلالة حرف النداء عليه .

ثم يقول الكوفيون بعد هذه الشواهد : (وإنما أختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب والمأمور مخاطب فحذفوا الأول من المخاطبين اتكفاءً بالثاني عنه وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولي حرف النداء فعل أمر فلا خلاف أن "

نعم المولى " خبر فيجب ألا يقدر المنادى فيه محذوفاً يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ولهذا جاء بعده الخبر في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾^٥ شفعه الأمر في قوله : ﴿ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾^٦ فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى وليس كذلك " يا نعم المولى ونعم النصير " لأن نعم خبر فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفاً.^٧

١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف : ١٠١/١

٢ - البيت بلا نسبة في الإنصاف : ١٠١/١

٣ - البيت بلا نسبة في التبيين : ٢٧٨

٤ - البيت بلا نسبة في التبيين : ٢٧٨

٥ - سورة الحج الآية : ٧٣

٦ - سورة الحج الآية : ٧٣

٧ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١٠٢/١

ورد ابن الأنباري على الكوفيين بقوله: (وأما قولهم : إن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .) ^١ ويقول : (وأما قولهم : " إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر " فليس بصحيح لأنه لا فرق بين الفعل الأمري والخبري في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه والذي يدل على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى).^٢

وجاء عن ترجيح رأي البصريين وتقنيده حجة الكوفيين : (ومذهب البصريين أرجح وما ذهب إليه الكوفيون من دخول النداء عليهما فهو على تقدير محذوف فيقدر في نحو: يا نعم المولى ويا نعم النصير ، أنت يا الله نعم المولى .)^٣

ثم استشهد ابن الأنباري على هذا بأربعة شواهد هي :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ * وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

ووجه الاستشهاد بالبيت هو في قوله : (يا لعنة الله " فقد وقعت الجملة بعد حرف النداء وهي مكونة من مبتدأ وهو " لعنة الله " وخبر وهو شبه الجملة " على سمعان " والتقدير فيه يا هؤلاء لعنة الله على سمعان .

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

يَا لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقْمِ * أَهْلِ الْحَمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالْخُرْمِ

-
- ١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١١٢/١
 - ٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١١٢/١ - ١١٣
 - ٣ - التراكيب اللغوية- أ.د. هادي نهر - ص : ٢٣٧ ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - الطبعة العربية ٢٠٠٤م
 - ٤ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١١٣/١ ، والتبيين : ص : ٢٧٨ .
 - ٥ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١١٣/١ ، ونسب لأبن دارة وهو سالم بن مسافع

والشاهد في البيت في قوله : " يا لعنة الله " والشاهد فيه مثل الشاهد السابق والتقدير : يا هؤلاء لعنة الله على أهل الرقم

الشاهد الثالث: قول الشاعر

يَا لَعَنَ اللَّهُ بَنِي السَّعْلَاتِ * عَمَرَوْا بَنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ^١

والشاهد في البيت في قوله : " يا لعن الله " والنحاة متفقون على أن المنادى لا يكون جملة وهو هنا جملة فعلية دعائية فلزم تقدير منادى محذوف والتقدير : يا قوم لعن الله بني السعلات أو يا هؤلاء : لعن الله بني السعلات .

الشاهد الرابع : قول الشاعر :

يَا قَاتَلَ اللَّهُ صَبِيئًا تَجِيءُ بِهِمْ * أُمُّ الْهُنَيْبِ مِنْ رَنْدٍ لَهَا وَارِي^٢

والشاهد في قوله : " يا قاتل الله " وهو مثل الشاهد السابق والتقدير : يا قوم : قاتل الله صبياننا أو يا هؤلاء قاتل الله صبياننا

ثم يقول ابن الأنباري بعد هذا الاستشهاد : (فدلّ على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم : " يا نعم المولى ويا نعم النصير ")^٣ ويقول : (والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تتأدى وأجمعنا على أن : " نعم الرجل " جملة وإن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل ، وإذا امتنع للإجماع قولنا : " يا زيد منطلق " فكذلك يجب أن يمتنع : " يا نعم الرجل " إلا على تقدير حذف المنادى على ما بيّنا .)^٤

ويقول ابن الأنباري : (وأما قولهم : إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى " قلنا : لا نسلم بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي .)^٥

١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ١١٣ ، ونسب لعلاء بن أرقم الشكري " جاهلي "

٢ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ١١٤ ، ونسب للقتال الكلابي وهو عبيد بن المضرجي

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١١٤

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١١٤

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١١٥

ويذكر بعد ذلك ابن الأنباري آيات يجيء فيها الخبر والاستفهام مع النداء فمما جاء مع الخبر يذكر ابن الأنباري قوله تعالى : ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾^١ وقوله تعالى : ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^٢ وقوله تعالى : ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾^٣ وقوله تعالى : ﴿يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾^٤ وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^٥ وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾^٦ أما مواضع الاستفهام فيورد فيها قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^٧ وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^٨ وقوله تعالى : ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾^٩ وقوله تعالى : ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾^{١٠} ثم يقول بعد ذلك : (إلى غير ذلك من المواضع فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافأ في الكثرة فلا مزية لأحدهما عنا الآخر .)^{١١}

ويواصل ابن الأنباري سرد حجج الكوفيين فيقول : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفاعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ألا ترى أنك لا تقول : نعم الرجل أمس ، ولا نعم الرجل غداً وكذلك أيضاً لا تقول بئس الرجل أمس ولا بئس الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلِمَ أنهما ليسا بفاعلين ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل

١- سورة الزخرف الآية : ٦٨

٢- سورة مريم - الآية : ٤٥

٣- سورة يوسف - الآية : ٤

٤- سورة يوسف - الآية : ١٠٠

٥- سورة يونس - الآية : ٢٣

٦- سورة فاطر - الآية : ١٥

٧- سورة التحريم - الآية : ١

٨- سورة الصف - الآية : ٢

٩- سورة مريم - الآية : ٤٢

١٠- سورة غافر الآية : ٤١

١١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١١٥/١

على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين لأن التصرف من خصائص الأفعال فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين .^١

ورد ابن الأنباري على هذين الحجتين بقوله : (إنما امتنعا من اقترانها بالزمان الماضي وما جاء التصرف لأن " نعم " موضوع لغاية المدح و " بنس " موضوع لغاية الذم فجعل دلالتها مقصورة على الآن لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم لا بما كان فزال ولا بما سيكون ولم يقع .)^٢

وآخر حجة للكوفيين أوردها ابن الأنباري بقوله : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب " نَعِمَ الرجلُ زيد " وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلٌ " البتة فدل على أنهما اسمان وليسا بفعلين .)^٣

وردّها ابن الأنباري بقوله : (وأما قولهم " إنه قد جاء عن العرب نَعِمَ الرجل " فهذا مما تفرد بروايته أبو علي قطرب^٤ وهي رواية شاذة ولئن صحت فليس فيها حجة لأن " نعم " أصل "نَعِمَ " على وزن فَعَلَ - بكسر العين - فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفْيِ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفُ^٥

أراد الدراهم والصيارف والذي يدل على أن أصل نَعِمَ نَعِمَ أنه يجوز فيها أربع لغات : نَعِم بفتح النون وكسر العين على الأصل ونَعِم بفتح النون وسكون العين ونَعِم بكسر النون والعين ونَعِم بكسر النون وسكون العين.^٦

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٢

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١١٥

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٢

٤ هو محمد بن المستنير وقيل أحمد بن محمد المعروف بقطرب أخذ النحو عن سيبويه وهو الذي لقبه قطرباً لمباكرته إياه في الأسفار للقراءة عليه والقطرب دُوبية تدب ولا تفر كان عالماً ثقة من مصنفاته الاشتقاق وكتاب الأضداد ومعاني القرآن مات سنة ٢٠٦ هـ ، إشارة التعيين - ص : ٣٣٨ .

٥ - البيت بلا نسبة في الإنصاف ١ / ١١٦

٦- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١١٥-١١٦

ثم يقول بعد ذلك : (فلما جاز فيا هذه الأربع اللغات دلّ على أن اصلها نَعِم على وزن فَعِل لأن كل ما كان على وزن فَعِل من الاسم والفعل وعينه حرف من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات فالاسم نحو : فَخِذْ وَفَخِذْ وَفَخِذْ والفعل نحو : قد شَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ على ما بيّنا في نعم وإذا ثبت أن الأصل في نَعِمَ كانت الياء في " نَعِيمَ الرجل " إشباعاً فلا يكون فيه دليل على الاسمية فدل على أنهما فعلان لا اسمان والله أعلم.)^١

وقال ابن عصفور (وهما فعلان غير متصرفين)^٢

وفند حجج الكوفيين ثم قال : (فإذا تبين أنه لا حجة فيما استدلوا به على أنهما اسمان تبين أنهما فعلان بما تقدم من الأدلة القاطعة.)^٣

أما حجج الكوفيين عند العكبري فقد ذكر جميع الحجج التي ذكرها ابن الأنباري وردّها بالردّ نفسه وإن كان ابن الأنباري أكثر استشهاداً منه وقد أضاف العكبري حجة أخرى للكوفيين لم يذكرها ابن الأنباري وقد ذكرها العكبري بقوله : (والوجه الخامس : أن اللام تدخل عليه إذا وقع خبراً لأن كقولك " إن زيداً لنعم الرجل " ومعلوم أن هذه اللام لا تدخل إلا على الاسم أو على الفعل المضارع ونعم ليست فعلاً مضارعاً والماضي لا تدخل عليه فثبت أنها اسم .)^٤

وردّ ذلك بقوله : (وأما دخول اللام عليها فلا يدل على أنها اسم ألا ترى أن اللام قد دخلت على الحروف في مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ وإنما حسن ذلك لأنها لما جَمَدَتْ أشبهت الأسماء فدخل عليها ما يدخل على الأسماء من حروف التوكيد وقد أدخلوا اللام على الفعل المحض.)^٥

واستشهد على ذلك بشاهدين هما :

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١١٩

٢ - شرح المقرب - ابن عصفور - ١ / ٣٢١

٣ - شرح المقرب - ابن عصفور - ١ / ٣٣٠

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٧٦-٢٧٧

٥ - سورة الضحى - الآية : ٥

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٢٨٠

الشاهد الأول قول الشاعر :

إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعَشَرٌ حُشْنٌ * عِنْدَ الْحَفِظَةِ إِنَّ دُوَّ لَوْنَةٍ لَأَنَا^١

والشاهد في قوله : " لقام " حيث دخلت اللام على فعل ماضٍ متصرف وهو لا يشبه الاسم في شيء فلأن تدخل اللام على فعل جامد يشبه الاسم في الجمود كان ذلك عن طريق الأولى .

الشاهد الثاني : قول امرئ القيس :

لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي^٢

والشاهد فيه في قوله " لناموا " وهو كسابقه .

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنَّهما فعلان ؛ اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: (نِعْمًا رجلين ونِعْمُوا رجالاً وحكى ذلك الكسائي وقد رفعاً مع ذلك المظهر في نحو : " نعم الرجل وبئس الغلام والمضمر في نحو : " نعم رجالاً زيدٌ وبئس غلاماً عمرو فدلّ على أنَّهما فعلان .)^٣ ويواصل ابن الأنباري حجج البصريين فيقول : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنَّهما فعلان اتصالهما بتاء التانيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء كما يقبلونها في نحو : رحمة وسنة وشجرة وذلك قولهم : " نعمت المرأة وبئست الجارية " لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .)^٤

فدخول تاء التانيث يدل على الفعلية وفي الأفعال يدل على الماضي منها وجاء عن هذا : (وهما فعلان ماضيان دلا على المدح والذم ، يدلك على كونهما فعلين أن تأنيثهما كتأنيث الأفعال .)^٥

١ - البيت بلا نسبة في التبيين - ص : ٢٨٠

٢ - البيت لامرئ القيس ورد في التبيين ص : ٢٨١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٢

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٢ - ١٠٣

٥ - شرح اللمع - الواسطي - ص : ١٨٨

وقيل كذلك : (أما الدليل على أنهما فعلاّن ثبات علامة التأنيث فيهما على حدّ ثباتها في الفعل : نحو نعمت وبئست .)^١

واعترض الكوفيون على هذه الحجة بقولهم : (قولكم إنّ هذه التاء يختص بها الفعل ليس بصحيح لأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم : " رَبَّتْ وَثُمَّتْ وَلَاتٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ﴾^٢ وقول الشاعر :

مَاوِيَّ بَلْ رَبَّتَمَا غَارَةً * شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالمِيسَمِ^٣

وقال الآخر :

ثُمَّتْ قُمْنًا إِلَى جُرْدٍ مُسَوِّمَةٍ * أَعْرَافُهُنَّ لِأَيِّدِينَا مَنَا دِيْلُ^٤

فلحاقها بالحرف يبطل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت رَبَّتْ وَثُمَّتْ هذا على أن نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ألا ترى أن قولك : " قام المرأة وقعد الجارية " لا يجوز في سعة الكلام بخلاف قولك : نعم المرأة وبئس الجارية فإنه يحسن في سعة الكلام فبان الفرق بينهما.^٥

ورد ابن الأنباري هذا الاعتراض من وجهين فقال : (أحدهما : أن التاء في نعمت المرأة وبئست الجارية لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل كما لحقت في قولهم قامت امرأة لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، والتاء في " ربت وثمرت " لحقت لتأنيث الحرف لا لتأنيث شيء آخر ألا ترى أنك تقول : " ربت رجل أهنت كما تقول ربت امرأة أكرمت ولو كانت كالتاء في نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر في قولك نعمت الرجل وبئست الغلام فلما جاز أن تثبت التاء في ربت مع المذكر

١ - علل النحو - الوراق - ص : ٢٩٢

٢ - سورة " ص " - الآية : ٥٣ .

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ١٠٣ ، وقيل لضمرة بن ضمرة النهشلي .

٤ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ١٠٤ وقيل لعبدة بن الطبيب " مخضرم "

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٣ - ١٠٥

دلّ على الفرق بينهما.^١ ويذكر الوجه الثاني فيقول : (والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة فبان الفرق بينهما).^٢ أما التاء في " لات " فيجيب ابن الأنباري بقوله : (وأما "لات" فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها بل هي كلمة على حيالها وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب من أربعة أوجه وجهان ذكرناهما في ربت وثمرت ووجهان نذكرهما الآن ؛ أحدهما: أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء فاحتج بأنه سأل أبا فقّس الأسدي عنها فقال: " ولاة" فإذا لا تكون بمنزلة التاء في ربت وثمرت ولا بمنزلة التاء في نعمت وبئست والوجه الثاني : أن تكون التاء في " لات حين " متصلة بحين لا بلا كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام^٣ وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن فيقولون : " فعلت هذا تحين كذا وتأوان كذا وتالآن " أي حين كذا وأوان كذا والآن).^٤

واستشهد على ذلك بثلاثة شواهد هي :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ * وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمَطْعَمِ^٥

والشاهد في قوله : " تحين " حيث زيدت التاء في أول حين

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأَوَّانٍ * فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ^٦

فالشاهد في قوله " تأوان " حيث زيدت التاء في أول كلمة أوان .

الشاهد الثالث: قول الشاعر :

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٥

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٥

٣ - هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون كان أبوه مملوكاً رومياً لرجل هروي ولد سنة ١٥٧هـ وقرأ القرآن على الكسائي وله مؤلفات مفيدة وصنف في القراءات مات سنة ٢٢٤هـ - الأعلام - ١٩٣/١٨٣/٩ .

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٥

٥ - البيت لأبي وجزة السعدي ورد في الإنصاف - ١ / ١٠٥

٦ - البيت لأبي زيد الطائي ورد في الإنصاف ١ / ١٠٦

نَوَّلِي قَبْلَ يَوْمَ نَأْيِي جُمَانَا * وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا ^١

والشاهد في قوله " تالانا " زيدت التاء في أول كلمة الآن.

ويضيف ابن الأنباري إلى ذلك قوله : (واحتج بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مناقب عثمان فقال له : " اذهب بها تالآن إلى أصحابك " واحتج بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام " تحين " فدلّ على ما قلناه. ^٢ ويواصل ابن الأنباري رده على اعتراض الكوفيين بقوله : (وقولهم : " إن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدها فليس بصحيح لأن التاء تلزمهما في لغة شطر العرب كما تلزم في قام ولا فرق عندهم بين نعمت المرأة وقامت المرأة وإنما جاز عند الذين قالوا نعم المرأة ولم يجرز قام المرأة لأن المرأة في قولهم نعم المرأة هند واقعة على الجنس كقولهم الرجل أفضل من المرأة أي جنس الرجال أفضل من جنس النساء وكقولهم أهلك الناس الدينار والدرهم أي الدراهم والدنانير وكقوع الإنسان على الناس قال تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ ^٣ أراد الناس وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها فهذا المعنى حذف تاء التأنيث من حذفها من نعم المرأة. ^٤

ثم يذكر ابن الأنباري آخر حجج البصريين بقوله : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبينان على الفتح ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه إذ لا علة ههنا توجب بناءهما وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة والمعتمد عليه ما قدمناه. ^٥

وهناك حجة أخرى للبصريين هي : (وهما فعلان ماضيان ضعيفان غير متصرفين لأنها أزيلا عن موضعهما وذلك أن " نعم " منقول من قولك : نَعِمَ الرجل إذا أصاب نعمة وبئس

١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ١٠٧

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٧

٣ - سورة التين الآية : ٤

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٧-١٠٨

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ١٠٨

منقول من قولك " بئس الرجل إذا أصاب بؤساً فنقلنا إلى الثناء والذم فصارعا الحرف فلم يتصرفا فهذا وجه ضعفهما).^١

وقيل عنهما : (اعلم أن نعم للمحمدة والثناء وبئس للمذمة وهما فعلا ماضيان ضعيفان غير متصرفين).^٢

وافق العكبري ابن الأنباري في سرد حجج البصريين وخالفه في أن من قال الدليل على أنهما فعلا ماضيان ليس ضعيفاً وذلك في قوله : (وأحدهما أنها مبنية على الفتح أما البناء فلا سبب له مع كونها اسماً لأن الاسم يبنى إذا شابه الحرف ولا مشابهة بين " نعم" والحرف فلو كانت اسماً لأعربت).^٣ ثم يقول: (والثاني : أنها لو كانت اسماً لكانت إما جامداً أو وصفاً ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها لأن وجه الاشتقاق ظاهر ولأنها من نَعِم الرجل إذا أصاب نعمة والمنعم عليه يمدح ولا يجوز أن تكون وصفاً إذ لو كانت كذلك لظهر الموصوف معها ولأن الصفة ليست على هذا البناء وإذا بطل كونها حرفاً وكونها اسماً ثبت أنها فعل).^٤

وقال ابن الأنباري بعد أن استعرض حجة الفريقين : (والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد).^٥

ورجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الفريقان جائز فإذا دخل على " نعم وبئس " حرف الجر أو حرف النداء فهما اسمان لقبولهما علامات الاسم ولا داعي للتقدير الذي يقدره البصريون لأن فيه تكلف ، وفي خلاف هذين الموضعين يكون فعلاً لقبوله علامات الأفعال ، والله أعلم بالصواب .

^١ الجمل في النحو - الزجاجة - ص: ١٠٨

^٢ - شرح جمل الزجاجة - ابن هشام - ص: ١٨٩

^٣ - التبيين - العكبري - ص: ٢٧٦

^٤ - التبيين - العكبري - ص: ٢٧٦

^٥ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص ٧٠

المطلب الأول: عامل النصب في المفعول معه :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان: (القول في عامل النصب في المفعول معه).^١ وذكرها

العكبري بقوله : (مسألة : عامل النصب في المفعول معه .)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله: (ذهب الكوفيون أن المفعول معه منصوب على

الخلاف وذلك نحو : قولهم : استوى الماء والخشبة وجاء البردُ والطيالسة وذهب البصريون

^١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٥ ، وهي المسألة رقم (٣٠)

^٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٧٩ ، وهي المسألة رقم (٦١).

إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو وذهب أبو إسحاق الزجاج^١ من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل والتقدير : ولابس الخشبة وما أشبه ذلك لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب " مع " في نحو " جئت معه"^٢

وذكره العكبري بقوله : (المنتصب في المفعول معه ينتصب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو ، وقال الأخفش: ينتصب انتصاب الظرف كما ينتصب " مع " وقال الزجاج : ينتصب بفعل محذوف تقديره : استوى الماء ولابس الخشبة وقال الكوفيون : ينتصب على الخلاف)^٣ وجاء عن هذا الاختلاف : (واختلف النحويون في ناصب المفعول معه فمذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو بينهما)^٤

وقيل كذلك : (اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل... وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف... وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مقدر والتقدير فيه استوى الماء ولابس الخشبة وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو والصحيح هو الأول)^٥

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لأن الخشب لم تكن مُعَوَّجَةً فتستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في " جاء زيد وعمر" فقد خالف الثاني الأول فانصب على الخلاف كما بيننا في الظرف نحو : " زيد خلفك " وما أشبه ذلك ، والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا

^١ - هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي كان إماماً في اللغة أخذ عن ثعلب والمبرد ومن مؤلفاته ، شرح أبيات سيبويه وما ينصف وما لا ينصرف وله كتاب معاني القرآن وغير ذلك توفي سنة ٣١١ هـ ، وقيل ٣١٦ هـ ، عن عمر يناهز الثمانين عاماً ، إشارة التعيين ، ص: ١٢ .

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٥

^٣ - التبيين - العكبري - ص: ٣٧٩

^٤ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٢٠٠

^٥ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص ١٠٨

يجوز أن يعمل فيه أنّ نحو : استوى وجاء فعل لازم والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه .^١

ذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون قالوا: إن الثاني مخالف للأول وذلك أن الاستواء منسوب إلى الماء غير منسوب إلى الخشبة فصار معناه ساوى الماء الخشبة والخلاف ينصب كما ذكرناه في مسألة الظرف وخبر " ما ")^٢

ورد ابن الأنباري قول الكوفيين بقوله : (أما قولهم : إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل فخالف الثاني الأول فانصب على الخلاف ، قلنا : هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو وما مررت بزيد لكن بكر ، وما بعد لكن يخالف ما قبلها وليس بمنصوب فإن لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال سواء لزم العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف في الإيجاب عندكم فلو كان كما زعمتم لوجب ألا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع " لكن " وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله - فلأن لا يكون موجباً للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى وكذلك أيضاً يبطل بلا في قولك : قام زيد لا عمرو ومررت بزيد لا عمرو " وما بعد " لا " يخالف ما قبلها كلكن وليس بمنصوب فدل على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب)^٣ وقال : (وقولهم : إن الفعل المتقدم لازم فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه ، قلنا : إلا أنه تعدّى بتقوية الواو فخرج عن كونه لازماً على ما بيننا فلا نعيده ههنا والله أعلم .)^٤ ورده العكبري بقوله : (وأما الكوفيون فجواب كلامهم إبطال النصب بالخلاف وقد أبطلناه في مواضع ويدل عليه ههنا أن الخلاف لا يوجب النصب كقولك : ما قام زيد لكن عمرو وما مررت بأحدٍ لكن عمرو فالخلاف هنا موجود ولا نصب وكذا قولك : قام زيد لا

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٥

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٦

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٦

عمرو فإن الخلاف موجود والنصب غير جائز ويدل عليه أن الخلاف معنى والمعاني لا تعمل في المفعولات والله أعلم بالصواب.^١

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّي بالهمزة نحو : أخرجت زيدا وكما عُدِّي بالتضعيف نحو : خرّجت المتاع وكما عُدِّي بحرف الجر نحو : خرجت به إلا أن الواو لا تعمل لأن الواو في الأصل حرف عطف وحرف العطف لا يعمل وفيه معنيان : معنى العطف ومعنى الجمع فلما وضعت موضع " مع " خُلِعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع كما أن فاء العطف فيها معنيان : العطف والاتباع فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعت عنها دلالة العطف وأخلصت للاتباع وكذلك همزة الخطاب في " هاء يا رجل " فإنها إذا ألحقها الكاف جرّدتها من الخطاب لأنه يصير بعدها في الكاف ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية " إلا " فكذاك ههنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو على ما بيّنا وهذا هو المعتمد عند البصريين.^٢

وقيل : (وأوصل الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها فنصبه لأنها قوّته فأوصلته إليه)^٣

وذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (وحجة القول الأول أن الواو صحّحت وصول الفعل إلى ما بعدها فكان ذلك الفعل هو العامل كـ " إلا " في باب الاستثناء وبيانه أن قولك : " استوى الماء والخشبة " لا يصح معناه إلا بالواو ولو قلت استوى الماء والخشبة لم يصح فإذا فسد عند عدم الواو وصح عند وجودها وجب أن ينسب العمل إلى الفعل وإذا كانت الواو لا تعمل بنفسها لم يبق إلا أن الفعل عمل بتوسط الواو نظير ذلك " إلا في الاستثناء ألا ترى أنك لو قلت : قام القوم زيدا لم يستقم ولو قلت قام القوم إلا زيدا صحّ المعنى وصار بين

١ - التبيين - العكبري - ص : ٣٨٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٥-٢١٦

٣ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ١٩٨

المستثنى والمستثنى منه عُلقةً فكان الفعل هو العامل وكذلك الباء في مررت بزيد والهمزة وتضعيف العين كقولك فرّحت زيداً وأفرحت زيداً^١

وجاء عن هذا : (والفعل ينصب الاسم بتقوية الواو لأنها قوته فأوصلته إلى المفعول كما قوت " إلا " الفعل في الاستثناء)^٢

وقيل : (إن العامل فيه الفعل الذي يتقدم إلا أنه يعمل بتوسط " الواو " كما يعمل الفعل في الاستثناء بتوسط إلا)^٣

ابن الأنباري لم يذكر وجه استدلال الزجاج والأخفش وإنما ردّ عليهما وقد ذكر العكبري وجه استدلال الزجاج والأخفش ورد عليهما كذلك .

فذكر وجه استدلال الأخفش بقوله : (ووجه قول الأخفش أنّ الواو قامت مقام " مع " ولم يكن إثبات الإعراب فيها فكان إعراب " مع " فيما بعد الواو كما كان ذلك في " غير " في الاستثناء)^٤ وردّه بقوله : (والجواب عن قول الأخفش : أن " مع " تنصب على الظرف ومعنى الظرفية فيها موجود ولا معنى للظرفية في الواو ولا فيما بعدها فيمتنع وأكثر ما في هذا القول أن الواو بمعنى " مع " والحروف لا تعمل بالمعاني كما في حروف الاستفهام والنفي ولم يبق في الواو معنى العطف ألا ترى أنك إذا قلت : " قم أنت وزيد " كان المعنى أنك أمر لهما وإذا قلت " قم أنت وزيداً " كنت آمراً للمخاطب دون زيد وإنما أمرته بمتابعة زيد حتى ولو لم يقم زيد لم يلزم المخاطب القيام)^٥ وذكر العكبري حجة الزجاج بقوله : (واحتج الزجاج بأن الفعل لازم والواو غير معدّية بل معنى العطف باقٍ فيها بدليل قولك " وزيداً قمت " على تقديم الواو على الفعل فإنه لا يجوز كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فعند ذلك يكون النصب بفعل محذوف كما في قولهم : " ما شأنك وزيداً أي

١ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨٠-٣٨١

٢ - شرح اللمع في النحو - الواسطي - ص: ٦٨

٣ - شرح عيون الإعراب - المجاشعي - ص: ١٨٤

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨١

٥ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨١-٣٨٢

وثُلَابُسُ^١ وردّه بقول : (وأما التقديم فممتنع لعدم التصرف لأن الفعل صار مع الواو كفعل آخر - فكأنهما أحد جزأي الفعل فهو كقولك : " إلا زيدا قام القوم " فإنه امتنع لما ذكرنا.^٢ أما ابن الأنباري فرد على الزجاج بقوله : (وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل والتقدير ولا بسّ الخشب لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو : قلنا : هذا باطل لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه وقد بينّا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو وأنه يفتقر في عمله إليها فينبغي أن يعمل مع وجودها فكيف يُجْعَلُ ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضدّ المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.^٣)

وردّ قول الأخفش بقوله : (وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينصب انتصاب " مع " ضعيف أيضاً لأن " مع " ظرف والمفعول معه في نحو : " استوى الماء والخشب وجاء البرد والطيلاسة " ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف.^٤ وهناك من يزعم أنه منصوب بالواو وردّ ذلك عليه فقليل : (وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزم منه لم يعمل إلا الجر).^٥

وهناك من يرى أن الفعل وحده هو العامل : (المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه).^٦

١ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨١

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨٢

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٦

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٦

٥ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ١ / ٥٣٦

٦ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ١ / ٥٣٦

ويرد عليه بأن الفعل في هذا الباب غير متعدٍ فلا يفعل النصب إلا بتقوية الواو مثل الأفعال في الاستثناء فإنها تعمل بتقوية " إلا " لها .

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ذلك أصوب لأن الخلاف لا يوجب النصب .

المطلب الثاني : تقديم ألفاظ الإغراء عليها :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.)^١ وذكرها

العكبري بعنوان : (مسألة : تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها.)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن " عليك ودونك وعندك " في

الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو : زيدا عليك وعمراً عندك وبكراً دونك " وذهب

البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وإليه ذهب الفراء من الكوفيين.)^٣

وذكره العكبري بقوله : (لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها نحو " دونك " و

عليك " وقال الكوفيون يجوز.)^٤

وقال ابن الأنباري عن هذا الاختلاف في أسرار العربية : (فذهب البصريون إلى أنه لا

يجوز تقديم معمولها عليها لأنها فرع على الفعل في العمل فينبغي ألا تتصرف تصرفه وأما

الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها.)^٥

ذكر ابن الأنباري أن الكوفيين احتجوا بالنقل والقياس وذكر النقل عندهم بقوله : (أما النقل

فقد قال الله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^٦ والتقدير عليكم كتاب الله : أي الزموا كتاب الله

فنصب كتاب الله بعلينكم فدلّ على جواز تقديمه واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة :

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلُوِي دُونَا * إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَا

يُثْنُونَ خَيْرًا وَيَمَجِّدُونَا^٧

والتقدير فيه : دونك دلوي في موضع نصب بدونك فدلّ على جواز تقديمه.)^١ أما القياس

فذكره بقوله : (وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ألا ترى

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٠ ، وهي المسألة رقم (٢٧)

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٧٣ وهي المسألة رقم (٥٩)

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٠

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٧٣

٥ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص ١٠٠

٦ - سورة النساء - الآية : ٢٤

٧ - البيت لم ينسب لقائل معين ورد في الإنصاف - ١ / ٢٠٠ . وفي التبيين ص : ٣٧٤

أنك إذا قلت : " عليك زيدا أي الزم زيدا وإذا قلت عندك عمرا أي تناول عمرا وإذا قلت دونك بكرة أي خذ بكرة ولو قلت : زيدا الزم وعمرا تناول وبكرة خذ فقدمت المفعول لكان جائزا فكذاك مع ما قام مقامه .^٢

أما حجة الكوفيين عند العكبري فذكرها كما هي عند ابن الأنباري وذكر أنهم احتجوا بالنقل والقياس وذكر في النقل عند الكوفيين الآية نفسها والبيت نفسه اللذين ذكرهما ابن الأنباري أما في القياس فذكر ما ذكره ابن الأنباري بيد أنه قسمه إلى قسمين فقال : (وأما القياس فمن وجهين أحدهما : أنها نائبة عن الفعل والفعل يجوز تقديم معموله عليه وكذلك ما ناب عنه ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول لما نابا عن الفعل جاز تقديم معموليهما عليهما والثاني : أنها واقعة موقع الأمر ومعمول الأمر لا يتقدم عليه كذلك ههنا فقولك عليك زيدا في معنى الزم زيدا ولو قلت زيدا الزم جاز كذلك عليك .^٣

ردّ كل من ابن الأنباري والعكبري حجتَي الكوفيين وأطال ابن الأنباري في الردّ فرد استشهادهم بالآية : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^٤ بقوله : (فليس لهم فيه حجة لأن " كتاب الله " ليس منصوبا بعليكم وإنما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه مقدر والتقدير : " كتب كتابا الله عليكم " وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه .^٥ واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنُكِبٌ * مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ^٦

يقول ابن الأنباري في الاستشهاد بهذا البيت وربطه بالآية : (فقوله " طَيِّ المحمل " منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه " طَوِيَّ طَيِّ المحمل وإنما قدّر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من قوله : " ما إن يمس الأرض إلا منكب منه فكذاك ههنا قدّر

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٠ - ٢٠١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠١

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٣٧٤ - ٣٧٥

٤ - سورة النساء - الآية : ٢٤

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠١

٦ - البيت في الإنصاف بلا نسبة - ١ / ٢٠١ ، أبو كبير الهذلي

هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾^١ فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقي التقدير فيه كتاباً الله عليكم ثم أضيف المصدر إلى الفاعل .^٢

ثم يستشهد بعد ذلك ابن الأنباري بشاهدين من كتاب الله وأربعة شواهد من الشعر لحذف الفعل والنصب على المصدر مع إضافة المصدر إلى فاعل ، الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴾^٣ يقول ابن الأنباري : (فنصب " صنع " على المصدر بفعل مقدر وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من الكلام والتقدير فيه : صَنَعَ صنْعاً الله وحَذَفَ الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل .^٤ الآية الثانية : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ^٥ ﴾ قال ابن الأنباري : (فأضاف المصدر إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل .^٦

أما الشواهد الشعرية الأربعة فهي :

الشاهد الأول : قول الراعي النميري :

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا * تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ

وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي * وَلَمْ يَنْزِلُوا: أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا^٧

قال ابن الأنباري : (فنصب وجيف على المصدر بفعل مقدر على ما تقدم وأضاف المصدر إلى الفاعل)^٨

الشاهد الثاني : قول لبيد :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا * طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^٩

١ - سورة النساء - الآية : ٢٣

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠١-٢٠٢

٣ - سورة النمل - الآية : ٨٨

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٢

٥ - سورة البقرة - الآية : ٢٥١

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٣ .

٧ - البيتان للراعي النميري وردا في الإنصاف - ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ وفي ديوانه - ص : ٧٠-٧١ .

٨ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٣ .

قال : (كأنه قال : طلبا المعقبُ حقه ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال " المظلوم " بالرفع حملاً للوصف على الموضع.)^٢

الشاهد الثالث : قول الشاعر :

فَلَا تُكْثِرَا لَوْمِي فَإِنَّ أَخَاكُمَا * بِذِكْرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُوَلِّعٌ^٣

قال ابن الأنباري : (فأضاف المصدر إلى الضمير في " ذكراه " وهو فاعل.)^٤

الشاهد الرابع : قول الشاعر :

أَفْقَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ * قَزَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ^٥

قال ابن الأنباري : (فأضاف المصدر إلى " القواقيز " وهو فاعل فيمن روى " أفواه " منصوباً ومن روى " أفواه " بالرفع جعله مضافاً إلى المفعول والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً.)^٦

وردّ ابن الأنباري استشهداهم بالبيت بقوله : (وأما البيت الذي أنشدوه : يا أيها المائح دلوى دونكا فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله دلوي ليس هو في موضع نصب وإنما هو في موضع رفع لأنه خبر لمبتدأ مقدر والتقدير فيه هذا دلوى دونكا والثاني : أنا نسلم أنه في موضع نصب ولكنه لا يكون منصوباً بدونك وإنما هو منصوب بتقدير فعل ، كأنه قال : خذ دلوي دونك و " دونك " مفسر لذلك الفعل المقدر.)^٧

وردّ عليهم قياسهم بقوله : (هذا فاسد وذلك لأن الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب وهو متصرف في نفسه فتصرّف في عمله وأما هذه الألفاظ فلا

١ - البيت للبيد بن ربيعة العامري - ورد في الإنصاف - ٢٠٣/١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٠٣ / ١

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٢٠٣ / ١

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٠٤ / ١

٥ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ، وقيل للأقيشر الأسدي وهو المغيرة بن عبد الله

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٠٤ / ١

٧ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٠٤ / ١

تستحق في الأصل أن تعمل النصب وإنما عملت لقيامها مقام الفعل وهي غير متصرفة في نفسها فينبغي ألا يتصرف عملها فوجب ألا يجوز تقديم معمولها عليها والله أعلم.^١

أما العكبري فردّ احتجاج الكوفيين بالآية بقوله : (والجواب ، أما الآية فمنصوبة على المصدر والعامل فيها ما تقدم من قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾^٢ أي : كُتِبَ ذلك عليكم كتاباً ثم أضافه إلى اسم الله وهو إضافة المصدر إلى الفاعل و "عليكم " يتعلق بذلك الفعل كما قال ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ^٣ ﴾ وردّ بيت الشعر بقولهم : (أما الشعر فمعناه الخبر لا الأمر وذلك أنه نبهه على أن دلوه قريب منه ليعتني بدلوه .^٤

وردّ قياسهم بقوله : (قولهم : إن هذه الألفاظ تنوب عن الفعل قلنا : نيابتها عنه لا تستفاد من التصرف ألا ترى أن " ما " و " لات " و " هذا " والظرف تنوب عن الأفعال في مواضع مخصوصة ولم يلزم من ذلك جواز تقديم المنسوب بها عليها على ما سبق ذكره والله أعلم بالصواب.^٥

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع عن الفعل في العمل لأنها عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي ألا تتصرف تصرفه فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيه غير فعل فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه فكذلك ههنا إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز لأن الفروع أبداً تنحطّ عن درجات الأصول.^٦

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٥

٢ - سورة النساء - الآية : ٢٣

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٣٧٥ ، والآية من سورة البقرة - الآية : ١٨٣

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٣٧٥

٥ - التبيين - العكبري - ص: ٣٧٥

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠١

وجاء عن تأييد حجة البصريين : (ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور ، لا تقول زيداً عليك ولا عمراً دونك لأنها لم تقو قوة الأفعال إذ لا تتصرف تصرفها .)^١ وذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (لنا أنها أسماء جامدة أعملت بالمعنى فلم يجرز تقديم معموله عليها كالمصدر وبيانه أنه : " عليك " و " دونك " حروف في الأصل وظروف وإنما استعيرت ههنا فعملت عمل الفعل توسعاً وما كان كذلك اقتصر به في العمل على وقوعه في موضعه ولا يجوز فيه التقديم لأن ذلك تصرف وهذه الأسماء لا تصرف لها فتجري في ذلك مجرى الحروف نحو : " ما " النافية و " لات " مع الحين وكالمصدر فإنه لا يتقدم معموله عليه مع أن حروف الفعل فيه موجودة فَمَنْعُ التقدم هنا أولى .)^٢

وبعد سرد حجج كل من الفريقين يقول ابن الأنباري : (والصحيح ما ذهب إليه البصريون .)

٣

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن الرأي الذي ذهب إليه ابن الأنباري والعكبري - رأي البصريين - فيه تكلف في التقدير ، والشواهد التي استدلت بها الكوفيون على جواز التقديم ظاهرة ولا لبس فيها . وقياس الكوفيين صحيح وردّ البصريين أنها فرع والفرع لا يساوى بالأصل فهو وإن ساواه في العمل فهو ينحط عنه بعدم التصرف ، وقد احتج بهذا البصريون في مسألة عمل " إن " المخففة من الثقيلة .

وقيل في هذا : (في سلك البصريين تعسفاً لا داعي له إذ ليس في تقديم معمول اسم الفعل حرج ما دامت الشواهد تدل عليه ... وشواهد المسألة ليس فيها تعقيد يغمض به المعنى أو تنافر في تراكيبها يذهب بفصاحتها .)^٤

^١ المقرب - ابن عصفور - ١٣٧/١

^٢ - التبيين - العكبري - ص: ٣٧٣-٣٧٤

^٣ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص ١٠١

^٤ - مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي - د: محمود موسى حمدان -

المطلب الأول : تقديم الحال على العامل فيها :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان: (القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها .)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة : تقديم الحال على العامل فيها)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على

الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : "راكبا جاء زيدٌ" ويجوز مع المضممر نحو : "

راكباً جئت " ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم

الظاهر والمضممر)^٣ وذكره العكبري بقوله : (يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان

فعلاً أو ما قام مقامه وقال الكوفيون : لا يجوز إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً ، وإن

كان مضمراً كقولك ركباً جئت)^٤

واتفقوا على عدم جواز تقديم الحال إن كان العامل معنى الفعل وجاء عن هذا :

(وأما إذا كان العامل معنى فعل لم يجز تقديم الحال عليه كقولك : المال لك خالصاً فلو

قلت خالصاً المال لك لم يجز ، لأنَّ الفعل ليس بملفوظ به وإنما اللام بتأويل الفعل لأنها تفيد

المالك فلما كان العامل ضعيفاً لم يجز تصريحه .)^٥

وقيل : (فالأول يعمل فيها متقدماً ومتأخراً ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً وقد منعوا في

مررت ركباً بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور .)^٦

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز

تقديم الحال على العامل فيها وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضممر على المظهر ألا ترى أنك

لو قلت : ركباً جاء زيدٌ كان في " ركباً " ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقدم المضممر على

المظهر لا يجوز .)^٧

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٧/١ ، وهي المسألة رقم (٣١)

٢- التبيين - العكبري - ص ٣٨٣ ، وهي المسألة رقم (٦٢)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٧/١

٤- التبيين - العكبري - ص: ٣٨٣

٥- علل النحو - الوراق - ص : ٣٧٢

٦ - المفصل - الزمخشري - ص : ٦٢

٧ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٧ / ١

وذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الآخرون: بأن الحال صفة في الأصل فيلزمها الضمير فتقديمها يفضي إلى تقديم المضمّر على المظهر وتقديم الصفة على الموصوف وكلاهما يمتنع كما يمتنع ضرب غلامه زيّداً .)^١

وردّ ابن الأنباري والعكبري حجة الكوفيين فردّها ابن الأنباري بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم : " إنما لم يجرّ تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمّر على المظهر " قلنا : هذا فاسد وذلك لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم قال الله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾^٢ فالضمير في " نفسه " عائِد على " موسى " وإن كان مؤخراً في اللفظ إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم .)^٣

ثم استشهد ابن الأنباري بقول زهير :

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا * يَلْقَ السَّامَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى حُلُقًا

وبعد الاستشهاد بالبيت يقول ابن الأنباري : (فالهاء في " علاته " تعود إلى " هرم " لأنه في تقدير التقديم ؛ لأن التقدير : من يلق يوماً هراماً على علته فلما كان " هرماً " في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزاً)^٤

ويذكر كذلك استشهاده لردّه قوله : (ومن كلامهم : في أكفانه لفّ الميت " ومن أمثالهم : " في بيته يؤتى الحكم " ^٥ وتزعم العرب أن أرنباً وجدت ثمرة فاختلسها ثعلب منها فاختصما إلى ضبّ فقالت الأرنب : يا أبا الحُسَيْلِ قال الضَّبُّ : سميعاً دعوتما ، قالت : أتيناك لتحكم بيننا قال : عادلاً حكمتما ، قالت : فاخرج إلينا قال : في بيته يؤتى الحكم ؛ فالضمير في " في بيته " يعود إلى " الحكم " وقد تقدم عليه ، وهذا كثير في كلامهم .)^٦

١ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨٥

٢ - سورة طه الآية : ٦٧

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٧

٤ - البيت لزهير بن أبي سلمى ورد في الإنصاف ١ / ٢١٧ وفي التبيين ص : ٣٨٥

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٨

٦ - المثل ورد في مجمع الأمثال للميداني رقم (٢٧٤٢) وذكر في الإنصاف : ١ / ٢١٨ ، والتبيين ص : ٣٨٥

٧ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٨

واتفقوا في منع التقديم إذا كان العامل غير فعل : (فإن لم يكن العامل متصرفاً لم يجز تقديم الحال عليه .)^١

ورد على الكوفيين ف قيل : (فإن كان العامل فيها متصرفاً جاز تقديمها عليه كما يجوز تقديم المفعول على الفعل لقوة الفعل سواء كانت من اسم مضمّر أو مظهر والفراء يمنع من تقديم الحال إذا كانت من اسم ظاهر نحو : ضاحكاً جاء زيدٌ قال : لأن في ضاحك ضميراً يرجع إلى " زيد " لا يجوز تقديمه عليه وهذا ليس بشيء عندنا لأن الضمير تعلق باسم وكان ذلك الاسم مقدماً على شريطه التأخير جاز تقدمه .)^٢

وردّ العكبري حجة الكوفيين بالردّ نفسه الذي ذكره ابن الأنباري وذكر الآية نفسها وبيت زهير نفسه وكذلك المثل نفسه أما عن الصفة والموصوف فيقول : (وأما تقديم الصفة على الموصوف فإنما يمتنع في الصفة التابعة الموصوف في الإعراب مثل : جاءني زيد الظريف ولو قلت جاءني الظريف زيدٌ على الوصف لم يجز والحال صفة في المعنى لا في اللفظ ولذلك يجوز تقديم صفة النكرة عليها فتصير حالاً والله أعلم بالصواب .)^٣

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : "إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً نحو : راكباً جاء زيد للنقل والقياس ، أما النقل فقولهم في المثل " شَتَّى تؤوب الحلبة " فَشَتَّى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدلّ على جوازه وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم عمراً ضرب زيدٌ " فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّه بالمفعول وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .)^٤

١ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٢٠٥

٢ - علل النحو - الوراق - ص : ٣٧١-٣٧٢

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٣٨٥

٤ - المثل في مجمع الأمثال - أحمد بن محمد الميداني - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ١٥٠/٢ ، ورقمه

(١٩١٤) وورد في الإنصاف ٢١٧/١

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٧

ويقول المبرد : (واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول من التقديم والتأخير إلا أنها لا تكون إلا نكرة .)^١

وذكره العكبري حجة البصريين بقوله : (وجه القول الأول : السماع والقياس أما السماع فقول العرب : " شَتَّى تَوُوب الحلبة " أي تَوُوب الحلبة مختلفة وأما القياس فإن العامل متصرف جاز تقديم الحال عليها كما لو كان صاحبها مضمراً وبيانه : أن العامل بالنتقل في الأزمنة يدل على قوته في نفسه والمعمول حكم العامل وهو مسبب عنه والحكم يقوى بقوة سببه وتقدمها تصرف والتصرف حكم العامل المتصرف ومن ههنا جاز تقديم المفعول على الفعل .)^٢

ويقول ابن الأنباري في أسرار العربية : (فإن كان فعلاً نحو : " جاء زيد ركباً جاز أن يتقدم الحال نحو : ركباً جاء زيدٌ لأن العامل لما كان متصرفاً تصرف عمله فجاز تقديم معموله عليه وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو : هذا زيدٌ قائماً لم يجز تقديم الحال عليه .)^٣

ثم ذكر العكبري اعتراضاً للكوفيين فقال : (فإن قيل : ما ذكرتموه مقتضى التقديم ولكن يعارضه مانع وهو ما يلزم من تقديم المضممر على المظهر على ما نبينته وليس كذلك تقديم المفعول على الفعل إذا لزم فيه ذلك وأما تقديم الحال على العامل إذا كان صاحبها مضمراً فالجواب عنه من وجهين : أحدهما : أن المضممر يعود عليه ضمير فلا يكون تقديم مضممر على مظهر ، والثاني : أن الضمير في ركب هو الضمير في جئت بخلاف الظاهر فإنهما غيران في اللفظ .)^٤

وردّ عليهم العكبري قولهم هذا فرد تقديم المضممر على المظهر وذكره الباحث حين ذكر رده على حجة الكوفيين أما بقية كلامهم فردّه بقوله : (قولهم : المانع موجود ، لا نُسلّم أن هناك مانعاً وسنبين ذلك ، قولهم في المضممر : جاز لما ذكر فليس بشيء ، وذلك أن الحال لا

١- المقتضب - المبرد - ١٦٨/٤

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨٣-٣٨٤

٣ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ١١٢

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨٤

تخلو إما أن يلزمها الضمير أو لا يلزمها فإن لزمها وجب أن يعود على مذكور والمذكور يكون مظهراً ومضمراً وأيهما كان فليس بمانع ، وإن لم يكن لازماً فقولوا ليس في " راكبا" إذا تقدم ضمير .^١

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ما ذهبوا إليه هو الصحيح لأن احتجاج الكوفيين بأن التقديم يفضي إلى عود الضمير على متأخر مردود عليهم بأنه وإن كان عائداً على متأخر في اللفظ إلا أنه مقدم في التقدير ، ومثل هذا كثير عند العرب .

^١ - التبيين - العكبري - ص: ٣٨٤ - ٣٨٥

المطلب الثاني : وقوع الفعل الماضي حالاً :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان: (هل يقع الفعل الماضي حالاً .)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة : وقوع الفعل الماضي حالاً)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً واليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً وأجمعوا على أنه إذا كانت معه " قد : أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً .)^٣

أما العكبري فذكر رأي الفريقين بقوله : (لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً إلا أن تكون معه " قد " ظاهرة أو مقدرة وقال الكوفيون : يجوز ذلك من غير تقدير .)^٤
وقال الزمخشري متحدثاً عن جملة الحال : (وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنفي الأمران وكذلك الماضي ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقدرة .)^٥
ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين وحددها في النقل والقياس فقال : (أما النقل فقد قال الله تعالى : ﴿ أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^٦ فحصرت : فعل ماضٍ وهو في موضع الحال وتقديره حصرة صدورهم والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : ﴿ أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٩/١ ، وهي المسألة رقم (٣٢)

٢- التبيين - العكبري - ص ٣٨٦ ، وهي المسألة رقم (٦٣)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢١٩ / ١

٤- التبيين - العكبري - ص: ٣٨٦

٥ - المفصل- الزمخشري - ص : ٦٤

٦- سورة النساء - الآية : ٩٠

الحضرمي والمفضل^١ عن عاصم^٢

وكذلك استشهدوا بقول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ نُفْصَةً * كَمَا انْتَقَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّ لَهُ الْقَطْرُ؛

ووجه استشهد الكوفيين بهذا البيت ذكره ابن الأنباري بقوله : (فبَلَّه : فعل ماض وهو في موضع الحال ؛ فدل على جوازه)^٣

وأما حجتهم بالقياس فيذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو : " مررت برجلٍ قاعد وغلّام قائم " جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قاعداً وبالغلّام قائماً والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت برجل قعد وغلّام قام فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قَعَدَ وبالغلّام قام وما أشبه ذلك والذي يدل على ذلك أننا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾^٤ أي يقول ، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال)^٥

أما العكبري فعند ذكره حجة الكوفيين ذكر أنهم احتجوا بالنقل والقياس وذكر في النقل الآية التي ذكرها ابن الأنباري ولم يذكر الشاهد وفي القياس ذكر ما ذكره ابن الأنباري بيد أنه استشهد بغير الآية التي استشهد بها ابن الأنباري فقال : (إن الماضي يقع موضع المستقبل كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فَمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾^٦ ويقع المستقبل بمعنى

١- هو المفضل بن محمد بن إبراهيم الشعبي الكوفي أخذ عنه أبو بكر بن مجاهد والقاسم الطبراني - الأعلام - ٢٨٤/١١ .

٢- هو أبو بكر بن عاصم بن أبي النجود بن مالك بن نصر أحد القراء السبعة وتابعي جليل من أهل الكوفة قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب مات سنة ١٢٧هـ ، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي - محمود حمدي زقزوق - ص : ٥٩٠ - وزارة الأوقاف - مصر - القاهرة - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٩

٤ البيت لأبي صخر الهذلي ورد في الإنصاف - ١ / ٢١٩

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٩

٦- سورة المائدة - الآية : ١١٦

٧ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٠

٨ - سورة النمل - الآية : ٨٧

الماضي كقوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾^١ وإذا وقع كل منهما موقع الآخر وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك .^٢

وردّ كل من ابن الأنباري والعكبري حجج الكوفيين هذه فقال ابن الأنباري : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين – أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^٣ فلا حجة لهم فيه وذلك من أربعة أوجه ، الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية وهو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ﴾^٤ والوجه الثاني : أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع والوجه الثالث : أن يكون خبراً بعد خبر كأنه قال : أو جاءوكم ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم . والوجه الرابع : أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صدورهم كما يقال : جاءني فلان وسّع الله رزقه وأحسن إليّ غفر الله له وسرق قطع الله يده وما أشبه ذلك.^٥)
ثم ذكر أن العرب تستعمل ذلك كثيراً أي أن العرب تأتي بالفعل الماضي ويكون معناه الدعاء واستشهد بقول الشاعر :

أَلَا يَا سَيَالَاتِ الرَّحَائِلِ بِالضُّحَى * عَلَيَكُنَّ مِنْ بَيْنِ السَّيَالِ سَلَامٌ

وَلَا زَالَ مُنْهَلُ الرَّبِيعِ إِذَا جَرَى * عَلَيَكُنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامٌ^٦

قال ابن الأنباري : (فأتى بالفعل الماضي ومعناه الدعاء .)^٧

ونذكر كذلك قول قيس بن ذريح^١ :

١- سورة القصص - الآية : ١٥

٢- التبيين - العكبري - ص : ٣٨٩

٣- سورة النساء - الآية : ٩٠

٤- سورة النساء - الآية : ٩٠

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٠

٦- البيتان بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٢١

٧- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢١

أَلَا يَا غُرَابَ الْبَيْنِ قَدْ هَجَتْ لَوْعَةً * فَوَيْحَكَ حَبْرَنِي بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ
أَبَالْبَيْنِ مِنْ لُبْنَى؟ فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا * فَلَا زَالَ عَظَمٍ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْصَحُ
وَلَا زِلْتَ مِنْ عَذْبِ الْمِيَاهِ مُنْقَرًا * وَوَكْرَكَ مَهْدُومٍ وَبَيْضُكَ مُشْدَحُ
وَلَا زَالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ * فَلَا أَنْتَ فِي أَمْنٍ وَلَا أَنْتَ تُفْرَخُ
وَأَبْصَرْتُ قَبْلَ الْمَوْتِ لَحْمَكَ مُنْضَجًا * عَلَى حَرِّ جَمْرِ النَّارِ يُشْوَى وَيُطْبَخُ^٢
وكذلك قول الشاعر :

إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي فَلَا مَنِي * صَدِيقِي وَشَلْتُ مِنْ يَدَيَّ الْأَنَامِلُ
وَكَفَنْتُ وَحْدِي مُنْذَرًا فِي رِدَائِهِ * وَصَادَفَ حَوُطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ^٣

يقول ابن الأنباري بعد ذكر هذه الشواهد : (فأتى بالفعل الماضي في هذا المواضع ومعناه الدعاء فكذلك قوله تعالى : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^٤ لفظه لفظ الماضي ومعناه الدعاء ومعناه من الله تعالى إيجاب ذلك عليهم .^٥

أما العكبري فردّ استشهاد الكوفيين بالآية بقوله : (أما الآية فالجواب عنها من أوجه ، أحدها : أن الآية يراد بها الدعاء كما تقول : جاء زيد - قبحه الله - وعلى هذا لا حجة فيها والثاني : نقدر أنه وصف ولكن الموصوف محذوف تقديره أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم فقوماً هو الحال وحصرت نعت لها والثالث : أن " قد " معه مقدرة أي قد حصرت ونحن نجوز ذلك والرابع : أن حصر صدورهم كان موجوداً وقت مجيئهم فالفعل هنا لم ينقطع بخلاف مسألتنا فإن قولك : مررت برجل ضرب أمسٍ قد انقطع الضرب منه في الحال وبين المسألتين بونٌ بعيد.^٦

١- هو قيس بن ذريح من بني كنانة من بني ليث أحد عشق العرب المشهورين وصاحبه لبنى تزوجها ثم طلقها فزوجها أبوها رجلاً من غطفان وكان حسن الشعر - الشعر والشعراء - ٥٢٤/٢ .

٢- الأبيات لقيس بن ذريح وردت في الإنصاف - ٢٢١/١

٣ البيتان لمعدان بن جواس الكندي - وردا في الإنصاف : ٢٢٢/١

٤- سورة النساء - الآية : ٩٠

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٢٢ / ١

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٣٨٩

ويواصل ابن الأنباري رده على الكوفيين فيقول : (وأما قول الشاعر : كما انتفض العصفور بلله القطر فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلله القطر إلا أنه حذف لضرورة الشعر فلما كانت " قد " مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي " قد " فإنه يجوز أن يقع حالاً .^١

ويقول : (وأما قولهم : " إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة فصلاح أن يقع حالاً قاعد وقائم " قلنا هذا فاسد لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالاً لأنه اسم فاعل واسم الفاعل يراد به الحال بخلاف الفعل الماضي فإنه لا يراد به الحال فلم يجز أن يقع حالاً .^٢

ويقول : (وأما قولهم : " إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال قلنا : هذا لا يستقيم وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ۖ ﴾^٣ فلا يجوز فيما عداه لأننا بقينا فيه على الأصل .^٤

أما العكبري فردّ حجة الكوفيين في مجيء الفعل الماضي صفة فيصلح أن يأتي حالاً بقوله : (وأما وقوع الماضي صفة فلا يلزم منه وقوعه حالاً لأن الماضي يوصف به على وجه تزول الصفة في الحال ويكون الوصف بها ماضياً بخلاف الحال فإن بابها أن تكون مقارنة للفعل .^٥

وأما قولهم وقع الماضي موقع المستقبل والمستقبل موقع الماضي فردّه العكبري بقوله : (وأما وقوع الماضي بمعنى المستقبل فأمر خارج عما نحن فيه وذلك أن وضع اللفظ موضع غيره من قبيل المجاز المخالف للأصل فلا يعدى إلى غيره .^٦

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالاً وذلك لوجهين ؛ أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٢

٣ - سورة المائدة - الآية : ١١٦

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٢-٢٢٣

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٨٩

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٣٩٠

فينبغي ألا يقوم مقامه والوجه الثاني : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ؛ ما يصلح أن يقال فيه " الآن " أو " الساعة " نحو : مررت بزيد يضرب ونظرت إلى عمرو يكتب لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة وهذا لا يصلح في الماضي فينبغي ألا يكون حالاً ولهذا لم يجر أن يقال : " ما زال زيد قام ، وليس زيد قام " لأن " ما زال وليس " يطلبان الحال و " قام " فعل ماضٍ فلو جاز أن يقع حالاً لوجب أن يكون هذا جائزاً فلما لم يجر دلّ على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً وكذلك لو قلت : " زيد خلفك قام لم يجر أن يجعل قام في موضع الحال لما بيننا ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي "قد" حيث يجوز أن يكون حالاً نحو : مررت بزيد قد قام " وذلك لأن " قد " تقرب الماضي من الحال فجاز أن يقع معها حالاً ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال : " قد قام الآن ، أو الساعة فدلّ على ما قلناه. ^١

وعلل لرأي البصريين ف قيل : (لا يجوز وقوع الماضي حالاً إلا مع قد ظاهرة كما مرّ في الأمثلة أو مقدرة لأن الماضي لما كان بعيداً من الحال لم يصح وقوعه حالاً مطلقاً. ^٢ وذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (وحجة الأولين : أن الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجوداً وقت الإخبار أو محكية كقولك هذا زيد قائماً أي في هذه الحال والحكاية كقولك : جاء زيد راكباً فالمجيء ماضٍ و " راكباً " حكاية حاله وقت المجيء والماضي هنا قد انقضى وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به وذاك أن الحال : وصف هيئة الفاعل أو المفعول به وما كان غير موجود كيف يصح أن يكون هيئة. ^٣

ثم سأل العكبري سؤالاً وأجاب عنه فقال : (فإن قيل : يلزم على ما ذكرتموه شيئان أحدهما : أنكم جوزتم وقوع الماضي مع " قد " حالاً وب " قد " لا يصير هيئة في الحال ، والثاني : أنكم أجزتم وقوع المستقبل حالاً والمستقبل معدوم فيه الحال كما أن الماضي كذلك. ^٤

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٠

٢ - شرح كافية ابن الحاجب - الرضي - ص : ٢٣٣

٣- التبيين - العكبري - ص: ٣٨٦

٤- التبيين - العكبري - ص: ٣٨٦ - ٣٨٧

وأجاب عن التساؤل الأول بقوله : (أما " قد " فإنها تقرب الماضي من الحال والقريب من الشيء مجاور له والمجاور يعطى حكم المجاور وهذا مشهور كثير في أبواب النحو)^١ وأجاب عن الثاني بقوله : (وأما وقوع المستقبل حالاً وإن كان معدوماً في الحال ولكن المستقبل ما زال إلى الوجود منتظر الوقوع فكان لقرب وقوعه كالواقع في الحال).^٢

وقيل : (يرى الجامع النحوي : أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً إلا إذا اقترنت به قد ظاهرة أو مقدرة وهذا هو مذهب البصريين).^٣

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الأنباري والعكبري ليس هو الأصوب وإنما الأصوب هو ما ذهب إليه الكوفيون ويؤيد ذلك نقلهم وقياسهم ، والتقدير الذي يقدره البصريون فيه تكلف ، و " قد " التي يقدرونها لا تحول دلالة الفعل الماضي من حيث زمنه بل تؤكد .

١- التبيين - العكبري - ص: ٣٨٧

٢- التبيين - العكبري - ص: ٣٨٧

٣ - إعراب القرآن وعلل القراءات - الباقلائي - ١٢٠/١

المطلب الأول : تقديم التمييز على العامل فيه :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً .)^١
وذكرها العكبري بعنوان: (مسألة تقديم التمييز على العامل فيه).^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله: (اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو: " تصيب زيدٌ عرقاً ، وتفقأ الكباش شحماً " فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز)^٣ وقال المبرد: (واعلم أن التبیین إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت: تفقأت شحماً وتصيب عرقاً فإن شئت قلت شحماً تفقأت وعرقاً تصيب وهذا لا يجيزه سيبويه لأنه يراه كقولك عشرون درهماً وهذا أفرهم عبداً وليس هذا بمنزلة ذلك لان " عشرون درهماً " إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل ألا ترى أنه يقول: هذا زيدٌ قائماً ولا يجيز قائماً هذا زيدٌ لأن العامل غير فعل وتقول ركباً جاء زيدٌ لأن العامل فعل فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .)^٤

وذكره العكبري بقوله: (لا يجوز تقديم المُميّز على العامل فيه متصرفاً كان أو غير متصرف فالمتصرف نحو: طاب زيدٌ نفساً وغير المتصرف نحو: عشرون درهماً وقال الكوفيون: يجوز تقديمه عليه إذا كان متصرفاً وإليه ذهب بعض البصريين .)^٥

هنا صرح ابن الأنباري بأن المبرد والمازني خالفا البصريين واكتفى العكبري بقوله بعد عرض رأي الكوفيين: (وإليه ذهب جماعة من البصريين)^٦

وجاء عن هذا الاختلاف: (مذهب سيبويه رحمه الله أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفاً أو غير متصرف فلا تقول نفساً طاب زيدٌ ولا عندي درهماً عشرون وأجاز

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٢٤/٢ ، وهي المسألة رقم (١٢٠)

٢- التبیین - العكبري - ص ٣٩٤ ، وهي المسألة رقم (٦٥)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٢٤ / ٢

٤ - المقتضب - المبرد - ٣٦/٣

٥- التبیین - العكبري - ص: ٣٩٤

٦- التبیین - العكبري - ص: ٣٩٤

الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فنقول : نفساً طاب زيدٌ وشيباً اشتعل رأسي^١).

وقيل : (وأجمع النحويون على أن مميز المفرد لا يتقدم عليه فلا تقول : له درهماً عشرون لأن العامل ضعيف والأصل عدم التقديم واختلفوا في تقديم مميز الجملة فسيبويه لا يجيزه فلا يقول نفساً طاب زيدٌ ، وحجته أنه فاعل في المعنى والفاعل لا يتقدم^٢).

وذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين وحصرها في النقل والقياس أما النقل فقد قال الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَتَهَا * وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^٣

قال ابن الأنباري : (وجه الدليل أنه نصب " نفساً " على التمييز وقدمه على العامل فيه وهو " تطيب " لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً فدل على جوازه^٤) أما القياس فذكره ابن الأنباري بقوله : (وأما القياس فلأن العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً نحو قولك : ضرب زيدٌ عمراً - جاز تقدم معموله عليه نحو : عمراً ضرب زيدٌ ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو : "راكبا جاء زيد.")^٥

وقال الكوفيون بعد استدلالهم هذا : (ولا يجوز أن يقال تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به ؟ لأننا نقول : كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً إلا أنه لم يجز لدليل دلّ عليه وذلك لما يؤدي إليه من تقديم المضمّر على المظهر على ما بيّنا في مسألة الحال فبقينا فيما عداه على الأصل وجاز لنا أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به لأنكم تقولون به فصلاح أن يكون إلزاماً عليكم)^٦

١ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٦٠٧/٢ -

٢ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٢١١

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف ٣٢٤/٢ ، وفي التبيين ص : ٣٩٦ ، ونسب إلى المخبّل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك ونسب إلى أعشى همدان عبد الرحمن بن عبد الله ، وقيل لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٢٤ / ٢ -

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٢٤ / ٢ - ٣٢٥ -

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٢٥ / ٢ -

وذكر العكبري أن الكوفيين احتجوا بالسماع والقياس وذكر ما ذكره ابن الأنباري ولم يزد عليه شيئاً كما أنه لم ينقص إلا أنه استعمل لفظ السماع بدلاً عن النقل عند ابن الأنباري .

وكلاهما ردّ حجة الكوفيين فردّ ابن الأنباري استشهادهم بالبيت بقوله : (فإن الرواية الصحيحة : وما كان نفسي بالفراق تطيب . وذلك لا حجة فيه ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فتقول نصب " نفساً " بفعل مقدر كأنه قال أعني نفساً لا على التمييز ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة).^١

وردّ العكبري هذا البيت بالردّ نفسه الذي ذكره ابن الأنباري .

ويواصل ابن الأنباري رده فيقول : (وأما قولهم : إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه قلنا : الفرق بينهما ظاهر وذلك لأن المنصوب في " ضرب زيدٌ عمرًا " منصوب لفظاً ومعنى وأما المنصوب في نحو : تصبب زيد عرقاً . فإنه وإن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى فبان الفرق بينهما .)^٢ ورده العكبري بقوله : (أما القياس على المفعول فلا يصح فإن معنى المفعولية لا يختلف بالتقديم والتأخير والفعل هناك متعدّد بخلاف مسألتنا فإن الفعل غير متعدّد والفاعلية قد تغيّر معناها وانتقل إلى غيرها)^٣.

وردّ ابن الأنباري بقية قولهم بقوله : (وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ قولهم : " وكان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دلّ عليه وهو ما يؤدي إليه من تقديم المضمّر على المظهر " قلنا : وكذلك نقول ههنا : كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دلّ عليه وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بيّنا وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ٣٢٦ .

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧

٣- التبيين - العكبري - ص : ٣٩٨

لنا أن نتركه ههنا لدليل على أننا قد بينّا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه والله أعلم.)^١ وفي هذا يقول العكبري : (ويدل على امتناع تقديم الحال على أصلهم فإنهم منعوا من التقديم بسبب الإضمار قبل الذكر ومثل هذا موجود هنا فإن تقديم المنصوب هنا يمنح من كون الفاعل محتاجاً إلى التمييز والله أعلم بالصواب .)^٢

أما حجة البصريين فيذكرها ابن الأنباري بقوله : (إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت : " تصبب زيدٌ عرقاً وتفقاً الكبش شحماً أن المتصبب هو العرق والمتفقى هو الشحم وكذلك لو قلت : حسن زيدٌ غلاماً ودابة " لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .)^٣ ويضيف ابن الأنباري قول البصريين : (قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو : " راكبا جاء زيدٌ " فإن راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه لأننا نقول : الفرق بينهما ظاهر وذلك لأنك إذا قلت : جاء زيدٌ راكباً فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى وإذا استوفى الفاعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار " راكباً " بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه فجاز تقديمه كالمفعول نحو : عمرأ ضرب زيدٌ بخلاف التمييز فإنك إذا قلت تصبب زيدٌ عرقاً وتفقاً الكبش شحماً وحسن زيدٌ غلاماً لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم والغلام فلم يكن " عرقاً وشحماً وغلاماً " بمنزلة المفعول من هذا الوجه لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الحال وكذلك قولهم : " امتلأ الإناء ماءً فإنه وإن لم يكن مثل " تصبب زيدٌ عرقاً لأنه لا يمكن أن نقول : " امتلأ ماء الإناء " كما يمكن أن نقول : تصبب عرق زيد " إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلاً على الحقيقة .)^٤

وقال ابن مالك :

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ٣٢٧

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٣٩٨

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ٣٢٦

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢ / ٣٢٦

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدِّمَ مُطْلَقًا * * وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا وَقَعًا^١

وقيل في شرحه : (أي ولو كان فعلاً متصرفاً وفاقاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع.)^٢

وقيل : (ولا يكون التمييز إلا بعد تمام الكلام.)^٣

ونكر العكبري حجة البصريين من وجهين فقال : (وجه القول الأول من طريقين : أحدهما : أنه لفظ مميز فلم يجز تقديمه على العامل فيه كما لو كان غير متصرف ، ألا ترى أنك لو قلت : عندي درهماً عشرون لم يَجُزْ فكذلك إذا قلت : نفساً طاب زيد.)^٤

ثم سأل سؤالاً وأجاب عنه فقال : (فإن قيل : الفرق بينهما أن العامل في الأول غير متصرف والتقديم تصرف فلا يوجبه غير المتصرف بخلاف قولك : طاب زيد فإنه متصرف فجاز تقديمه على العامل فيه كالمفعول ، قلنا : هما - وإن افترقا فيما ذكرتم - فهما مشتركان في كون كل واحد منهما مميز منسوب إلى عامل وإذا اشترك الشئان في وصف خاص كفى ذلك للإلحاق ولم يكن الفرق قاطعاً للإلحاق.)^٥

ثم يذكر الحجة الثانية فيقول : (الطريق الثاني : أن المميز ههنا فاعل في المعنى وتقديم الفاعل على الفعل غير جائز بيانه أنك تقول : طاب زيد نفساً تقديره طابت نفس زيد ثم أزيل الفاعل عن موضعه ونسب الفعل إلى زيد وهو فعل الفاعل في الأصل وتطرق إليه الاحتمال فجعلت النفس مميزة قاطعة للاحتمال وإذا كان كذلك امتنع التقديم لوجهين : أحدهما : ما تقدم من كون النفس فاعلاً ، والثاني : أن تقديم النفس يخرج هذا الباب عن حقيقة التمييز لأن

١ - شرح الأشموني - الأشموني - ٥٢/٢

٢ - شرح الأشموني - الأشموني - ٥٢/٢

٣ - نحو القلوب الصغير - الإمام عبد الكريم القشيري - تحقيق : د. أحمد علم الدين الجندي - ص : ١٣٤ - الدار العربية للكتب - ليبيا - تونس ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٩٤ - ٣٩٥

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٣٩٥

قولك : نفساً طاب زيدٌ يمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التمييز بخلاف ما إذا تأخر فإن الاحتمال يكون موجوداً فيحاول بالتمييز رفعه بعد وقوعه .^١

وقال ابن الأنباري في أسرار العربية بعد سرد حجج الفريقين : (والصحيح ما ذهب إليه سيبويه .)^٢

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن كلام البصريين ينطبق على التمييز المحول عن الفاعل نحو : طاب زيدٌ نفساً فأصلها طابت نفس زيد ويرى الباحث أن هذا لا يجوز تقديمه على معموله فلا يجوز نفساً طاب زيدٌ ، أما التمييز المحول عن المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾^٣ فأصله - والله أعلم - فجرنا عيون الأرض ، فهو محول عن مفعول والمفعول يجوز تقديم معموله عليه نحو : ضرب زيدٌ عمراً فيجوز عمراً ضرب زيدٌ ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾^٤ فقدم المفعول وهو قوله : (أَنْفُسَهُمْ) على العامل فيه وهو قوله : (يَظْلِمُونَ) وعلى هذا يرى الباحث أنه يجوز تقديم التمييز المحول عن المفعول على العامل فيه فيجوز أن تقول : عيوناً فجرنا الأرض.

١ - التبيين - العكبري - ص : ٣٩٥

٢ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ١١٤

٣ - سورة القمر - الآية : ١٢ .

٤ - سورة البقرة - الآية : ٥٧ ، وسورة الأعراف - الآية : ١٦٠ .

المطلب الثاني : " كم " الخبرية :

يتطرق الباحث في هذا المطلب إلى مسألتين وهما في " كم الخبرية " فالمسألة الأولى في ما إذا كانت " كم " مفردة أم مركبة أما الثانية ففي الفصل بين كم الخبرية وتميزها وهل تجر ما بعدها أم لا ؟

أولاً - " كم مفردة أم مركبة " :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (" كم " مركبة أو مفردة)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (كم مفردة أو مركبة)^٢ ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن " كم " مركبة وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد)^٣ وذكره العكبري بقوله : (كم في العدد مفردة وقال الكوفيون : هي مركبة من الكاف و" ما " ثم حذفت منها الألف)^٤ وجاء عن هذا الخلاف : (كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد لا لقلة ولا كثرة ولا هي حرف ولا مركبة خلاف لزاعمي ذلك بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره)^٥

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كم " ما " زيدت عليها الكاف لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره فما وصلته في أوله نحو : " هذا وهذاك " وما وصلته في آخره قوله تعالى : ﴿ إِمَّا تُرِيتَنِي مَا يُوعَدُونَ ﴾^٦ فكذلك ههنا زادوا الكاف على " ما " فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال في " كم مالك " : كما مالك إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها كما فعلوا في " لِمَ " فصار " كم مالك " والمعنى : كأي شيء مالك من الأعداد والدليل على ذلك قولهم : " كأي من رجل رأيت " أي : كم من

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٥٦ ، وهي المسألة رقم (٤٠)

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٣ ، وهي المسألة رقم (٧٢)

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٥٦

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٣

٥ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق : د. عبد الحميد هندراوي - ٢ / ٦٠٢ - المكتبة التوفيقية - القاهرة - مصر

٦ - سورة المؤمنون - الآية : ٩٣

رجل رأيت ونظير " كم " " لِمَ " فإن الأصل في " لِمَ " " ما " زيدت عليها اللام فصارتا جميعاً كلمة واحدة وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها فقالوا: لِمَ فعلت كذا .^١
واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ أَسْلَمْتَنِي * لَهُمُومٌ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٌ^٢

فالشاهد في البيت في قوله " لِمَ " حيث زيدت لام الجر في " ما " الاستفهامية فحذفت ألفها وسكنت ميمها وهذا كثير في العربية .

وكذلك قول الشاعر :

يَا أَسَدِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَةً * لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ
فَمَا قَرَّبْتَ لَحْمَهُ وَلَا دَمَهُ^٣

والشاهد فيه في قوله " لِمَ " وهو كالشاهد السابق .

ثم يواصل ابن الأنباري استشهاد الكوفيين فبقول على لسانهم : (وزيادة الكاف كثيرة قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^٤ وحكى بعض العرب أنه قيل له : كيف تضعون الأقط؟ قال : كهين ، وقال الراجز :

* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ *^٥

أي : المفق ، وهو الطول .^٦ والشاهد فيه زيادة الكاف .

وردّ الزجاجي^٧ قول الكسائي فقال :

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٦ / ١

٢ البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٢٥٦ / ١ و ١٨٧ / ١

٣- البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٢٥٦ / ١

٤- سورة الشورى - الآية : ١١

٥- البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٥٧

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٥٧

٧ - هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي البغدادي النحوي شيخ العربية صاحب الجمل نسب للزجاج لأنه تتلمذ عليه له مصنفات مفيدة وله أمالي أدبية مات بطبرية في رمضان سنة ٣٤٠ هـ - الأعلام - ١٢ / ١٢٠

(وزعم الكسائي أن الأصل كان في " كم " كما قال : وكنت أشتهي أن تكون مفتوحة لالتقاء الساكنين في قولهم " كم المال " بالكسر وهذا غلط من أبي الحسن ولو كان كما يقول لكان " كَمَ المال " كما أنك تقول : لِمَ فعلت .^١

وذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الآخرون : بأن المعنى على " ما " والكاف كاللام كما قالوا : لِمَ فعلت قالوا : كم فعلت وقالوا أيضاً كأَيَّ في معنى كم ، وكما أن كأَيَّ مركبة كذلك " كم " وكذلك قولهم : له علي كذا وهما في معنى العدد).^٢

ونقل عن الخليل قوله بتركب "كم" : (كم كما نقل الخليل عن العرب مركبة من " كاف التشبيه ضمنت إلى " ما " ثم قصرت " ما " فأسكنت الميم).^٣

وردّ ابن الأنباري حجج الكوفيين فقال : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم " إن الأصل في كم ما زيدت عليها الكاف: قلنا : لا نسلم فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى)^٤

ويواصل ردّه فيقول : (وأما قولهم كان الأصل أن يقال في كم مالك : كما مالك إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم كما فعلوا ذلك في " لِمَ " قلنا : لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم في " لِمَ " في اختيار الكلام وإنما يجوز ذلك في الضرورة فلا يكون فيه حجة قال الشاعر: يا أبا الأسود لِمَ أسلمتني ، وكما قال الآخر : يا أسديّ لِمَ أكلته لِمَ فسكن " لِمَ " للضرورة تشبيها لها بما يجيء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن فلا يكون فيه حجة . ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن كم كلمٌ لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في لِمَ فيقال كَمًا مالك ، كما يقال : لِمًا فعلت ، وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز في لِمَ فيقال : كَمَ مالك كما يجوز

١ - معاني القرآن وإعرابه - الزجاجة - ٤٢٨/١

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٤

٣ - نحو الخليل من خلال معجمه - د. هادي نهر - ص : ٩٠ - دار اليازوري للنشر والتوزيع - عمان - الأردن

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٧ / ١

لَمْ فَعَلْتَ وَأَنْ يَجُوزَ فِيهَا هَاءُ الْوَقْفِ فَيُقَالُ كَمَهْ كَمَا يَجُوزُ فِي لَمْ هَاءُ الْوَقْفِ فَيُقَالُ : لِمَهْ فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ دَلٌّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ١)

ويقول : (وأما قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ٢ فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة لأن " مثله " هاهنا بمعنى هو فكأنه قال ليس " ك " هو شيء والمِثْلُ يطلق في كلام العرب ويراد به ذات الشيء : يقول الرجل منهم : مثلي لا يفعل هذا أي : أنا لا أفعل هذا ومثلي لا يقبل من مثلك أي : أنا لا أقبل منك قال الشاعر :

يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَ * مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَ ٣

أي : أنا لا أقبل منك ثم لو قلنا إن الكاف ههنا زائدة لما امتنع لأن دخول الكاف ههنا كخروجها ألا ترى أن معنى " ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ومعنى " ليس مثله شيء واحد ، وكذلك الكاف في قوله : كهين وقول الراجز : لواحق الأقرب فيها كالمقق بخلاف الكاف في " كم " فإن الكاف في " كم " ليس دخولها كخروجها بل لو قدرنا حذفها في الكلام لاختلَّ معناه ولم تحصل الفائدة بها ألا ترى أن قولك " ما مالك " لا يفيد ما يفيد قولك " كم مالك " فدلَّ على الفرق بينهما والله أعلم ٤)

وعلل لصحة قول البصريين ف قيل : (وذهب البصريون إلى أنها مفردة وهو الصحيح لأن الإفراد هو الأصل فمن ادّعاه فقد تمسك بالأصل ولأن قول الكوفيين يفضي إلى بقاء الاسم على حرف واحد وهي اسم عدد مبهم ٥)

وذكر العكبري ردَّ ابن الأنباري نفسه وأضاف عليه قوله : (... والثاني أن أكثر ما فيه أنهم أرونا كلمات فيها تركيب وهذا لا يوجب أن يُجْعَلَ كُلُّ شَيْءٍ هَكَذَا والله أعلم بالصواب ٦) أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد وإنما التركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عَهْدَةِ

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٨ / ١

٢ - سورة الشورى - الآية : ١١

٣ - البيت بلا نسب في الإنصاف - ٢٥٨ / ١

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٨ / ١ - ٢٥٩

٥ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٣٩٨

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٥

المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقد إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة (١).

ذكر العكبري أن حجة البصريين من وجهين الأول تحقيق المذهب والثاني إبطال المذهب المخالف وقد ذكر الباحث إبطال العكبري لمذهب الكوفيين أما احتجاج البصريين فقال عنه العكبري : (فهو أن الأصل عدم التركيب لا سيما في كلمة لا يصح أن تجعل كلمتين و " كم " ههنا كذلك فإن كم حرفان ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة فعلى هذا يمتنع التركيب لأنه إنما يكون من كلمتين (٢).

ورجّح رأي الفراء فقليل : (وفي أفراد " كم " وتركبها خلاف أيضاً ولعل أحسن الأقوال فيها قول الفراء إلا أن الفراء يزعم أن كاف " كم " زائدة كالكاف في قولهم " كالخير " و " كهين " والصواب أن الكاف في " كم " هي كاف التشبيه وقد ركبت مع العنصر الدال على الاستفهام لغير العاقل (٣).

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الأصوب لأنه الأصل وللتعسف والتعقيد في تقديرات الكوفيين .

ثانياً - كم الخبرية تجر ما بعدها والفصل بينها وبين تميزها :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (إذا فصل بين " كم " الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجروراً)^٤ وفصل العكبري هذه المسألة إلى مسألتين ذكر الأولى بعنوان : (كم الخبرية تجر ما بعدها)^٥ والثانية بعنوان : (الفصل بين " كم " وتمييزها)^٦

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين " كم " في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً نحو : كم عندك رجلٍ وكم في

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٧ / ١

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٣

٣ - فقه العربية المقارن - د. رمزي منير بعلبكي - ص : ٢٣٩ - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - أبريل ١٩٩٩م

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٦٠ / ١ ، وهي المسألة رقم (٤١)

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٦ ، وهي المسألة رقم (٧٣)

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٩ ، وهي المسألة رقم (٧٤)

الدار غلامٍ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوباً .^١ وذكره العكبري بقوله : (إذا فصلت بين " كم " الخبرية وبين ما يبيّن به نصبته كقولك : كم عندي درهماً ولا يجوز الجرُّ في الاختيار وأجازه الكوفيون .)^٢

الكوفيون هنا لا ينكرون النصب وإنما يجوزونه مع الجر ، وأما الفصل بين "كم" ومميزها بالظرف وحرف الجر فجائز وقيل عنه : (اعلم أنه يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازاً حسناً من غير قبح نحو : كم لك غلاماً وكم عندك جارية ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد نحو عشرين وثلاثين ونحوهما من الأعداد المنونة .)^٣ وقيل : (ويفصل في السعة بين " كم " الاستفهامية ومميزها بالظرف وشبهه نحو : كم عندك غلاماً ؟ وكم لك جارية ؟ ولا يجوز مثل ذلك في العدد المركب وما جرى مجراه إلا في الضرورة).^٤

ويؤيد الزجاجي قول البصريين فيقول : (فإن فصلت بين كم والاسم الذي تخفضه إذا كانت بمعنى رب لم يجر في الاسم إلا النصب تقول كم يوم الجمعة غلاماً قد ملكت فنصب غلاماً على التمييز لما فصلت بينه وبين كم .)^٥

وجاء عن كونها حرف جر أو اسم : (أما الخبرية فذهب بعضهم إلى أنها حرف جر ومذهب الجمهور أنها اسم .)^٦

وقيل : (والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والإضافة إليها وعود الضمير عليها)^٧

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين وحصرها في النقل والقياس ، أما النقل فقد استشهدوا بشاهدين هما :

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٠

٢- التبيين - العكبري - ص : ٤٢٩

٣- شرح المفصل - ابن يعيش - ٤ / ١٣٠

٤- شرح ألفية ابن مالك - ابن الناظم - ص : ٧٤٢

٥- شرح جمل الزجاجي - ابن هشام - ص : ٢١٦

٦- موسوعة الحروف في اللغة العربية - د. إميل بديع يعقوب - ص : ٣٥٠

٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي ٢ / ٦٠٢

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَّالَ الْعُلَى * وَشَرِيفٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^١

فالشاهد في البيت في قوله : " كم بجود مقرف " حيث فصل بين " كم " وتميزها وهو قوله " مقرف " بالجار والمجرور وهو قوله " بجود " ولم يمنع ذلك من أن يكون التمييز مخفوضاً .
والشاهد الثاني قول الشاعر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ * صَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَقَّاعٍ^٢

فالشاهد في قوله : " كم في بني بكر بن سعد سيد " حيث فصل بين " كم " وتميزها وهو قوله " سيد " بالجار والمجرور وهو قوله : " في بني بكر بن سعد " ولم يمنع ذلك من أن يكون التمييز مخفوضاً .

وقال ابن هشام عن جر تمييز " كم "

(وذلك مشروط بأمرين أحدهما : أن يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تمييزها إلى جانبها كقولك : بكم درهماً اشتريت .)^٣

أما القياس فذكره ابن الأنباري بقوله : (وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد " كم " في الخبر بتقدير " من " لأنك إذا قلت " كم رجلٍ أكرمت وكم امرأة أهنت كان التقدير كم من رجل أكرمت وكم من امرأة أهنت بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه ، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده قالوا : ولا يجوز أن يقال : " إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لأننا نقول لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغي ألا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ألا ترى أنك لو قلت : ثلاثون عندك رجلاً لم يجز فكذلك كان ينبغي أن يقولوا ههنا).^٤

١- البيت في الإنصاف بلا نسبة ٢٦٠/١، وقيل لأنس بن زعيم وفي التبیین ص : ٤٣٠ وروى صدر عجزه " وكريم " .

٢- البيت في الإنصاف بلا نسبة ٢٦٠/١

٣ - شرح شذور الذهب - لأبن هشام - تأليف : بركات يوسف ويوسف الشيخ - ص : ٣٣٤ - دار الفكر للطباعة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦١

وقيل : (أن تمييز الخبرية واجب الخفض .)^١

وجاء عن هذا : (وإذا جعلت كم بمعنى رب خفضت ما بعدها وكانت بمنزلة عدد غير

منون نقول : كم رجلٍ مربى فكم بمعنى رب فرجل خفض بكم .)^٢

ذكر العكبري الحجة نفسها للكوفيين بيد أنه ذكر الشاهد الثاني ولم يذكر الشاهد الأول .

وقال في حجة الكوفيين في الجر بمن : (احتج الآخرون بأن " من " تظهر بعد " كم "

وليس " من " زائدة بل هو استعمال على الأصل وإذا كان كذلك كان العمل لـ " من ")^٣

وقيل عن " كم " : (هي التي تفيد معنى الكثرة ولا تحتاج إلى جواب ويكون تمييزها مجروراً

بالإضافة أو بمن كما يكون مفرداً نكرة أيضاً .)^٤

وردّ ابن الأنباري قول الكوفيين فقال : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به

من قوله : كم بجود مقرفٍ نال العلى فالكلام عليه من وجهين أحدهما : أن الرواية

الصحيحة " مقرفٌ " بالرفع بالابتداء وما بعدها الخبر وهو قوله : " نال العلى " والثاني : أن

هذا جاء في الشعر شاذاً فلا يكون فيه حجة وهذا هو الجواب عن البيت الآخر .)^٥ ورد

العكبري البيت بقوله : (والجواب عن البيت من وجهين : أحدهما : أن الرواية الصحيحة

الرفع أو النصب وكلاهما قد روي فالرفع على أنه خبر عن " كم " والنصب على التمييز

ورواية الجر شاذة فلا تجعل أصلاً والثاني : هو من ضرورة الشعر والعلّة فيه من وجهين

أحدهما : أن الجر بـ " كم " ولا يبقى مع الفصل ، والثاني : أن الجر بـ " من " وتقدير " من "

هنا غير سائغ لأنها حذفت بعد " كم " لما نابت عنها فإذا فصل بينهما بطلت النيابة آخرها

والله أعلم بالصواب .)^٦

١ - مهذب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - أحمد المعصومي - ص : ١٠٧ - مؤسسة البلاغ للطباعة -

بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م

٢ - شرح جمل الزجاجي - ابن هشام - ص : ٢١٦

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٧

٤ - النحو الكافي - أيمن أمين عبد الغني - ص : ٢٩٧ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة

الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٢

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣١

ويواصل ابن الأنباري رده على الكوفيين فيقول : (وأما قولهم " إن خفض الاسم بعد كم بتقدير " من " والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه ، قلنا : لا نسلم أن جر الاسم بعد " كم " بتقدير " من " بل العامل فيه " كم " لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة " رب " فيخفضون بها الاسم الذي بعدها كـرُب " والذي يدل على فساد ما ذهبتم إليه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف وإنما يجوز أن يعمل حرف الجر مع الحذف في مواضع يسيرة على خلاف الأصل إذا حذف إلى عوض وبذل كـرُبَّ بعد الواو والفاء وبـل ، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف وإنما هي العاملة بطريقة النيابة عن حرف الجر ، لا حرف الجر).^١

وهذه هي المسألة التي أفردتها العكبري وسماها : (كم الخبرية تجر ما بعدها).^٢ حيث ذكر رأي الفريقين بقوله : (كم الخبرية تجر ما بعدها بإضافتها إليه وقال بعضهم ينجرُّ بـ " من " مقدرة)^٣

فالرأي الأول للبصريين وحجتهم : (أن " كم " اسم لعدد كثير فكان كنفس ذلك العدد بيانه : أن " كم " ههنا في تقدير مائة أو ألف وكما ينجر المعدود بالعدد هنا كذلك " كم ")^٤ وقال العكبري : (طريقة أخرى : وهو أن المعدود هنا مجرور والجر عمل ولا بد له من عامل وعامله لا يخلو إما أن يكون لفظاً أو مقدراً لا وجه إلى الثاني ؛ لأن الذي يقدر حرف الجر وحرف الجر لا يبقى عملها بعد حذفها لأنها وصلة لغيرها فتعين أن يكون اللفظ الظاهر هو العامل .)^٥

قال العكبري : (فإن قيل عليه : إشكالان : أحدهما : جواز ظهور " من " كقولك " كم من عبدٍ ملكت " ولو قلت : " عندي مائة من عبدٍ " لم يجز والثاني : أنَّ الجرَّ لو كان بالإضافة لكانت " كم " معربة كما تعرب " قبل " و " بعد " إذا أضيفت . والجواب : أما ظهور " من "

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٣

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٤٢٦ ، وهي المسألة رقم (٧٣)

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٤٢٦

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٤٢٦

٥ - التبيين - العكبري - ص: ٤٢٧

فلا يمنع عمل الاسم كما لو قلت : عندي ثوب من خَزٍ ، فَإِنَّ الجر هنا بمن ولو قلت :
"عندي ثوب خَزٍ " كان العمل للثوب وأما الإعراب بعد الإضافة فغير لازم ألا ترى أن " لَدُنْ "
تضاف كقوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ) 'فإنها مبنية بعد الإضافة لأن علة البناء موجودة في
الحالتين فكذلك " كم " .^٢

والرأي الثاني للكوفيين وحجتهم ذكرها العكبري فقال : (واحتج الآخرون بأن " من " تظهر
بعد " كم " وليس " من " زائدة بل هو استعمال على الأصل وإذا كان كذلك كان العمل
لـ"من " .^٣

وردّه العكبري بقوله : (والجواب أن ظهور " من " لا يمنع من الجر بالإضافة كما
ذكرنا)^٤

ويواصل ابن الأنباري رده على الكوفيين فيقول : (وقولهم : إنها لو كانت بمنزلة عدد
ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغي ألا يجوز الفصل بينها وبين معمولها لأن ثلاثين
لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها قلنا : إنما جاز الفصل بين " كم " ومميزها جوازاً
حسناً دون " ثلاثين " ونحوه لأن " كم " مُنَعَتْ بعض ما لثلاثين من التصرف فجعل هذا
عوضاً عما مُنَعَتْه ألا ترى أن " ثلاثين " تكون فاعلة لفظاً ومعنى كقولك : ذهب ثلاثون
وتقع مفعولة في رتبها كقولك أعطيت ثلاثين ولا يكون ذلك في " كم " فلما مُنَعَتْ " كم "
بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضرب من التصرف لا يكون لثلاثين ليقع التعادل
بينهما على أنه قد جاز الفصل بين ثلاثين ومميزها في الشعر قال الشاعر :

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى * ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً
يُذَكِّرُنِيكَ حَيْنُ الْعَجُولِ * وَتَوَخَّ الْحَمَامَةُ تَدْعُو هَدِيلاً^٥

١- سورة هود الآية : ١

٢- التبيين - العكبري - ص: ٤٢٧

٣- التبيين - العكبري - ص: ٤٢٧

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٤٢٨

٥- البيتان بلا نسبة في الإنصاف - / ٢٦٣ - ٢٦٤

ففصل بين " ثلاثين " وبين مميزها بالجار والمجرور وإن كان قليلاً لا يقاس عليه والله أعلم.^١

ذكر ابن الأنباري حجة البصريين فقال : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز فيه الجر لأن " كم " هي العاملة فيما بعدها الجر لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعدها وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما).^٢

واستشهد على هذا بشاهدين هما :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

كَمْ نَأْلِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ * إِذْ لَا أَكَاذُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ^٣

قال ابن الأنباري : (والتقدير: كم فضلٍ إلا أنه فصل بينهما بنألني منهم نصب " فضلاً "

فراراً من الفصل بين الجار والمجرور).^٤

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

تَوْمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ * مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوِدًا غَارَهَا^٥

قال ابن الأنباري : (والتقدير: كم محدودبا غارها دونه من الأرض إلا أنه لما فصل بينهما نصب " محدودباً " وإن لم يقصد الاستفهام لئلا يفصل بين الجار والمجرور وإنما عدل إلى النصب لأن " كم " تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب بخلاف الفصل بين

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٣-٢٦٤ .

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦١

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٦١ ، وقيل للقطامي عمير بن شليم ، والتبيين ص : ٤٣٠ وروي صدر عجزه " إذا " .

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦١-٢٦٢

٥ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٦٢ ، وهو لزهير بن أبي سلمى

الجار والمجرور فإنه ليس له نظير في كلام العرب فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه
(١).

وقال العكبري في اللباب : (فإذا فصلت بين الخبرية ومميزها نصبت لنثلا يقع الفصل بين

المضاف والمضاف إليه ومنهم من يجره ولا يعتد بالفصل) (٢).

وذكر العكبري الحجة نفسها التي ذكرها ابن الأنباري إلا أنه استشهد بالشاهد الأول ولم يذكر

الشاهد الثاني . وذكر حجة البصريين فقال : (وجه القول الأول : مبني على الجار هل هو

" كم " أو " من " مقدرة والصحيح هو الأول . وبالفصل تبطل الإضافة فيجب أن يخرج

المُمَيِّز على الأصل وهو النصب) (٣).

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الأصوب لقوة الحجج

التي ساقها ابن الأنباري والعكبري .

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٢

٢ - اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري - ١ / ٣١٨

٣- التبيين - العكبري - ص: ٤٢٩

المطلب الأول : العامل في الاستثناء والمستثنى بإلا :

في هذا المطلب يتطرق الباحث لمسألتين في المستثنى بإلا فالأولى في العامل في الاستثناء والثانية في وقوع "إلا" بمعنى الواو .

أولاً : العامل في الاستثناء :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في العامل في المستثنى النصب)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (العامل في الاستثناء)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو : " قام القوم إلا زيداً " فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه " إلا " وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن " إلا " مركبة من " إن ولا " ثم خففت " إن " وأدغمت في " لا " فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإن وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا وحكى عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيداً لم يتم وحكى عنه أيضاً أنه قال : ينصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط " إلا ")^٣

وذكره العكبري بقوله : (المنصوب بعد " إلا " في الاستثناء منصوب بالفعل المتقدم بواسطة " إلا " وقال المبرد والزجاج : هو منصوب بمعنى استثنى وقال الفراء : " إلا " مركبة من " إن " و " لا " فإذا نصبت نصبت بـ " إن " وإذا رفعت كانت " لا " للعطف قال الكسائي : منصوب بالتشبيه بالمفعول كالتمييز)^٤

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٢٦/١ ، وهي المسألة رقم (٣٤)

٢- التبيين - العكبري - ص ٣٩٩ ، وهي المسألة رقم (٦٦)

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٢٦ / ١

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٣٩٩ - ٤٠٠

وجاء عن هذا الاختلاف : (فذهب سيبويه من تابعه من البصريين إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله أو معنى الفعل بتوسط إلا ... وذهب أبو العباس المبرد إلى أن " إلا " لأن إلا بمعنى أستثني ويفسد قوله أن معاني الحروف لا تعمل .)^١

وقال ابن الأنباري في أسرار العربية : (فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط إلا وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوي بـ " إلا " فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المادية ... وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو إلا بمعنى أستثني وهو قول الزجاج من البصريين وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن إلا مركبة من " إن " ولا " ثم خفت إن وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ " إن " وترفع في النفي اعتباراً بـ " لا " والصحيح ما ذهب إليه البصريون .)^٢

وذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن " إلا " هي العامل وذلك لأن " إلا " قامت مقام " استثني " ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً كان المعنى فيه : استثنى زيداً ولو قلت استثنى زيداً لوجب أن تنصب فكذلك ما قام مقامه ، والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكن عاملاً في المستثنى النصب أنه فعل لازم والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء فدلّ على أن العامل هو " إلا " على ما بيّنا والذي يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم : "القوم إخوانك إلا زيداً" فينصبون زيداً وليس ههنا فعل البتة فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه .)^٣

ورد احتجاج الكوفيين فقول : (إن إلا لو كانت عاملة ما جاز أن يعمل ما بعدها مختلفاً فلما وجدنا ما بعدها مختلفاً منصوباً ومخفوضاً ومرفوعاً ومعناها قائم علمنا أنها ليست عاملة .)^٤

ولم يذكر العكبري هذه الحجة وإنما ردّها كما ردّها ابن الأنباري من خمسة أوجه وهي^٥:

١ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص ٢١٥

٢ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص ١١٦

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٦

٤ - علل النحو - الوراق - ص ٣٩٦

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٧-٢٢٨

الأول : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف وهذا لا يجوز .

الثاني : أنه لو كان العامل " إلا " بمعنى أستثنى لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في جواز الرفع والجر .

الثالث: أن يفسد المعنى في قولك : قام القوم غير زيد .

الرابع: لماذا قدرتم " أستثنى فنصبتم ؟ وهلا قدرتم امتنع فرفعتم .

الخامس : عند إعمال " إلا " بمعنى أستثنى كان الكلام جملتين وإذا أعمل الفعل كان الكلام جملة واحدة وهذا أولى .

وهذه الأوجه الخمسة ذكرها العكبري فذكر الأربعة الأخيرة في الردّ على بعض الكوفيين وذكر الأول عندما سرد حجة البصريين.^١

وردّ ابن الأنباري بقية قولهم بقوله : (هذا الفعل وإن كان لازماً إلا أنه تعدى بتقوية " إلا " ... قلنا : الناصب له ما في إخوانك من معنى الفعل لأن التقدير فيه : القوم يصادقونك إلا زيدا^٢) .

وردّه العكبري بجوابين فقال : (قلنا عنه جوابان : أحدهما أن معنى الفعل موجود وهو أن المعنى القوم يناسبونك إلا زيدا والثاني : أن الحكم إذا ثبت بعلّة ثبت في مواضع وإن لم تكن العلة موجودة طرداً للباب كما في قولهم : أَعِدْ وَنَعِدْ وَتَعِدْ حملاً على يَعِدْ وكذلك تُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ حملاً على أكرم والله أعلم بالصواب^٣) .

وذكر ابن الأنباري حجة الفراء - ولم يذكرها العكبري - فقال : (أما الفراء فتمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بإلا لأن الأصل فيها إنّ لا فزيد : اسم إن ولا كَفَتْ من الخبر لأن التأويل : إنّ زيدا لم يقم ثم خفف إنّ وأدغمت في " لا " وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً كما ركبت لو مع لا وجعلا حرفاً واحداً فلما ركبوا إنّ مع لا أعملوها عمليّن عمل إنّ فنصبوا بها في الإيجاب وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي وصارت بمنزلة حتى فإنها لما شابته حرفين إلى والواو أجروها في العمل مجراهما فخفضوا بها بتأويل إلى وجعلوها كالواو في العطف

١- التبيين - العكبري - ص: ٤٠٠ - ٤٠١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٨

٣- التبيين - العكبري - ص: ٤٠٢

لأن الفعل يحسن بعد الواو ألا ترى أنك تقول : ضربت القوم حتى زيد أي حتى انتهيت إلى زيد وضربت القوم حتى زيدا أي حتى ضربت زيدا فكذلك ههنا إلا لما ركبت من حرفين أجريت في العمل مجراهما على ما بيّنا .^١

ورده ابن الأنباري بقوله : (وأما قول الفراء " إن الأصل فيها إنَّ ولا ثم حفت إنَّ وركبت مع لا فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل وليس إلى ذلك سبيل ثم لو كان كما زعم لوجب ألا تعمل لأنَّ الثقلية إذا خفت بطل عملها خصوصاً على مذهبكم وأما تشبيهه لها بلولا فحجة عليه لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحدٍ منهما عما كان عليه في حالة الأفراد وحدث لهما بالتركيب حكم آخر .^٢

ويواصل رده عليه فيقول : (وأما تشبيهه لها بحتى فبعيد لأنَّ " حتى " حرف واحد وليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين وإنما هو حرف واحد يتأول تأويل حرفين في حالتين مختلفتين فإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم غيره وإن ذهب به مذهب حرف العطف لم يتوهم فيه غيره بخلاف " إلا " فإنَّ إلا عنده مركبة من إنَّ ولا وهما منطوق بهما فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به فبان الفرق بينهما والذي يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم : ما قال إلا له فإنَّ له " لا شيء قبله يعطف عليه وليس في الكلام منصوب فتكون " إلا " عاملة فيه فدلَّ على فساد ما ذهب إليه .^٣

وردَّ العكبري قول الفراء من ثلاثة أوجه^٤ هي :

الأول : أن التركيب خلاف الأصل فلا يثبت إلا بدليل ظاهر .

الثاني : أنه لم يبق من المركب حكم لأنَّ " إنَّ " لا تنصب وبعدها حرف نفي ، لو قلت : إنَّ لا زيداً قائماً لم يجر و " لا " لا تعطف على هذا المعنى لأنها إذا دخلت على معرفة لم تعمل فيها ولزم تكرير تلك المعرفة وإن جعلت حرف عطف فسد المعنى لأن حرف العطف يُشرك بين الشيئين في الإعراب و " إلا " ليست كذلك .

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٦-٢٢٧

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٨

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٩

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٠١

الثالث: أن التركيب يُعَيَّرُ معنى المفردين مثل " كَأَنَّ " في التشبيه و " لَوْلَا " التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره .

وردّ ابن الأنباري قول الكسائي بقوله : (وأما قول الكسائي " إِنَّا نَصَبْنَا الْمُسْتَتْنَى لِأَن تَأْوِيلَهُ إِلَّا أَن زَيْدًا لَمْ يَقُمْ " قلنا : لا يخلو إما أَن يكون الموجب للنصب هو أَنه لم يفعل أو أَن فَإِن أراد الموجب للنصب أَنه لم يفعل فيبطل بقولهم قام زيد لا عمرو وإن أراد أَن " أَن " هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلا بد أَن يُقَدَّرَ له عامل يعمل فيه وفيه وقع الخلاف وقد زعم بعض النحويين أَن قول الكسائي تقدير لمعنى الكلام لا لعامله وإلا فقلوه يرجع إلى قول البصريين .^١

ويرد ما حكى عن الكسائي بقوله : (وأما ما حكى عنه من أَن المستثنى ينصب لأنّه مشبه بالمفعول فهو أيضاً قريب من قول البصريين لأنّه لا عامل ههنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم .^٢

أما العكبري فرد قول الكسائي بقوله : (وأما قول الكسائي فإنه يرجع إلى معنى قول البصريين .^٣

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوي بإلا فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر إلا أن " إلا " لا تعمل وإن كانت مُعَدِّيَّة كما يعمل حرف الجر لأن " إلا " حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع نحو : ما زيدٌ إلا يقوم وما عمرو إلا يذهب وإن لم يجز دخوله على الفعل الماضي نحو : ما زيد إلا قام وما عمرو إلا ذهب والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يُعَدِّيَانِ وليس عاملين ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو : " استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيلالسة

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٩

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٢٩

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٤٠١

فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فإنها قوّت الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه فكذلك وهنا .^١

وذكرها العكبري بقوله : (وجه القول الأول : أن النصب عمل ولا بُدّ للعمل من عامل والعامل هنا لا يخلو إما أن يكون لفظاً أو معنى واللفظ إما أن يكون مفرداً أو مركباً ولا وجه لكونه معنوياً لأن الحروف لا تعمل بمعناها ألا ترى أن حرف النفي والاستفهام والتبعية لا تعمل بمعانيها فكذلك " إلا " لا تعمل بمعناها وهو أستثني .^٢

ورُجِح رأي البصريين فقل : (والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة إلا) .^٣

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث ما يراه ابن الأنباري والعكبري . وقيل عن هذا : (وأصح ما قيل في هذا أن المستثنى ينتصب بالفعل الذي قبل إلا وجعلت إلا موصولة له كما جعلت الواو التي في معنى مع موصولة للفعل .^٤

ثانياً : وقوع " إلا " بمعنى الواو :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (هل تكون " إلا " بمعنى الواو .^٥ وذكرها العكبري بعنوان : (وقوع " إلا " بمعنى الواو .^٦

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن " إلا " تكون بمعنى الواو وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو)^٧

وذكره العكبري بقوله : (لا تكون " إلا " بمعنى الواو وقال الكوفيون تكون بمعنى الواو .^٨

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٢٧ / ١

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٤٠٠

٣ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٥٤٤ / ١

٤ - شرح عيون الإعراب - المجاشعي . - ص : ٢٣٦ .

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٣٠ / ١ ، وهي المسألة رقم (٣٥)

٦ - التبيين - العكبري - ص ٤٠٣ ، وهي المسألة رقم (٦٧)

٧ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٣٠ / ١

٨ - التبيين - العكبري - ص : ٤٠٣

وجاء عن هذا الاختلاف : (من المسائل الخلافية في النحو مجيء " إلا " بمعنى الواو العاطفة لفظاً ومعنى ، ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ... بينما ذهب البصريون إلى أن " إلا " لا تأتي بمعنى الواو وتابعهم في ذلك جمع من أهل التفسير)^١

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لمجيبه كثيراً في كتاب الله وكلام العرب قال الله تعالى : ﴿ لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾^٢ أي ولا الذين ظلموا يعني والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد^٣ عن بعض القراء أنه قرأ : " إلى الذين ظلموا " مخففاً يعني مع الذين ظلموا منهم كما قال تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾^٤ أي مع المرافق ومع الكعبين وكما قال تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾^٥ أي مع الله وكما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾^٦ أي مع أموالكم وكقولهم في المثل : " الذود إلى الذود إبل " أي مع الذود وكقول الشاعر :

شَدَحَتْ غُرَّةَ السَّوَابِقِ فِيهِمْ * فِي وَجْهِهِ إِلَى اللَّمَامِ الْجَعَادِ^٧

أي مع اللمام وقال ذو الرمة :

بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إِلَى كُلِّ صَغَلَةٍ ضَهُولٍ وَرَفُضُ الْمُذْرِعَاتِ الْقَرَاهِبِ^٨

١ - الجهود النحوية للشيخ العثيمين - نقيب بن محفوظ بن كرامة الزبيدي - ص: ١٠٢-١٠٣ مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٢ - سورة البقرة الآية : ١٥٠

٣ - أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي أول من سبغ السبعة ولد سنة ٢٤٥ هـ ببغداد وقرأ على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة وقرأ كذلك على قنبل المكي ، غاية النهاية في طبقات القراء - شمس الدين بن الجزري - عني بنشره : برجستراسر - ١/٤٢٣-٤٢٥ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٤ - سورة المائدة - الآية : ٦

٥ - سورة آل عمران - الآية : ١٢ . والصف - الآية : ١٤

٦ - سورة النساء - الآية : ٢

٧ - البيت لابن مفرغ ورد في الإنصاف ٢٣٠/١

٨ - البيت لذی الرمة ورد في الإنصاف ٢٣١/١

أي مع كل صعلة وقال تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾^١ أي ومن ظلم لا يحب أيضاً الجهر بالسوء منه إلى غير ذلك من المواضع ثم قال الشاعر :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ * لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^٢

أي والفرقدان والشواهد على هذا في أشعارهم كثيرة جداً .^٣

وقيل عن هذا : (أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾^٤ ﴿ لَا يَخَافُ لَذِي الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ﴾^٥ أي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع .^٦

وقيل في تفسير الآية الأولى : (إلا الذين ظلموا : يعني مشركي قريش)^٧ وقال العكبري في إعرابه للآية الأولى : (استثناء من غير الأول لأنه لم يكن لأحد ما عليهم حجة .)^٨

أما العكبري فقد ذكر حجة الكوفيين نفسها التي ذكرها ابن الأنباري بيد أنه استشهد بأربع آيات فقط وكلها ذكر ابن الأنباري .

ورد ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾^٩ فلا حجة لهم فيه لأن " إلا " ههنا استثناء منقطع والمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^{١٠} معناه لكن يتبعون

١ - سورة النساء - الآية : ١٤٨

٢ البيت في الإنصاف بلا نسبة ٢٣١/١ وقيل لعمر بن معديكرب

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/ ٢٣٠-٢٣١

٤ - سورة البقرة - الآية : ١٥٠

٥ - سورة النمل - الآية ١٠-١١

٦ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام - ١/ ٩٤-٩٥

٧ - تفسير القرآن العظيم - ابن كثير - ١/ ١٩٥ - مكتبة دار التراث - القاهرة - مصر .

٨ - التبيان في إعراب القرآن - العكبري - ١/ ١٠٤

٩ - سورة البقرة الآية : ١٥٠

١٠ - سورة النساء - الآية : ١٥٧

الظن وقال تعالى ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ 'معناه لكن يبتغي وجه ربه الأعلى وقال تعالى ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ٢ معناه لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلم أجر. ٣

ثم يستشهد ابن الأنباري بعد ذلك بشاهدين من الشعر الأول هو قول النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا * أَعَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايًّا مَا أَبَيَّنْهَا * وَالنَّوْئِي كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدُ

والشاهد هنا في قوله: "إلا الأواري" فإن هذا النوع من الاستثناء هو استثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فنصب على الاستثناء ولو رفع فعلى البدل. والثاني قول الشاعر :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ * إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَنْعِيسُ ٥

فالشاهد في قوله : "إلا اليعافير وإلا العيس" حيث جاء الاستثناء منقطعاً وجاء مرفوعاً على البدل ولو نصب فعلى الاستثناء .

ثم يقول ابن الأنباري بعد ذكر الشاهدين : (وعلى ذلك أيضاً يحمل ما احتجوا به من قوله تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ ٦ فمعناه لكن المظلوم يجهر بالسوء لما يلحقه من الظلم فيكون بذلك أعذر ممن يبدأ بالظلم وعلى ذلك أيضاً يحمل قول الشاعر :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ * لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ ٧

١ - سورة الليل - الآيتان : ١٩ - ٢٠

٢ - سورة التين الآيتان : ٥ - ٦

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٣٢

٤ - البيتان للنابغة الجعدي وردا في الإنصاف - ١ / ٢٣٢، وفي شرح المعلقات العشر - للزوزني - ص : ٩١ - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٥-١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٥ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٣٣، وقيل : لجراد وهو عامر بن الحارث .

٦ - سورة النساء - الآية : ١٤٨

٧ - البيت في الإنصاف بلا نسبة ١ / ٢٣١ وقيل لعمر بن معديكرب

أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء ويحتمل أن تكون " إلا " في معنى غير ولذلك ارتفع ما بعدها والمعنى كل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه كما قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^١ أي لو كان فيهما آلهة غير الله ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً ولا يجوز أن يكون الرفع على البديل لأن البديل في الإثبات غير جائز لأن البديل يوجب إسقاط الأول ولا يجوز أن تكون " آلهة " في حكم الساقط. لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : لو كان فيهما إلا الله وذلك لا يجوز.^٢

وأما قوله تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾^٣ فقول في تفسيره : (يقول لا يحب الله أن يدعو أحد على أحد إلا أن يكون مظلوماً فإنه قد أُرخص له أن يدعو على من ظلمه وذلك قوله إلا من ظلم وإن صبر فهو خير له)^٤

ورد ابن الأنباري عليهم احتجاجهم بقراءة من قرأ بالتخفيف في قوله تعالى : ﴿ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^٥ بقوله : (فإن صحت وسلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى " مع " فليس لكم فيه أيضاً حجة تدل على أن " إلا " تكون بمعنى الواو لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جداً وهذا مما لا خلاف فيه وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ " إلى الذين " بالتخفيف بمعنى " مع " وقراءة من قرأ " إلا " بالتشديد بمعنى لكن على ما بينا والله أعلم.^٦

ورد العكبري حجة الكوفيين بقوله : (والجواب : أنه لا دلالة فيما ذكروا على أن " إلا " بمعنى الواو وأما قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^٧ فهو استثناء منقطع بمعنى " لكن " والمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة وهكذا في جميع ما ذكره وأمثاله.^٨

١- سورة الانبياء - الآية : ٢٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٣٤

٣ - سورة النساء - الآية : ١٤٨

٤ - تفسير القرآن العظيم - ابن كثير - ١ / ٥٧٠ .

٥ - سورة البقرة الآية : ١٥٠

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٣٤

٧ - سورة البقرة الآية : ١٥٠

ويقول : (وأما وقوعها بمعنى " مع " فغير مسلم وأما قوله : " إلى المرافق " فهي حد ينتهي الغسل إليه والحد هنا يدخل في المحدود لأن المرفق جزء من اليد وإذا وقع التحديد بجزء من الشيء دخل فيه المحدود هكذا قال أهل اللغة وقوله " من أنصاري إلى الله " فالأصل على بابها والتقدير من أنصاري مضافين إلى الله ويدل على صحة ذلك أن " إلى " في الأصل لا تكون بمعنى " مع " كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^٢ و " مع " هنا محال وكذلك : " جئت إلى زيد " وكان الأصل فيه أن " إلى " لانتهااء الغاية والواو و " مع " يلزم منهما المصاحبة والمصاحبة تنافي الانتهااء فإن جاء شيء من ذلك فهو محول على " لا " في أنه مستفاد بالحرف الموضوع له .^٣

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن " إلا " لا تكون بمعنى الواو لأن " إلا " للاستثناء والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول والواو للجمع والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر .^٤

وذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (وجه القول الأول من وجهين : أحدهما : أن الأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى ولا يقع حرف بمعنيين لما في ذلك من الاشتراك الملبس وما صحّ منه عن العرب يقتصر عليه ولا يقاس ، والوجه الثاني : أن " إلا " بمعنى الواو من قبيل الأضداد لأن موضوع " إلا " مخالفة ما بعدها لما قبلها والواو تشرك ما بعدها بما قبلها هذا حقيقة التضاد والأصل عدمه .^٥

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الأصوب بدليل تفسير الآيات الواردة في المسألة فتفسيرها عند أهل التفسير موافق لرأي البصريين .

١ - التبيين - العكبري - ص: ٤٠٤ - ٤٠٥

٢ - سورة البقرة - الآية : ١٨٧

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٤٠٥

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٣١

٥ - التبيين - العكبري - ص: ٤٠٣

المطلب الثاني : حاشا وغير وسوى :

يتطرق الباحث في هذا المطلب لثلاث مسائل متعلقة بأدوات الاستثناء ففي الأولى يتناول الباحث " حاشا" بين الفعلية والحرفية وفي الثانية " غير " بين الإعراب والبناء وفي الثالثة " سوى " هل تقطع ظرفاً أم لا؟

أولاً : حاشا بين الفعلية والحرفية :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (حاشى في الاستثناء ، فعل أو حرف أو ذات وجهين .)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (حاشا بين الفعلية والحرفية .)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون أن " حاشى" في الاستثناء فعل ماضٍ وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات وذهب البصريون إلى أنه حرف جر وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً).^٣

وقال المبرد متحدثاً عن إلا وأدوات الاستثناء : (وهي حرف الاستثناء الأصلي وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك أما ما كان من ذلك اسماً فغير وسوى وسواء وما كان حرفاً سوى " إلا " فحاشا وخلا وما كان فعلاً فحاشا وخلا وإن وافقا لفظ الحروف وعدا ولا يكون)^٤.

وذكره العكبري بقوله : (حاشا في الاستثناء حرف جر ومن البصريين من قال : تكون حرفاً وتكون فعلاً وقال الكوفيون: هي فعل .)^٥

وجاء عن هذا الاختلاف : (اعلم أن حاشا عند سيبويه حرف وعند أبي العباس المبرد فعل ويجوز أن تكون حرفاً وفعلاً)^٦

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٣٩ ، وهي المسألة رقم (٣٧)

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٤١١ ، وهي المسألة رقم (٦٩)

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٣٩

٤ - المقتضب - المبرد - ٤ / ٣٩١

٥ - التبيين - العكبري - ص: ٤١١

٦ - علل النحو - الوراق - ص: ٣٩٧

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه يتصرف والدليل على أنه يتصرف قول النابغة^١ :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ * وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^٢

وإن كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً لأن التصرف من خصائص الأفعال.)^٣

ويذكر حجة ثانية لهم بقوله : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به قال الله تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^٤ وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف لأن الحرف لا يتعلق بالحرف وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام^٥).

ونذكر حجة ثالثة فقال : ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ألا ترى أنهم قالوا في حاشي لله : حاش الله ولهذا قرأ أكثر القراء " حاش لله " بإسقاط الألف وكذلك هو مكتوب في المصاحف فدل على أنه فعل.)^٦

أما العكبري فقد ذكر حجج الكوفيين الثلاث التي ذكرها ابن الأنباري واستشهد بالآية والبيت نفسيهما اللذين ذكرهما ابن الأنباري .

ورد ابن الأنباري حجتهم الأولى بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم إنه يتصرف " قلنا لا نسلّم وأما قول النابغة :

وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

١- هو : زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني ، كنيته أبو أمامة ، ولقبه النَّابِغَةُ لقبه به لنبوغه في الشعر وعدّه ابن سلام من الطَّبقة الأولى بعد امرئ القيس وقبل زهير والأعشى وكان سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يعدّه أشعر العرب ، انظر ديوان النَّابِغَةِ ، تحقيق :كرم البستاني ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص : ٥-٨ .

٢ - البيت للنابغة من معلقته ورد في الإنصاف ٢٣٩/١ . والتبيين ص : ٤١٣

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٣٩ / ١

٤ - سورة يوسف الآية : ٣١

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٣٩ / ١

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٤٠ / ١

فنقول : قوله : " أحاشي " مأخوذة من لفظ حاشى وليس متصرفاً منه ، كما يقال : بسم الله وحمل وسجل وحول إذا قال : بسم الله ولا إله إلا الله والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ... فكما بُنِيَتْ هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك ههنا ^١) وردّها العكبري بقوله : (أما التصرف فغير دليل على الفعلية فإن الحرف تصرف منه فعل كقولك : سألته حاجة فلولا . أي قال : لو كان كذا ويقال بسم الله إذا قال : بسم الله وهلل إذا قال : لا إله إلا الله وهو كثير. ^٢

وردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين الثانية بقوله : (وأما قولهم " إن لام الجر تتعلق به " قلنا : لا نسلم فإن اللام في قوله حاشى لله : زائدة لا تتعلق بشيء كقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ^٣ لأن التقدير فيه : يرهبون ربهم واللام زائدة لا تتعلق بشيء وكقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ ^٤ أي : أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ وَالْبَاءُ زائدة لا تتعلق بشيء وكقوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ ^٥ اقرأ اسم ربك وكقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^٦ أي : ولا تلقوا أيديكم وقوله تعالى : ﴿ تَنَبَّأْ بِالذُّهْنِ ﴾ ^٧ أي تنبأت الذهن ويجوز أن تكون هنا معديّة لأنه يقال نبت وأنبت لغتان بمعنى واحد وكقولهم بحسبك زيد أي حسبك. ^٨

ثم استشهد على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفُلَجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ ^٩

والشاهد فيه في قوله : ونرجو بالفرج حيث جاءت الباء زائدة والمعنى نرجو الفرّج .

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٤٢ / ١

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٤١٣

٣ - سورة الأعراف - الآية : ١٥٤

٤ - سورة العلق - الآية : ١٤

٥ - سورة العلق - الآية : ١

٦ - سورة البقرة - الآية : ١٩٥

٧ - سورة المؤمنون - الآية : ٢٠

٨ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٤٣ / ١

٩ - البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢٤٣ / ١ ، وفي التبيين ص : ٤١٣

ورد هذه الحجة العكبري أيضاً فقال : (قولهم : يوصل بحرف الجر ليس كذلك والدليل عليه حاشي زيد وحاشاي ولو كان حرف الجر فصلاً لما جاز حذفه فعلم أن اللام زائدة وزيادة الحروف كثير منها قوله تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾^١ أي ردفكم وألقى بيده .

٢

ونذكر الشاهد السابق الذي ذكره ابن الأنباري .

وردّ حجتهم الأخيرة فقال ابن الأنباري : (وأما قولهم ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾^٣ فليس لهم فيه حجة فإن حاشى ههنا ليس باستثناء إذ ليس هو موضع استثناء وإنما هو كقولك - إذا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك - " حاشاه " وهذا ليس باستثناء وإنما هو بمنزلة قولك : بعيداً منه فكذلك ههنا .^٤

ويواصل ابن الأنباري رده فيقول : (وأما قولهم : يدخله الحذف والحذف لا يكون في الحرف : قلنا: الجواب عن هذا من وجهين أحدهما : أنا لا نسلم أنه قد دخله الحذف فإن الأصل عند بعضهم في حاشى حاش بغير ألف وإنما زيدت فيه الألف وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة " حاش لله " ثم نقول : إن هذه القراءة أنكرها أبو عمرو بن العلاء^٥ سيد القراء ... والوجه الثاني : أننا نسلم أن الأصل فيه حاشى بالألف وإنما حذفنا لكثرة الاستعمال وقولهم : " إن الحرف لا يدخله الحذف " قلنا: لا نسلم بل الحرف يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا في رُبِّ رَبِّ بالتخفيف وقد قرئ به قال الله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾^٦ ... وكذلك حكيم عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل : سو أفعل بحذف الفاء وحكاها أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في أماليه وحكى ابن

١ - سورة النمل الآية : ٧٢

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٤١٣

٣ - سورة يوسف الآية : ٥١

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١/ ٢٤٣ - ٢٤٤

٥ - هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني البصري شيخ القراء والعربية ، وأمه من بني حنيفة اختلف في اسمه فقيل زبّان وقيل العريان ولد سنة ٧٠هـ ومات سنة ١٥٤هـ وقيل ١٥٧هـ - الأعلام -

٦/ ٥٤٠-٥٤٢ .

٦ - سورة الحجر - الآية : ٢

خالويه^١ فيها أيضاً "سَفَ افعل" بحذف الواو وزعمتم أيضاً أن الأصل في سَأفعل : سوف
أفعل فحذفت الواو والفاء معاً وسوف حرف وإذا جوزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز
حذف حرف واحد ؟ فدلَّ على فساد ما ذكرتموه والله أعلم .^٢

وردَّ ذلك العكبري بقوله : (قولهم : حذفت منه الألف جوابه من وجهين : أحدهما ليس كذلك
فإن أبا عمرو إمام القراء أنكر هذه القراءة والثاني : أن الحروف قد دخلها الحذف كما في
"رُبَّ" وغيرها .^٣

وبعد ذلك سأل العكبري سؤالاً على لسان الكوفيين وأجاب عنه فقال : (فإن قيل : استعمالها
في الاستثناء خاصة يدل على كونها فعلاً قيل : تكون استثناء في مواضع وغير استثناء في
مواضع ألا تراك تقول مبتدأ حاشى زيداً أن يسرق وليس هنا ما يستثنى منه بل هو بمعنى
قولك : زيد بعيدٌ من السرِّقِ ثم لو لزمنا الاستثناء لم يدُلَّ ذلك على كونه فعلاً ألا ترى أن "
إلا" يلزمها الاستثناء وهي حرف بلا خلاف والله أعلم بالصواب .^٤

أما حجة البصريين فقد ذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:
الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف أنه لا يجوز دخول " ما " عليه فلا يقال " ما حاشى
زيداً" كما يقال : " ما خلا وما عدا عمراً " ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال : " ما
حاشى زيداً " فلما لم يقولوا ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه ، يدل عليه أن الاسم بعد حاشى
مجروراً .^٥

واستشهد بقول الشاعر :

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ * ضَنْناً عَلَى الْمُلْحَاةِ وَالشَّتْمِ^٦

١- هو الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي الهمداني يكنى أبا عبد الله روى عن أبي بكر بن مجاهد وابن دريد
وكان إماماً في اللغة من مؤلفاته البديع في القرآن وشرح الدريدية وشرح شعر أبي فراس مات سنة ٣٧٠ هـ ، إشارة
التعيين - ص : ١٠١-١٠٢ .

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٤٤-٢٤٥

٣- التبيين - العكبري - ص : ٤١٤

٤- التبيين - العكبري - ص : ٤١٤-٤١٥

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٤٠

٦- البيت بلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٤٠

والشاهد في البيت في قوله : " حاشى أبي ثوبان " حيث جرت حاشى ما بعدها .
ثم يقول بعد الاستشهاد بالبيت: (فلا يخول : إما أن يكون هو العامل للجر أو عامل مقدر ،
بطل أن يقال عامل مقدر لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف فوجب أن يكون هو العامل
على ما بينا .)^١

أما العكبري فقد قسم حجج البصريين إلى قسمين السماع والقياس وذكر في السماع البيت
الذي ذكره ابن الأنباري لكن برواية مختلفة فقال : قال الشاعر :

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا * ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكَمَةٍ قَدَمِ
عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهِ * صَنًّا عَلَى الْمِلْحَةِ وَالشَّتَمِ^٢

قال العكبري بعد البيت : (فجرّ بها وليس " أبي " مضافاً إلى ياء المتكلم لأنه اسمه : أبو
ثوبان بدليل قوله : " إن أبا ثوبان ")^٣

وذكر العكبري في السماع أيضاً قول الشاعر :

فَلَا أَهْلَ إِلَّا دُونَ أَهْلِكَ عِنْدَنَا * وَمَالِكٍ حَاشَا بَيْتِ مَكَّةَ مِنْ عَدْلٍ^٤

والشاهد فيه في قوله : " حاشا بيت مكة " حيث جر الاسم الذي بعد حاشا .

أما القياس فقال عنه العكبري : (أما القياس فمن أوجه : أحدها أنك تقول : حاشاي ولا
تقول " حاشاني " ولو كان فعلاً لقلته كما تقول راماني وعاطاني والثاني : أنه لا يجوز أن
يكون صلة " ما " المصدرية فلا تقول : قام القوم ما حاشا زيداً كما تقول قاموا ما خلا زيداً
وهذا يدل على أنه حرف إذ لم يجز أن يجعل صلة " ما " والثالث: أنه لو كان فعلاً لكان له
فاعل وليس له فاعل . بيانه أنك تقول : حاشاك في كذا فتصل به الكاف وحاشاي ويدخل
عليه الياء وليس هنا فاعل .)^٥

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٤١

٢ - البيتان في التبيين ص : ٤١٠ - ٤١١ ، بلا نسبة وقيل للجميع الأسدي .

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٤١١

٤ - البيت بلا نسبة في التبيين ص : ٤١١

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٤١١

وسأل سؤالاً ثم أجاب عنه فقال : (فإن قيل : لو كان حرف جرٍ لكان معدّياً للفعل ؟ قيل : هو معدّياً كما أن " إلا " كذلك ألا تترك تقول : قام القوم حاشى زيدٍ فتُعَدِّي قام بـ"حاشا".^١)
وبعض النحويين يجعلها فعلاً وحرفاً : (وذهب الأخفش والجزمي والمازني والمبرد وجماعة منهم المنصف إلى أنها مثل خلا تستعمل فعلاً فتتصب ما بعدها وحرفاً فتجر ما بعدها فتقول : قام القوم حاشا زيداً وحاشا زيد)^٢

وجاء عن هذا : (وأما خلا وحاشا فيكونان فعلين فينصبان ويكونان حرفين فيجران.^٣)
وقيل : (يرى الجامع النحوي : أن حاشا تارة تكون فعلاً وأخرى تكون حرفاً ... ويبدو أن هذا المذهب قد جمع بين مذهب البصريين والكوفيين)^٤

وكذلك : (حاشا وخلا وعدا وسوا ولا سيما من ألفاظ الاستثناء تخفض ما بعدها نحو قولك:
لقيت القوم حاشا زيدٍ وعدا عمرو وخلا خالد وقد يجوز النصب في حاشا وخلا وعدا .)^٥
رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أنهما هنا تحاملا على الكوفيين وأن ما ذهب إليه البصريون والكوفيون صحيح فهي فعل كما قال الكوفيون وحرف كما قال البصريون وهذا ما ذهب إليه المبرد وجماعة وهو الصحيح لصحة أدلة الفريقين.

ثانياً : غير بين الإعراب والبناء :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (هل يجوز بناء " غير " مطلقاً .)^٦

وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة " غير " بين الإعراب والبناء .)^٧

١ - التبيين - العكبري - ص: ٤١٢

٢ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٥٦٥/١

٣ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص: ٢٥٥

٤ - إعراب القرآن وعلل القراءات - الباقلاني - ١٤٦/١

٥ - الضروري في صناعة النحو - القاضي أبو الوليد بن رشد - تحقيق : د. منصور على عبد السميع - ص:

٩٩- دار الفكر العربي - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٤٦/١ ، وهي المسألة رقم (٣٨)

٧ - التبيين - العكبري - ص : ٤١٦ ، وهي المسألة رقم (٧٠)

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن " غير " يجوز بناؤها على الفتح في كل موضوع يحسن فيه " إلا " سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن وذلك نحو قولهم : ما نفني غير قيام زيد وما نفني غير أن قام زيد ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيف إلى متمكن)^١ وذكره العكبري بقوله : (إذا أضيفت " غير " إلى متمكن لم يجر بناؤها وإن أضيفت إلى غير متمكن جاز بناؤها وإعرابها وقال الكوفيون يجوز بناؤها مطلقاً)^٢

وجاء عن هذا الاختلاف : (غير اسم بمعنى سوى وحالاته كحالات سوى فيستعمل وصفاً للنكرة ... أو يستعمل في الاستثناء فيعامل معاملة الاسم الواقع بعد إلا)^٣ وقيل : (وأما غير فإعرابها في نفسها إعراب الاسم الواقع بعد " إلا " وما بعدها مجرور بإضافتها إليه تقول قام قوم غير زيد كما تقول : إلا زيداً وما قام أحد غير زيد كما تقول إلا زيداً وما بالدار أحد غير زيد كما تقول : إلا زيداً)^٤

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن " غير " ههنا قامت مقام " إلا " وإلا حرف استثناء والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك ما نفني غير قيامك)^٥ واستشهد لغير المتمكن بقول الشاعر :

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبِ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ * حَمَامَةً فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالٍ^٦

فالشاهد في البيت في قوله : " لم يمنع الشرب منها غير أن نطق " ببناء " غير " على الفتح وهي في محل رفع فاعل لـ " يمنع " .

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٤٦/١

٢- التبيين - العكبري - ص: ٤١٦

٣- المنهاج في القواعد والإعراب - محمد الأنطاكي - ٢٦٦-٢٦٧ - مكتبة دار الشرق - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة .

٤- توجيه اللمع - ابن الخباز - ص: ٢٢٢

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٤٦/١

٦- البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٢٤٦/١ ، وفي التبيين ص: ٤١٨

ونذكر العكبري الحجة نفسها للكوفيين التي ذكرها ابن الأنباري وأتى بالشاهد نفسه بيد أنه زاد في حجة الكوفيين قولهم : (ألا ترى أن المنادي المفرد مبني لوقوعه موقع المضمّر أو الخطاب).^١

ردّ ابن الأنباري والعكبري حجة الكوفيين فردّها ابن الأنباري بقوله : (" أما قولهم : إنها في معنى " إلا " فينبغي أن تبني " قلنا : هذا فاسد وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : " زيدٌ مثْلُ عمرو " فيبني " مثل " على الفتح لقيامه مقام الكاف لأن قولك : " زيدٌ مثْلُ عمرو " في معنى زيد كعمرو ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دلّ على فساد ما ادعيتموه).^٢

وقال العكبري : (إن وقوع الاسم موضع الحرف لا يوجب البناء ألا ترى أن قولك : أخذت بعض المال معرب ولو قلت أخذت من المال صحّ المعنى وقد وقعت بعض موضع من وتقول : زيدٌ مثْلُ عمرو فترفع مع جواز أن تكون في موضع الكاف).^٣

أما البيت الذي استشهد به الكوفيون فردّه العكبري بقوله : (إن المضاف إلى غير المتمكن يجوز بناءؤه وليس معناه " إلا " كقوله : ﴿ وَهُمْ مِّنْ فَرَعٍ يَوْمِئِذٍ ﴾ وكذلك الآي الأخر فبطل التعليل بوقوعه موقع " إلا ").^٤

أما ابن الأنباري فقد أطال في الرد وقال : (لا نسلم أنه بني لأنه قام مقام " إلا " وإنما بني " غير " لأنه أضافه إلى غير متمكن والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناءؤه ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ

١ - التبيين - العكبري - ص: ٤١٨

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٤٨

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٤١٨

٤ - سورة النمل - الآية : ٨٩

٥ - التبيين - العكبري - ص: ٤١٨

تَنْطِفُونَ»^١ في قراءة من قرأ " مثل " بالفتح^٢ ... وإن كان في موضع رفع لأنه اسم مبهم مثل غير أضيف إلى غير متمكن وقال تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾^٣ فيمن قرأ بالفتح وقال تعالى : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ ﴾^٤ فيمن قرأ بالفتح وهي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر.^٥

ثم ذكر خمسة شواهد هي :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

أَرْمَانَ مَنْ يُرِدِ الصَّنِيعَةَ يُصْطَنَعُ * فِينَا وَمَنْ يُرِدِ الزَّهَادَةَ يُزْهَدُ^٦

قال عنه ابن الأنباري : (فبنى " أزمان " لإضافتها إلى " من " وهو غير متمكن.^٧)

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذَنْوُهُ * يَجِدُ فَقْدَهَا وَفِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ^٨

قال عنه ابن الأنباري : (فبنى " حين " لإضافتها إلى " من ")^٩

الشاهد الثالث قول الشاعر :

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا * وَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ^{١٠}

فالشاهد فيه قي قوله : " على حين عاتبت " حيث بنى " حين " على الفتح مع أنها في محل

جر لأنها أضيفت جملة صدرها فعل ماضٍ مبني فاكتسب المضاف البناء من المضاف إليه.

الشاهد الرابع : قول الشاعر :

١ - سورة الذاريات - الآية : ٢٣

٢ - قرأ بالفتح ابن كثير ونافع وأبو جعفر وابن عامر ويعقوب ، انظر الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٤٨/١ .

٣ - سورة هود - الآية : ٦٦

٤ - سورة المعارج - الآية : ١٦

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٤٨-٢٤٩

٦ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٤٩

٧ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٤٩

٨ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٤٩ ، وقيل للبيد بن أبي ربيعة.

٩ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٤٩

١٠ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٥٠ وقيل للناطقة الذبياني

عَلَى حِينَ انْحَنَيْتُ وَشَابَ رَأْسِي * فَأَيَّ فَنَى دَعَوْتِ وَأَيَّ حِينَ؟^١

فالشاهد في البيت في قوله " على حين " وهو كسابقه .

الشاهد الخامس : قول الشاعر :

يَمُرُّونَ بِالذَّهْنِ خَفَافًا عِيَابُهُمْ * وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ * فَذَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ^٢

والشاهد فيه في قوله " على حين " وهو كسابقه .

يقول ابن الأنباري بعد كل هذا الاستشهاد : (وإذا بني المضاف في هذه الأمكنة من كتاب

الله وكلام العرب لإضافة إلى غير متمكن دلّ على أن قوله : " غير أن نطقت " مبني

لإضافته على غير متمكن على ما بينا والله أعلم)^٣

وقد ذكر العكبري الآيات التي استدل بها ابن الأنباري لتقوية رأي البصريين .^٤

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما

قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن

وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تُجَوِّزُ في المضاف البناء)^٥

ثم يذكر الآيات التي ذكرها في الرد على الكوفيين وذكرها الباحث آنفاً ويزيد عليها قول

الشاعر :

رَدَدْنَا لِشُعْتَاءِ الرَّسُولِ وَلَا أَرَى * كَيَوْمِئِذٍ شَيْئًا تُرَدُّ رَسَائِلُهُ^٦

والشاهد فيه في قوله : " كيومئذ " فقد بني يوم على الفتح مع دخول حرف الجر عليه

لإضافته إلى مبني وهو " إذ " .

١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٥٠

٢ - البيتان في الإنصاف بلا نسبة ١ / ٢٥٠، وقيل هما للأحوص وقيل لأعشى همدان وقيل لجبرير

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٥١

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤١٧

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧

٦ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٤٨

وجاء عن هذا : (غير اسم ملازم للإضافة في المعنى ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس .)^١

ويقول ابن الشجري : (ومما استعملته العرب تارة بالبناء وتارة بالإعراب من اسم وصفي أو اسم زماني مثلٌ وغيرٌ وحين ويوم وذلك إذا أضيف منها شيء إلى فعل ماضي أو حرف موصول أو " إذ " فمتى أضفته إلى أحد هذه الثلاثة أعداه داؤه فجاز بناؤه على الفتح .)^٢

أما العكبري فوضح حجة البصريين أكثر فقال : (لنا أنها اسم معرب قبل الإضافة فبقيت على إعرابها بعد الإضافة كسائر الأسماء المعربة بيانه أنك إذا قلت : جاءني غيرُ زيد ومررت بغيرِ زيد فـ " غيرُ " هنا معربة بلا خلاف فلو جاز البناء لكان لعلّة الإضافة والإضافة هنا موجودة ولم يجر البناء فدلّ على إبطال التعليل بالإضافة .)^٣

ثم يؤيد العكبري قوله هذا بقوله : (ويتأيد ذلك من ثلاثة أوجه : أحدهما : أن غيراً لا تتعرف بالإضافة بل تبقى نكرة والنكرات معربات والثاني : أن غيراً لا معنى لها إلا بالإضافة ، فلو كانت الإضافة علة البناء لوجب ألا تعرب في موضع والثالث : أنا وجدنا من المبنيات ما يعرب إذا أضيف وهذا يدل على أن الإضافة علة لازمة للبناء فكيف تكون علة البناء .)^٤

ثم يضيف بعد ذلك مستدركاً الإضافة إلى غير المتمكن فيقول : (ولا يلزم على ما ذكرناه إذا أضيفت إلى غير متمكن ، لأن المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه والمبهم هنا مبني والمضاف إليه كالشيء الواحد فجاز أن يتعدى البناء إليه ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِّنْ فَرَعٍ يَوْمِئِذٍ ﴾^٥ بفتح الميم وقوله : ﴿ وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِئِذٍ ﴾^٦ وقوله : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾^٧ وكل ذلك يجوز فيه الإعراب ، والبناء فيه جائز .)^٨

١ - حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام - الشيخ محمد الأمير - ١٣٦/١ دار احياء التراث العربي - القاهرة - مصر .

٢ - أمالي ابن الشجري - ابن الشجري - ٦٠١/٢

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٤١٦

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤١٦-٤١٧

٥ - سورة النمل - الآية : ٨٩

٦ - سورة هود - الآية : ٦٦

٧ - سورة الذاريات - الآية : ٢٣

وقيل عن هذا : (وإنما بنيت هذه الأسماء المبهمة نحو مثل وحين وغير ويوم إذا أضيفت إلى المبنى لأنها تكتسي منه البناء لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتكثير والجزاء والاستفهام)^٢

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الصحيح لأن المضاف يتأثر بالمضاف إليه ويكتسب منه .

ثالثاً - سوى بين الاسمية والظرفية :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (هل تكون " سوى " اسماً أم تلزم الظرفية)^٣

وذكرها العكبري بعنوان: (" سوى " لا تقع إلا ظرفاً)^٤

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن " سوى " تكون اسماً وتكون ظرفاً وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً)^٥

وذكره العكبري بقوله : (الأصل ألا تقع " سواء " و " سوى " إلا ظرفاً وقال الكوفيون تقع ظرفاً وغير ظرف)^٦

وذكر رأي سيبويه فقليل : (ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل)^٧

وقيل : (واستدل الأخفش على أنها ظرف بوصلمهم الاسم الناقص بها في نحو : أتاني الذي سواك والكوفيون يرون استعمالها بمعنى غير)^٨

وقيل كذلك : (أما ما كان من ذلك اسماً فغير وسوى وسواء)^٩

١ - التبيين - العكبري - ص: ٤١٧

٢ - أمالي ابن الشجري - ابن الشجري - ٦٠٣/٢

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٢/١ ، وهي المسألة رقم (٣٩)

٤ - التبيين - العكبري - ص ٤١٩ ، وهي المسألة رقم (٧١)

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٢ / ١

٦ - التبيين - العكبري - ص: ٤١٩

٧ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - ٥٦٠/١

٨ - أمالي ابن الشجري - ابن الشجري - ٣٧٢/٢

٩ - المقتضب - المبرد - ٣٩١/٤

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة " غير " ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض.)^١
ثم ذكر بعد ذلك أربعة شواهد استشهد بها الكوفيون على حجتهم والشواهد هي :
الشاهد الأول : قول الشاعر :

وَلَا يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ * إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا^٢

فالشاهد فيه على رأي الكوفيين في قوله : " ولا من سوانا " حيث دخل حرف الجر على " سوى " فخرجت عن النصب على الظرفية .

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

تَجَانَّفُ عَنْ جَوِّ النِّمَامَةِ نَاقَتِي * وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَا^٣

فالشاهد فيه على رأي الكوفيين في قوله " لسوانكا " وهو كسابقه .

الشاهد الثالث : قول الشاعر :

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ * مُعَلِّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ^٤

فالشاهد فيه على رأي الكوفيين في قوله " بسواء " وهو كسابقه .

الشاهد الرابع : قول الشاعر :

أَكْزُرُ عَلَى الْكَنْيَبَةِ لَا أَبَالِي * أَفِيهَا كَانَ حَنْفِي أَمْ سِوَاهَا^٥

قال ابن الأنباري مفسراً البيت على رأي الكوفيين : (فسواها في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في " فيها " والتقدير أم في سواها)^٦

وردت هذه الحجة : (وسوى مكسورة السين مقصورة ومفتوحة السين ممدودة تكون ظرفاً في كل موضوع ولا يدخل عليها حرف جر إلا في الشعر)^١

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٢ / ١

٢ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٢٥٢ / ١ ، والتبيين ص : ٤٢١ ، وقيل للمرار بن سلامة العجلي .

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٢٥٢ / ١ ، والتبيين ص : ٤٢٠ وهو للأعشى في أمالي ابن الشجري - ابن الشجري - ٥٨٣ / ٢ وري : جُلِّ بدلاً عن جَوِّ .

٤ - البيت في الإنصاف ٢٥٣ / ١ ، ونسب إلى أبي داود واسمه جويرية بن الحجاج وقيل جارية بن الحجاج

٥ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٢٥٣ / ١

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٣ / ١

ثم يذكر ابن الأنباري حجة أخرى احتج بها الكوفيون فيقول : (والذي يدل على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال : " أتاني سواؤك " فرفع فدل على صحة ما ذهبنا إليه)^٢
 أما حجة الكوفيون عند العكبري فقد ذكر الحجة نفسها التي ذكرها ابن الأنباري بيد أنه ذكر الشاهدين الأولين ولم يذكر الشاهدين الآخرين وأضاف لاحتجاج الكوفيين آيات فقال : (ومن قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبَ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾^٣ وقوله تعالى : ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾^٤ وكثرة استعمالها غير ظرف يدل على أن موضعها على ذلك ولأن " سواء " بمعنى مكان وكما أن مكاناً يكون ظرفاً وغير ظرف كذلك " سواء ")^٥

ثم يذكر العكبري شاهداً للكوفيين وقعت فيه " سوى " فاعلاً وهو قول الشاعر :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ * دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا^٦

فالشاهد في البيت على رأي الكوفيين أن سوى وقعت فاعلاً لـ " لم يبق " فدل على أنها لا تلزم الظرفية.

ردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين فردّ الثلاثة الشواهد الأولى بقوله : (فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ولم يقع الخلاف في حال الضرورة وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحالون له وجهاً)^٧

وردّ الشاهد الأخير بقوله : (فليس " سواها " في موضع جر بالعطف على الضمير المجرور وإنما هذا شيء تبنونه على أصولكم في جواز العطف على الضمير المخفوض)^٨

١ - أمالي ابن الشجري - ابن الشجري - ٥٨٣/٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٣ / ١

٣ - سورة الممتحنة - الآية : ١

٤ - سورة الصافات - الآية : ٥٥

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢١

٦ - البيت بلا نسبة في التبيين ص : ٤٢١ ونسب إلى الفُؤد الرّماني واسمه شهل بن شيان بن ربيعة

٧ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٤ / ١

٨ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٥ / ١

رد حجتهم بقول العرب بقوله : (وأما ما روه عن بعض العرب أنه قال : " أتاني سواؤك " فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان وهي رواية شاذة غريبة فلا يكون فيها حجة والله أعلم.)^١

أما العكبري فرد حجة الكوفيين بقوله : (أما المواضع التي جاءت فيها غير ظرف فلا يدل على أن أصلها غير الظرفية ألا ترى أن عنداً ظرف وقد خرجت عن الظرفية بـ "من" في مثل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ ﴾^٢ وكذا " لسوائك " أي لمكان غير مكانك وقد استعملت بمعنى غير وليس ذلك أصلها كما أن " إلا " حرف وقد وقعت بمعنى " غير " قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾^٣ أي غير الله ومع هذا لم تخرج عن كونها حرف استثناء.)^٤

ورد عليهم بقية قولهم بقوله : (وقولهم : " قام القوم سوى زيد " أي مكان زيد والمعنى بدل زيد وهذا كله لا ينفي أن يكون أصلها الظرف كما أن الأصل في غير أن تكون صفة وقد استعملت في الاستثناء والأصل في " إلا " الاستثناء وقد استعملت وصفاً والله أعلم.)^٥
أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (أما البصريون احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً نحو قولهم : " مررت بالذي سواك " فوقعها هنا على ظرفيتها بخلاف غير ونحو قولهم : " مررت برجل سواك " أي مررت برجل مكانك أي : يغني غناءك ويسد مسدك.)^٦

ثم ذكر أن البصريين استشهدوا بقول لبيد:

وَأَبْذُلُ سَوَامَ الْمَالِ إِ * نَّ سَوَاءَهَا دُهْمًا وَجُؤًا^٧

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٥ / ١

٢ - سورة محمد - الآية : ١٦

٣ - سورة الانبياء - الآية : ٢٢

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٢

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٤٢٢

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٥٣ / ١

٧ - البيت للبيد ورد في الإنصاف : ٢٥٤ / ١

قال ابن الأنباري مفسراً البيت على رأي البصريين : (فنصب " سواءها " على الظرف ونصب " دهماً " بإن كقولك: إن عندك رجلاً قال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾ ^١ ... ولو كانت مما يستعمل اسماً لكثير ذلك في استعمالهم وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفاً. ^٢

وجاء عن هذا : (سوى في الاستثناء معدودة في الظروف فهي في محل نصب على الظرف ومؤيدة معنى غير. ^٣

وقيل : (وأما " سوى " فقد نُصَّ على أنها لا تأتي إلا ظرف مكان وأن استعمالها اسماً متصرفاً بوجوه الإعراب بمعنى غير خطأ. ^٤

ونذكر العكبري حجة البصريين من ثلاثة أوجه فقال : (وجه القول الأول من ثلاثة وجوه أحدها الاستقراء فإن كل موضع استعملت فيه " سوى " كانت ظرفاً وفي الموضع الذي وقعت غير ظرف فهي فيه متأولة ، والثاني : أنها وقعت ظرفاً بلا خلاف فأما أن يكون ذلك وضعها واستعمالها في غيره مجازاً أو بالعكس أو هي في كل ذلك حقيقة لا وجه إلى الثاني إذ لا قائل به ولا وجه إلى الثالث لأنه يؤدي إلى الاشتراك والأصل عدمه فتعين الأول ، والثالث: أن " سوى " معناها : وسط الشيء وهو ظرف فكانت هي كذلك ووقعها في غيره بمعنى " غير " ووجه التأويل فيها ظاهر كما أن " خلفك " و " قدامك " ظروف لا محالة وقد وقعت في موضع غير الظرف. ^٥

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الأنباري والعكبري ليس هو الراجح بل الراجح ما ذهب إليه الكوفيون ويسندهم في ذلك النقل والقياس ، وأن البصريين يجوزون ذلك في الشعر وليس هناك ما يمنع من تجويزه في الاختيار .

١ - سورة المزمل - الآية : ١٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٥٤

٣ - أمالي ابن الشجري - ابن الشجري - ١ / ٣٥٩

٤ - أمالي ابن الشجري - ابن الشجري - ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٥

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٤١٩ - ٤٢٠

المطلب الأول : تعريف العدد المركب :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان: (القول في تعريف العدد المركب وتمييزه)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (تعريف العدد المركب)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهما : " الخمسة العشر درهما ، والخمسة العشر الدرهم " وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال : " الخمسة عشر درهماً بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها)^٣

وذكره العكبري بقوله : (تقول : قبضت الخمسة عشر ، تدخل الألف واللام في الاسم الأول دون الثاني والثالث وقال الكوفيون : يجوز إدخالها في الثاني والثالث أيضاً)^٤

وجاء عن هذا الاختلاف : (فإن كان العدد مضافاً عرفت الاسم الثاني فيتعرف به الأول تقول: عشرة أثواب فإذا عرفتها قلت عشرة الأثواب والكوفيون يقولون: العشرة الأثواب ويشبهونه بالحسن الوجه وهذا عند البصريين خطأ من قبل أن الاسم لا يعرف من وجهين في أوله ووسطه ولا يجوز العشرة أثواب تعرف العشرة لأن العشرة قد صارت معرفة بالألف واللام ونكرة بالإضافة إلى النكرة فإذا ورد عند البصريين شيء من نحو: العشرة الأثواب جعلوه وصفاً فقالوا العشرة الأثواب والخمسة الدراهم)^٥

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مذهبنا ولا خلاف في صحة ذلك عنهم وقد حكى لك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب وإذا صحَّ ذلك النقل وجب المصير إليه واعتمادهم في هذه المسألة على النقل لأن قياسهم فيها ضعيف جداً)^٦

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٦٨/١ ، وهي المسألة رقم (٤٣)

٢ - التبيين - العكبري - ص ٤٣٤ ، وهي المسألة رقم (٧٦)

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٦٨/١

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٤

٥ - شرح اللمع - الواسطي - ص: ٢١٤-٢١٥

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٦٨ / ١

ونكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الآخرون : أن الألف واللام قد جاءت زائدة في مواضع كثيرة كالحارث والعباس .)^١

ثم ذكر شاهدين للكوفيين على قولهم وهما :

الشاهد الأول قول الشاعر :

خَلَصَ أُمُّ الْعَمْرِو عَنْ أَسِيرِهَا * حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^٢

فالشاهد في البيت قوله " العمرو " حيث زيدت " أل " التعريفية في العلم .

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

أَمَّا وَدِمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا * عَلَى فُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا^٣

فالشاهد فيه في قوله : " وبالنسر " حيث زيدت " أل " التعريفية .

ويقول العكبري بعد ذلك : (أراد : نسرًا وهو في قوله تعالى : ﴿لَا يَغُوثٌ وَيَعُوقٌ وَنَسْرٌ﴾

ولأن عشرًا اسم نكرة فجاز دخول الألف واللام عليه كسائر الأسماء .)^٤

ورد ابن الأنباري رأي الكوفيين بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا ما حكوه

عن العرب فلا حجة لهم فيه لقلته في الاستعمال وبعده عن القياس أما قلته في الاستعمال

فظاهر لأنه إنما جاء شاذًا عن بعض العرب فلا يعتد به لقلته وشذوذه.)^٥

ثم ذكر ثمانية شواهد دخلت فيها " أل " شذوذًا ، ومن ضمنها الشاهدان اللذان ذكرهما

العكبري في حجة الكوفيين أما الشواهد الستة الباقية فهي :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْعَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الَّيْجَدُ

١ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٤

٢ - البيت بلا نسبة في التبيين ص : ٢٨٨ ، وص : ٤٣٤ وقيل لابن النجم العجلي وفي الإنصاف : ٢٧١/١ وروي : "باعد" بدلاً عن "خلص" ، و"من" بدلاً عن "عن" .

٣ - البيت بلا نسبة في التبيين ص : ٤٣٥ وقيل لعمر بن عبد الجنّ، وفي الإنصاف : ٢٧٢/١ وذكر بعده بتين آخرين .

٤ سورة نوح الآية : ٢٢

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٥

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧٠

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ * وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَنْقَصُ^١

والشاهد في الأول في قوله : " اليجدع" وفي الثاني في قوله : " اليتقصع " فإن " أل " هنا زائدة شذوذاً لدخولها على الفعل المضارع والمعنى الذي يجدع والذي يتقصع .

قال ابن الأنباري : (فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللام يجوز دخولهما على الفعل لمجيئه ههنا لقتله وشذوذه فكذلك أيضاً لا يجوز أن يحتج بذلك لقتله وشذوذه .)^٢

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي * مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرِّكَائِبِ^٣

الشاهد الثالث: قول الشاعر :

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا * شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^٤

الشاهد الرابع : قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^٥

الشاهد الخامس : قول الشاعر :

وَإِنِّي حُبِسْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ * بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ^٦

الشاهد السادس : قول الشاعر :

فَإِنَّ الْأَوْلَاءَ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمْ^٧

ثم يقول بعد ذكر هذه الشواهد : (فكما أن زيادة الألف واللام في هذه المواضع لا تدل على جواز زيادتها في اختيار الكلام فلا يجوز أن يقال في " زيد " " الزيد" وفي " عمرو " " العمرو" لمجيئه شاذاً فكذلك ههنا).^٨

١ - البيتان في الإنصاف - ١ / ١٣٩ ، و ١ / ٢٧٠ ، وهما لأبي زيد ذي الخرق

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧٠ - ٢٧١

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٧١ ونسبت روايته لابن الأعرابي.

٤ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٧٢ ونسب إلى ابن ميادة الرماح بن أبرد .

٥ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٧٣ ، ونسب روايته للأحمر والأصمعي

٦ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٧٣ ، ونسب إلى نصيب بن رباح الأموي بالولاء

٧ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٧٤

٨ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧٥

أما العكبري فرد حجة الكوفيين بقوله : (أما ما ينشد من الأشعار على هذا الوصف فكلها شاذ لا يقاس عليه وقد دخلت الألف واللام على الفعل نحو : اليجدع واليتقصع ولم يسوغ ذلك دخولها على فعل آخر كذلك ههنا وأما دخول الألف واللام على الدرهم فبعيد جداً لما يذكر في باب التمييز والله أعلم بالصواب .)^١

تمثيل العكبري " اليجدع واليتقصع " إشارة إلى البيتين اللذين ذكرهما ابن الأنباري وأوردهما الباحث آنفاً وقوله : " لما يذكر في باب التمييز " يريد به أن التمييز يجب أن يكون نكرة وإذا دخلت عليه " أل " تقول بالزيادة الشاذة.

ورد الزجاجي على الكوفيين فقال : (وإن كان العدد مفسراً بواحد أدخلت الألف واللام في أول العدد ولم ندخلها على التمييز ... لأنه لا يكون إلا نكرة فلو أدخلت الألف واللام عليه لتعرف وتعريف التمييز خطأ فنقول: ما فعلت الأحد عشر درهماً والخمسة عشر رجلاً والخمس عشر جارية والعشرون عبداً .)^٢

وجاء عن هذا : (واعلم أنك إذا أردت أن تعرف أحد عشر إلى تسعة عشر أدخلت الألف واللام في الاسم الأول فقلت جاءني الأحد عشر رجلاً وبعض النحويين يجيز دخول الألف واللام على الأسماء الثلاثة فيقول عندي الخمسة عشرة الدرهم وهو قول بين الفساد وإنما يجب ما ذكرناه لأن العشرة قد صارت حشو ما قبلها والألف واللام إنما يجب أن تدخل على أول الأسماء فتعرفها ولا تدخل في حشوها فلذلك لم يجر إدخالها على العشر وأما إدخالها على الدرهم ففاسد أيضاً لما بيّنا أن التمييز لا يجوز أن يكون معرفة .)^٣

أما حجة البصريين فقد ذكرها ابن الأنباري بقوله : (إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِب أحدهما مع الآخر تنزلاً منزله اسم واحد وإذا تنزلاً منزلة اسم واحد فينبغي ألا يجمع فيه بين علامتي تعريف وأن يلحق الاسم الأول منهما لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه وكذلك عرفت العرب الاسم المركب .)^٤

١ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٥

٢ - شرح جمل الزجاجي - ابن هشام - ص : ٢١٠

٣ - علل النحو - الوراق - ص : ٥٠٣

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٨

واستشهدوا بقول الشاعر :

تَقَعُّ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي * وَجُنَّ الْخَازِبَارِ بِهِ جُنُونًا^١

قال ابن الأنباري : (فقال " الخاز باز " فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ولم يكرره فيقول : الخاز الباز " ولم يحك ذلك عنهم في شعر ولا في كلام .)^٢ ويواصل سرد حجة البصريين فيقول : (وإنما لم يجز دخول الألف واللام على " درهم " لأنه منصوب على التمييز ، والتمييز لا يكون إلا نكرة وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز المعدد به من غيره وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف فكانت أولى من المعرفة التي هي الأثقل .)^٣

وقال الزجاجي : (إذا كان العدد مضافاً إلى جنسه فأردت تعريفه أدخلت الألف واللام على المضاف إليه ولم يجز غير ذلك .)^٤

وذكرها العكبري بقوله : (وجه القول الأول : أن الاسم المركب في حكم الاسم الواحد والاسم الواحد لا تدخل الألف واللام في نصفه لأن الألف واللام تدل على تعريف ما دخلتا عليه والتعريف في الاسم الثاني لا معنى له وإذا عُرِفَ الأول تَعَرَّفَ الجميع وكون الألف واللام زائدة خلاف الأصل والحاصل أن الألف واللام في الاسم الثاني لا تخلو إما أن تفيد معناها وهو التعريف أو تكون زائدة محضة وكلاهما هنا باطل ولذلك لم يصح عنه في ذلك رواية .)^٥

وأيد البصريون فقيل : (أما إذا أريد تعريف العدد المركب فالأفضل إدخال " أل " على الجزء الأول فقط نحو : نجح الأربعة عشر طالباً .)^٦

١ البيت لعمر بن أحمد في الإنصاف - ٢٦٨/١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٩

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧٠

٤ - الجمل في النحو - الزجاجي - ص : ١٢٩

٥ - التبيين - العكبري - ص ٤٣٤

٦ - التسهيل في شرح ابن عقيل - د. هادي نهر - ٢٤٧/٤ - دار الأمل للنشر والتوزيع - إربد - الأردن -

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ذلك هو الصواب لأن التمييز لا يكون إلا نكرة ، أما تعريف الثاني فبعيد لأن ذلك يؤدي إلى أن يجتمع في الاسم الواحد تعريفان " أل " والإضافة .

المطلب الثاني : إضافة العدد المركب إلى مثله:

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في إضافة العدد المركب إلى مثله)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (إضافة العدد المركب إلى مثله)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : " ثالث عشر ثلاثة عشر " وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال : " ثالث عشر ثلاثة عشر ")^٣ وذكره العكبري بقوله : (يجوز أن تقول : " هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وهذا ثالث ثلاثة عشرة وقال الكوفيون لا يجوز)^٤

وجاء عن هذا الخلاف : (فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الأول تقول هو حادي أحد عشر وثاني اثني عشر وثالث ثلاثة عشر إلى تاسع تسعة عشر ومنهم من يقول حادي عشر أحد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر)^٥

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعل وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني - وهو العشر - فذكر العشر مع ثالث لا وجه له)^٦

وقيل : (والذي أقوله : إن المنع من إضافة المركب لأن شطريه جريا مجرى الاسم المفرد والمضاف والمضاف إليه يتنزلان منزلة الاسم الواحد فلو أضيف المركب لكانت ثلاثة أشياء كالشيء الواحد)^٧

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٦/١ ، وهي المسألة رقم (٤٤)

٢ - التبيين - العكبري - ص ٤٣٦ ، وهي المسألة رقم (٧٧)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٦/١

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٦

٥- شرح المفصل - ابن يعيش - ٣٥-٣٦ .

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٦ / ١

٧ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٤٣٩

ونذكرها العكبري بقوله : (واحتج الآخرون : بأن ثالثاً اسم فاعل واسم الفاعل مشتق هنا من ثلاثة كما تقول : هذا ثالثٌ ثلاثة وثالثٌ اثنين ولا يمكن أن يشتق من المركب لأنه ليس في حروفهما.)^١

ورد ذلك ابن الأنباري والعكبري فردّه ابن الأنباري بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : " إنه لا يمكن أن يبنى منهما فاعل وإنما يمكن أن يبنى من أحدهما قلنا : هذا هو الحجة عليكم فإنه لما لم يمكن أن يبنى منهما وبني من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر ليميز ما هو واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر فأتى باللفظ كله والله أعلم.)^٢

وردّ العكبري قول الكوفيين بقوله : (والجواب : أنه يكفي في الاشتقاق أن نشق من أحد الاسمين ، مثل أن نشق ثالثاً من ثلاثة ثم تُضيف إلى الاسم المشتق اللفظ الثاني التبيين فقولك : ثالث من ثلاثة عشر أي من الاسم الأول ثم تضيف إلى عشر ليبين أن المعنى أحد ثلاثة عشر والله أعلم بالصواب.)^٣

وقيل : (أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالإضافة وهذه رابعة ثلاثاً وثلاثين بالإعمال ورابعة ثلاثة وثلاثين بالإضافة.)^٤

ذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال : " ثالث عشر ثلاثة عشر " وقد جاء ذلك عن العرب فإذا ساعده النقل والقياس - وهو الأصل - وجب أن يكون جائزاً.)^٥

١ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٦

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧٦

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٤٦ - ٤٣٧

٤ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - الصبان - ١٠٦/٤ - ١٠٧

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧٦

وأَيَّدَ رأيَ البصريين فقليل : (أحدها - وهو الأصل - أن تأتي بأربعة ألفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني فتقول : ثالث عشر ثلاثة عشر .)^١
وذكر الوجهين الآخرين وهما^٢ :

١- أن تحذف عشرة من الأول استغناء به في الثاني وتعرب الأول لزوال التركيب وتضيفه إلى التركيب الثاني .

٢- أن تحذف العقد من الأول والنيف من الثاني ولك في هذا الوجه وجهان إحداهما أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثاني بالإضافة والوجه الثاني أن تعرب الأول وتبني الثاني .

وذكرها العكبري بقوله : (وحجة البصريين أنه قد سُمِعَ والقياس يجّوز استعمال ما ورد به السماع .)^٣

رجح ابن الأنباري والعكبري رأيَ البصريين ، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الأنباري والعكبري ليس صحيحاً ويدل على هذا أن البصريين استدلوا على رأيهم بالسماع ولم ينقل من ذلك شيء وكذلك لا يمكن الاشتقاق من المركب .

١ - أوضح المسالك - ابن هشام - ٢٢٧/٤

٢ - أوضح المسالك - ابن هشام - ٢٢٧/٤

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٦

المطلب الثالث : إضافة النيف إلى العشرة:

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (هل تجوز إضافة النِّيف إلى الشعرة؟)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (إضافة نيف الشعرة إليها .)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى

العشرة ، نحو : خمسة عشرٍ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز)^٣

وذكره العكبري بقوله : (لا يجوز إضافة نيف الشعرة إليها كقولك : خمسة عشرٍ وأجازه

الكوفيون .)^٤

وجاء عن هذا الاختلاف : (وإذا أضيف العدد المركب استصحب البناء في صدره وفي

عجزه أيضاً إلا على لغة ، قال سيبويه ومن العرب من يقول : خمسة عشرٍ وهي لغة

رديئة وعند الكوفيين أن العدد المركب إذا أضيف أعرب صدره بما تقتضيه العوامل وجر

عجزه بالإضافة نحو: هذه خمسة عشرٍ وخذ خمسة عشرٍ وأعط من خمسة عشرٍ ...

والبصريون لا يرون ذلك بل يستصحب عندهم البناء في الإضافة .)^٥

وقيل عن رأي الكوفيين: (ويجوز في العدد المركب عدا اثني عشر واثنتي عشرة أن يضاف

إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو : هذه أحد عشر زيد ويجب عند البصريين

بقاء البناء في الجزأين وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك وقال هي لغة

رديئة وحكى الكوفيون وجهاً ثالثاً وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في عبد الله نحو :

ما فَعَلْتُ خمسة عشرٍ وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة .)^٦

وقيل : (أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون هذه خمسة عشرٍ

واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو خمسة عشرٍ .)^٧

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٦٥/١ ، وهي المسألة رقم (٤٢)

٢ - التبيين - العكبري - ص ٤٣٢ ، وهي المسألة رقم (٧٥)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٦٥/١

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٢

٥ - شرح ألفية ابن مالك - ابن الناظم - ص: ٧٣٤

٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام - ٢٢٢/٤ - ٢٢٣

٧ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - الصبان - ٩٨/٣

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم ... ولأن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها)^١

ثم ذكرها شاهداً للكوفيين وهو قول الشاعر :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَتِهِ * بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ^٢

فالشاهد فيه في قوله : " بنت ثمانى عشرة " حيث أضاف " ثمانى " إلى عشرة .

أما العكبري فقد ذكر حجة الكوفيين نفسها التي ذكرها ابن الأنباري وذكر الشاهد نفسه ثم قال عنه : (فأضاف ثمانى إلى عشرة ولأن اسم الأول غير الثانى لأن معنى خمسة عشر خمسة عشرة وما هذا سبيله يجوز أن يضاف)^٣

ردّ ابن الأنباري شاهد الكوفيين بقوله : (فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به على أنا نقول : إنما صرّفه لضرورة الشعر وردّه إلى النصب لأن " ثمانى عشرة " ردّ الإعراب إلى الأصل بإضافة " بنت " إليهما لا بإضافة ثمانى إلى عشرة وهم إذا صرفوا المبني للضرورة ردوه إلى الأصل)^٤

واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا * وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^٥

والشاهد في البيت في قوله : " يا مطراً " حيث إن " مطر " علم مفرد وكان حقه في النداء البناء على الضم فللضرورة الشعرية صرفه ولما صرفه رده إلى أصله وهو النصب ثم نونه وقال " مطراً " .

ثم قال ابن الأنباري بعد الاستشهاد : (وجميع ما يروى من هذا فشاذا لا يقاس عليه)^١

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٥

٢ البيت بلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٦٥ ، والتبيين : ص ٤٣٣

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٣

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٦

٥- البيت للأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت الأوسي ورد في الإنصاف ١ / ٢٦٦ ، وفي شرح شواهد المغني - السيوطي - تصحيح وتعليق : الشيخ محمد محمود - ٢ / ٧٦٦ - دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان .

ثم يرد بقية قولهم بقوله : (وأما قولهم : " إن النيف اسم كغيره من الأسماء التي تجوز إضافتها فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهرة التي يجوز إضافتها قلنا : إلا أنه مركب والتركيب ينافي الإضافة لأن التركيب أن يجعل الاسمان اسماً واحداً لا على جهة الإضافة فيدلان على مسمى واحد بخلاف الإضافة فإن المضاف يدل على مسمى والمضاف إليه يدل على مسمى آخر وإذا كان التركيب ينافي الإضافة كما أن الإضافة تنافي التركيب على ما بيننا وجب ألا يجوز إضافة النيف إلى العشرة لاستحالة المعنى والله أعلم.)^٢

ورُدَّ أيضاً : (وأما قولهم : الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه لأن خمسة عشر بمنزلة حضر موت وبعلك ووالي قلا وأيدي سبا وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً.)^٣

ورد العكبري حجة الكوفيين بقوله : (والجواب عن البيت : أنه لا يعرف قائله والثاني أنا لا نسلم أنه مضاف وإنما نزل منزلة اسم واحد وجعل الإعراب في آخره وذلك للضرورة وسوّج ذلك أنه أضاف البنت إلى العدد فعرفها بالجملة ، وأما قياس هذا على بقية الأسماء فخطأ لأن الإضافة لها معنى وليس كل الأسماء يصح فيها ذلك المعنى ألا ترى أن المضمرات أسماء ولا يصح إضافتها وكذا ههنا لا يصح إضافة النيف إلى العشرة كما ذكرنا والله أعلم بالصواب.)^٤

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمين اسماً واحداً فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض كذلك ههنا.)^٥

ووضح قوله بقوله : (وبيان هذا أن الاسمين لما ركبا دلا على معنى واحد والإضافة تبطل ذلك المعنى ألا ترى أنك إذا قلت : " قبضت خمسة عشر " من غير إضافة دلّ على أنك قد

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٦

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٧

٣ - المقتضب - المبرد - ٤ / ١٧٤

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٣

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٥

قبضت خمسة وعشرة وإذا أضفت فقلت : " قبضت خمسة عشر " دلّ على أنك قد قبضت
الخمس دون العشرة كما لو قلت " قبضت مال زيد " فإن المال يدل في القبض دون زيد
وكذلك " ضربت غلام عمرو " فإن الضرب يكون للغلام دون عمرو فلما كانت الإضافة
تبطل المعنى المقصود من التركيب وجب ألا تجوز^١

وذكر العكبري الحجة نفسها التي ذكرها ابن الأنباري وأضاف عليها قوله : (إن المضاف يتخصص بالمضاف إليه كقولك : غلام زيد والخمس غير متخصصة بعشرة إذ
لا تراد حقيقة الخمس على أفرادها والفعل المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى
المضاف إليه كقولك : جاءني غلام زيد فالمجيء منسوب إلى الغلام لا إلى زيد والأمر في
العدد على خلاف ذلك)^٢

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الصحيح لأن
العرب استعملت ثلاثة عشر إلى تسعة عشر مركبات وبنوها على فتح الجزأين ولا يمكن في
المركب إضافة العجز إلى الصدر وقيل عن هذا : (ونحن نرى صحة ما ذهب إليه
البصريون وأن التركيب بإضافة الصدر إلى العجز في المركب فيه ضعف تأليف يؤدي إلى
غموض المعنى)^٣

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٢

٣ - مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي - د: محمود موسى -

المطلب الأول : المنادى المفرد بين الإعراب والبناء :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (المنادى المفرد العلم معرب أو مبني ؟)^١ وذكرها العكبري في مسألتين الأولى بعنوان : (المنادى المفرد المعرفة بين البناء والإعراب)^٢ والثانية بعنوان : (المنادى المفرد مبني لوقوعه موقع المبني)^٣.

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعروف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول).^٤ وذكر العكبري رأي الفريقين في المسألة الأولى هل المنادى المفرد العلم مبني أم معرب؟ فقال : (المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم وقال بعض الكوفيين: هو معرب مرفوع بغير تنوين)^٥ ثم ذكر علة البناء عند البصريين والفراء فقال : (المنادى المفرد مبني لوقوعه موقع المبني وقال الفراء : بُني لأن أصل يا زيد يا زياده وما قبل الألف ههنا مفتوح أبداً فلما حذفت الألف ضُمَّ كما أن المضاف إليه في " قبل " و " بعد " لما حُذِفَ ضُمَّ فقليل من قبل ومن بعد والحاصل : أن حركة الدال وقعت بين صوتين هما : " يا " والألف فلما حذفت الألف ضمت الدال لشبه الاسم بقبل وبعد).^٦

وجاء عن هذا : (لأنك إذا خاطبت فإنما تقول أنت فعلت وإياك أردت وهما اسمان مبنيان فلما خوطب المنادى باسمه الذي يقع فيه الحديث عنه عند من يخاطب صار غير متمكن في هذا الموضع فعدل عن الإعراب إلى البناء لأنه وقع موقع اسم مبني).^٧ ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مُعْرَبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ووجدناه مفعول المعنى فلم نخفضه لنألا يشبه المضاف ولم ننصبه لنألا يشبه ما لا ينصرف فرفعناه بغير تنوين ليكون

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٧/١، وهي المسألة رقم (٤٥)

٢ - التبيين - العكبري - ص ٤٣٨، وهي المسألة رقم (٧٨)

٣- التبيين - العكبري - ص ٤٤٠، وهي المسألة رقم (٧٩)

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٧/١

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٤٣٨

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٤٤٠

٧ - علل النحو - الوراق - ص : ٣٣٤

بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فَرَّقَ فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره.^١

وذكرها العكبري بقوله : (واحتج الآخرون : بأنه اسم معرب قبل النداء ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء ألا ترى أن المضاف والمشابه له معربان مع وجود حرف النداء فكذلك غير المضاف وإنما رفع لأن الأصل هو الرفع ولم يحدث ما يغيره عن الأصل وسقط التنوين لما ذكرناه.^٢

وردّ ابن الأنباري قول الكوفيين هذا بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم : " إنّ المنادى لا مُعَرَّبَ له يصحبه " قلنا لا نسلم وقد بيّنا ذلك في دليلنا وقولهم : " إنا رفعناه " قلنا : وكيف رفعتموه ولا رافع له ؟ وهل لذلك قطُّ نظير في العربية؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا يستند إلى دليل ثم تقول : ولم رفعتموه بلا تنوين؟ قولهم : ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع فرق " قلنا هذا باطل فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب وذلك الاسم الذي لا ينصرف وقولهم : إنا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرت في الكلام " قلنا : هذا يبطل بالمفرد فإنه كان ينبغي أن يحمل على النصب لكثرت في الكلام فلما لم يحمل المفرد على النصب دلّ على أنه ليس لهذا التعليل أصل.^٣

وردّ العكبري بالرد نفسه الذي ذكره ابن الأنباري^٤

أما حجة الفراء فذكرها ابن الأنباري بقوله : (أما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال : " يا زيدا " كالندبة فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما " يا " في أول الاسم والألف في آخره والاسم فيه ليس بفاعل ولا مضاف إليه فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو " يا " في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقبل وبعد لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه والاسم كالمضاف إليها

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧٧

٢- التبيين - العكبري - ص : ٤٣٩

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٨٠

٤- التبيين - العكبري - ص : ٤٣٩ ، ٤٤١

إذا كان متعلقاً بها أشبه آخره آخر ما حذف من المضاف إليه وهو مراد معه نحو : " جئْتُ من قبلُ ومن بعدُ " أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك قال الله تعالى : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^١ أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك فكذلك ههنا.^٢

وذكر العكبري حجة الفراء بقوله : (واحتج الفراء بأنه إذا جاز ان يبني الاسم لوقوعه موقع المضمر فبأوه من أجل الصوتين المكتنفين له بطريقة الأولى وبعد حذف الألف صار بمنزلة قبلُ في حذف ما الأصل ثبوته .^٣

رد ابن الأنباري قول الفراء بقوله : (وأما قول الفراء " إن الأصل في النداء أن يقال يا زيدا كالندبة " فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل وقوله : إن الألف المزيدة في آخره بمنزلة المضاف إليه فلما حذفوها بنوه على الضم كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد " قلنا هذا يبطل بالمنادى المضاف نحو : يا عبد عمرو فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد فكان يجب أن يقال : " يا عبدُ عمرو " بالضم لأن أصله يا عبدَ عمراه.^٤

وردّ العكبري على الفراء بقوله : (أما علة البناء فموجودة ما ذكرنا قولهم : " إن البناء كان لشبه المنادى بـ " قبل " وبعد ومن حيث بنينا بني وأكثر ما فيه أن ما ذكره يصلح للبناء ولا ينفي صلاحية ما ذكرنا للبناء على أن ما ذكره باطل بالمنادى المضاف وبأن المندوب بني قبل لحوق الألف وإنما فتح من أجل الألف فإذا لم تكن بقي على ما كان عليه والله أعلم بالصواب .^٥

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّهُ مبنيٌّ - وإن كان يجب في الأصل أن يكون معرباً - لأنّه أشبه كاف الخطاب وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب والتعريف والإفراد فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً كما كان كاف

^١ سورة الروم الآية : ٤

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٧/١

^٣ - التبيين - العكبري - ص: ٤٤١

^٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٠/١ - ٢٨١

^٥ - التبيين - العكبري - ص: ٤٤١

الخطاب مبنية .^١ ثم قال : (ومنهم من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنياً لأنه وقع موقع اسم الخطاب لأن الأصل في " يا زيد" أن تقول : يا إياك أو يا أنت لأن المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال : يا إياك أو يا أنت .^٢

واستدلوا بقول الشاعر :

يَا مَرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا * أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُوعِنَا
حَتَّى إِذَا اصْطَبَحْتَ وَاعْتَبَقْتَ * أَقْبَلْتَ مُعْتَادًا لِمَا تَرَكْنَا
قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَأَتَا^٣

فالشاهد في قوله : (" يا مر يا بن واقع يا أنتا " فإن النداء الثاني وهو قوله " يا أنتا" يدل على النداء الأول وهو قوله " يا مر يا بن واقع " في معناه فيكون الاسم العلم المنادى واقعاً موقع الضمير .

ثم ذكر أن البصريين يوجبون بناءه على الضم لسببين هما : (وإنما وجب أن يكون مبنياً على الضم لوجهين : أحدهما : أنه لا يخلو إما أن يبنى على الفتح أو الكسر أو الضم ، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم والوجه الثاني : أنه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لأنه لا يدخل المضاف .^٤

وعلى سبب بنائه فقل : (فأما المفرد فهو لوقوعه موقع الكاف من أدعوك وأشبهها من ثلاثة أوجه مفرد كما أنها مفردة ومعرفة كما أنها معرفة ومخاطب كما أنها كذلك ويبني على حركة

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٨/١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٨/١

٣ - هذه خمسة أبيات من الرجز المتطور وهي لسالم بن دارة وردت بلا نسبة في الإنصاف ٢٧٨/١ وفي التبيين بلا نسبة ص : ٤٤١ وروى صدره : " يا أبجر بن مرة يا أنتا " .

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٩/١

لأن لها أصلاً في التمكن وحركتها الضم لأن الفتح والكسر له إعراب فبني على حركة ليس لها إعراباً .^١

وجاء عن علة بنائه على حركة : (كل اسم كان معرباً ثم أزيل عنه الإعراب لعله عرضت فيه وجب أن يبني على حركة ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط معربة فرق نحو : مَنْ كَمْ وَمَا فلهذا وجب أن يبني المنادى على حركة .^٢

وعلل لبنائه على الفتح : (لأن الفتح مبني على أصل لو بني عليه لم يعلم أمعرب هو أم مبني .^٣

ثم يقول ابن الأنباري : (وإنما قلنا إنه في موضع نصب لأنه مفعول لأن التقدير في قولك : يا زيد، أدعو زيدا أو أنادي زيدا فلما قامت " يا " مقام أدعو عملت عمله .^٤

ثم ذكروا وجهين استدلالاً منهم على أن " يا " قامت مقام الفعل : (أحدهما : أنها تدخلها الإمالة نحو : " يا زيد ، ويا عمرو " والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل دون الحرف فلما جازت فيها الإمالة دلّ على أنها قد قامت مقام الفعل والوجه الثاني : أن لام الجر تتعلق بها نحو : " يالزيد ويا عمرو " فإن هذه اللام لام الاستغاثة وهي حرف جر فلو لم تكن " يا " قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر .^٥

يقول ابن الأنباري : (وذهب بعض البصريين إلى أن " يا " لم تقم مقام أدعو وأن العامل في الاسم المنادى أدعو المقدر دون " يا " والذي عليه الأكثر هو الأول .^٦

وذكروا دليلاً آخر على أن موضعه نصب فقالوا : (والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه " يا زيد الطريف " بالنصب حملاً على الموضع كما تقول : " يا زيد

١ - شرح اللمع - الواسطي - ص: ١٣٩

٢ - علل النحو - الوراق - ص: ٣٣٤

٣ - علل النحو - الوراق - ص: ٣٣٥

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٩/١

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧٩/١ - ٢٨٠

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٠/١

الظريفُ " بالرفع حملاً على اللفظ كما تقول " مررت بزيد الظريف والظريفُ " فالجر على اللفظ والنصب على الموضع فكذلك ههنا ^١).

وذكر العكبري حجة البصريين على أن المنادى المفرد المعرفة مبني قوله : (وجه القول الأول : أن الاسم معرب منون قبل النداء غير منون بعد النداء فسقوط التنوين حكم حادث والحكم الحادث لا بدّ له من سبب حادث ولا حادث إلا حرف النداء فوجب أن يضاف الحكم إليه ^٢).

وقيل : (فلما أشبه المضمر بني كما بني المضمر وحرك لأنه كان له في الأصل تمكن فحركوه ليشعروا بهذا المعنى كما حركوا قبل وبعد ^٣).

ثم سأل العكبري سؤالاً وأجاب عنه فسأل بقوله : (فإن قيل : أكثر ما في أيديكم أنه غير منون فمن أين يدلّ على أنه مبني؟ وهلا يقال : إن التنوين سقط للفرق بين ما هو معرب بغير عامل وبين ما هو معرب بعامل؟ ^٤).

وأجاب عنه بقوله : (قلنا : جوابه من وجهين : أحدهما : أنه لا معرب إلا وله عامل فالمبتدأ عامله معنوى كما ذكر في مسائل الابتداء ، والفاعل ونحوه مرفوع بعامل ظاهر لفظي والجواب الثاني : أن كونه معرباً يدلّ على تمكنه ومفارقته للفعل والتنوين دخل لذلك فالتنوين أيضاً له علة تابعة لكونه معرباً وعلى ما ذهبوا إليه لا يكون لسقوط التنوين علة ^٥).

أما حجة البصريين في أن المنادى المفرد مبني لأنه وقع موقع المبنى فقد ذكر العكبري الحجة نفسها التي ذكرها ابن الأنباري واستشهد بالشاهد نفسه ^٦.

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الصحيح لأنه لو كان معرباً لوجب أن ينون إذ لا مانع من تنوينه فلما لم ينون دلّ على أنه مبني ، أما

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٠/١

٢- التبيين - العكبري - ص: ٤٣٨

٣- شرح عيون الإعراب - المجاشعي - ص: ٢٦٣

٤- التبيين - العكبري - ص: ٤٣٨

٥- التبيين - العكبري - ص: ٤٣٨-٤٣٩

٦- التبيين - العكبري - ص: ٤٤٠-٤٤١

قول الفراء ففيه تكلف ظاهر في التقدير والله أعلم بالصواب .

المطلب الثاني: المنادى المحلي " بأل " ومسألة اللهم :

في هذا المطلب يتطرق الباحث لمسألتين الأولى في دخول " يا " النداء على الاسم المحلي بأل ، والثانية في الميم التي تدخل على لفظ الجلالة.

أولاً : المنادى المحلي بأل:

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان: (القول في نداء الاسم المحلي بأل).^١ وذكرها

العكبري بعنوان : (نداء المحلي بأل)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف

واللام نحو : " يا الرجل ويا الغلام " وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .)^٣

ونكره العكبري بقوله : (لا يجوز دخول " يا " على ما فيه الألف واللام في الاختيار وأجازه

الكوفيون .)^٤

وأجازوا النداء في لفظ الجلالة : (واعلم أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام لا تقول يا

الرجل ولا يا الغلام لأن الألف واللام للتعريف ويا تحدث في الاسم ضرباً من التخصيص فلم

يجتمعاً لذلك إلا أنهم قالوا: يا الله اغفر لي بقطع الهمزة ووصلها فجاء هذا في اسم الله

خاصة لكثرة الاستعمال ولأن الألف واللام فيه صارتا بدلاً من همزة إله .)^٥

وقيل : (أما اختصاص " يا " باسم الله تعالى فجواز دخول " ياء " عليها فلاجتماع أشياء

فيه ليست موجودة في غيره أحدها : كثرة الاستعمال ومنها أنه جرى مجرى الأسماء الأعلام

ومنها أن الألف واللام لا يفارقانه ومنها أن الأصل فيه " إله " فلما أدخلت فيه الألف

واللام أسقطت همزة " إله " فأدغمت لام التعريف في اللام التي بعدها فصارت الألف واللام

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٧/١ ، وهي المسألة رقم (٤٦)

٢- التبيين - العكبري - ص: ٤٤٤ ، وهي المسألة رقم (٨١)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٧/١

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٤٤٤

٥ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٣٢٧

عوضاً عن الهمزة الساقطة فجرى الألف واللام فيه مجرى بعض حروفه فلاجتماع هذه الجهات جاز دخول "يا" عليه .^١

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم .)^٢ ثم ذكر شاهدين يستدل بهما الكوفيون على صحة قولهم والشاهدان هما :

الشاهد الأول قول الشاعر :

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا * إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا^٣

فالشاهد فيه في قوله : " يا الغلامان " حيث دخلت " يا " على ما فيه " أل " .

الشاهد الثاني قول الشاعر :

فَدَيْنُكَ يَا الَّتِي تَيَّمَنُ قَلْبِي * وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّيْ^٤

والشاهد فيه في قوله : " يا التي " وهو كسابقه .

ثم ذكر دليلاً آخر لهم فقال : (والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن تقول في الدعاء : " يا الله اغفر لنا " والألف واللام فيه زائدان فدلّ على صحة ما قلناه).^٥

أما العكبري فقد ذكر حجة الكوفيين وقسمها إلى قياس وسماع وذكر في السماع الشاهدين اللذين ذكرهما ابن الأنباري أما القياس فقال عنه : (وأما القياس فمن ثلاثة أوجه : أحدها: أن الألف واللام للتعريف فجاز دخول " يا " عليه كقولهم " يا الله " والثاني : أن " يا " تدخل على المضاف إلى معرفة مع أن الاسم الأول معرفة بالإضافة فكذلك الألف واللام والثالث: أن التعريف بحرف النداء غير حاصل به ألا ترى أنك تقول : " يا رجلاً كلمني " فتناديه وهو نكرة وتنصبه ولو كان " يا " للتعريف لم يجز ذلك وإنما يتعرف بالقصد فالألف واللام تُجرى

١ - علل النحو - الوراق - ص : ٣٤٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٧/١

٣ - البيت بلا نسب في الإنصاف - ٢٨٧/١ وفي التبیین ص : ٤٤٦ ، وروى تكسباناً بدلاً عن تكسباني .

٤ - البيت بلا نسب في الإنصاف - ٢٨٧/١ وفي التبیین ص : ٤٤٥ ، وروي بِحُبِّكَ بدلاً عن فديتك .

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٨/١

مجرى القصد فكما يجتمع في قولك يا رجل " يا " والقصد يجتمع ههنا الألف واللام و " يا " (١).

ردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين فرد استدلالهم بالشعر بقوله : (فلا حجة لهم فيه لأن التقدير فيه " فيا أيها الغلامان فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه فكذلك قول الآخر " فديتك يا التي تيمت قلبي " حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه على أن هذا قليل ، إنما يجيء في الشعر فلا يكون فيه حجة على أنه سهّل ذلك أن الألف واللام من " التي " لا تتفصل منها فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية فيتسهل دخول حرف النداء عليها.)^٢

أما العكبري فرد الاستشهاد بقوله : (أما الشعر فهو شاذ في شعر لا يحتج به على الأصول الممهدة بل يكون ذلك من ضرورة الشعر ويجوز أن يكون أشار إلى شخصين معرفين باللام فهما بمنزلة العلمين كما يجوز أن يسمى بما فيه الألف واللام نحو: " العباس " فجرت الألف واللام مجرى التعريف بالعملية وقد قيل التقدير " يا أيها الغلامان وهذا ليس بشيء إذ يجوز أن يقدر مثل ذلك في يا الرجل ولم يقل أحد به.)^٣

ويرد ابن الأنباري بقية حجة الكوفيين بقوله : (وأما قولهم " إنا نقول في الدعاء يا الله فالجواب عنه من ثلاثة أوجه: أحدها : أن الألف واللام عَوَضٌ عن همزة " إله " فنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة وإذا تنزّلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه والذي يدل على أنه بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء : " يا الله " بقطع الهمزة)^٤

واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ * عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ^٥

١- التبيين - العكبري - ص: ٤٤٦

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٨/١

٣- التبيين - العكبري - ص: ٤٤٦-٤٤٧

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٩/١

٥- البيتان من مشطور الرجز بلا نسبة في - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٩/١

فالشاهد فيه في قوله : " يا الله " بقطع الهمزة لأنها نزلت من لفظ الجلالة منزلة الجزء منه وإلا لم يكن هناك ما يقطع همزتها.

وقال ابن الأنباري عن هذا البيت : (ولو كانت كالهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة فلما جاز فيها ههنا القطع دلّ على أنها نزلت منزلة حرف من نفس الكلمة.)^١

وذكر الوجهين الآخرين بقوله : (والوجه الثاني : أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم فلا يقاس عليها غيرها والوجه الثالث : أن هذا الاسم علم غير مشتق أتى به على هذا المثل من البناء من غير أصل يُردُّ إليه فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ههنا والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول والله أعلم .)^٢

وردّ العكبري قياس الكوفيين من ثلاثة أوجه فقال : (أحدها : أن الألف واللام ليست للتعريف لأن اسم الله تعالى معرفة بنفسه لانفراده سبحانه والألف واللام زائدة ، والثاني : أنها عوض من همزة إله لأن الأصل الإله ثم حذفت الهمزة وجعلت اللام عوضاً منها وكما يجوز يا إله يجوز يا الله والوجه الثالث : أن ذلك من خصائص اسم الله ولذلك جاز قطع الهمزة ووصلها .)^٣

ويرد بقية قياسهم بقوله : (وأما دخولها على المضاف ؛ فلأن تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن يجتمعا قولهم : (التعريف بالقصد لا بـ " يا " جوابه من وجهين : أحدهما : أن " يا " والقصد متلازمان في المنادى المبني فـ " يا " أحد جزئي أداة التعريف وهذا إنما يحتاج إليه فيما لم يتعين والألف واللام تعيين والثاني : نُسلم ذلك ولكن إنما تدخل " يا " التخصيص ودخولها على النكرة المبهمة تخصيص ولكل واحد من الجنس مجهول وههنا لا جهالة لأن الألف واللام تخصيص وتعيين فلا حاجة لمخصص آخر والله أعلم بالصواب.)^٤

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩٠ / ١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩٠ / ١

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٤٤٧

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٤٧ - ٤٤٨

ذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف و " يا " تفيد التعريف وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو : " يا زيد " بل يُعَرَى عن تعريف العملية ويُعَرَّف بالنداء لئلا يُجمع بين تعريف النداء وتعريف العملية وإذا لم يجر الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية .^١

وقيل في تأييد رأي البصريين : (واعلم أن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن تدخل عليه " يا " إلا اسم الله تعالى وإنما لم يجر ذلك لأن الألف واللام تعريفهما من جنس تعريف " يا " مع القصد وهما لفظ ممكن إسقاطه مع الكلمة فلما نابت " يا " مع القصد عنهما لم يحتج إليها .^٢

وذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (وجه القول الأول : أن الألف واللام لتعريف المعهود و " يا " تُعَرَّف بالقصد والخطاب ولا يجتمع على اسم واحد تعريفان لأن الغرض من التعريف التخصيص وإزالة الاشتراك وهذا يحصل بواحد فلا يجوز أن ينضم إليه آخر كما لا يجمع بين حرفي استفهام أو نفي أو حرفي جرّ .^٣

وسأل ابن الأنباري - في أسرار العربية - سؤالاً وأجاب عنه فقال : (فلم لم يجمعوا بين ياء والألف واللام ؟ قيل لأن يا تفيد التعريف والألف واللام تفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتي تعريف إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة .^٤

وطرح العكبري اعتراضاً وأجاب عنه فطرحه بقوله : (فإن قيل : دعوى المنع باطلة بأمرين : أحدهما : قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه فقد جمع ههنا بين الألف واللام والإضافة

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٨٨ / ١

٢- علل النحو - الوراق - ص : ٣٤١

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٤٤٤

٤ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ١٢٨

وهما للتعريف ، والثاني : نداء العلم كقولك : يا زيد فإن زيدا علم معرفة و "يا" للتعريف.^١

وأجاب عنه بقوله : (والجواب : أما الحسن الوجه فكلام معدول عن أصله والتقدير : مررت بزيد الحسن وجهه فلما حذف الضمير عرّف بالألف واللام ولم يسقطها من الحسن ؛ لأن الإضافة هنا غير محضة فأدخل اللام لتعرّف الحسن وبقيت صورة الإضافة وجرت الألف واللام هنا مجرى الذي ويجوز أن يجمع بينها وبين الإضافة إذا كان بمعنى الذي كقولك : أنا الضاربه أي الذي ضربه أما نداء العلم نحو : يا زيد فعنه جوابان : أحدهما : أنه يُنكر قبل النداء حتى تدخل " يا " على نكرة فتعرفها ولا يمكن مثل ذلك في الألف واللام لأنها لفظ موضوع للتعريف وبعد وجود اللفظ لا يمكن تقدير عدمه ، والجواب الثاني : أنه يبقى على تعريفه ودخول " يا " عليه تزيل الاشتراك في العلم وذلك أن قولك : جاءني زيد يتفق فيه اشتراك ولذلك وصفته فيما يزيل عنه الاشتراك لا أصل للتعريف.^٢

وقيل بعد ذكر حجج الفريقين : (فالتركيب التي تكون من هذا القبيل غير فصيحة لضعف التأليف المصحوب بالتنافر في الكلمات أما ما جاء منه في الشعر فمحمول على الضرورة التي لن تكون مَطِيَّة تجويزه لشدة ضعفه والله أعلم .^٣

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ويرى الباحث أن هذا هو الصحيح لكي لا يجتمع في اسم واحد تعريفان .

ثانياً : مسألة اللّهم :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (القول في الميم في " اللّهم " أعوّض من حرف النداء أم لا؟)^٤ وذكرها العكبري بعنوان : (مسألة اللّهم)^٥

١- التبيين - العكبري - ص: ٤٤٤ - ٤٤٥

٢- التبيين - العكبري - ص: ٤٤٥

٤- مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي - د: محمود موسى حمدان - ص ١٢٠ .

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩١ ، وهي المسألة رقم (٤٧)

٥- التبيين - العكبري - ص : ٤٤٩ ، وهي المسألة رقم (٨٢)

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في " اللهم " ليست عوضاً من " يا " التي للتبني في النداء وذهب البصريون إلى أنها عوض من " يا " التي في النداء والهاء مبنية على الضم لأنه نداء) ^١

وذكره العكبري بقوله : (الميم المشددة في قولك " اللهم " عوض من " يا " في أول الاسم. وقال الكوفيون : أصل الكلمة " يا لله أمنا بخير " فحذف الكلام بعد المنادى وبقي منه الميم المشددة ووصلت بالاسم المنادى .) ^٢

وجاء عن هذا الاختلاف : (وأصله : الجلالة زیدت فيه الميم المشددة عوض من حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة ... هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناءً على رأيهم أن الميم ليست عوضاً منه بل بقية من جملة محذوفة وهي : أمنا بخير .) ^٣

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه " يا لله أمنا بخير " إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ألا ترى أنم قالوا : " هلم وويلهم " والأصل هل أم وويل أمه وقالوا : " أيش " والأصل أي شيء وقالوا " عم صباحاً " والأصل انعم صباحاً وهذا كثير في كلامهم ، قالوا : والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضاً من " يا " أنهم يجمعون بينهما .) ^٤

ثم ذكروا ثلاثة شواهد على هذا والشواهد هي :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

إِنِّي كُلَّمَا حَدَّثْتُ أَلَمًا * أَقُولُ يَا لِلَّهِمَّ يَا لِلَّهِمَّ ^٥

١ - - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩١/١ .

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٤٤٩

٣ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - ٦٤/٢

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩١ / ١

٥ - هذا بيتان من الرجز المشطور وردا بلا نسبة في - الإنصاف - ٢٩١/١ . والتبيين ص: ٤٥٠ ، وورد في توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٣٢٧ .

ووجه الاستشهاد بالبيت على رأي الكوفيين هو أنه جمع في البيت بين الياء والميم ولو كانت الميم عوضاً عن الياء لما جاز الجمع بينهما لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض.
الشاهد الثاني قول الشاعر :

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا * صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا^١

الشاهد فيه كسابقه وزاد عليه ميماً مفردة بعد الميم المشددة .

الشاهد الثالث: قول الشاعر:

عَفَرْتُ أَوْ عَذَّبْتُ يَا اللَّهُمَّ^٢

والشاهد فيه كسابقه .

وقالوا بعد الاستشهاد : (فجمع بين الميم و"يا" ولو كان الميم عوضاً من " يا" لما جاز أن يجمع بينهما لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان .)^٣

أما العكبري فقد قسم حجة الكوفيين إلى سماع وقياس فذكر في السماع الشاهدين الأولين اللذين ذكرهما ابن الأنباري ولم يذكر الشاهد الأخير أما القياس فقد قال عنه : (وأما القياس: فهو حمله على ما ذكرنا صحيح والمعنى لا ينافيه والنداء موضع تغيير فلم يبق مانع مما ذكرنا ولأن في قولك يا الله أمنا بخير زيادة معنى وتصريح بما هو المقصود من النداء فكان المصير إليه أولى قالوا : ولا يقال : إن فيما ادعيتموه حذفاً وتغييراً وهو في خلاف الأصل لأننا نقول : أما الحذف فكثير)^٤

واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر :

دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعٍ فَابَّانٍ * وَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالسَّوَيَانِ^٥

الشاهد فيه أنه حذف من الكلمة فقال المنا وأراد المنازل .

١- هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور وردوا في الإنصاف بلا نسبة ٢٩٢/١ وفي - التبيين ص: ٤٥١

٢- البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢٩٢/١

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩٢ / ١

٤- التبيين - العكبري - ص: ٤٥١

٥- البيت في التبيين ص : ٤٥١ بلا نسبة وقيل للبيد بن ربيعة العامري

قالوا بعد الاستشهاد : (أراد درس المنازل وقالوا " ويلمه " و " أيش " أي ويل أمه وأي شيء وكذلك " هلم " فيمن جعلها اسماً للفعل)^١

ردّ ابن الأنباري قول الكوفيين فرد قولهم إن الأصل هو " يا الله أمنا بخير بقوله : (الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه الوجه الأول : أنه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه " يا الله أمنا بخير " لكان ينبغي أن يجوز أن يقال : اللهمنا بخير وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساد ، والوجه الثاني : أنه يجوز أن يقال : " اللهم أمنا بخير " ولو كن الأول يراد به " أم " لما حسن تكرير الثاني لأنه لا فائدة فيه ، والوجه الثالث أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى ولا خلاف أنه يجوز أن يقال : اللهم ألعنة اللهم أخزه اللهم أهلكه وما أشبه ذلك)^٢ ثم ذكر قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾^٣

ثم قال عنها : (ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير : أمنا بخير إن هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض لأنه لا يكون أمهم بخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يؤتوا بعذاب أليم ، وهذا الوجه عندي ضعيف والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت إن الشرطية إلى جواب في قوله : " إن كان هذا هو الحق من عندك " وكانت تسد مسدّ الجواب فلما افتقرت إلى الجواب في قوله : " فأمطر علينا " دلّ أنها ليست من الفعل)^٤

١ - التبيين - العكبري - ص : ٤٥١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩٣

٣ - سورة الأنفال الآية : ٣٢

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩٣

ثم ذكر وجهاً رابعاً فقال : (ويحتمل عندي وجهاً رابعاً : أنه لو كان الأصل " يا الله أمانا بخير " لكان ينبغي أن يقال : اللهم وارحمنا فلما لم يجر أن يقال إلا اللهم ارحمنا ولم يجر " وارحمنا " دلّ على فساد ما ادعوه)^١

ورد بقية قولهم بقوله : (" وأما قولهم إن هلم أصلها هل أم " قلنا : لا نسلم وإنما أصلها "ها المم " فاجتمع ساكنان : الألف من " ها " واللام من " المم " فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى فصار هلم .)^٢

ورد استشهادهم بالثلاثة الأبيات على أنه جمع بين الميم والياء بقوله : (هذا شعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صحّ عن العرب فنقول : إنما جمع بينهما لضرورة الشعر وسهّل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم والمعوض في أوله والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر .)^٣

واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر :

هما نفثا في في من فمويهما * على النايح العاوي أشد رجام^٤

قال ابن الأنباري : (فجمع بين الميم والواو وهي عوض منها لضرورة الشعر فجمع بين العوض والمعوّض فذلك ههنا والله أعلم .)^٥

وردّ العكبري استشهادهم بأنه ورد عن العرب الجمع بين الميم والياء بقوله : (أما الشعر فلا يعرف قائله فلا يحتج به والثاني : أنه من مواضع الضرورة والدليل قوله " اللهمّا " فزاد على الكلمة شيئاً آخر وكل ذلك للضرورة .)^٦

وردّ بقية قولهم بقوله : (قولهم " هو صحيح في المعنى " جوابه من وجهين : أحدهما : ليس كذلك لما ذكرنا أنه يجوز أن يتبع بقوله : " لعنة الله " والثاني : أنه ليس كل ما صحّ المعنى فيه جعل مكانه ألا ترى أن قولك : " ما قام زيد " هو نفي ولا يصح أن تقيمه مقام

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩٣

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩٤

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩٤

٤ - البيت في الإنصاف : ١ / ٢٩٤ بلا نسبة وهو للفرزدق

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩٥

٦ - التبيين - العكبري - ص : ٤٥٢

قولك : أنفي قيام زيد وكذلك أدوات الاستفهام لا تقوم مقام الأفعال ولا الأفعال تقوم مقامها.^١

ذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا أن الأصل " يا الله " إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا " يا " ووجدنا الميم حرفين و " يا " حرفين ويستفاد من قولك " اللهم " ما يستفاد من قولك " يا الله " دلنا ذلك على أن الميم عوض من " يا " لأن العوض ما قام مقام المعوض وههنا الميم قد أفادت ما أفادت " يا " فدل على أنها عوض منها ولذلك لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر)^٢

ونذكرها العكبري من خمسة أوجه^٣ هي :

- ١- أنه لا يجمع بين " يا " والميم في الاختيار وهذه إمارة العوضية .
 - ٢- أنه لو جاز في اسم الله لجاز في غيره وليس بجائز فعلم أن ذلك من خصائص هذا الاسم .
 - ٣- أنه يجوز أن تقول : " اللهم أماناً بخير " ولو كان كما قالوا لم يجز ولما جاز دل على ما قلناه .
 - ٤- يجوز أن تقول " اللهم العن فلاناً واخزه " وغير ذلك وهذا مناقض لما قدره .
 - ٥- أنهم خصوا ذلك بالنداء إجماعاً حتى أنهم لا يقولون : " غفر اللهم لفلان " واختصاصه به دليل على أنهم أقاموا الميم مقام " يا " حتى كأنهم قد صرحوا بها .
- ثم سأل العكبري سؤالاً وأجاب عنه قال : (فإن قيل : فما وجه المناسبة بين الميم و " يا " حتى تقام مقامها ؟ قيل : لما كانت " يا " من حروف المد والميم فيها غنة تشبه حرف المد وكانت كل واحدة منهما حرفين جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر ويدل على أنها عوض أيضاً أنها في موضع غير المعوض منه وهذا شأن العوض)^٤

١ - التبيين - العكبري - ص : ٤٥٢

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩٣ / ١

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٤٤٩ - ٤٥٠

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٥٠

وقيل في تأييد رأي البصريين : (وتقول في النداء اللهم اغفر وأصله يا الله فحذفت " يا " من أوله وجعلت الميم في آخره عوضاً من " يا " في أوله ولا يجوز الجمع بينهما إلا أن يضطر إليه شاعر .)^١

ونذكر بعد هذا قول الشاعر :

إِنِّي كُلَّمَا حَدَّثْتُ أَلَمًا * أَقُولُ يَا لَلْهُمَّ يَا لَلْهُمَّا

وقيل عن علة تشديد الميم : (واعلم أنه يجوز أن تدخل ميماً مشددة آخر هذا الاسم بدلاً من " يا " فلهذه العلة شددت ليكون التشديد بمنزلة " يا " إذ كانت حرفين .)^٢
وقال ابن الأنباري بعد عرض رأي الفريقين وحججهم قال : (والصحيح ما ذهب إليه البصريون)^٣

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الصحيح لأن تقدير الكوفيين يحصر استخدام هذه الكلمة في معنى واحد هو : اللهم أماناً بخير وليس كذلك بدليل الآية السابقة وبدليل استعمالها عند العرب قديماً وحديثاً في أكثر من موضع واختصاصها لهم بالنداء فقط .

٢- توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٣٢٧

٢- علل النحو - الوراق - ص : ٢٤٣

٣- أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ١٣١

المطلب الثالث: الترقيم :

في هذا المطلب يتطرق الباحث إلى ثلاث مسائل خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين وكلها في الترقيم ففي الأولى ترقيم المضاف وفي الثانية ترقيم الاسم الثلاثي وفي الثالثة ترقيم الاسم الرباعي الذي يكون حرفه الثالث ساكناً.

أولاً : ترقيم المضاف:

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان : (هل يجوز ترقيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (ترقيم المضاف)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن ترقيم المضاف جائز ويوقعون الترقيم في آخر الاسم المضاف إليه وذلك نحو قولك : " يا آل عام " في يا آل عامر و " يا آل مال " في يا آل مالك وما أشبه ذلك وذهب البصريون إلى أن ترقيم المضاف غير جائز)^٣

وذكره العكبري بقوله : (لا يجوز ترقيم الاسم المضاف وقال الكوفيون : هو جائز)^٤
وجاء عن شروط ترقيم المنادى : (واعلم أن لا يرخم مضاف ولا نكرة ولا مضمّر ولا مبهم ولا ما عاقب المضاف مما يضم إليه لأن هذه الأسماء جرت في النداء على أصولها)^٥

وجاء عن هذا : (ثم بينت أنه لا يرخم ما خلا من هاء التأنيث إلا بشرط العلمية وكونه خالياً من الإضافة ومجاوزاً حد الثلاثي)^٦

وقيل : (الترقيم في أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفاً)^٧

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩٦/١ ، وهي المسألة رقم " ٤٨ " .

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٣ ، وهي المسألة رقم " ٨٣ "

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩٦ / ١

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٣

٥ - الجمل في النحو - الزجاجي - ص: ١٦٨

٦ - شرح الكافية الشافية - ابن مالك - ١٣٥٢/٣

٧ - شرح جمل الزجاجي - ابن هشام - ص : ٢٥١

وكذلك : (ولا يرخم مضاف ولا نكرة ولا مبهم ولا مضمر ولا ما عاقب المضاف مما يضم إلى الاسم لأن هذه الأسماء تركب في النداء على أصلها وإنما يرخم ما لحقه التغيير في النداء ولا يرخم بما ليس بمنادى إلا في ضرورة الشعر .)^١
وقيل : (ولا يرخم من الأسماء إلا ما يستحق البناء أما ما جرى في النداء على أصله في النصب فلا يجوز ترخيمه لأنه في النداء بمنزلته في غير النداء)^٢
ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً)^٣ ثم ذكر لهم ثلاثة شواهد على ذلك :

الشاهد الأول : قول زهير بن أبي سلمى :

حُدُّوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَاحْفَظُوا * أَوَاصِرْنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ

فالشاهد في البيت - على رأي الكوفيين - في قوله " يا آل عكرم " حيث رخم المركب الإضافي بحذف آخر الكلمة المضاف إليه وأصلها : " يا آل عكرمة " الشاهد الثاني : قول الشاعر :

أَبْ عَرُو لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ * سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ^٤

فالشاهد فيه في قوله : " أب عرو " فهو منادى مضاف بأداة نداء محذوفة وحذف آخر المضاف إليه والأصل " يا أب عروة " . الشاهد الثالث : قول الشاعر :

إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٍ * قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي^٥

فالشاهد فيه في قوله : " أم حمز " حيث رخم المضاف إليه بحذف آخره والأصل " يا أم حمزة "

١ - شرح جمل الزجاجي - ابن هشام - ص : ٢٥١

٢ - علل النحو - الوراق - ص : ٣٤٩

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩٦

٤ البيت لزهير بن أبي سلمى ورد في الإنصاف - ١ / ٢٩٦ . وفي التبيين بلا نسبة ص : ٤٥٤

٥ - البيت لا نسبة في الإنصاف - ١ / ٢٩٧ . والتبيين ص : ٤٥٤

٦ - البيت من مشطور الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٩٧ ، وهما لرؤبة بن العجاج .

ثم يقولون بعد الاستشهاد : (والشواهد كثيرة جداً فدلّ على جوازه ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد .)^١

ذكر العكبري حجة الكوفيين وقسمها إلى سماع وقياس وذكر في السماع ثلاثة شواهد منها الشاهدان اللذان ذكرهما ابن الأنباري وأوردهما الباحث آنفاً ولم يذكر الشاهد الثالث الذي ذكره ابن الأنباري وإنما ذكر شاهداً آخر هو قول الشاعر :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ * لَيْسَلُبْنِي ثَوْبِي أَعَامُ بَنَ حَنْظَلٍ^٢

فالشاهد فيه في قوله : " أعام بن حنظل " حيث رخم المضاف بحذف آخر المضاف إليه والأصل : " أعام بن حنظلة "

وذكر العكبري القياس بقوله : (وأما القياس : فهو أن المضاف إليه كالزيادة في المضاف وحذف الزيادة من المفرد جائز فكذا هنا ألا ترى أن قولك في ترخيم زيدون يا زيد فتحذف الزيادتين وكذلك يا طائفتي وأنت تريد " يا طائفيه يدلّ على أن المضاف إليه بمنزلة التثنية وكما يحذف التثنية في النداء كذلك المضاف إليه .)^٣

وردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين فرد استشهادهم بالأبيات بقوله : (أمّا ما استشهدوا به من أبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء)^٤ ثم يذكر خمسة شواهد جاء فيها الترخيم من غير النداء وهي :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمَ عَبَادٌ بِصِرْمَتِهِ * إِنَّ ابْنَ جُلْهَمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي^٥

فالشاهد في قوله " جلهم " فقد رخم في غير النداء والأصل : " جلهمة ".

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩٧ / ١

٢ - البيت بلا نسبة في التبيين ص : ٤٥٤ . وهو للأسود بن يعفر .

٣- التبيين - العكبري - ص : ٤٥٤ - ٤٥٥

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٩٩ / ١ .

٥- البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٣٠٠ / ١ ، وهو للأسود بن يعفر

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا * وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا^١

أراد " أمانة" فقال " أماما" فرخم في غير النداء .

الشاهد الثالث : قول الشاعر :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ * أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^٢

قال " حارث" وأراد " حارثة " فرخم في غير النداء

الشاهد الرابع : قول الشاعر :

أَبُو حَنْشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلَقَ * وَعَمَّارٌ وَآوَنَةٌ أَثَالَا^٣

فقال " أثالا " وأراد " أثالة" فرخم في غير النداء

الشاهد الخامس : قول الشاعر :

أَرِقُّ لَأَرْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَةً * لِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لَا لِحَرَمٍ وَرَاسِبٍ^٤

فقال " حار " وأراد " حارث" فرخم في غير النداء

ثم يقول ابن الأنباري بعد هذه الشواهد : (وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه والشواهد عليه أشهر من أن تذكر وأظهر من أن تتكر وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات وإن كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى).^٥

ثم يرد بقية قولهم بقوله: (وأما قولهم : " إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد قلنا : هذا فاسد لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في

١- البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٣٠٠/١، وهو لجريز بن عطية بن الخطفي .

٢ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٣٠١/١، وهو لأوس بن حبناء

٣- البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٣٠٢/١، وهو لعمر بن أحمـر

٤ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٣٠٢/١

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٠٢-٣٠٣ / ١

المضاف البناء كما يؤثر في المفرد فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلّ على فساد ما ذهبتم إليه والله أعلم.^١

أما العكبري فقد ردّ على الكوفيين سماعهم وقياسهم بقوله : (والجواب : أما الشعر فمن الضرورة وقد يجوز الترخيم في غير النداء ضرورة ، وأما المضاف إليه فلا يتعدى إليه حكم النداء ولذلك لا يُبنى بل هو باقٍ على الإعراب ولو تعدى إليه لبني والله أعلم بالصواب.^٢ اكتفى العكبري في رده لحجج الكوفيين بورود ذلك في الشعر بقوله : فمن الضرورة ، أما ابن الأنباري فقد أورد خمسة شواهد شعرية رخم فيها الاسم في غير النداء إضافة إلى إعماله للقياس في الرد على الكوفيين .

ذكر ابن الأنباري حجة البصريين بقوله : (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم وهي أن يكون الاسم منادى مفرداً معرفة زائداً على ثلاثة أحرف والدليل على ذلك اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر لأنهم لا يرخمون في غير النداء إلا لضرورة الشعر ... وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً لأن النداء يؤثر فيه البناء ويغيره عما كان عليه قبل النداء ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبيناً فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم لأنه تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فأما ما كان مضافاً فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء؟ وإذا كان الترخيم إنما سوغه تغيير النداء والنداء لم يُعَيَّر المضاف فوجب ألا يدخله الترخيم.^٣ أما شروط زيادته على ثلاثة أحرف فهذه مسألة منفصلة سيذكرها الباحث بعد هذه المسألة

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٠٣

٢ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٥

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨

عُلِّلَ لدم جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه فليل : (لا يجوز أن يرخم المضاف إليه لأنك لا ترخم اسماً قبل آخره وتماهه فإذا أتممته بالإضافة لم يجر ترخيم المضاف إليه لأنه غير منادى)^١

وقيل : (واعلم أنك لا ترخم مضافاً ولا مشبهاً للمضاف من أجل طوله ولا جميع ما كان معرباً في النداء لأنه لم يكن مبنياً على الضم فيتسلط عليه الحذف)^٢

أما العكبري فقد ذكر حجة البصريين بقوله : (لنا أن الترخيم من أحكام أواخر الاسم ولذلك لم يجر ترخيم المضاف في نحو قولك : " يا غلام زيد " كما لا يجوز ذلك في أول الاسم وإنما ساغ في الاسم الواحد لاستقلاله بنفسه ودلالة ما بقي ما سقط ، يدل عليه أن المضاف إليه في حكم عجز الاسم والترخيم لا يكون في وسط الكلمة ، وأما المضاف إليه فليس بمنادى والترخيم مخصوص بالمنادى : لأن ما أبقي يدل على ما ألقى)^٣

وعُلِّلَ لعدم جواز هذا : (وأما النكرة والمضاف والطويل فلا يجوز ترخيمه لأنه لم يقو بالإخراج من الإعراب إلى البناء)^٤

وجوز ابن الأنباري ترخيم المضاف إليه في الشعر فقط فقال : (وترخيم المضاف إليه يجوز في ضرورة الشعر كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر)^٥

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الصحيح لأن الترخيم هو حذف آخر المنادى وفي المضاف يحذف آخر المضاف إليه والمضاف إليه ليس بمنادى ، ويرى الباحث أن ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف لا يجوز وهذا لم يقل به أحد ، أما ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه فلا يجوز أيضاً لأن المضاف إليه ليس بمنادى فعندما أقول : يا غلام مالك لا يجوز لي ترخيمه فلا أقول : يا غلام مال لأن " مالك " ليس بمنادى وإنما المنادى هو غلامه والله أعلم بالصواب .

١- التعليقة على كتاب سيبويه - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي - تحقيق : عوض بن حمد القوزي - ٣٨٢/١ - مطبعة الأمانة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٢- توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٣٣٨

٣ - التبيين - العكبري - ٤٥٣/١

٤ - شرح اللمع - الواسطي - ص : ١٥٠

٥ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ١٣٣

ثانياً : ترخيم الاسم الثلاثي :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟)^١ وذكرها العكبري بعنوان :
(ترخيم الثلاثي)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً وذلك نحو قولك في عُق " يا عُن " وفي حجر " يا حُج " وفي كتف " يا كَت " وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق ، وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين)^٣

وذكره العكبري بقوله : (لا يجوز أن يرخم الثلاثي مطلقاً وقال الكوفيون يجوز ، وقال بعضهم يجوز إذا كان الحرف الثاني متحركاً)^٤

وجاء عن ترخيم الثلاثي : (ولا يرخم من الأسماء إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف لأن الثلاثة أقل الأصول إلا ما كان في آخره هاء التانيث فإنه يرخم قلّت حروفه أو كثرت)^٥ وقيل في شروط ترخيم العلم : (ويرخم المنادي إذا كان مفرداً علماً زائداً على ثلاثة أحرف)^٦

وقيل : (فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يجز أن ترخمه لأنه أقل الأصول فلم يحتمل الحذف لئلا يلحقه الإجحاف به فإن كان الثالث هاء التانيث جاز ترخيمه)^٧
وكذلك : (فلما كانت الثلاثة نهايتها في الحقيقة لم تُرخم وأما ما كان ثالثة الهاء فإنما جاز

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٠٤/١ ، وهي المسألة رقم (٤٩)

٢ - التبيين - العكبري - ص ٤٥٦ ، وهي المسألة رقم (٨٤)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٠٤/١

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٦

٥- الجمل في النحو - الزجاجي - ١٦٨

٦ - لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب - عبد الوهاب بن أحمد الشعراني - تحقيق : د. عبدالله

عبدالقادر الطويل - ص : ٧٤ - دار البدر - المنصور - مصر - الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٧ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٣٣٥

ترخيمها لأن الهاء ليست من بناء الاسم)^١

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركاً لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو : يد ودم والأصل في يد يَدِي وفي دم دَمُو في أحد القولين .. فحذفاً طلباً للتخفيف وفراراً من الاستئثار فبقيت يَدٌ ودمٌ فكذلك محل الخلاف : الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف والحذف قد جاز في مثله للتخفيف فوجب أن يكون جائزاً .)^٢

ثم قال : (قالوا : لا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكناً فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو : يَدٍ و غَدٍ لأننا نقول : إنما لم يجر عندنا ترخيم ما كان الأوسط منه ساكناً نحو : زيد وعمرو لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الحرف الساكن الذي قبله فيبقى الاسم على حرف واحد وذلك لا نظير له في كلامهم بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركاً على ما بينا)^٣

وذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الآخرون : بأن الترخيم دخل الكلام تخفيفاً فينبغي أن يجوز في الجميع ولا فرق في ذلك بين الثلاثي والرباعي ألا ترى أن المنقوص يجوز حذف يائه في الوقف ثلاثياً أو أكثر نحو : عمٍ و " شجٍ " و " قاضٍ " وليس كذلك إذا سكن ما قبل الياء نحو : ظبي فإن الياء لا تحذف في الوقف لما سكن ما قبلها .)^٤

ردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين فردّ احتجاجهم بمماثلة الاسم الثلاثي ليد ودم بقوله : (الجواب عن هذا من وجهين : أحدهما أننا نقول : إن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس : فأما قلتها في الاستعمال فظاهر لأنها كلمات يسيرة معدودة وأما بعدها عن القياس فظاهر أيضاً وذلك لأن القياس يقتضي ألا يحذف لأن حرف العلة إذا كان متحركاً فلا يخلو إما أن يكون ما قبله ساكناً أو متحركاً فإن كان ساكناً فينبغي ألا يحذف كما لا يحذف من ظبي ونحي وغزو ولهو لأن الحركات إنما تستثقل على حروف العلة إذا

١ - علل النحو - الوراق - ص ٣٥٠

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٠٦

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٧

كان ما قبلها متحركاً لا ساكناً ، وإن كان ما قبله متحركاً فينبغي أن يقلب ألفاً ولا يحذف كقولهم : رَحَى وَعَمَى وَعَصَا وَقَفَا ألا ترى أن الأصل فيها رَحَى وَعَمَى وَعَصَوُ وَقَفَوُ بدليل قولهم : رَحَيَان وَعَمَيَان وَعَصَوَان وَقَفَوَان إلا أنه لما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قبلوا كل واحدة منهما ألفاً استتقلاً للحركات على حرف العلة مع تحرك ما قبله إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه وعلى هذا سائر الثلاثي المقصور ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس فوجب ألا يقاس عليها .^١ وذكر الوجه الثاني بقوله : (والوجه الثاني : وهو أننا نقول : قياس محلّ الخلاف على يدٍ ودم ليس بصحيح وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستتقال الحركات عليهما لأنها تستقل على حرف العلة أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ولم يوجد ههنا لأنه أقل الأصول وهي في غاية الخفة فلو جوزنا ترخيمه لأدى إلى أن ينقص عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به وذلك لا يجوز ، والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكناً فإنه لا يجوز ترخيمه.^٢

ثم ردّ عليهم حجتهم في منع الثلاثي ساكن الوسط من الترخيم بقوله : (لا نسلم أنه إذا كان قبل الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه في الترخيم وإنما هذا شيء ادعيتموه وجعلتموه أصلاً لا يشهد به نقل ولا قياس).^٣

وردّ العكبري حجة الكوفيين بقوله : (والجواب : أننا قد بينّا أن التخفيف فيما كان مستثقلاً والثلاثي لا ثقل فيه فلا حاجة إلى التخفيف فتخفيفه يلحقه بالحروف وذلك تأباه أصالة الاسم ولا يقال : إنّ في الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو : يد ودم وددٍ لأننا نقول : ما هو على حرفين ليس بأصل بل قد حذف منه ما يكمله أصلاً .)^٤

وردّ حجتهم بحذف آخر الاسم المنقوص في الوقف بقوله : (وأما حذف الياء من المنقوص فذلك شيء أوجبه النقل وذلك أن قبل الياء كسرة والياء مستثناة وحركتها تستقل ولكثرة

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٠٦

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٠٦-٣٠٧

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٠٧

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٤٥٧

المستقلات هنا ساغ الحذف في الوقف وليس كذلك في نحو : عمر ورجل فإنه لم يجتمع فيه وجوه من الثقل حتى يخفف آخرها والله أعلم بالصواب.^١

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك أننا أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين إنما هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف ، فإذا كان الترخيم وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محلّ الخلاف لا حاجة بنا إليه لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به فدلّ على ما قلناه.^٢

وجاء عن علة عدم جواز ترخيم الثلاثي : (إن الثلاثة أعدل الأصول فكرهوا أن يحذفوا منه شيئاً فيجحفوا بها)^٣

وقيل : (وأما الثلاثي فإنه لا يرخم لأنه أعدل الأصول)^٤

وذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (وجه القول الأول : أن الترخيم تخفيف ولا أخفّ من الثلاثي وهذه العدة أقلّ الأصول فالحذف منها يجحف بها ويتأيد ذلك بأن الثاني لو كان ساكناً لم يجز الترخيم فكذلك إذا كان متحركاً .^٥

وطرح سؤالاً وأجاب عنه فقال : (فإن قيل : حركة الأوسط بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى أنك تصرف هُنْدًا ولا تصرف سَقَر كما لا تصرف الرباعي قيل حركة الأوسط لا تؤثر في المذكر حتى لو سميت رجلاً بـ " قدم " لم يمتنع صرفه ألبتة بخلاف ما إذا سميت به مؤنثاً فإنك تمنعه فإن الحركة غير مستقلة بالمنع بل بضميمة تأنيث المسمى بالحركة وحدها غير مانعة وههنا الحركة مطلقة.^٦

١ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٧

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٠٦

٣ - شرح عيون الإعراب - المجاشعي - ص: ٢٧٤

٤ - شرح اللمع - الواسطي - ص: ١٥٠

٥ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٦

٦ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٦ - ٤٥٧

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الأنباري والعكبري ليس بصحيح بل الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون فترخيم الثلاثي متحرك الوسط جائز لأنه عندما يرخم بحذف الحرف الأخير يكون حرفه الأخير متحرّكاً ليماثل الأسماء وإنما منعوا ساكن الوسط لأنه لا يكون له مثل في اللغة ، وليس في ترخيم الثلاثي متحرك الوسط إجحاف بالكلمة كما زعم ابن الأنباري والعكبري والبصريون قبلهم ولو كان في هذا الحذف إجحاف لما أجازوا ترخيم الثلاثي الذي آخره هاء التأنيث وهو جائز بإجماع النحاة .

ثالثاً : ترخيم الاسم الرباعي الذي ثالثه ساكن :

ذكر ابن الأنباري هذه المسألة بعنوان: (ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن)^١ وذكرها العكبري بعنوان : (ترخيم الرباعي)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده وذلك نحو قولك في قَمَطَرٍ " يا قَمَ " وفي سَبَطَرٍ " يا سَبَ " وما أشبه ذلك وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط)^٣

وذكره العكبري بقوله : (يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقاً وقال الكوفيون : إذا كان قبل الطرف ساكناً حُذِفَ الثالث والرابع نحو : قَمَطَرٍ وبرثن يبقى : قَمَ ، بُرُ)^٤

وقال العكبري في الباب : (إذا رخت الرباعي لم تحذف منه سوى حرف واحد وقال الفراء : إن كان الثالث ساكناً حذفته مع الأخير نحو " سَبَطَرٍ تقول يا سَبَ " واحتج لذلك بأنه إذا بقي الساكن أشبه الأدوات)^٥

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٠٨/١ ، وهي المسألة رقم (٥٠)

٢- التبيين - العكبري - ص: ٤٥٨ ، وهي المسألة رقم (٨٥) .

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٠٨/١

٤ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٨

٥- الباب في عل البناء والإعراب - العكبري - ٣٤٨/١

وجاء عن هذا الاختلاف : (وتقول في عماد ومجيد وشمود يا عما ويا مجي ويا ثمو فلا تحذف ما قبل الآخر لأنه ليس قبله إلا حرفان وعند الفراء أن الرباعي كالزائد عليه فتقول : يا عم ويا مج ويا ثم وأجاز أيضاً إبقاء الألف والياء ولم يجز إبقاء الواو لأنه يستلزم عدم النظير لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة وليس شرطاً عند الفراء في حذف ما قبل الآخر كونه حرف لين بل مجرد كونه ساكناً فتقول في قِمَطْر يا قِمَ لأنه إذا قيل يا قِمَطْ بسكون الطاء لزم عدم النظير إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف صحيح ساكن)^١

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرخم بحذف حرفين وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً فلو قلنا إنه لا يحذف لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما اشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز)^٢

وذكر العكبري حجة الكوفيين بقوله : (واحتج الآخرون : بأن الحرف الرابع إذا حذف وحده كان الباقي " ساكناً " وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الأسماء المعربة وإنما بقي مثل " مَنْ " و " كَمْ " وذلك انتهاك للأصول وإذا حذف الثالث: بقي الثاني متحركاً والحركة من أحكام الأسماء)^٣

ردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (قولهم : " لو أسقطنا الحرف الأخير ل بقي ما قبله ساكناً فيشبه الأدوات " وهي الحروف . قلنا : هذا فاسد لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم ولا خلاف أن هذا لا قائل به فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه والله أعلم)^٤

ورد ابن الأنباري هذا غير صحيح لأن الكوفيين يجعلونه مشابها للمبني والمضاف إلى ياء التكلم معرب وإن لم يقل الكوفيون بإعرابه .

١ - شرح ألفية ابن مالك - ابن النازم - ص: ٥٩٩-٦٠٠

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٠٨

٣ - التبيين - العكبري - ص: ٤٥٩

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٠٨

وردها العكبري بقوله : (والجواب عنه ما تقدم وأما بقاؤه ساكناً فليس بمانع لأن كونه آخرًا بعد الترخيم لا يشبه حاله قبله ألا ترى أن ترخيم " حارث " يصيره الى بناءٍ لا نظير له فـ " حار " فاع ولا نظير له في الأصول ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لأن الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى وأما إذا رُجِّم جاز أن يحرك فتقول : " يا قِمَطُ " وعند ذلك يخرج من شبه الأدوات والله أعلم بالصواب.)^١ أشار بقوله: " ما تقدم " إلى حجة البصريين ، و " يا قِمَطُ " يكون ذلك على لغة من لا ينتظر وردَّ العكبري هنا يجعل في الترخيم لغة واحدة والمعروف أن فيه لغتين .

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الأسماء بحذف حرف واحد أننا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر ألا ترى أنك تقول في بُرْتُ " يا بُرْتُ " وفي جعفر " يا جعف " وفي مالك (يا مال) وقد قرأ بعض السلف : (وَنَادَوْا يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رِبْكَ)^٢ وذكر أنها قراءة أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام فيبقى كل واحد من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم في أقيس الوجهين فكذلك ههنا . وهذا لأن الحركات إنما بقيت على ما كانت عليه لئلا يتغير بها تمام الاسم ولو لم يكن كذلك لكان يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لئلا يتغير بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المحرك فينبغي أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكناً كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركاً.)^٣

وقيل عن رأي البصريين : (وإذا كان الاسم على أربعة أحرف وكان ثلثه الياء الزائد أو الواو أو الألف ورخمته لم تحذف الواو ولا الياء ولا الألف تقول في ترخيم ثمود وسعيد وزياد يا ثَمُو ويا سَعِي ويا زِيَا)^٤

١- التبيين - العكبري - ص : ٤٥٩

٢- سورة الزخرف الآية: ٧٧

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٠٨ / ١

٤ - شرح جمل الزجاجي - ابن هشام - ص : ٢٥٤

ونذكرت علة عدم حذف الحرف الساكن : (والثاني نحو : عماد وسعيد وشمود تقول في ترخيمه يا عما ويا سعي ويا ثمو فتبقي حرف اللين لأنك لو حذفته لبقى الاسم على حرفين فنقص عن أقل الأصول .)^١

وذكر العكبري حجة البصريين بقوله : (وجه القول الأول : أن الرباعي زائد على الأصل الأول فجاز ترخيمه بحذف حرف واحد كما لو كان الثالث متحركاً وبيانه : أنك إذا حذفته الراء من قمطر والنون من برثن كان الثاني مساوياً للأول في الأصول فَحَذَفُ حرف يُبْقِيهِ على غير أصل فيمتنع كالمسألة التي قبلها .)^٢

أشار بالمسألة التي قبلها إلى ترخيم الثلاثي وقد ذكر الباحث أنه يجوز ترخيم الثلاثي ولا إجحاف في ذلك .

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الأنباري والعكبري ليس بصحيح وإنما الصحيح هو ما ذهب إليه الكوفيون لأنه لو ترك دون حذف لأشبه الأدوات في البناء . وكذلك حذف الحرف الساكن وجعل الاسم على حرفين لا يجحف بالاسم كما تقدم في المسألة السابقة .

١ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٣٣٥

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٤٥٨-٤٥٩

المطلب الأول : أصل الاشتقاق واشتقاق الاسم :

يتطرق الباحث في هذا المطلب لمسألتين في الاشتقاق الأولى في أصله والثانية في اشتقاق الاسم .

أولاً : أصل الاشتقاق :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (أصل الاشتقاق)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه نحو : " ضرب ضرباً ، وقام قياماً " وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه).^٣

وذكره العكبري بقوله : (الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل).^٤

وجاء عن هذا الاختلاف : (مذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل).^٥

وقيل : (اختلفوا في أصل الاشتقاق فذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق وأن الفعل مشتق منه وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك وقد اعتمد كل منهما على حجج أكثرها منطقي لتأييد وجهة نظره).^٦

ثم أضاف العكبري قائلاً : (ولما كان الخلاق واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين : أحدهما : حدُّ الاشتقاق والثاني : أن المشتق فرعٌ على المشتق منه ، أما الحدُّ : فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرُّماني وهو قوله : الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٠٧/١ ، وهي المسألة رقم (٢٨)

٢ - التبيين - العكبري - ص ١٤٣ ، وهي المسألة رقم (٥٦)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٠٧/١

٤ - التبيين - العكبري - ص: ١٤٣

٥ - الأشباه والنظائر - السيوطي - ٥٦/١

٦ - فقه اللغة العربية وخصائصها - د إميل بديع يعقوب - ص : ١٩١ - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان

- مايو ١٩٨٢م

تصاريفه على الأصل فقد تضمن هذا الحدّ معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والأصل ، وأما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرها في صناعة الأقيسة الفقهية فالأصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولاً والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمّ إليه معنى زائد على الأصل (١).

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله ؛ ألا ترى أنك تقول : قاوم قِواماً " فيصح المصدر لصحة الفعل وتقول : " قام قياماً " فيعتدل لاعتلاله فلما صح لصحته واعتدل لاعتلاله دلّ على انه فرع عليه (٢).

وذكر حجة ثانية لهم فقال : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ألا ترى أنك تقول : " ضربت ضرباً " ، فتنصب ضرباً بضربت ؟ فوجب أن يكون فرعاً له لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل (٣) وهذه حجة عليهم في رافع المبتدأ والخبر .

وذكر حجة ثالثة لهم فقال : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد فدلّ على أن الفعل أصل والمصدر فرع والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها خصوصاً على أصلكم وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل (٤).

وذكر لهم حجة رابعة فقال : (ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل والفعل وضع له فَعَلٌ وَيَفْعَلُ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر (٥).

١ - - التبيين - العكبري - ص: ١٤٣ - ١٤٤

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٦

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٦

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٦

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٦

أما العكبري فقد ذكر ثلاث حجج للكوفيين ، فقد ذكر الحجتين الأولى والثانية اللتين ذكرهما ابن الأنباري^١ ، أما الثالثة فقال فيها : (إن المصدر مفعّل وبابه أن يكون صادراً عن غيره وأما أن يصدر عنه غيره فلا .)^٢

ردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين الأولى من ثلاثة أوجه فقال : (الوجه الأول : أن المصدر لا عليه فيه ولا زيادة ولا يأتي إلا صحيحاً نحو : " ضربته ضرباً " وما أشبه ذلك وإنما يأتي معتلاً ما كان فيه الزيادة والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا فروعها ، والثاني : أنا نقول : إنما صحّ لصحته واعتلّ لاعتلاله للتشاكل وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية وصار هذا كما قالوا : " يَعدّ " والأصل فيه يَوْعِدُ فحذفوا الواو لوقوعها بين وكسرة وقالوا : " أَعِدُّ ، وَنَعِدْ وَتَعِدْ " والأصل أَوْعِدْ وَتَوْعِدْ وَتَوْعِدُ فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على " يَعدّ " ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعدُّ ... والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع كما بينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو : " يضرّبن " حملاً على " ضربن " وهو فرع لأن الفعل المستقبل قبل الماضي وكما قال الفراء : إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هنا .)^٣

أما العكبري فردّ هذه الجهة بوجهين فقال : (فغير دالّ على دعواهم وذلك أن الاعتلال شيء يوجب التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الأفعال ؛ لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام مثلاً أصله قوم فأبدلت الواو ألفاً لتحركها فإذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل . وجواب آخر : وهو أن المصدر الأصلي هو " قَوْمٌ كقولك " صَوْمٌ " ثم اشتقت منه فعلاً وأعللته لما ذكرنا فعدلت عن قوم إلى قيام لتناسب بين اللفظين للمعنيين المشتركين في الأصل . يدل على ذلك أن المصدر قد

١- التبيين - العكبري - ص: ١٤٧

٢- التبيين - العكبري - ص: ١٤٧

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٨-٢٠٩

يأتي صحيحاً غير معتل والفعل يجب فيه الاعتلال مثل الصوم والقول والبيع فإذا اشتقت منها أفعالاً أعلتها فقلت : صام وقام وباع.)^١

وردّ ابن الأنباري الحجة الثانية للكوفيين وردّها من وجهين فقال : (أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء فكذلك ههنا والثاني : أن معنى قولنا : " ضرب ضرباً " أي أوقع الضرب كقولك : ضرب زيداً في كونهما مفعولين وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : " اضرب " وما أشبه ذلك فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعه معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل.)^٢

ورده العكبري بقوله : (فهو في غاية السقوط وبيانه من أوجه ثلاثة : أحدها : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعاني ، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً ، والثاني : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً ولا يدل ذلك على أنه أصل ، والثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة أصلاً فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال والله أعلم بالصواب.)^٣

وردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين الثالثة بقوله : (وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ألا ترى أنك إذا قلت : " جاءني زيدٌ زيدٌ ورأيت زيداً زيداً ومررت بزيدٍ زيدٍ " فإن زيداً الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه فكذلك ههنا)^٤.

وردّ حجتهم بوجود أفعال لا مصادر لها بقوله : (قلنا خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل فرع عليه لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً ألا

١- التبيين - العكبري - ص: ١٤٨

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٩

٣- التبيين - العكبري - ص: ١٤٨-١٤٩

٤- الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٩

ترى أنهم قالوا: " طير عباديد " أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع وكذلك قالوا " طيراً أبابيل " قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾^١ أي جماعات في تفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين .^٢

ثم ذكر خمسة وعشرين مصدراً ليس لها أفعال منها : وَيْلُهُ وَأَهْلًا وَسَهْلًا ومرحباً وتباً ثم قال : (فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .^٣

ولم يرد العكبري هذه الحجة لأنه لم يذكرها أصلاً وكذلك الحجة الرابعة التي ذكرها ابن الأنباري وقد ردّها بقوله : (قلنا هذا باطل لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل وما نسميه فعلاً من فَعَلَ وَيَفْعَلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته لأنه لو جاز أن يقال : " ضَرَبَ زيد " قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف وذلك محال والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدراً .^٤

وردّ بقية قولهم في الحجة الرابعة بقوله : (هذا باطل من وجهين ؛ أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه ، والثاني : أن قولهم " مركب فاره ، ومشرب عذب " يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضوع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة كما يقال : " جرى النهر " والنهر لا يجري وإنما يجري الماء فيه ، قال تعالى : ﴿

١- سورة الفيل - الآية : ٣.

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٩ - ٢١٠

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١٠

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١١

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ»^١ ... فدل على أن المراد بقولهم " مركب فاره ومشرب عذب موضع الركوب وموضع الشرب وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة على ما بيّنّا^٢) ورد العكبري الحجة التي أنفرد بذكرها بقوله : (أما الوجه الأول فليس بشيء وذلك أن المصدر مشتق من صدرت عن الشيء إذا وليته صدرك وجعلته وراءك ومن ذلك قولهم : " المورد والمصدر" يشار به إلى الماء الذي ترد عليه الإبل ثم تصدر عنه ولا معنى لهذا إلا أن الإبل تتولّى عن الماء وتصرف عنه صدروها فيقال قد صدرت عن الماء وقد شاع في الكلام قول القائل: فلان موفق فيما يورده ويصدره وفي موارده ومصادره وكل ذلك بالمعنى الذي ذكرناه وبهذا يتحقق كون الفعل مشتقاً من المصدر لأنه بمنزلة المكان الذي يصدر عنه^٣).

وقد ذكر ابن الأنباري هذا الرد كحجة من حجج البصريين التسعة التي ذكر ابن الأنباري فقال في الحجة الأولى : (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل^٤).

ونذكر الحجة الثانية بقوله : (الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره^٥).

أما الحجة الثالثة فهي أن المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث وأن الفعل يدل على شيئين هما الحدث والزمان ، والواحد أصل الاثنين . وجاء عن هذا في تعريف المصدر : (هو اسم يدل على حدث مجرد عن الزمان نحو : صدق وكذب وهو الأصل الذي تصدر

١ سورة البقرة الآية : ٢٥

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢١١-٢١٢

٣ - التبيين - العكبري - ص: ١٤٧-١٤٨

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٧

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٧

عنه المشتقات والأفعال ... وسمي مصدراً لأن المشتقات كلها مأخوذة منه
عنه (١).

والحجة الرابعة هي أن المصدر له مثال واحد والفعل له أمثلة متعددة .

والحجة الخامسة هي أن المصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل والفعل يدل على ما يدل عليه المصدر .

والحجة السادسة هي : أنه لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وزيادة معنى ثالث كأسماء الفاعلين والمفعولين فلما لم يكن كذلك وجب أن يثبت العكس .

والحجة السابعة هي : أن المصدر يختلف اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء وليس كأسماء الفاعلين أو المفعولين ليكون مشتقاً .

والحجة الثامنة : أنه لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لسقطت الهمزة في نحو : أكرم إكراماً كاسم الفاعل مكرم واسم المفعول مكرم .

والحجة التاسعة : أن الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً^٢ .

وقيل عن سبب التسمية : (وإنما سمي المصدر مصدراً لأن الأفعال تصدر عنه ألا ترى أنك إذا قلت : " قام " فإنما صدر عن قيام قد وقع قبل لفظك به)^٣

وأيد رأي البصريين ف قيل : (والأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر)^٤

وذكر العكبري ثلاث حجج للبصريين^٥ شاملة على الحجج التي ذكرها ابن الأنباري .

١ - النحو الجامع - د. محمد أحمد قاسم - ص : ١٤٢ - جروس برس الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٠٧-٢٠٨ بتصرف

٣ - المحرر في النحو - الهرمي - ١ / ٤٨٧

٤ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي - تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرون - ١ / ٣٥٠ - دار التراث - القاهرة - مصر - الطبعة الثالثة .

٥ - التبيين - العكبري - ص : ١٤٥-١٤٦

(فعند البصريين المصدر أصل في الاشتقاق لا في العمل لأن الفعل أصل والمصدر فرع في العمل .^١ وذكر من الأدلة :

- ١- مفهوم المصدر واحد ومفهوم الفعل متعدد والواحد قبل المتعدد وأصل له .
 - ٢- المصدر أصل لأنه اسم والاسم مستغن عن الفعل وهو غير مستغن عنه وما هو مستغن أصل.
 - ٣- إنما سمي المصدر مصدراً لكون الفعل صادراً عنه .
 - ٤- أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على أكثر لوجوب زيادة المشتق على المشتق منه .
- ورُجِح رأي البصريين فقليل : (ويبدو أن الراجح ما ذهب إليه البصريون والجامع لقوة الأدلة التي ذكرها ولقوة رده على استدلال الكوفيين .^٢)
- رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الأصوب لقوة احتجاج البصريين ولأن النحاة متفقون على أن المصادر جوامد والجامد هو ما لم يؤخذ من غيره وإنما يؤخذ منه .
- وقيل عن هذا الاختلاف (وقد اختلف الصرفيون في أصل المشتقات اختلافاً ليس من ورائه طائل وأشهر الأقوال قول البصريين والكوفيين قال البصريون إن المصدر أصل المشتقات من الأفعال والصفات وقال الكوفيون : إن الفعل أصل المصادر والصفات)^٣

١ - المفراج في شرح مراح الأرواح في التصريف - حسن باشا بن علاء الدين الأسود تحقيق : شريف عبد الكريم النجار - ص: ٢٣ - دار عمار للنشر - عمان - الأردن - الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

٢ - إعراب القرآن وعلمه - الباقلاني - ١٣٥/١

٣- تيسير الصرف - محمد مرسي عامر وآخرون - ١/٢ - الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية - القاهرة - مصر -

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

ثانياً : اشتقاق الاسم :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (اشتقاق الاسم)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم

- وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُمِّ وهو العلو -).^٣

وذكره العكبري بقوله : (الاسم مشتق من السمو عندنا وقال الكوفيون هو من الوسم

فالمحذوف عندنا لامه وعندهم فاءه).^٤

وجاء عن هذا الاختلاف : (واشتقاقه عند البصريين من السمو وهو العلو وعند الكوفيين من

السمة وهو العلامة قال الله تعالى : ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرُطُومِ ﴾^٥ أي سنعلّمه بعلامة ظاهرة

والأول أصح القولين).^٦

وقيل : (قال بعض النحويين " اسم " يبنى من الأمر من قول القائل : اسم فلاناً كما أن

"الابن " مبني من قول القائل : ابن البناء يا رجل وقال آخرون : هو مأخوذ من السِّمة

والسِّمة هي العلامة وكأنه علامة المسمى به وهو من " وسمت " وهذان القولان لا أعرف

معناهما والقول الثالث : قال أبو اسحاق : الاسم مشتق من " السمو " وهو الرفع والاسم

ثبوته بالدلالة على المعنى وقولك سميت الرجل أي : رفعت ذكره ليعرفه المخاطب).^٧

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧/١ ، وهي المسألة رقم (١)

٢ - التبيين - العكبري - ص ١٣٢ ، وهي المسألة رقم (٤)

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٢٧ / ١

٤ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٢-١٣٣

٥ - سورة القلم الآية : ١٦

٦ - كشف المشكل في النحو - على بن سليمان الحيدرة - تحقيق : د. هادي عطية - ص : ١٣٤ - دار عمار

للنشر - عمان - الأردن - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٧ - أربعة رسائل في النحو - لعدة مؤلفين - تحقيق : د. عبد الفتاح سليم - ص: ٣٠ - مكتبة الآداب - القاهرة

- مصر - مارس ٢٠٠٣م

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى فصار كالوسم عليه ؛ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها . والأصل في اسم وسم إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف ووزنه إغل لحذف الفاء منه)^١.

ونذكر العكبري حجتهم بقوله : (أما حجتهم فقد قالوا: الاسم علامة على المسمى والعلامة تؤذن بأنه من الوسم وهو العلامة فيجب أن يكون مشتقاً منه)^٢.
ردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله: (هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ وهذه الصناعة لفظية فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ)^٣ ثم ذكر خمسة أوجه تبين فساد حجة الكوفيين من جهة اللفظ وهي :

الوجه الأول^٤: هو أن الهمزة للتعويض باتفاق وما حذفت منه اللام يعوض بهمزة في أوله نحو : ابن والأصل : بنو وما حذف منه الفاء يعوض بالتاء في آخره نحو : عدة وأصلها من وعد.

الوجه الثاني^٥: هو أن العرب تقول : أسميته ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن يقال: "وسمته" ولا قائل به . والأصل في أسميت : أسموت إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياءً وقيل : أسميت كما يقال في : "أعلوت ، وأدعوت" أعليت وأدعيت.

الوجه الثالث^٦: هو أنك تقول في تصغيره "سُمِي" ولو كان مشتقاً من الوسم لكان يجب أن تقول : "وُسِيم" ولا قائل به .

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧

٢ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٧

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٨

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٨-٢٩

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٩-٣١

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣١-٣٢

الوجه الرابع^١: هو أنك تقول في تكسيه : أسماء ولو كان مشتقاً من الوسم لكان يجب أن تقول : أوسام وأواسيم ولا قائل به .

الوجه الخامس^٢: هو أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمي على مثال عُلّي والأصل فيه سُمُو إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ورُدَّ رأي الكوفيين فقيل : (ومعنى قولنا اسم : أنه مشتق من السمو والسمو الرفع ... ومن قال إن اسماً مأخوذ من " وسمت " فهو غلط لأننا لا نعرف شيئاً دخلته ألف الوصل وحذفت فاءه أعني فاء الفعل نحو قولك " عِدَّة وزنه " وأصله وَعِدَّة وزنه)^٣

ردّ العكبري حجة الكوفيين بقوله : (والجواب عنه ما تقدم من الأوجه الثلاثة على أن اتفاق الأصلين في المعنى وهو العلامة لا يوجب أن يكون أحدهما مشتقاً من الآخر ، ألا ترى أن " دمت " و " دمثر " سواء في المعنى وليس أحدهما مشتقاً من الآخر ، وكذلك سبط وسبطر وأبعد من ذلك الأسد والليث بمعنى واحد ولا يجمعهما الاشتقاق والله أعلم بالصواب)^٤

يقصد العكبري بالأوجه الثلاثة الحجج التي ذكرها للبصريين.

ورُدَّ على الكوفيين فقيل : (ويقال لمن زعم أنه من " وسمت " هل رأيت مصدراً لفعل معتل فاءه واو يدخله ألف وصل في مثل قولك : وعد عدة ووزن زنة ؟ فأنت لا تقول في هذا إَعْدُ كما تقول : إسم فإبطال دخول الألف عليه ينقص ما ادّعاه ، وعلة أخرى : أنه لو كان كما ذُكِرَ لوجب إذا صغرت اسماً أن تقول : وَسِيم كما تقول إذا صغرت عِدَّة ، وَعِيدَة وهذا لا يقوله أحد)^٥

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من السُمُو لأن السمو في اللغة هو العلو يقال سما يسمو سموً إذا علا ومنه سميت السماء سماءً لعلوها والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته ولذلك قال أبو

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٢-٣٣

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٣-٣٤

٣ - معاني القرآن وإعرابه - الزجاجي - ١ / ٤٠

٤ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٧-١٣٨

٥ - أربعة رسائل في النحو - تحقيق : د. عبد الفتاح سليم - ص: ٣٠ - ٣١

العباس محمد بن يزيد المبرّد : الاسم ما دل على مسمّى تحته وهذا القول كافٍ في الاشتقاق لا في التحديد فلما سمى الاسم على مسماه وعلا على ما تحته من معناه دلّ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم.^١

ذكر ابن الأنباري حجة أخرى للبصريين فقال : (ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السمو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاث مراتب... فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبره به ولا يخبر عنه فقد سما الاسم على الفعل والحرف أي علا: فدّل على أنه من السمو والأصل فيه سَمُو على وزن فَعَلَ - بكسر الفاء وسكون العين - فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضاً عنها ووزنه أفعّ لحذف اللام منه.^٢

أما العكبري فقد ذكر حجة البصريين من ثلاثة مسالك قال في المسلك الأول : (المعتمد منها أن المحذوف يعود في التصريف إلى موضع اللام فكان المحذوف هو اللام كالمحذوف من أين والدليل على عوده إلى موضع اللام أنك تقول سَمَّيت وأسميت وفي التصغير " سُمِّي " وفي الجمع أسماء وأسام وفي فعيل منه : سَمِّي أي : اسمك مثل اسمه ولو كان المحذوف من أوله لعاد في التصريف إلى أوله فكان يقال : أوسمت ووسمت ووسيم ووسم وأوسام وهذا التصريف قاطع على أن المحذوف هو اللام.^٣

ثم ذكر اعتراض الكوفيين على هذا فقال : (فإن قيل : هذا لثبات اللغة بالقياس وهي لا تثبت به ، والثاني أن عودة المحذوف إلى الأخير لا يلزم منه أن يكون المحذوف من الأخير بل يجوز أن يكون مقلوباً وقد جاء القلب عنهم كثيراً كما قالوا : " لهي أبوك " فأخروا العين إلى موضع اللام وقالوا: " الجاه " وأصله الوجه ، وقالوا : " أينق " وأصله أنوق وقالوا : " قسي " وأصله قووس وقالوا في " الفوق : فقَي) والأصل فوق وإذا كثر ذلك في كلامهم جاز أن يحمل ما نحن فيه عليه .^٤

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٧-٢٨

٣ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٣

٤ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٣-١٣٤

وردّ العكبري عليهم بقوله : (أما الأول فغير صحيح فإننا لا نثبت اللغة بالقياس بل يستدل بالظاهر على الخفي خصوصاً في الاشتقاق فإن ثبوت الأصل والزائد والمحذوف لا طريق له على التحقيق إلا الاشتقاق ويدل عليه لفظة " ابن " فإنهم لما قالوا : بني وأبناء وتبنيت والبنوة عُلِمَ أن المحذوف لأمه وأما دعوى القلب فلا سبيل إليه لأن القلب مخالف للأصل فلا يصار إليه ما وجدت عنه مندوحة ولا ضرورة هنا تدعو إلى دعوى القلب ويدل على ذلك أن القلب لا يطرد هذا الاطراد ألا ترى أن جميع ما ذكر من المقلوب يجوز إخراجه على الأصل.)^١

ونذكر المسلك الثاني من حجج البصريين بقوله : (المسلك الثاني : أننا أجمعنا على أن المحذوف قد عُوض منه في أوله فوجب أن يكون المحذوف من آخره كما ذكرنا في ابن.)^٢

أما المسلك الثالث فقد قال فيه : (المسلك الثالث : أن اشتقاق الاسم من السمو مطابق للمعنى فكان المحذوف الواو كسائر المواضع وبيانه أن الاسم أحد أقسام الكلم وهو أعلى من صاحبيه إذ كان يخبر به وعنه ليس كذلك صاحباؤه فقد سما عليهما ولأن الاسم ينوّه بالمسمى ويرفعه للأذهان بعد خفائه وهذا معنى السمو .)^٣

ثم ذكر اعتراضاً للكوفيين فقال : (فإن قيل هذا معارض باشتقاقه من الوسم فإن المعنى فيه صحيح كما أن المعنى فيما ذكرتموه صحيح فبماذا ثبت الترجيح؟)^٤

وردّ اعتراضهم هذا بقوله : (قيل : الترجيح معنا لوجهين : أحدهما : أن تسمية هذا اللفظ اسماً اصطلاحاً من أرباب هذه الصناعة وقد ثبت من صناعتهم علوّ هذا اللفظ على الآخرين ومثل هذا لا يوجد في اشتقاقه من الوسم والثاني : أنه يترجح بما ذكرناه من المسالك المتقدمة .)^٥

١ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٤-١٣٥

٢ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٥

٣ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٦-١٣٧

٤ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٧

٥ - التبيين - العكبري - ص: ١٣٧

يتضح للباحث هنا أن حجج البصريين التي ذكرها العكبري هي ردّ ابن الأنباري على حجج الكوفيين .

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الصواب لأن البصريين نظروا إلى مادة الكلمة وتصريفها ، أما الكوفيون فنظروا إلى المعنى فقط .

المطلب الثاني : إعراب الأسماء الستة:

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (الاختلاف في إعراب الأسماء الستة)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (إعراب الأسماء الستة)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة - وهي : أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال - معربة من مكانين وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب كالواو والألف والياء في التنثية والجمع وليست بلام الفعل وذهب على بن عيسى الربيعي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات)^٣

ثم أضاف ابن الأنباري بعد ذلك قوله : (وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك - من غير واو ولا ألف ولا ياء - كما يقولون في حالة الأفراد من غير إضافة وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ورأيت أباك ومررت بأباك بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسماً مقصوراً .)^٤
واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * قَدْ بَلَغَا مِنَ الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^٥

والشاهد في البيت في : " أباه " الثانية حيث جاءت في موضع المضاف إليه ومع ذلك جاء بها الشاعر بالألف كالاسم المقصور .

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٥/١ ، وهي المسألة رقم (٢)

٢ - التبيين - العكبري - ص ١٩٣ ، وهي المسألة رقم : (٢٠) .

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٥ / ١

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٥ / ١

٥- البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٣٥ / ١ ، وقيل لأبي النجم الفضل بن قدامه العجلي وقيل لرؤية ابن العجاج

وأضاف بعد هذا : (ويحكى عن الإمام أبي حنيفة^١ أنه سئل عن إنسان رمى إنساناً بحجر فقتله : هل يجب عليه القود ؟ قال لا ولو رماه بأبا قبيس - بالألف - على هذه اللغة - لأن أصله أبو فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً بعد إسكانها إضعافاً لها كما قالوا: عصاً وقفاً وأصله عَصَوَ وَقَفَوُ فَلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً وكذلك ههنا .)^٢ ثم قال : (والذي يعتمد عليه في النصره أهل الكوفة والبصرة القولان الأولان فهذا منتهى القول في تفصيل المذاهب واللغات.)^٣

وقيل عن هذا : (فو وذو مال لو أعربا بترك إشباع الحركات لكانا قد بقيا على حرف واحد وكان حذف العين واللام منهما واقعاً في غاية خلاف القياس وأبوه وأخوه وحموها لو تركت على حرفين بإعرابها بالحركات لكان خلاف القياس في حذف الثالث منها أقوى منه في نحو : غد ويد لكون التكميل في أسماء العقلاء أدخل في الطلب من غيرها ... وأما هن فلكونه كناية عن أسماء الأجناس اندرج بحكم التغليب بعد تنزيل الكناية منزلة المكنى عنه بحكم العرف في أسماء العقلاء)^٤

أما العكبري فقد ذكر سبعة آراء في هذه المسألة ونسب كل رأي لصاحبه فقال : (الأول: قول سيبويه وهي أن حروف المدّ فيها حروف إعراب والإعراب مقدر عليها.)^٥

١- هو النعمان بن ثابت التميمي بالولاء ، إمام الحنفية الفقيه المحقق أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، من أصل فارسي مات سنة ١٥٠ هـ ، الأعلام - الزركشي - ٣٦/٨ .

٢- الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٥-٣٦ / ١

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٦ / ١

٤ - مفتاح العلوم - السكاكي - تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي - ص : ٢٣٣ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٥ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٣

وقال : (والثاني : قول أبي الحسن الأخفش أن حروف المدّ دوالّ على الإعراب فقط)^١

وقال : (والثالث: قول الجرمي أن قبلها إعراب .)^٢

وقال:(والمذهب الرابع قول قطرب وأبي إسحاق الزيادي أن هذه الحروف إعراب.)^٣

وقال : (والخامس : قول المازني : أن هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها .)^٤

وقال : (والسادس : قول أبي علي وأصحابه : أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوالّ على الإعراب وليس فيها إعراب مقدر .)^٥

وقال : (والسابع : قول الفراء : وهي أنها معربة من مكانين حروف المدّ وحركات ما قبلها .)^٦

وقيل : (والمشهور أنها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة والألف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة ... والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الألف والجر بكسرة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره.)^٧

ذكر ابن الأنباري حجتين للكوفيين فقال في الأولى : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن هذه الحركات - التي هي الضمة والفتحة والكسرة - تكون إعراباً لهذه الأسماء في حالة الإفراد نحو قولك : هذا أبّ لك ورأيت أباّ لك ومررت بأبّ لك وما أشبه ذلك والأصل فيه أبوّ فاستثقلوا الإعراب على الواو فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر فإذا قلت في الإضافة :

١- التبيين - العكبري - ص: ١٩٣

٢- التبيين - العكبري - ص: ١٩٤

٣- التبيين - العكبري - ص: ١٩٤

٤- التبيين - العكبري - ص: ١٩٤

٥- التبيين - العكبري - ص: ١٩٤

٦- التبيين - العكبري - ص: ١٩٤

٧- تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - إعداد فئة من المدرسين - تقديم = د. محمد علي سلطاني - ٥٥/١ - دار العصماء - دمشق - سورية الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م

هذا أبوك وفي النصب : رأيت أباك وفي الجر : مررت بأبيك والإضافة طارئة على الأفراد كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الأفراد لأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حالة الأفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حالة الرفع والنصب والجر وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً بدليل أنها تتغير في حالة الرفع والنصب والجر ؛ فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع والفتحة والألف علامة للنصب والكسرة والياء علامة للجر فدلّ على أنه معرب من مكانين (٠) ١

ونذكر حجتهم الثانية بقوله : (ومنهم من تسمك بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلّة حروفها كثيراً لها وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه .) ٢

ردّ ابن الأنباري حجج الكوفيين فردّ الحجة الأولى بقوله : (أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم (إن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حالة الأفراد فكذلك في حالة الإضافة قلنا : هذا فساد لأن حرف الإعراب في حال الأفراد هو الباء لأن اللام التي هي الواو من " أبو " لما حذفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، أما في حالة الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردّوا اللام في الإضافة ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء في حالة الإضافة حركات إعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم نحو قائم وقائمة فإنها تصير حرف الإعراب .) ٣

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٦-٣٧

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٧

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٥-٤٦

ويقول : (وأما قولهم : " إن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حالة الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حالة الإضافة نحو : هذا غلام وهذا غلامك " قلنا : إنما تكون الحركة فيها واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحداً نحو : هذا غلام وهذا غلامك " وقد بينّا اختلاف حرف الإعراب فيهما .)^١

ويقول : (وأما قولهم : " تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر يدلّ على أنها حركات إعراب " قلنا : هذا لا يدلّ على أنها حركات إعراب لأنها إنما تغيرت توطئة للحروف التي بعدها لأنها من جنسها كما قلنا في جمع المذكر السالم نحو : " مسلمون ومسلمين ")^٢

وردّ حجتهم الثانية بقوله : (وأما قولهم : " إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها " قلنا : هذا ينتقض بغدٍ ويدٍ ودمٍ فإنها قليلة الحروف ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد ، وأما قولهم : " ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان " قلنا : الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد فصار الإعراب الزائد لغير فائدة والحكم لا يزيد شيئاً لغير فائدة فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام والله أعلم .)^٣

ونذكر ابن الأنباري حجج البصريين فقال : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا " إنه معرب من مكان واحد " ، لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى - وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية وغير ذلك ، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد فلا حاجة لأن يجمعوا بين إعرابين ... ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة نحو مسلمات وصالحات .)^٤

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٦

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٦

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٦

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٧

ثم قال : (والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان).^١

أنكر ابن الأنباري أن يكون عند العرب معرب من مكانين ولكن ورد عن العرب أنهم يعربون : " امرأ وابنم " من مكانين فيقولون : جاء امرؤ بضم الراء والهمزة ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾^٢ ويقولون : رأيت امرأً بفتح الراء والهمزة ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ ﴾^٣ ويقولون : مررت بامرئ بكسر الراء والهمزة ومنه قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾^٤ . فدل على أن كلام الكوفيين له نظير عند العرب فدلّ على فساد قول ابن الأنباري .

ثم ذكر ابن الأنباري حجة ثانية للبصريين فقال : (ومنهم من تمسك بأن قال : لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة).^٥

واعتمد ابن الأنباري وجه الاستدلال الأول للبصريين وردّ الثاني فقال : (والاعتماد على الاستدلال الأول ، وهذا الاستدلال عندي فاسد ، لأن الإعراب في الأصل إنما دخل للفصل بين المعاني بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية على ما بيّنا فلو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى التناقض لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر ، ألا ترى أننا لو قدرنا الرفع والنصب في اسم واحد لدلّ الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية وكل واحد منهما نقيض الآخر بخلاف ما لو قدرنا

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٧ / ١

٢ - سورة النساء الآية ١٧٦

٣ - سورة مريم الآية : ٢٨

٤ - سورة عبس الآية : ٣٧

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٧ / ١ - ٣٨

إعرابين متفقين فإنه لا يدل أحد الإعرابين على نقيض ما يدل عليه الآخر فبان الفرق بينهما وأن الاعتماد على الاستدلال الأول.)^١

ذكر ابن الأنباري أن لأبي الحسن الأخفش قولين الأول موافق للبصريين ، أما الثاني فقد ذكر ابن الأنباري حجته بقوله : (وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب ، فقال لأنها لو كانت حروف إعراب كالدال من زيد والراء من عمرو لما كان فيها دلالة على الإعراب ألا ترى أنك إذا قلت : " ذهب زيد وانطلق عمرو " لم يكن في نفس الدال والراء دلالة على الإعراب فلما كان ههنا هذه الأحرف تدلّ على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب.)^٢

وردّه ابن الأنباري بقوله : (وهذا القول فساد ؛ لأننا نقول : لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجب أن يكون الإعراب فيها لأنها آخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى قول الأكثرين وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية.)^٣

ونذكر حجة على بن عيسى الربيعي بقوله : (فقال : لأن الأصل في قولك هذا أبوه " هذا أبوه " فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها وبقية الواو على حالها فكان فيه نقل بلا قلب والأصل في قولك رأيت أباه " رأيت أبوه " فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً فكان فيه قلب بلا نقل والأصل في قولك : مررت بأبيك " مررت بَابِوِك " فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه نقل وقلب.)^٤

ولم يرد ابن الأنباري قول الربيعي ولم يؤيده وإنما سكت عنه .

ونذكر حجة المازني بقوله : (فقال : لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب فدلّ على أن الباء

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٨

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٨

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٨

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٣٨-٣٩

حرف الإعراب وأن هذه الحركات - التي هي الضمة والفتحة والكسرة - حركات إعراب وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف - التي هي الواو والألف والياء - فالواو عن إشباع الضمة والألف عن إشباع الفتحة والياء عن إشباع الكسرة وقد جاء ذلك كثيراً في استعمالهم^١).

ثم ذكر اثني عشر بيتاً مستشهداً بها على ما يقول ويذكر الباحث ثلاثة منها على سبيل المثال واحداً لكل حركة.

الشاهد الأول في إشباع حركة الضمة ، قال الشاعر :

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَقُّتِنَا * يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُورُ

وَأَنْتَ يَ حَيْثُمَا يُنْتَبِي الْهُوَى بَصْرِي * مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ^٢

فالشاهد فيه في قوله : " فأنظور " وأصلها " فأنظر " فأشبع حركة الضمة على الظاء فنشأت الواو .

الشاهد الثاني في إشباع حركة الفتحة ، قال الشاعر :

وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي * وَمِنْ دَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَرَحٍ^٣

فالشاهد فيه في قوله : " بمنترح " وأصلها " بمنترح " فأشبع حركة الفتحة على الزين فنشأت الألف .

الشاهد الثالث في إشباع حركة الكسرة ، قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ^٤

فالشاهد هنا في قوله : " الدراهم ، والصياريف " فلما أشبع حركة الهاء في " الدراهم " وهي الكسرة نشأت الياء ولما أشبع حركة الراء في " الصياريف " وهي الكسرة نشأت الياء وإن كانت الدراهم تحتل أن تكون جمع درهم. أما الصياريف فلا تحتل هذا الوجه .

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٣٩ / ١

٢ - البيتان بلا نسبة في الإنصاف - ٣٩ / ١ - ٤٠

٣ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٤٠ / ١ ، وهو لابن هرمة واسمه إبراهيم بن علي

٤ - البيت بلا نسبة في الإنصاف - ٤٣ / ١ ، وهو للفرزدق

وردّ ابن الأنباري هذه الحجة بقوله : (وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع.)^١

أما العكبري فذكر فيها سبعة آراء وأسند الآراء لقائلها أتي وبين حجة كلٍ وبدأ بسيبويه وذكر له أربعة طرائق لمذهبه فقال : (الأول : أنها أسماء معربة فكان لها حرف إعراب كسائر الأسماء المعربة وإنما قلنا ذلك لأن الإعراب إما معنى وإما حركة وكلاهما يفتقر إلى محل يقوم به كسائر الأعراض المعقولة ومحلّه حرف الدال من زيد ونحوه.)^٢

وذكر الحجة الثانية لسبويه بقوله : (والطريق الثاني : أنّ هذه الأسماء لها حروف إعراب قبل الإضافة فكان لها حرف إعراب بعد الإضافة كسائر الأسماء)^٣

والحجة الثالثة بقوله : (والطريق الثالث : أنّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها كان حرف المد فيها حرف الإعراب كذلك لمّا حذفت ثم ردتّ وبيانه أنها لمّا ردتّ عادت إلى كمالها ولكن غيّرت لمعنى لا يؤثر في إزالة حرف الإعراب)^٤

والحجة الرابعة بقوله : (الرابع : أن هذه الأحرف موجودة في الإضافة طرفاً ولا تخلو من أن تكون زائدة إعراباً أو حروف إعراب ، لا وجه إلى الأول لأن حكم الزائد أنه إذا حذف لم يختلّ به معنى وثبتت هذه الحروف على اللغة المشهورة إذا حذفت لم يبق معناها ولا وجه إلى الثاني ؛ لأن الإعراب إما حركة وإما معنى تدلّ عليه الحركة وكلاهما إذا حُذفت لا يبطل معنى الكلمة وإنما يبطل المعنى الذي يدل عليه الإعراب وإذا بطل القسمان ثبت كونها حروف إعراب.)^٥

ثم ذكر اعتراضاً على كلام سيبويه فقال : (فإن قيل : لا يستقيم هنا تقدير الإعراب وذلك أن الواو في حال الرفع ساكنة ولم تقلب حتى يقدر الإعراب على ما تتقلب إليه وفي النصب

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٥

٢ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٥

٣ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٥

٤ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٥-١٩٦

٥ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٦

والجر تحرك الحروف بحركة الإعراب فانقلب ألفاً أو ياءً فالموجب للانقلاب حركة الإعراب فكيف تقدر بعد وجود عملها ؟^١

وأجاب عن هذا الاعتراض بقوله : (فالجواب أن الحركة على أصلها حركة مطلقة غير معينة فكان الانقلاب بكونها مطلقة ولمّا انقلبت قدّرنا عليه الحركات المعينة فالمقدر غير الذي أوجب الانقلاب .)^٢

وذكر حجة الأخفش على قوله فقال : (وأما الأخفش فيحتج له بأن هذه الحروف يلزم منها الحكم بالرفع والنصب والجر فيلزم أن تكون قائمة مقام الحركات الإعرابية ولا يكون لهذه الكلمات حروف إعرابية كالأمثلة الخمسة .)^٣

وردّه من ثلاثة أوجه حيث قال : (والجواب عنه من ثلاثة أوجه: أحدها : أن دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محلّ فإذا لم تكن له حرف إعراب بقي الإعراب عارضاً قائماً بنفسه والعرض لا يقوم بنفسه ، والثاني أن الدليل يفتقر إلى مدلول عليه فالمدلول عليه هنا الرفع والنصب والجر فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها وهي نفس هذه الحروف أفضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محلّ يقوم به ويعود الكلام الأول ، والثالث: أن ذلك يفضي إلى مُحالٍ في بعض الأسماء وذلك أن فوك وذو مال إذا كان حرف المد دليل الإعراب يبقى الاسم على حرف واحد وهو اسم ظاهر معرب وهذا لا نظير له .)^٤

وذكر حجة الجرمي بقوله : (وأما مذهب الجرمي فحجته أن الواو في الرفع هي الأصل فتكون حرف الإعراب والإعراب مقدر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو فأما في النصب والجر فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب فالألف من جنس الفتحة والياء من جنس الكسرة فقد ناب الحرفان عن الحركتين والنائبُ عن الشيء يقوم مقامه .)^٥

١ - التبيين - العكبري - ص ١٩٦

٢ - التبيين - العكبري - ص ١٩٦:

٣ - التبيين - العكبري - ص ١٩٧:

٤ - التبيين - العكبري - ص ١٩٧:

٥ - التبيين - العكبري - ص ١٩٧:

وردّ عليه قوله بقوله : (والجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الرفع لا انقلاب فيه وهو معرب وما ذكره يفضي إلى أن تكون الكلمة الواحدة ليس فيها علامة إعراب في حالٍ ولها علامة إعراب في حالٍ آخر وذا لا نظير له ولا يقتضيه قياس ، والثاني : أن الانقلاب لو كان إعراباً واحداً كما في منصوب التنثية والجمع وجرهما وهنا انقلابان على حسب الموجب للقلب وما كان كذلك لا يكون إعراباً ، والثالث : أن الانقلاب في المقصور ليس بإعراب بل الإعراب مقدر والمنقلب حرف إعراب).^١

ونذكر حجة قطرب فقال : (وأما مذهب قطرب فشبهته أن الإعراب ما يختلف باختلاف العامل وهذه الحروف بهذه الصيغة فكانت إعراباً .)^٢

وردّ عليه بقوله : (والجواب أن هذه الحروف لم تحدث عن عامل وإنما الحركات الموجبة لقلبها هي الإعراب الحادث عن عامل وقد دللنا على ذلك .)^٣

ونذكر حجة المازني بقوله : (وأما مذهب المازني فشبهته أن الضمة والفتحة والكسرة قبل حروف المد ناشئة عن عامل لأنها تختلف بحسب اختلافه فكانت هي الإعراب ولكن لمّا أريد تمكينها أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف)^٤

وردّه عليه بقوله : (والجواب عنه من أربعة أوجه : أحدها : أن حدوث الحرف عن الإشباع خلاف القياس وهو شاذ وبابه الشعر للضرورة ، والثاني : أن ما كان من اجل الإشباع غير لازم بل إن شاء أتى به وإن شاء لم يأت وههنا ذكر هذه الحروف لازم فلم يكن عن الإشباع ، والثالث : أن ذلك يفضي في بعض الأسماء أن يكون الاسم الظاهر على حرف واحد وهو فوك وذو مال وهو من أبعد الأشياء ، والرابع : أنها لو كانت للإشباع لخالفت بقية المحذوفات نحو : " دم " و " يد " فإنها لا تختلف مع أن الحركات موجودة فيها والأصل عدم الاختلاف).^٥

١ - التبيين - العكبري - ص ١٩٨

٢ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٨

٣ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٨

٤ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٨

٥ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٩

أما مذهب أبي علي الفارسي فقال عنه : (وأما مذهب أبي علي فهو أقرب المذاهب وذاك أنه وجد هذه الحروف لامات الكلمة فمن ههنا هي حروف إعراب ووجدتها دالة على الإعراب فقضى بها حكماً للدليل وغير ممتنع أن يكون الشيء الواحد دالاً على أشياء ألا ترى أن التاء في قولك : " تقوم " حرف المضارعة ودليل التأنيث وفي قولك : " أنت تقوم " حرف المضارعة ودليل الخطاب).^١

يقصد بأنه الأقرب إلى مذهب سيبويه ولم يردده صراحة وإنما قال : (ولأصحاب سيبويه أن يقولوا : إنه ليس كلٍُّ مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور فإن الإعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدلّ عليه فكذلك ههنا).^٢

وأخيراً يذكر حجة مذهب الفراء بقوله : (وأما مذهب الفراء فحجته أنه وجد الحركات قبل الحروف وهذه الحروف تختلف باختلاف العامل فكانا جميعاً إعراباً).^٣

ورده عليه من ثلاثة أوجه فقال : (وهذا فاسد لثلاثة أوجه : أحدها : أن الإعراب حاصل عن عامل والعامل الواحد لا يعمل عملين في موضع واحد ، والثاني أن الإعراب يفرّق بين المعاني والفرق يحصل بعمل واحد فلا حاجة إلى آخر ، والثالث : أنه يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات الإعراب وهو قولك " فوك " و " ذو " مال " فإن ضمّة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة فإذا كان ذلك إعراباً فأين المعرب؟ ولا يصح قياسهم على قولهم هذا امرؤ ورأيت امرأً ومررت بامرئ فإن الراء والهمزة تختلف حركتهما لأننا نقول حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وليست إعراباً كما أن الحركة قبل حروف المدّ تابعة لها وليس إعراباً ، والله أعلم بالصواب).^٤

أطال ابن الأنباري والعكبري في هذه المسألة ، ورجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن الاختلاف في هذه المسألة كثير ومتشعب وكل رأي فيه ما يؤيده ولكن أرجح الأقوال هو أن هذه الأسماء معربة بالحروف نيابة عن الحركات : (فالواو حرف

١ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٩

٢ - التبيين - العكبري - ص : ١٩٩

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٠

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٠

الإعراب وهي علامة الرفع والألف حرف وهي علامة النصب والياء حرف الإعراب وهي علامة الجر .^١

وقيل في النظم :

وَسِتَّةٌ بِالْوَاوِ رَفْعًا إِنْ تُضِيفُ وَالْيَاءُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ الْأَلْفُ^٢

^١ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٨٩

^٢ - شرح ألفية ابن معط - ابن معط - تحقيق : علي موسى الشوملي - ٢٥٠/١ - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ -

١٩٨٥ م

المطلب الثالث: إعراب المثنى والجمع ، وجمع المذكر الذي فيه تاء تأنيث :

يتحدث الباحث في هذا المطلب عن مسألتين الأولى منهما يتحدث فيها عن إعراب المثنى

والجمع وفي الثانية عن هل يجوز جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث جمع مذكر سالم ؟

أولاً : إعراب المثنى والجمع :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في إعراب المثنى والجمع على حدّه)^١

وذكرها العكبري في مسألتين الأولى بعنوان : (المثنى وجمع المذكر السالم معربان)^٢.

والثانية بعنوان : (حقيقة حروف التثنية والجمع)^٣

وهذه المسألة الثانية هي الموافقة لمسألة ابن الأنباري أما المسألة الأخرى التي ذكرها

العكبري فالخلاف فيها بين البصريين وبالأخص بين سيبويه والزجاج .

وذكر رأييهما بقوله : (الاسم المثنى والمجموع جمع السلامة معربان وحكي عن الزجاج

أنهما مبينان.)^٤

وذكر ابن الأنباري رأي الزجاج في مسألته فقال : (وحكي عن أبي إسحق الزجاج أن التثنية

والجمع مبيان وهو خلاف الإجماع.)^٥

ذكر العكبري حجة القول الأول بقوله : (وجه القول الأول : أن المعرب هو ما اختلف آخره

لاختلاف العامل وهذان الضريان كذلك فكانا معربين.)^٦

وذكر اعتراضاً على هذه الحجة وهو : (فإن قيل : فقد حصل هنا اختلافان حركة ما قبل

حروف المد وحروف المد واختلاف الحركة فيما قبل حرف المد ليس بإعراب فكذلك حرف

المد لا يكون اختلافه إعراباً.)^٧

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٤٧/١ ، وهي المسألة رقم (٣)

٢ - التبيين - العكبري - ص ٢٠١ ، وهي المسألة رقم (٢١)

٣- التبيين - العكبري - ص ٢٠٣ ، وهي المسألة رقم (٢٢)

٤ - التبيين - العكبري - ص ٢٠١ :

٥- الإنصاف - ابن الأنباري - ٤٧/١

٦ - التبيين - العكبري - ص ٢٠١ :

٧ - التبيين - العكبري - ص ٢٠٢ :

ورده بقوله : (فالجواب أن الذي اختلف بحكم الأصل هو حرف المد وهو الألف في الرفع والياء في النصب والجر وهكذا في جمع السلامة وحركة ما قبل هذه الحروف تابع لها ، أو ثابت للفرق بينها وليس بحادث للعامل فثبت أن اختلاف هذه الحروف منسوب إلى العامل قصداً فكان إعراباً .)^١

وذكر حجة الزجاج بقوله : (واحتج للمخالف أن المثني والمجموع يتضمن معنى واو العطف فكان الاسم به مبنياً خمسة عشر ونحوه .)^٢

ونكره ابن الأنباري هذه الحجة فقال : (وأما من ذهب إلى أنهما مبيانان فقال : إنما قلت ذلك لأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع فنزلاً منزلة ما ركب من الاسمين نحو : " خمسة عشر " وما أشبهه .)^٣

وردّ العكبري هذا الاحتجاج بقوله : (والجواب أن هذين الاسمين غير مركبين لأن التركيب يبقى معه لفظ كل واحد من الاسمين خمسة عشر والمثني صيغة أخرى غير صيغة الاسمين المفردين ويطرّد ذلك لوضوح القياس أن تقول " زيد زيد " فأما الزيدان والزيدين فلم يبقَ لفظ الواحد ثمّ زيدَ عليه الحروف للمعاني فبطل بذلك أن يكون متضمناً واو العطف .)^٤ وردّ ابن الأنباري بقوله : (وهذا القول أيضاً يفسد من وجهين ؛ أحدهما : أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لأن يدلا على معنييهما من التثنية والجمع وإنما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه وإذا كان كذلك لم يجز أن يشبّها بما ركب من شيئين منفصلين خمسة عشر وما أشبهه. والوجه الثاني : أنهما لو كانا مبنين لكان يجب ألا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما .)^٥

أما في حقيقة الحروف - وهي مسألة الخلاف - ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة

١ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٢

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٢

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٩

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٢

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٩

في أنها إعراب وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستثير وزعم قوم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب.^١

وذكره العكبري بقوله : (حروف المد في التثنية والجمع حروف إعراب عند سيبويه واختلف أصحابه في الإعراب. فقال بعضهم : هو مقدر عليها كما يقدر على المقصور وقال الآخرون لا يقدر عليها إعراب وقال الأخفش والمازني والمبرد ليست حروف إعراب على ما ذكرنا في الأسماء الستة وقال الجرمي : انقلاب الألف إلى الياء وهو الإعراب وقال قطرب والفراء أنفسهما إعراب.^٢

وجاء عن هذا الاختلاف : (فإن قيل فما حرف الإعراب في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ومن تابعهما إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب وذهب قطرب والفراء والزيادي إلى أنها هي الإعراب والصحيح هو الأول .^٣

وقيل : (واعلم أن الألف في التثنية والواو في الجمع والياء في التثنية والجمع من حروف الإعراب عند سيبويه بمنزلة الدال في زيد والإعراب فيها مقدر كما يقدر في أواخر المقصور نحو عصا ورحى ، وإنما وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب لأن معنى الكلمة إنما يكمل بها وصارت آخر حرف في الاسم .^٤

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ... فلما تغيرت كتغير الحركات دلّ على أنها

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٧

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٣ - ٢٠٤

٣ - أسرار العربية - ابن الأنباري - ص : ٤٨

٤ - علل النحو - الوراق - ص : ١٦٢

إعراب بمنزلة الحركات ... ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها كما يقال في حركات الإعراب (١).

وجاء عن هذا : (فجعلت الألف في التنثية علامة الرفع للفرق بينهما وبين الجمع لأن النصب مع الرفع أقرب إليه من الخفض (٢).

ثم ذكر ابن الأنباري اعتراضاً للكوفيين فقال : (قالوا : ولا يجوز أن يقال : " إن هذا يؤدي إلى أن يكون معرباً لا حرف إعراب له وهذا لا نظير له وذلك لا يجوز " لأننا نقول هنا : إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف لأن الحركة تدخل في الحرف بخلاف ما إذا كان معرباً بالحرف لأن الحرف لا يدخل في الحرف والذي يدل على ذلك الخمسة الأمثلة ... وإذا جاز أن تكون هذه الخمسة الأمثلة معربة ولا حرف إعراب لها لأن إعرابها بالحرف فكذلك ههنا يجوز أن يكون الاسم في التنثية والجمع معرباً ولا حرف إعراب له لأن إعرابه بالحرف (٣).

وذكر العكبري حجتهم بقوله : (واحتج الفراء : بأن الإعراب ما دلّ على الفاعل والمفعول وكان حادثاً عن عامل وهذه الحروف بهذه المنزلة فكانت إعراباً كالحركات (٤).

وردّ ابن الأنباري قولهم من ثلاثة أوجه فقال : (أحدها : أن القياس كان يقتضي ألا تتغير كقراءة من قرأ : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ ﴾ ° على لغة بني الحارث بن كعب إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ... والوجه الثاني : أن هذه الحروف إنما تتغير في التنثية والجمع لأن لهما خاصية لا تكون في غيرهما فاستحقا من أجلها التغير ... والوجه الثالث : أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر وليس تغيرها إعراباً (٥).

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٧

٢ - شرح جمل الزجاجي - ابن هشام - ص : ١٠٦

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٧-٤٨

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٦

٥ - سورة طه الآية : ٦٣

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٩-٥٠

وردّ عليهم حجتهم بتسمية سيبويه لها بحروف الإعراب بقوله : (هذا حجة عليكم لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم وهذه الحروف هي أواخر الكلم فكانت حروف الإعراب.)^١ وردّ اعتراضهم بقوله : (لا نسلم بل الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب سواء أكان معرباً بالحركة أو معرباً بالحرف فأما الخمسة أمثلة فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهو الألف في " يفعلان " والواو في " يفعلون " والياء في " تفعلين " فعلى هذا لا نسلم ولئن سلمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل.)^٢

وردّ العكبري بقوله : (وأما مذهب الفراء : فالجواب عنه أنها لو كانت إعراباً لم تدل على معنى غير الإعراب وليست كذلك بل هي دالة على معانٍ غير ما يدل عليه الإعراب فهي كتاء التأنيث وياء النسب.)^٣

وذكر ابن الأنباري حجة الأخفش والمبرد والمازني بقوله : (وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال " زيد " في قولك : " قام زيدٌ " وما أشبه ذلك ولو أنها حرف إعراب كالدال من " زيد " لما كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت " قام زيدٌ " من غير حركة وهي تدل على الإعراب لأنك إذا قلت " رجلان " علم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب)^٤

وذكر العكبري حجتهم بقوله : (واحتج الآخرون من وجهين : أحدهما : أن هذه الحروف تدل على الإعراب وحرف الإعراب لا يَدُلُّ عليها كالدال من زيد فنثبت بذلك أنها ليست حروف إعراب ، والثاني أنها لو كانت حروف إعراب لبان فيها إعراب ولا يصح تقدير ذلك لوجهين : أحدهما : أنها تدل على الإعراب فلو كان فيها إعراب لكان عليه دليلان ، والثاني

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٥٠

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٥١

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٨

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٨

: أن حرف الإعراب يلزم طريقة واحدة فلما كان الرفع بحرف والجر والنصب بحرف آخر لم يكن حرف إعراب بل كان دليل الإعراب .^١

ولم يرد العكبري هذا الرأي ولم يؤيده وإنما رده ابن الأنباري بقوله : (وهذا القول فاسد وذلك لأن قولهم : " إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو : إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان)^٢

أما حجة الجرمي فلم يذكرها ابن الأنباري وإنما ذكرها العكبري بقوله : (واحتج الجرمي بهذه الشبهة وهو أنه لما احتيج في الجر والنصب إلى حرف آخر غير الألف علم أن الانقلاب هو الإعراب .)^٣

وردّها عليه بقوله : (والجواب عن شبهة الجرمي أن الانقلاب لو كان إعراباً لم يكن في المثني والمجموع رفع لأن الألف والواو غير منقلبين عن شيء وجواب آخر : وهو أن الياء في التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف بل هو حرف موضوع ابتداء فلا انقلاب بخلاف الأسماء الستة فإن أراد بالانقلاب تنقل الحروف من حال إلى حال لا الانقلاب التصريفي قبل هذا لا يمنع من جعل هذه الحروف حروف إعراب لقيام الدليل عليه ويكون الانتقال مبنياً على الإعراب المقدّر .)^٤

وردّها ابن الأنباري من وجهين فقال : (أحدها : أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم . والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له وأن يكونا في

١ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٦

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٨

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٦

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٧ - ٢٠٨

حال النصب والجر معربين لانقلابهما وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال^١).

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع؟ فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حُبلى وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هنا^٢).

وجاء عن هذا : (فالألف حرف الإعراب وهي علامة التثنية وعلامة الرفع ... فالياء علامة الإعراب وهي علامة التثنية وعلامة الجر والنصب^٣).

وقيل : (فالواو حرف الإعراب وهي علامة الجمع وعلامة الرفع فالياء حرف الإعراب وهي علامة الجمع وعلامة الجر والنصب^٤).

أما العكبري فقد ذكر حجة البصريين من ستة أوجه^٥ وهي :

الوجه الأول : أنه اسم معرب فكان له حرف إعراب كسائر الأسماء المعربة .

الوجه الثاني : أن هذه الحروف حادثة لمعنى في الاسم فكانت حروف إعراب كتاء التأنيث وألفه وياء النسب .

الوجه الثالث : أنه إذا اسقط هذا الحرف يختل المعنى المراد .

الوجه الرابع : أن هذه الأسماء كان لها حرف إعراب قبل التثنية والجمع فلا بد أن يكون لها حرف إعراب بعدها .

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٨

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٤٨

٣ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٩٠

٤ - توجيه اللمع - ابن الخباز - ص : ٩٣

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٢٠٤ - ٢٠٦

الوجه الخامس : أنه إذا سمي بالمتنى أو الجمع نحو : مسلمان أو زيدون ثم رخم حذفت الألف والواو والنون ، والنون ليست حرف إعراب باتفاق فوجب أن تكون الألف والواو حرفي الإعراب .

الوجه السادس : أن العرب تقول : جاء ينفض مذرويه ، وعقدته بثنائين فأثبتوا الواو والياء كما يثبتونهما قبل تاء التأنيث نحو : " شقاوة " و " عباية " وقد ثبت أن الثابت قبل تاء التأنيث من جملة الكلمة وأنه ليس بإعراب فتبين بلك أنه حرف إعراب .

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن الاختلاف في هذه المسألة كثير ومتشعب كسابقتهما وكل رأي فيه لديه ما يؤيده ولكن أرجح الأقوال هو أن هذه الأسماء معربة بالحروف نيابة عن الحركات ، وقيل عن في هذا : (واختلف النحاة في هذه الحروف فذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنها حروف إعراب وهو الأصح)^١

^١ - شرح كافية ابن الحاجب - الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلية - تحقيق : د. علي الشوملي - ١٠٥/١ - دار الكندي للنشر والتوزيع - إريد - الأردن - دار الأمل - إريد - الأردن - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

ثانياً : جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان : (هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟)^١

وذكرها العكبري بعنوان : (جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث .)^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو : طلحة وطلحون وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلا أنه يفتح اللام الطلحون - بالفتح - كما قالوا : " أرْضُون " حملاً على أرْضات وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .)^٣

وذكره العكبري بقوله : (إذا جمعت الاسم المؤنث بالتاء الموضوع للمذكر نحو رجل سُمِّي طلحة جمعته بالألف والتاء كحالة قبل التسمية ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وقال الكوفيون : يجوز ذلك وزاد ابن كيسان فقال تُفْتَحُ عينه أيضاً نحو : طَلْحون .)^٤
وذكر ابن هشام أن طلحة تجمع على طلحات فقال : (ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنث بالمعنى كهند وهنداء أو بالتاء كطلحة وطلحات ...)^٥

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين فقال : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز جمعه بالواو وذلك لأنه في التقدير جمع طَلَح ، لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة .)^٦

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ^٧

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٢ / ١ ، وهي المسألة رقم (٤)

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢١٩ ، وهي المسألة رقم (٢٦)

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٢ / ١

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢١٩ - ٢٢٠

٥ - قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - ص : ٤٥ - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - مصر .

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٢ / ١

٧ البيت بلا نسبة في الإنصاف : ٥٢ / ١ ، والتبيين ص : ٢٢١

فالشاهد في البيت في قوله : " الأعقاب " وهو جمع " عُقْبَة " لكن بعد إسقاط التاء منها فتصير " عُقْب " فتجمع على أفعال لاختلافها بشرط من شروط الجمع على أفعل مثل قفل وأقفل.

ويواصل ابن الأنباري ذكر حجة الكوفيين فيقول بعد الاستشهاد : (فكسرة على ما لا هاء فيه وإذا كانت الهاء في تقدير الإقسط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون والذي يدل على صحة مذهبنا أننا أجمعنا على أنك لو سميت رجلاً بـحمرء أو حُبلى لجمعته بالواو والنون فقلت : " حمراؤون وحُبْلُون " ولا خلاف أن ما في آخره ألف التأنيث أشد تمكناً في التأنيث مما في آخره تاء التأنيث لأن ألف التأنيث صيغة الكلمة عليها ولم تُخرج الكلمة من تذكير إلى تأنيث وتاء التأنيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التأنيث ولهذا المعنى قام التأنيث بالألف في منع الصرف مقام شيئين ، بخلاف التأنيث بالتاء وإذا جاز أن يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التأنيث – وهي أوكد من التاء – فلأن يجوز ذلك فيما آخرة التاء كان ذلك من طريق الأولى .^١

ونذكر من شروطه : (أن يكون خالياً من هاء التأنيث احترازاً من طلحة ونحوه .^٢)
ونذكر العكبري حجة الكوفيين فقال : (واحتج الآخرون بأنه لفظ فيه علامة تأنيث سُمِّي به مذكراً يعقل فجمع بالواو والنون كالذي آخره ألف التأنيث نحو موسى وعيسى فإن تقول في جمعه موسون وعيسون فكانت العلة في ذلك أن العبرة فيه بالمعنى والمعنى على التذكير فوجب أن يذكر بعلامة التذكير وهو الواو والنون كما في الألف .^٣)

وأيدوا ذلك بقولهم : (ويتأيد ذلك بشيئين : أحدهما : أن الألف أدلُّ على التأنيث من التاء ألا ترى أن التاء تدخل لا لتأنيث المعنى بل للمبالغة نحو : رَوَاية ونسابة والألف لا تدخل إلا للتأنيث فإذا جاز إبطال دلالتها على التأنيث في الجمع كانت التاء أولى بذلك . والثاني : أن تاء التأنيث قد يُقدَّرُ إسقاطها ويكسَّر الاسم على حكم المذكر .^٤)

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٥٢

٢ - توجيه اللع - ابن الخباز - ص : ٩٣

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٢١

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٢١

ثم ذكر لهم الشاهد الذي ذكره ابن الأنباري وأورده الباحث آنفاً .

ذكر ابن الأنباري حجة ابن كيسان بقوله : (وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في الطلحات فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون كقولهم : " أرض وأَرْضُونِ " وكما حركت العين من "أَرْضُونِ" بالفتح حملاً على أَرْضَاتِ فكذلك حركت العين من " الطَّلَحُونِ " حملاً على الطَّلَحَاتِ لأنهم يجمعون ما كان على " فَعْلَةٍ " من الأسماء دون الصفات على " فَعَلَاتِ " ^١ وذكر العكبري كذلك حجة ابن كيسان بقوله : (أما ابن كيسان فقال : تفتح عين الكلمة تنبيهاً على أن الاسم مغيرٌ منقول إلى المذكر كما غيروا في أرضون ^٢).

ردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين فقال : (أما قولهم : إنه في التقدير جمع " طَلَحَ " قلنا : هذا فاسد لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم لأننا إياه نجمع وإليه نقصد وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم فلم ننزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسماً لمذكر لئلا يكون بمنزلة ما سُمِّي به ولا علامة فيه فالتاء في جمعه مكان التاء في واحده ^٣).

وردّ احتجاجهم بالبيت بقوله : (فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه ^٤).

وردّ مقارنتهم تاء التأنيث بألف التأنيث بقوله : (إنما جمع ما في آخره أَلِف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بدل لأنها صيغة عليها الكلمة فنزلت منزلة بعضها فلم تفتقر إلى أن تُعَوِّضَ بعلامة تأنيث الجمع بخلاف التاء فإنها يجب حذفها إلى غير بدل لأنها ما صيغت عليها الكلمة وإنما هي منزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضاً منها ^٥).

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٥٢ - ٥٣

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٢٢

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٥٣

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٥٣

٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٥٤

أما العكبري فردّ حجة الكوفيين باعتبار المعنى بقوله : (بل العبرة فيه باللفظ ألا ترى أنهم جمعوا طلحة على طلحات والعلة في ذلك أن الواو والتاء لفظان فيجب أن يكونا علامتين لما هو لفظ ولفظ طلحة مؤنث فلا تُجعل علامة الواو التي هي من علامات المذكر ألا ترى أنك لو سميت امرأة بـ " جعفر " لم تجمعها بالواو والنون بل بالألف والتاء اعتباراً بالمعنى لمّا لم تكن هناك علامة تأنيث فإذا كانت فيه علامة وجب أن تراعى فلا تبدل بعلامة أخرى.^١

وردّ احتجاجهم بجمع ما فيه ألف تأنيث من وجهين هما : (أحدهما : أن الألف لازمة موضوعة مع الاسم من أوّل وضعه فجرت مجرى بقية حروفه ، الثاني : أنها لا تبقى على لفظها في جمع المؤنث بل تبدل نحو : صحراوات فإذا كانت كذلك جاز ألا يعتبر بدالاتها على التأنيث بل يعلّب فيها حكم اللازم بخلاف تاء التأنيث فإنها غير لازمة فغلب فيها حكمة العلامة).^٢

وردّ استشهادهم بالبيت بقوله : (وأما " عقبة الأعقاب " فلا يُعرّج عليه لأنه من الشذوذ ولأن جمع التكسر كثير الاختلاف وهو غير منضبط بخلاف التصحيح لأنه مضبوط).^٣

وردّ ابن الأنباري قول ابن كيسان من سقوط التاء وجواز الجمع بقوله : (هذا فاسد لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ألا ترى أن الأصل أن تقول في جمع مسلمة " مسلمتات " وصالحة " صالحات " إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد).^٤

وردّ بقية قوله بقوله : (والذي يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله : " الطّٰلّٰحون " لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته والفتح قد أدخل في جمع التصحيح تكسيراً ، فأما قوله : إن العين حركت من أرضون بالفتح حملاً على أرضات قلنا : لا نسلم وإنما غير فيه لفظ الواحد لأنه جمع على خلاف الأصل لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ولكنهم لمّا جمعوه بالواو والنون غيّروا

١ - التبيين - العكبري - ص : ٢٢٢

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٢٢ - ٢٢٣

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٢٣

٤ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٥٤

فيه لفظ الواحد تعويضاً عن حذف تاء التأنيث منه تخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته ... فأما إذا جمع من يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعل بهذه المثابة لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك في أرضون (١).

ورد العكبري حجة ابن كيسان بقوله : (وأما أرضون وبابه فالواو فيه ليست علامة للتذكير بل زيدت تعويضاً من المحذوف وهو تاء التأنيث أو عوضاً عن حذف لام الكلمة جبراً للوهن الحاصل بالحذف والواو والنون في مسألتنا علامة محضة فلا تثبت فيما علامته التاء آخرها والله أعلم بالصواب (٢).

أما حجة البصريين فأوردها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن في الواحد علامة التأنيث والواو والنون علامة التذكير فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان وذلك لا يجوز ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : " رجل ربعة " جمعوه بلا خلاف فقالوا : " ربعات " ولم يقولوا : ربعون والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء كقولهم في جمع طلحة " طَلَحَات " وفي جمع هُبَيْرَة " هبيرات " ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا : الطلحون ولا الهبيرون ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعاً من جهة القياس معدوماً من جهة النقل فوجب ألا يجوز (٣).

وذكر شاهداً للبصريين على هذا الجمع وهو قول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا * بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ^٤

والشاهد فيه هو جمع طلحة على طلحات. ولم يقل : طلحين .

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٤/١ - ٥٥ .

٢ - التبيين - العكبري - ص : ٢٢٣

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ٥٣/١

٤ البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٣/١ ، وأختصره صاحب التبيين ولم ينسبه ص : ٢٢٠ وهو لعبيد الله بن قيس ابن الرقيات .

وقيل عن شروط جمع المذكر السالم : (فالمجموع جمع سلامة بالواو والنون يشترط فيه إن كان غير صفة وكان مكبراً الذكورية والعلمية والعقل وعدم التركيب والخلو من تاء التأنيث)^١

ورُدَّ قول الكوفيين فقل : (ولو قلت في " طلحة " الاسم العلم : الطلحتون لم يجز لأنه مؤنث في اللفظ فلا يجمع جمع السلامة للمذكر .)^٢

أما العكبري فذكر ثلاث حجج للبصريين فقال : (وحجة الأولين من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه لم يسمع من العرب ذلك ولو كان جائزاً لسمع ولو على الشذوذ والندرة والثاني : أن تاء التأنيث من حكم اللفظ والواو والنون من علامات الألفاظ أيضاً فلو جمع بالواو والنون لتناقض لأن تذكير اللفظ ضد تأنيثه والثالث : أنهم أجازوا جمعه بالألف والتاء وقالوا : طلحة الطلحات ، ولو جاز بالواو والنون لوجب ولم يجز غيره اعتباراً بالمعنى وهو التذكير .)^٣ أشار العكبري بقوله : قالوا : طلحة الطلحات ، إلى البيت الذي أورده ابن الأنباري وذكره الباحث آنفاً .

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن هذا هو الصحيح لأن قول الكوفيين لا يسنده سماع أو قياس ، ولا يمكن أن أقول : جمع مذكر سالم وأجمع عليه مؤنثاً بعلامة تأنيث ، ولا يكون سالمًا ، ولهذا يفضل علماء النحو تسمية جمع المؤنث السالم " ما جمع بألف وتاء مزيديتين ، وأما احتجاج الكوفيين بالشعر فلا حجة لهم فيه لأن البيت في جمع التكسير لا جمع السلامة وجمع التكسير يجوز فيه ما لا يجوز في جمع السلامة ولأن جمع المذكر السالم له شروط معينة قيل عنها : (فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل أو علماً لمؤنث كزينب أو لغير عاقل كلاحق اسم فرس أو فيه تاء التأنيث كطلحة .)^٤

١ - المقرب - ابن عصفور - ٤٩/٢

٢ - المحرر في النحو - عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي - تحقيق : أ.د. منصور على محمد عبد السميع -

٢٧٩/١ - دار السلام للطباعة - الطبعة الأولى - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٢٠ - ٢٢١

٤ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - الصبان - ١٤٦/١

المطلب الرابع : إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة :

ذكرها ابن الأنباري بعنوان: (القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه).^١ وذكرها العكبري في عنوان : (إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة).^٢

ذكر ابن الأنباري رأي الفريقين بقوله : (ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : " هند زيد ضاربه هي . " لا يجب إبراز الضمير . وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه).^٣

وجاء عن هذا الاختلاف : (ويبرز الضمير المتحمل إذا جرى الوصف على غير من هو له سواء ألبس نحو : غلام زيد ضاربه هو إذا الهاء للغلام أم لم يلبس نحو غلام هند ضاربه هي والكوفي إنما يلزم الإبراز عند الإلباس).^٤

وذكره العكبري بقوله : (اسم الفاعل والصفة المشبهة به إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما وقال الكوفيون لا يجب ذلك ، وصورته قولك " هند زيد ضاربه هي " لا بد من " هي " عندنا وعندهم لا يلزم).^٥

وقيل عن هذا الاختلاف : (يرى الجامع النحوي وجوب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غيره من هو له ... وإلى هذا ذهب البصريون وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجب إبراز الضمير فمثل هند زيد ضاربه هي يجب إبراز هي عند البصريين ولا يجب عند الكوفيين).^٦

١- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٦/١ ، وهي المسألة رقم (٨)

٢- التبيين - العكبري - ص ٢٥٩ ، وهي المسألة رقم (٣٥)

٣- الإنصاف - ابن الأنباري - ٦٦ / ١

٤- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك - ابن هشام - ١٧٣/١ - ١٧٤

٥- التبيين - العكبري - ص : ٢٥٩

٦- إعراب القرآن وعلة - الباقلاني - ١٣١/١

وقيل : (ومثل ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربه هي فيجب إبراز أيضاً لجريان الخبر على غير من هو له وقال الكوفيين لا يجب إبراز حينئذ .)^١

وكذلك : (وعند الكوفيين أن إبراز الضمير إنما يجب عند خوف اللبس .)^٢

ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجب إبرازه في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبراز فيه إذا جرى على غير من هو له .)^٣

واستشهدوا على ذلك بشاهدين :

الشاهد الأول : قول الشاعر :

وَإِنَّ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونُهُ * مِنَ الْأَرْضِ مَوْمَاءُ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ * وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوَفَّقُ

فالشاهد فيه على رأي الكوفيين في قوله : " لمحقوقة " فهو خبر " إن " وهو جارٍ على غير مبتدئه أي أنه وصف لغير المبتدأ الذي وقع هو خبراً عنه ولم يبرز الضمير فلم يقل لمحقوقة أنت ولو كان واجباً لإبرازه فدل ذلك على الجواز .

الشاهد الثاني : قول الشاعر :

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا * كَمَا صَدِىءَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

فالشاهد في البيت على رأي الكوفيين في قوله : " متقليديها " وهي مفعول ثانٍ لترى وهو في الأصل خبرٌ والمفعول الأول هو المبتدأ فجرى الخبر على غير مبتدئه ولم يقل " متقليديها هم " فاسقط الضمير فدل ذلك على الجواز .

وذكر رأي الفريقين فقول : (فإنما جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أم لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس : زيد هند ضاربها هو ومثال ما لم يؤمن فيه

١ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - الصبان - ص : ١ / ٣١٦

٢ - شرح ألفية ابن مالك - ابن النازم - ص : ١١٠

٣ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٦٦

٤ البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٦٦ ، والتبيين - ص : ٢٦١ وهما للأعشى ميمون بن قيس

٥ البيت بلا نسبة في الإنصاف - ١ / ٦٦ ، والتبيين - ص : ٢٦١

اللبس لولا الضمير زيد عمرو ضاربه هو فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين ... وأما الكوفيون فقالوا إذا أمن اللبس جاز الأمران .^١

ثم بعد هذا يذكر ابن الأنباري حجة أخرى للكوفيين فيقول : (ولأن الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبه الفعل وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له كما إذا جرى على من هو له فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له)^٢

أما العكبري فقد قسم حجة الكوفيين إلى سماع وقياس وذكر في السماع الشاهدين اللذين ذكرهما ابن الأنباري وأوردهما البحث آنفاً وذكر قبل الشاهدين قوله تعالى : ﴿إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَّا هُمْ﴾^٣ ثم قال عنه : " بالجر في غير وهو جار على طعام ولم يقل ناظرين أنتم)^٤

ثم ذكر القياس بقوله : (ومن القياس أن اسم الفاعل والصفة المشبهة يعملان عمل الفعل والفعل لا يجب فيه إبراز الضمير كذلك ما يعمل عمله وكذلك إذا جرى على من هو له لا يبرز ضميره كذلك ههنا).^٥

ردّ ابن الأنباري حجة الكوفيين فردّ شاهدهم الأول بقوله : (فلا حجة فيه لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف والتقدير فيه : لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به).^٦

وردّ شاهدهم الثاني بقوله : (فلا حجة لهم فيه أيضاً لأن التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما قال تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^٧ أي

١- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل - محمد عبدالعزيز النجار - ١٧٧/١

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٦٧

٣ - سورة الأحزاب - الآية : ٥٣

٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦١

٥ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦١

٦ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٦٨

٧ سورة يوسف - الآية : ٨٢

: أهل القرية وقال تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾^١ ومنه قولهم : " الليلة الهلال " أي :
: طلوع الهلال لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث.^٢

وردّ العكبري شاهديهم بقوله : (وأما الشعر فليس على حكم مسألتنا بل فيه حذف مضاف
تقديره : ترى أصحاب أرباقها فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه وشواهد كثيرة وأما البيت
الآخر فلا حجة لهم فيه أيضاً لأن قوله : " أن تستجيبني " هو الفاعل الظاهر والتقدير :
لمحقوقة استجابته والهاء في " دعاءه " عائدة عليه.^٣

وردّ استشهادهم بالآية بقوله : (أما الآية فالقراءة المذكورة فيها بعيدة عن الصحة وإنما
جوزها من هو على مذهبهم في ذلك فلا تكون حجة على مخالفيهم).^٤

وردّ ابن الأنباري بقية قولهم بقوله : (وأما قولهم " إن الإضممار في اسم الفاعل إنما كان
لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير من هو له " قلنا : فلكونه فرعاً عن الفعل
وجب فيه إبراز الضمير ههنا لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع ، ولما يؤدي إليه
ترك الإبراز من اللبس على ما بيننا والله أعلم).^٥

وردّ العكبري قياسهم فقال : (أما القياس على الفعل فغير مستقيم لوجهين : أحدهما : أن
الفعل هو الأصل في العمل وفي استحقاق الفاعل واسم الفاعل ليس كذلك ، والثاني : أن
الضمائر في اسم الفاعل والمفعول غير مستحكمة ولذلك لا يظهر الضمير فيها لفظاً بل هي
على صورة واحدة في كل حال وإنما يُقضى بالضمائر فيها حكماً بخلاف الفعل فإن ضمير
التثنية والجمع والتأنيث يظهر فيها لفظاً نحو : ضربا وضربوا وضربن فعند ذلك يُستغنى عن
إظهارها في مسألتنا والله أعلم بالصواب).^٦

أما حجة البصريين فذكرها ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل
على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له أننا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع

^١ سورة البقرة الآية : ٩٣

^٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٢٨

^٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦٢

^٤ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦١

^٥ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٧١

^٦ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦٢

على الفعل في تحمل الضمير ... فإذا ثبت أن اسم الفعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء فلو قلنا إنه يحتمل الضمير في كل حالة - إذا جرى على من هو له وإذا جرى على غيره من هو له - لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول فقلنا : إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير ليقع الفرق بين الأصل والفرع

(١).

ونذكر حجة أخرى للبصريين فقال : (ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له لأننا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس ، ألا ترى أنك لو قلت : " زيد أخوه ضارب " وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد ويلتبس عليه ذلك ؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس فوجب إبرازه لأنه به يحصل إفهام السامع ورفع الالتباس ويخرج على هذا إذا جرى على من هو له فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه ألا ترى أنك لو قلت : " زيد ضارب غلامه " لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد إذا كان واقعاً بعده فلا شيء أولى به منه فبان بما ذكرنا صحة ما صرنا إليه .^٢

ونذكر العكبري الحجتين السابقين^٣ اللتين ذكرهما ابن الأنباري ولم يزد شيئاً .

رجح ابن الأنباري والعكبري رأي البصريين ، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الأنباري والعكبري غير صحيح ، والصحيح هو ما ذهب إليه الكوفيون لأنه إذا لم يلتبس الكلام جاز الحذف والاختصار والحذف كثير عند العرب بل العرب تميل إليه ، والضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : " هند زيد ضاربه هي " جاز حذف "هي" لعدم الالتباس في المعنى فإذا قلت : هند زيد ضاربه ، بحذف الضمير لا يلتبس على أحد الضارب من المضروب لذلك صح قول الكوفيين ، والله أعلم بالصواب .

١ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٦٧

٢ - الإنصاف - ابن الأنباري - ١ / ٦٧-٦٨

٣ - التبيين - العكبري - ص : ٢٦٠

الخاتمة :

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف خلق الله أجمعين نبينا وسيّدنا وحبيبنا الصّادق الأمين ، محمّد بن عبد الله صلى الله وسلّم وبارك عليه وعلى الأنبياء والمرسلين وآل كلّ وصحب كلّ أجمعين وأحسن الله ختامي وختامكم وختام المسلمين وحشرنا جميعًا تحت لواء سيد المرسلين وبعد :

فقد تمّ بحمد الله وتوفيقه هذا البحث ويذكر الباحث هنا التّليخيص والنتائج التي توصّل لها والتوصيات .

أولاً - التّليخيص :

تناولت هذه الدّراسة ابن الأنباري والعكبري وآراءهما النحوية من خلال كتابيهما الإنصاف والتبيين .

وتناولت كذلك المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ووافقه في ذكرها العكبري في كتابه التبيين وقد قام الباحث بعرضها ووصفها وتحليلها .

ذكر الباحث في هذا البحث تعريفًا بابن الأنباري - صاحب الإنصاف - وذلك من خلال اسمه ومولده ونشأته وصفاته وعلمه ومذهبه الفقهي والنحوي وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته .

كما تناول ذكر العكبري - صاحب التبيين - وذلك من خلال ذكر اسمه ومولده ونشأته ونسبته وعلمه وطريقته في التّأليف وشعره ومذهبه الفقهي والنحوي وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته .

في البحث تعريف بكتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" منهجه وقيّمته العلمية وسبب تأليفه ومسائله ومصادره وشواهد وطريقة مؤلفه في مناقشة المسائل .

وكذلك تعريف بكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" منهجه وقيّمته العلمية ومسائله ومصادره وشواهد وطريقة مؤلفه في مناقشة المسائل .

دفع الباحث شبهة عن ابن الأنباري في تأليفه لكتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" كما دفع شبهة عن كتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" للعكبري .

تعرض الباحث لجميع المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين التي أوردها ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" ووافقه العكبري في إيرادها في كتابه "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" وهي خمس وخمسون مسألة .

تعرض الباحث لثمانية عشرة مسألة في الابتداء ونواسخه منها سبع مسائل في المبتدأ والخبر وخمس مسائل في نواسخ الخبر الفعلية والحرفية وست مسائل في نواسخ المبتدأ .

كما تعرض الباحث لتسع مسائل في الفعل ومعمولاته وشملت العامل في المفعول به وفعل الأمر والتنازع والاشتغال وأفعال التعجب و"نعم وبئس" والعامل في المفعول معه وألفاظ الإغراء .

وكذلك ذكر الباحث اثنتي عشرة مسألة في الحال والتمييز والاستثناء فقد ذكر مسألتين في الحال وأربع مسائل في التمييز وست مسائل في الاستثناء .

كما ذكر الباحث ثلاث مسائل في العدد وست مسائل في النداء ومسألة واحدة في كل من اشتقاق الاسم وأصل الاشتقاق وإعراب الأسماء الستة وإعراب المثنى والجمع وجمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث وإبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة .

مما لا شك فيه أن مثل هذه الدراسة النحوية الصرفية في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تحافظ على اللغة العربية وذلك إذا اهتم بها الباحثون وعملوا على تحليل أسباب الاختلاف فيها وإبرازها في صورة تعين الدارسين على الوقوف عليها وهذا أحد الأهداف التي جاءت هذه الدراسة من أجلها

ثانياً - النتائج :

توصل الباحث في هذا البحث إلى النتائج الآتية :

- ١- أن ابن الأنباري والعكبري بصريان في مذهبهما النحوي بل هما حاملًا لوائه والمدافعان عنه .
- ٢- أن ابن الأنباري لم يدَّع أنه أول من ألف في الخلاف ، إنما هو أول من رتب المسائل الخلافية على هذا النحو .
- ٣- في الخمس والخمسين مسألة - موضوع البحث - رجح ابن الأنباري رأي النحاة البصريين في اثنتين وخمسين مسألة ورجح رأي النحاة الكوفيين في ثلاث مسائل فقط هي مسألة "العامل في الاسم المرفوع بعد لولا" ومسألة "تقديم خبر ليس" ومسألة "اللام الأولى في لعل" .
- ٤- أما العكبري فلم يرجح رأي النحاة الكوفيين في أي مسألة ، ورجح رأي النحاة البصريين في جميع المسائل ما عدا مسألة "اللام الأولى في لعل" .
- ٥- في مسألة "اللام الأولى في لعل" ذكر العكبري رأيًا مخالفًا للنحاة البصريين والكوفيين وقال : إن "لعل" و"عل" لغتان لا يحكم فيهما بالزيادة أو الحذف.
- ٦- فصل العكبري مسألة "رافع المبتدأ والخبر" وجعلها مسألتين حيث جعل "رافع المبتدأ" مسألة لوحدها وكذلك مسألة "رافع الخبر" بينما ذكرهما ابن الأنباري في مسألة واحدة .
- ٧- في القول في رافع الخبر ردَّ ابن الأنباري آراء النحاة البصريين والكوفيين جميعهم وأتى برأي جديد وهو أن الخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ .
- ٨- أن ابن الأنباري والعكبري تحاملا على النحاة الكوفيين وغلبت عليهم نزعتهم البصرية في كثير من المسائل كمسألة "وقوع الفعل الماضي حالاً" ومسألة "نعم وبئس أهما فعلا" أم اسمان" ومسألة "ترخيم الثلاثي" ومسألة "ترخيم الرباعي" ومسألة "حاشا بين الفعلية والحرفية" ومسألة "إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة" .
- ٩- أن ابن الأنباري والعكبري متشابهان في آرائهما النحوية والصرفية .
- ١٠- أن هذين الكتابين "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" و"التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" من

أهم المصادر في علمي النحو والصرف وهما أهم كتابين في الخلافات النحوية والصرفية .

- ١١- كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" يتفوق على كتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" في عدد المسائل الخلافية وفي الشواهد الشعرية بأنواعها المختلفة ، وابن الأنباري يفوق العكبري في الاستدلال بأصول النحو
- ١٢- أن العكبري ذكر في كتابه "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" مسائل خلافية ليست بين النحويين البصريين والكوفيين .
- ١٣- أن اختلاف النحاة في باب التنازع لا داعي له ولا يوصل إلى فائدة ما دام القولان - قول البصريين وقول الكوفيين - صحيحين ومستعملين في العربية وكذلك الاختلاف في الاشتغال .
- ١٤- أن اختلاف النحاة في مسألة "نعم وبئس" أهما فعلا أم اسمان ؟ إنما نشأ لأن كلا الفريقين نظر من جهة واحدة وأن رأييهما صحيحان فهما - أي نعم وبئس - يكونان فعلين واسمين .
- ١٥- أن اختلاف النحاة في "حاشا" أفعل هي أم حرف ؟ إنما نشأ لاختلاف وجهات النظر وأن رأي البصريين والكوفيين صحيح فهي تكون فعلاً وحرفاً .
- ١٦- أن تقديم التمييز على العامل فيه يجب أن يفصل فيه بين ما كان محولاً عن الفاعل وما كان محولاً عن المفعول لأن هذا الأخير لا تنطبق عليه حجة البصريين ويجوز فيه تقديم معموله عليه .

ثالثاً - التوصيات :

للسير في مثل هذه الدراسة للعلماء النحويين وآرائهم وخاصة في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين يوصي الباحث بالآتي :

- ١- ألا يتعصب الباحثون والدارسون ومن قبلهم المعلمون لمدرسة بعينها .
- ٢- الإقبال على المسائل الخلافية النحوية والصرفية وبيان وتحليل الأسباب التي أدت إلى الاختلاف .
- ٣- جمع مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين غير الواردة في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لابن الأنباري وكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري .
- ٤- أن يُقَلَّل الخلاف في مسألة العامل ويكون ذلك بترجيح أصح الأقوال وأن تتبنى مجامع اللغة العربية ذلك .
- ٥- أن تفرد دراسات لابن الأنباري وأخرى للعكبري توضح جهودهما في علمي النحو والصرف وخاصة جهودهما في الاختلافات النحوية والصرفية .
- ٦- البحث عن كتب ابن الأنباري والعكبري وتحقيق ما لم يحقق ونشر ما كان محققاً لتعم الفائدة .

Abstract

This study deals with Ibn el-Anbary and Akbury and their grammatical opinions through their books the Equaity and the manifestation and also it deals with different issues between

the school of Basrah and Koofah which was mentioned by Ibn el-Anbary in his book the quality and Akbury in his book the manifestation and it was presented, described and analysed by the researcher, moreover he gave full definitions about Ibn el-Anbary and Akbury.

In the research definitions of the book equality in the different issues between grammatical schools basrah and Koofah and the book, the mainfestation which is about grammatical schools basrah and koofah.

The research deals with eighteen essnes in beginning of sentences and nine essues of verbs with its divisions.

The researcher also mentions twelve essues about the adverbs and three essues about numbering.

It is clear that like this grammatical study in the issues of differences between the school of basrah and Koofah helps in saving the Arabic language.

The main result of this study that Ibn el-Anabry prefers the opinion of grammatical school of Basrah in fifty-two essues then only three essues of grammatical school of Koofah. And Akbury does not prefer the opinion of grammatical school of koofah in any essue and he prefers the opinion grammatical school of Basrah in all the essues except one.

The researcher recommends that the students and researchers and the teacher as well will not strongly concentrate in one school and leave the other and the differend essues will be raised to the centers of Arabic Languages.

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية - فاضل صالح السامرائي - مطبعة اليرموك - بغداد - الطبعة الأولى - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٣- الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم - د. محمد أحمد خضير - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - مصر - ٢٠٠١م
- ٤- أربعة رسائل في النحو - لعدة مؤلفين - تحقيق : د. عبد الفتاح سليم - مكتبة الآداب - القاهرة - مصر - مارس ٢٠٠٣م
- ٥- أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري - نوري حسن حامد المسلاتي - دار الفضيل للنشر والتوزيع - ليبيا - بنغازي ٢٠٠٥م
- ٦- أسد الغاية في معرفة الصحابة - عز الدين بن الأثير - تحقيق : الشيخ خليل مأمون شيحا - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ٧- أسرار العربية - ابن الأنباري - تحقيق : محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ٨- إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين ، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق ، د. عبد المجيد دياب ، شركة الطّباعة العربيّة ، السّعوديّة ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٩- الأشباه والنظائر في النحو ، لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جلال الدين السيوطي ، راجعه وقدم له : د. فائز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٠- أشعار الشعراء الست الجاهليين - الأعلام الشنتمري - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان .
- ١١- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري - د. محمد سالم صالح - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

- ١٢- الأصول في النحو - ابن السراج - تحقيق : د عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٣- إعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب في صناعة الإعراب - خالد بن عبدالله الأزهرى - المكتبة الشعبية - بيروت - لبنان
- ١٤- إعراب الحديث النبوي - العكبري - تحقيق عبدالاله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، ودار الفكر - دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م
- ١٥- إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق : د. زهير غازي زاهر-مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٦- إعراب القرآن الكريم وبيانه - محيي الدين الدرويش- دار اليمامة ودار ابن كثير - دمشق - بيروت - دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص - سورية - الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٧- إعراب القرآن وعلل القراءات - الباقلاني - تحقيق : عبد القادر عبد الرحمن السعدي .
- ١٨- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل - بهجت عبد الواحد صالح - دار الفكر - عمان - الأردن - الطبعة الثانية - ١٩٩٨م
- ١٩- الأعلام للزركشي ، دار الملايين ، بيروت ، الطبعة السادسة ١٩٨٤م .
- ٢٠- الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - مطابع كوستا تسوماس وشركاه - القاهرة - مصر .
- ٢١- أمالي ابن الحاجب - ابن الحاجب - تحقيق : فخر صالح سليمان قدارة - دار عمار - عمان - الأردن - دار الجيل - بيرقت - لبنان - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ٢٢- أمالي ابن الشجري - تحقيق د. محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

- ٢٣- الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم " - ابن الحاجب - تحقيق : هادي حسين حمودي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٤- إنباه الرواة على أنباء النحاة - القفطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف في الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الطلائع للنشر ، القاهرة - ٢٠٠٥م .
- ٢٦- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك - ابن هشام - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير - القاهرة - مصر - ٢٠٠٤م .
- ٢٧- البداية والنهاية - أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي - تحقيق : د. أحمد عبد الوهاب فتوح - دار الحديث القاهرة - الطبعة الخامسة - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ٢٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - لبنان .
- ٢٩- البيان في غريب إعراب القرآن - ابن الأنباري - تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا - الهيئة العامة للكتب المصرية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٣٠- تأريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٣١- التأويل في القرآن الكريم - د. عبد الفتاح أحمد الحموز - مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٣٢- التبيان في إعراب القرآن - أبو البقاء العكبري - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ٣٣- التبيان في شرح الديوان - العكبري - ضبط مصطفى السقا وآخرون - دار المعرفة - بيروت - لبنان
- ٣٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - أبو البقاء العكبري ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكتب العبيكان - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ٣٥- التسهيل في شرح بن عقيل - د . هادي نهر - دار الأمل للنشر والتوزيع - إربد - الأردن - ٢٠٠٣م .
- ٣٦- التراكيب اللغوية- أ.د. هادي نهر - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - الطبعة العربية ٢٠٠٤م
- ٣٧- التعليقة على كتاب سيبويه - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي - تحقيق : عوض بن حمد القوزي - مطبعة الأمانة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ٣٨- تفسير القرآن العظيم - ابن كثير - مكتبة دار التراث - القاهرة - مصر
- ٣٩- تنقيح الأزهرية - خالد بن عبدالله الأزهرى - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- ٤٠- تهذيب وإغناء شرح قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام - إعداد : عدنان العظمة - دققه وأغنى شواهد وقدم له : د. محمد على سلطاني - دار العصماء - دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م .
- ٤١- توجيه اللمع - للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز - شرح كتاب اللمع لابن جني - دراسة وتحقيق : أ.د. فايز زكي محمد دياب - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٤٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - المرادي - تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر - الطبعة الثانية .

- ٤٣- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل - محمد عبد العزيز النجار - مكتبة ابن تيمية للنشر والتوزيع - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.
- ٤٤- تيسير الصرف - محمد مرسي عامر وآخرون - الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية - القاهرة - مصر - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- ٤٥- تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - إعداد فئة من المدرسين - تقديم د. محمد على سلطاني - دار العصماء - دمشق - سورية الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م
- ٤٦- الجامع لأحكام القرآن - الطبري - دار الريان للتراث - القاهرة - مصر
- ٤٧- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه - محمود صافي - دار الرشيد - دمشق - حلبوني - مؤسسة الإيمان - بيروت - لبنان
- ٤٨- الجمل في النحو - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - حققه وقدم له " د. على توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة بيروت لبنان - ودار الأمل إربد الأردن الطبعة الأولى " ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٩- الجمل في النحو - الخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق : د. فخري غباوة - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٥٠- الجهود النحوية للشيخ العثيمين - نجيب بن محفوظ بن كرامة الزبيدي - مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
- ٥١- حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام - الشيخ محمد الأمير - دار إحياء التراث العربي - القاهرة - مصر .
- ٥٢- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الصبان - تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية - القاهرة - مصر
- حقيقة " ليس " وأوجه استعمالها في اللغة العربية - د. عبدالعظيم فتحي خليل - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- ٥٣- خزانة الأدب - عبد القادر بن عمر البغدادي - القاهرة - مصر - الطبعة الرابعة - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٥٤- الخصائص - ابن جني - تحقيق : عبدالحكيم بن محمد - المكتبة التوفيقية - القاهرة - مصر .
- ٥٥- الخلاف النحوي في المنصوبات - منصور صالح محمد علي الوليدي - جدارا للكتاب العالمي - عمان - الأردن - عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن - الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م.
- ٥٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع - أحمد بن الأمين الشنقيطي - شرح وتحقيق : عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب - بيروت - لبنان - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٥٧- دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر - الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٥٨- ديوان الأعشى - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان
- ٥٩- ديوان الراعي النميري - شرح : د . واضح الصمد - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٦٠- ديوان النابغة ، تحقيق :كرم البستاني ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٦١- ديوان امرئ القيس - تحقيق حنا الفاخوري - دار الجيل - بيروت - لبنان .
- ٦٢- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري - شرح : د . يوسف عيد - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ٦٣- ديوان عروة بن الورد - شرحه وقدم له ووضع فهارسه : سعدي ضئائي - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
- ٦٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة - شرح : يوسف شكري فرحات - دار الجيل - بيروت - لبنان .

- ٦٥- الذيل على طبقات الحنابلة - ابن رجب - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ٦٦- الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبي - تحقيق د. شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة مصر - الطبعة الثانية ١٩٨٨م
- ٦٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني - الإمام أحمد المالقي - تحقيق : أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - سورية .
- ٦٨- سر صناعة الإعراب - ابن جني - تحقيق : أحمد فريد أحمد - ٣٢٧/١ - المكتبة التوفيقية - القاهرة - مصر
- ٦٩- سير أعلام النبلاء - الذهبي - تحقيق : د. بشار عوَّاد معروف ود. محيي الدين هلال - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- ٧٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - أبو الفلاح عبد الحي بن العماد - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان .
- ٧١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ابن عقيل - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - الدار السودانية للكتب - الخرطوم - السودان - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٧٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه - حسن حمد - إشراف : د. إميل بديع - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٧٣- شرح التحفة الوردية - ابن الوردي تحقيق : عبد الله على الشلال - مكتبة الرشد الرياض - المملكة العربية السعودية - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
- ٧٤- شرح التسهيل - ابن مالك - تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون - دار هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٧٥- شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية .

- ٧٦- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية - محمد صالح بن احمد الفرسي - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧٧- شرح ألفية ابن مالك - ابن الناظم - تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد- دار الجيل - - بيروت - لبنان .
- ٧٨- شرح ألفية ابن معط - ابن معط - تحقيق : علي موسى الشوملي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٧٩- شرح ألفية ابن معط - الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصللي - تحقيق : د. علي الشوملي - دار الكندي للنشر والتوزيع - إربد - الأردن - دار الأمل - إربد - الأردن - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ٨٠- شرح كافية ابن الحاجب - الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصللي - تحقيق : د. علي الشوملي - دار الكندي للنشر والتوزيع - إربد - الأردن - دار الأمل - إربد - الأردن - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ٨١- شرح الكافية الشافية - ابن مالك - حققه وقدم له : د. عبدالمنعم احمد هويدي - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٨٢- شرح اللمع في النحو - القاسم بن محمد الواسطي الضرير - تحقيق : د. رجب عثمان محمد و د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- ٨٣- شرح المعلقات العشر - للزوزني - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٥-١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٨٤- شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب - - بيروت - لبنان .
- ٨٥- شرح المقرب - ابن عصفور - تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري - الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٨٦- شرح المكودي على ألفية ابن مالك - أبو زيد المكودي - تحقيق : د. فاطمة راشد الراجحي- الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - مصر

- ٨٧- شرح جمل الزجاجة - ابن هشام - دراسة وتحقيق : د علي محسن عيسى
- عالم الكتب مكتبة النهضة العربية بيروت - لبنان الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ -
١٩٨٦ م.
- ٨٨- شرح ديوان الفرزدق - ضبط معانيه وشروحه وأكملها : إيليا الحاوي -
الشركة العالمية للكتب - الطبعة الثانية - ١٩٩٥ م .
- ٨٩- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري - عبد الرحمن البرقوقي دار الفكر
العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ٩٠- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب -
تحقيق : مصطفى السقا .
- ٩١- شرح شذور الذهب - لأبن هشام - تأليف : بركات يوسف ويوسف الشيخ
- دار الفكر للطباعة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- ٩٢- شرح شواهد المغني - السيوطي - تصحيح وتعليق : الشيخ محمد محمود
- دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان .
- ٩٣- شرح عيون الإعراب - الإمام أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي -
تحقيق : د . حنا جميل حداد - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - الطبعة
الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٩٤- شرح كافية ابن الحاجب - رضي الدين الاسترأبادي - قدم له ووضع
حواشيه وفهارسه : د.إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
- الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٩٥- شرح المقرب - ابن عصفور الأشبيلي - تأليف : د. علي محمد فاخر -
مطبعة السعادة - الطبعة الأولى - ١٩٩٠ م .
- ٩٦- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة
، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ٩٧- شعر الأخطل - السكري ، تحقيق د . فخر الدين قباوه ، دار الفكر ،
دمشق ، سوريا ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ،
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

- ٩٨- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية - تقي الدين إبراهيم النيلي - تحقيق : محسن بن سالم العميري - مطبعة جامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
- ٩٩- الضروري في صناعة النحو - القاضي أبو الوليد بن رشد - تحقيق : د. منصور على عبد السميع - دار الفكر العربي - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- ١٠٠- ضياء السالك إلى أوضح المسالك - محمد عبد العزيز النجار - مصر الجديدة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٠١- طبقات الشافعية الكبرى - تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب السبكي - دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية .
- ١٠٢- طبقات المفسرين - الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الدواودي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ١٠٣- العبر في خبر من غبر - الذهبي - تحقيق : صلاح الدين المنجد - مطبعة حكومة الكويت - الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
- ١٠٤- علل النحو - أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق - تحقيق : د. محمود جاسم محمد الدرويش - مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ١٠٥- العلل النحوية في كتاب سيبويه - أسعد خلف العوادي - دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - الطبعة الأولى ٢٠٠٩م .
- ١٠٦- غاية النهاية في طبقات القراء - شمس الدين بن الجزري - عني بنشره : برجستراسر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ١٠٧- الفرائد الجديدة - عبدالرحمن الأسيوطي - أشرف على طبعتها وعلق على شواهدا : محمد المل أحمد الكزني - المكتبة الوطنية بغداد ١٩٧٧م .
- ١٠٨- فقه العربية المقارن - د. رمزي منير بعلبكي - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - أبريل ١٩٩٩م .

- ١٠٩- فقه اللغة العربية وخصائصها - د إميل بديع يعقوب - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - مايو ١٩٨٢م
- ١١٠- فقه اللغة وأسرار العربية - أبو منصور الثعالبي - وضع الشروح والتعليق والفهارس د. ديزيرة شعال - دار الفكر العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٩م
- ١١١- فهرس الكتب النحوية المطبوعة - د. عبد الهادي الفضلي - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
- ١١٢- فوات الوفيات - محمد بن شاكر بن أحمد الكتيبي - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية ومطبعة السعادات بمصر ١٩٥١م .
- ١١٣- في أصول النحو - سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - دمشق سورية .
- ١١٤- في ظلال القرآن - سيد قطب - دار الشروق .
- ١١٥- قضايا المفعول به عند النحاة العرب - د محمد أحمد خضير - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - مصر - ٢٠٠٣م
- ١١٦- القضايا النحوية في الجزء الرابع من شرح العكبري على ديوان المتنبي - إعداد الطالب : خالد عبد الله على سلمان - إشراف الدكتور : عبد الجبار بلال منير .
- ١١٧- قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - مصر .
- ١١٨- قواعد النحو بأسلوب العصر - د. محمد بكر إسماعيل - دار المنار للنشر والتوزيع - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ١١٩- الكامل في التأريخ - عز الدين أبو الحسن الشيباني المعروف بابن الأثير - دار صادر - بيروت - لبنان - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ١٢٠- الكتاب - سيبويه - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الجيل بيروت الطبعة الأولى.

- ١٢١- كتاب اللامات - أبو الحسن الهروي - تحقيق : يحيى علوان البلداوي - مكتبة الفلاح - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٢٢- كتاب اللامات - أبو القاسم الزجاج - تحقيق : د. مازن مبارك - المطبعة الهاشمية - دمشق - سورية - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ١٢٣- كشف المشكل في النحو - على بن سليمان الحيدر اليمني - دراسة وتحقيق - د. هادي عطية مطر الهلالي - دار عمار للنشر والتوزيع - عمان الأردن الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
- ١٢٤- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات - أبو الحسن الباقلاني - تحقيق : عبد القادر عبد الرحمن السعدي - دار عمار .
- ١٢٥- لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب - عبد الوهاب بن احمد الشعراني - تحقيق : د. عبدالله عبدالقادر الطويل - دار البدر - المنصور - مصر - الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- ١٢٦- اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء العكبري - تحقيق غازي مختار طليمات - دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، ودار الفكر - دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٩٩٥ م . اعادة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ١١٧- لسان العرب - ابن منظور - فصل العين المهملة - دار صادر - بيروت - لبنان
- ١١٨- اللمع في العربية - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق : حامد المؤمن - مكتبة النهضة العربية .
- ١٢٩- مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها - د . محمد غالب عبد الرحمن وراق - مطبعة جامعة أفريقيا العالمية ٢٠٠٣ م
- ١٣٠- متن ألفية ابن مالك - لابن مالك - ضبط : أحمد محمد سعيد السعدي - مكتبة ابن القيم - دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- ١٣١- مجمع الأمثال - أحمد بن محمد الميداني - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

- ١٣٢- المحرر في النحو - عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي - تحقيق :
أ.د. منصور على محمد عبد السميع - دار السلام للطباعة - الطبعة الأولى -
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ١٣٣- المدارس النحوية - شوقي ضيف - دار المعارف - مصر ، الطبعة
السادسة ١٩٨٩م .
- ١٣٤- مرآة الجنان وعبرة اليقظان - أبو محمد عبد الله اليافعي - دار الكتاب
الإسلامي - القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ١٣٥- مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي - تحقيق : محمد أبو الفضل
ابراهيم - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية ١٩٧٤م .
- ١٣٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي - تحقيق : محمد أحمد جاد
المولى وآخرون - دار التراث - القاهرة - مصر- الطبعة الثالثة.
- ١٣٧- مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر
البلاغي - د: محمود موسى حمدان - مكتبة وهبة - القاهرة - مصر الطبعة
الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ١٣٨- مسائل خلافية في النحو - العكبري - تحقيق: د. عبدالفتاح سليم -
مكتبة الآداب - القاهرة - مصر - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- ١٣٩- مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها - صلاح الدين
الزعلابي - منشورات اتحاد الكتّاب العرب - دمشق - سورية - الطبعة الأولى
١٩٩٢م .
- ١٤٠- معاني القرآن - الأخفش - تحقيق : د. فائز فارس- الطبعة الأولى :
١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٤١- معاني القرآن - الأخفش - دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد
-عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٤٢- معاني القرآن - الفراء -عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- ١٤٣- معاني القرآن وإعرابه - الزجاجي - تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي -
عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ -
١٩٨٨ م.
- ١٤٤- معجم الأدباء - لياقوت الحموي - دار الفكر للطباعة والنشر - الطبعة
الثالثة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٤٥- معجم الأعلام - بسام عبد الوهاب الجابي - الجفان والجابي للطباعة -
الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م -
- ١٤٦- مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام تحقيق : محمد محيي
الدين عبد الحميد - دار الطلائع - القاهرة - مصر - ٢٠٠٥ م
- ١٤٧- مفتاح العلوم - السكاكي - تحقيق : د. عبد الحميد هنداي - دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- ١٤٨- المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف - حسن باشا بن علاء
الدين الأسود تحقيق : شريف عبد الكريم النجار - دار عمار للنشر - عمان -
الأردن - الطبعة الأولى - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- ١٤٩- المفصل في علم العربية - الزمخشري - دار الجيل - بيروت - لبنان -
الطبعة الثانية .
- ١٥٠- المقتضب - المبرد - تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة - وزارة
الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي -
القاهرة - مصر - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٥١- المقرب - ابن عصفور - تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله
الجبوري - الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٥٢- المنجد في اللغة والأعلام - لويس عجيل - دار المشرق - بيروت -
لبنان - الطبعة ٢١ ، ٢٨ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٥٣- المنهاج في القواعد والإعراب - محمد الأنطاكي - مكتبة دار الشرق -
بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة .

- ١٥٤- مهذب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - أحمد المعصومي - مؤسسة
البلاغ للطباعة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م
- ١٥٥- موسوعة أعلام الفكر الإسلامي - محمود حمدي زقزوق - وزارة الأوقاف
- مصر - القاهرة - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ١٥٦- موسوعة الحروف في اللغة العربية - إميل بديع يعقوب - دار الجيل -
بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ١٥٧- النحو الجامع - د. محمد أحمد قاسم - جروس برس الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ١٥٨- نحو الخليل من خلال معجمه - د. هادي نهر - دار اليازوري للنشر
والتوزيع - عمان - الأردن
- ١٥٩- نحو القلوب الصغير - الإمام عبد الكريم القشيري - تحقيق : د. أحمد
علم الدين الجندي - الدار العربية للكتب - ليبيا - تونس - ١٣٩٧ هـ
- ١٩٧٧ م .
- ١٦٠- النحو الكافي - أيمن أمين عبد الغني - دار الكتب العلمية - بيروت
- لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- ١٦١- النحو الوافي - عباس حسن - دار المعارف بمصر - الطبعة الخامسة
١٦٢- النحو وكتب التفسير - د. إبراهيم عبدالله رفيدة - الدار الجماهيرية للنشر
والتوزيع والإعلان - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى -
الطبعة الثالثة - ١٩٩٠ م
- ١٦٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأنباري - تحقيق : إبراهيم
السامرائي - مكتبة الأندلس - بغداد - الطبعة الثانية ١٩٧٠ م.
- ١٦٤- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي - دار
المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية .
- ١٦٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق : أحمد
شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى -
١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١٦٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أبو العباس شمس الدين بن خلكان
- تحقيق : د. إحسان عباس- دار الثقافة - لبنان .

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	استهلال	أ
٢	الإهداء	ب
٣	الشكر	ج
٤	المقدمة	د-ك
٥	الفصل الأول : ابن الأنباري والعكبري وكتاباهما	٤٢-١
٦	المبحث الأول : ابن الأنباري وكتابه الإنصاف	٢٢-٢
٧	المطلب الأول : ابن الأنباري حياته ونشأته	١١-٣
٨	اسمه	٣
٩	كنيته	٤
١٠	لقبه	٥
١١	مولده	٥
١٢	صفاته	٦
١٣	ثقافته وعلمه	٧
١٤	مذهبه الفقهي	٧
١٥	مذهبه النحوي	٨
١٦	المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته	١٧-١٢
١٧	شيوخه	١٢
١٨	تلاميذه	١٣
١٩	مؤلفاته	١٥
٢٠	المطلب الثالث : الإنصاف وقيمه العلمية	٢٢-١٨
٢١	منهج الإنصاف	١٨
٢٢	سبب تأليف الإنصاف	١٩
٢٣	دفع شبهة عن الإنصاف	١٩
٢٤	مؤلفات الخلاف قبل ابن الأنباري	٢٠

٢٥	مسائل الكتاب	٢١
٢٦	طريقته في مناقشة المسائل	٢١
٢٧	مصادر الكتاب	٢١
٢٨	شواهد الكتاب	٢٢
٢٩	المبحث الثاني : العكبري وكتابه التبيين	٢٣-٤٢
٣٠	المطلب الأول : حياته ونشأته	٢٤-٣٠
٣١	نسبته	٢٥
٣٢	مولده	٢٦
٣٣	أصله ونسبه	٢٦
٣٤	أخلاقه وعلمه	٢٧
٣٥	طريقته في التأليف	٢٨
٣٦	شعره	٢٨
٣٧	مذهبه النحوي	٢٩
٣٨	المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته	٣١-٣٨
٣٩	شيوخه	٣١
٤٠	تلاميذه	٣٣
٤١	مؤلفاته	٣٥
٤٢	المطلب الثالث : التبيين منهجه وقيمه العلمية	٣٩-٤٢
٤٣	منهج التبيين	٣٩
٤٤	مسائل الكتاب	٣٩
٤٥	مصادر الكتاب	٤٠
٤٦	شواهد الكتاب	٤١
٤٧	طريقته في مناقشة المسائل	٤١
٤٨	دفع شبهة عن التبيين	٤٢
٤٩	الفصل الثاني : الابتداء ونواسخه	٤٣-١٧٠

٥٠	المبحث الأول : المبتدأ والخبر	٨٦-٤٤
٥١	المطلب الأول : رافع المبتدأ والخبر	٤٥
٥٢	المطلب الثاني: العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور	٥٧
٥٣	المطلب الثالث : الاسم الواقع بعد لولا	٦٤
٥٤	المطلب الرابع : خبر المبتدأ	٨٢-٧٢
٥٥	تقديم خبر المبتدأ	٧٢
٥٦	تحمل الخبر الجامد للضمير	٧٨
٥٧	المطلب الخامس : عامل النصب في الظرف الواقع خبراً	٨٣
٥٨	المبحث الثاني : نواسخ الخبر	١٢٣-٨٧
٥٩	المطلب الأول : الاسم المنصوب بعد كان	٨٨
٦٠	المطلب الثاني : تقديم خبر " مازال " وأخواتها على " ما "	٩٦
٦١	المطلب الثالث : تقديم خبر ليس	١٠٢
٦٢	المطلب الرابع : خبر ما الحجازية	١١٢
٦٣	المطلب الخامس : ما طعامك أكل إلا زيد	١١٩
٦٤	المبحث الثالث : نواسخ المبتدأ	١٧٠-١٢٤
٦٥	المطلب الأول : العامل في خبر إنّ ، وعمل إنّ المخففة	١٣٩-١٢٥
٦٦	العامل في خبر إنّ	١٢٥
٦٧	عمل إنّ المخففة من الثقيلة	١٣٢
٦٨	المطلب الثاني : العطف على اسم إنّ قبل الخبر	١٤٠
٦٩	المطلب الثالث : دخول لام التوكيد في خبر لكن	١٤٨
٧٠	المطلب الرابع : اللام الأولى في لعل	١٥٥
٧١	المطلب الخامس : اسم لا النافية للجنس بين الإعراب والبناء	١٦٣
٧٢	الفصل الثالث : الفعل ومعمولاته	٢٦٣-١٧١

٧٣	المبحث الأول : العامل في المفعول وفعل الأمر	١٧٢-١٩٥
٧٤	المطلب الأول : الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول به	١٧٣
٧٥	المطلب الثاني : فعل الأمر بين الإعراب والبناء	١٨٠
٧٦	المبحث الثاني : التنازع والاشتغال	١٩٦-٢١١
٧٧	المطلب الأول : التنازع في العمل	١٩٧
٧٨	المطلب الثاني : الاشتغال	٢٠٨
٧٩	المبحث الثالث : أفعال التعجب ونعم وبئس	٢١٢-٢٤٩
٨٠	المطلب الأول: أفعال التعجب بين الاسمية والفعلية والتعجب من الألوان	٢١٣-٢٣٢
٨١	أفعال التعجب بين الاسمية والفعلية	٢١٣
٨٢	التعجب من الألوان	٢٢٧
٨٣	المطلب الثاني : نعم وبئس	٢٣٣
٨٤	المبحث الرابع : المفعول معه وأسلوب الإغراء	٢٥٠-٢٦٣
٨٥	المطلب الأول : عامل النصب في المفعول معه	٢٥١
٨٦	المطلب الثاني : تقديم أَلْفَاظ الإغراء عليها	٢٥٧
٨٧	الفصل الرابع : الحال والتمييز والاستثناء	٢٦٤-٣٢٧
٨٨	المبحث الأول : الحال	٢٦٥-٢٧٧
٨٩	المطلب الأول : تقديم الحال على العامل فيه	٢٦٦
٩٠	المطلب الثاني : وقوع الفعل الماضي حالاً	٢٧١
٩١	المبحث الثاني : التمييز	٢٧٨-٢٩٦
٩٢	المطلب الأول : تقديم التمييز على العامل فيه	٢٧٩
٩٣	المطلب الثاني : كم الخبرية	٢٨٥-٢٩٦
٩٤	"كم" مفردة أم مركبة ؟	٢٨٥
٩٥	"كم" الخبرية تجر ما بعدها والفصل بينها وبين تمييزها	٢٨٩
٩٦	المبحث الثالث : الاستثناء	٢٩٧-٣٢٧

٩٧	المطلب الأول : العامل في الاستثناء ، والمستثنى بإلا	٢٩٨-٣٠٩
٩٨	العامل في الاستثناء	٢٩٨
٩٩	وقوع "إلا" بمعنى الواو	٣٠٣
١٠٠	المطلب الثاني : حاشا وغير وسوى	٣١٠-٣٢٧
١٠١	"حاشا" بين الفعلية والحرفية	٣١٠
١٠٢	"غير" بين الإعراب والبناء	٣١٦
١٠٣	"سوى" بين الاسمية والظرفية	٣٢٢
١٠٤	الفصل الخامس : العد والنداء ومسائل متفرقة	٣٢٨-٤٢٤
١٠٥	المبحث الأول : العدد	٣٢٩-٣٤٢
١٠٦	المطلب الأول : تعريف العدد المركب	٣٣٠
١٠٧	المطلب الثاني : إضافة العدد المركب إلى مثله	٣٣٦
١٠٨	المطلب الثالث : إضافة النيف إلى العشرة	٣٣٩
١٠٩	المبحث الثاني : النداء	٣٤٣-٣٧٦
١١٠	المطلب الأول : المنادى المفرد بين الإعراب والبناء	٣٤٤
١١١	المطلب الثاني : المنادى المحلى بأل ومسألة اللهم	٣٥١-٣٦٢
١١٢	المنادى المحلى بأل	٣٥١
١١٣	مسألة اللهم	٣٥٧
١١٤	المطلب الثالث : الترخيم	٣٦٣-٣٧٦
١١٥	ترخيم المضاف	٣٦٣
١١٦	ترخيم الاسم الثلاثي	٣٦٩
١١٧	ترخيم الاسم الرباعي الذي ثلثه ساكن	٣٧٣
١١٨	المبحث الثالث : مسائل متفرقة	٣٧٧-٤٢٤
١١٩	المطلب الأول : أصل الاشتقاق ، واشتقاق الاسم	٣٧٨-٣٩١
١٢٠	أصل الاشتقاق	٣٧٨
١٢١	اشتقاق الاسم	٣٨٦

٣٩٢	المطلب الثاني : إعراب الأسماء الستة	١٢٢
٤١٩-٤٠٥	المطلب الثالث: إعراب المثنى والجمع ، وجمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث	١٢٣
٤٠٥	إعراب المثنى والجمع	١٢٤
٤١٣	جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث	١٢٥
٤٢٠	المطلب الرابع : إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة	١٢٦
٤٣٠-٤٢٥	الخاتمة	١٢٧
٤٢٦	التلخيص	١٢٨
٤٢٨	النتائج	١٢٩
٤٣٠	التوصيات	١٣٠
٤٣١	ملخص البحث باللغة الإنجليزية	١٣١
٤٨٩-٤٣٢	الفهارس	١٣٢
٤٤٢-٤٣٢	فهرس الآيات القرآنيّة	١٣٣
٤٥٧-٤٤٣	فهرس الشواهد الشعريّة	١٣٤
٤٥٩-٤٥٨	فهرس الأمثال	١٣٥
٤٦٥-٤٦٠	فهرس الأعلام	١٣٦
٤٨٢-٤٦٦	فهرس المصادر والمراجع	١٣٧
٤٨٩-٤٨٣	فهرس الموضوعات	١٣٨